

شرح  
شافية ابن الحاجب

تأليف

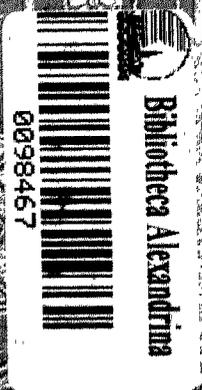
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترلابازي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البشاري صاحب عمدة الأرب  
الذوق في عام ١٠٩٣هـ  
محققا، وصحفا، وشرحها، شرحها  
الأمانة

محرم نور محمد بن محمد الزرقان محيي الدين بن بكير

دار الحديث  
بدمشق



Bibliotheca Alexandrina  
0098467

# شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضی الدین محمد بن احسن الاسترأبازمی النخوی ٦٨٦هـ

## مع شرح شواهدہ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس في كلية  
اللغة العربية

محمد نور الحسن

للمدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الفر المحطين ،

سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

## المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِأَخْرِهِ يَأْتِي مُشَدَّدةً لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَّاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا ، وَزِيَادَةُ التَّنْيِةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عَلَمًا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قَيْسَرِيُّ وَقَيْسَرِيٌّ »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مستددة للوحدة كرومي ورومي ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأهمري ودواري<sup>(١)</sup> ، وما لحقت له معنى كبردي<sup>(٢)</sup> وكروسي<sup>(٣)</sup> ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا ليائها : إنها ياء النسبة<sup>(٤)</sup> ، كما يقال لتمره والتاء فيه للوحدة ،

---

(١) قال في اللسان : « والدهر دوار بالإنسان ودواري : أي دائره على إضافة الشيء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بجتي وكروسي » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ أَفْتَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَيْسَرِيٌّ

أي : أنه يدور ويتقلب بالإنسان حالاً بعد حال وأنه يفتي قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القيسري الجمل الضخم الشديد ، فشبّه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثاني نبت معروف واحده ردية . ( انظر ج ١ ص ٢٠٣ ) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء ، فهو أحياناً يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله ( ح ١ ص ٢٠٣ ) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضاً نحو بردي في بردي » وأحياناً يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو

ولعلامة وهي فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتأنها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث مأسند إليها ، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة ، وانقلاب تأنها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء علماً ككلمة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإيهما قد لا يحدقان في العلم كما يجيء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقى أولاً ككزّة وحزمة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت و بنت فإن التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت و بنت إذا سمي بهما <sup>(١)</sup> ، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة

---

هذا الاشكال بقوله في هذا الساب في شان ياء الوحدة كرومى : « ولقاتل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينبغي عنئاذلك ، وما قاله في ياء الوحدة يجرى مثله تماماً في ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسي والبردى ، وهى المزيدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

( ١ ) قال سيويه في الكتاب ( ٢٠ ص ١٣ ) : « وإن سميت رجلاً بينت أو أخت صرفته ، لأبك بنيت الاسم على هذه التاء . وألحقها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سبئة بالأربعة ، ولو كانت كالهاملما سكبوا الحرف الذى قبلها ، فأما هذه التاء فيها كتاء عفرية ، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاملما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم نى عليها وانصرف في المعرفة ، ولو أن الهاء التى في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة « اه وكتب أبو سعيد السيرافى في شرح كلامه هذا فقال : « التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيويه منزلة التاء في

## التأنيث (١)

وإنما حذف تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ،  
والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢)  
إذ كنت تقول : امرأة كوفية ، ثم طُرِدَ حذفها في النسب المذكور ، نحو رجل  
كوفي قبيل : إنما حذف لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ،  
في إفادة الوحدة والمبالغة ، وفي كونها لالعى ، فلم تحذف لكان كأنه اجتمع  
يامان أوتان ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ،  
إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنته وضريرت ، فهي فيهما زائدة للالحاق بمجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما  
رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل  
سميناه بغير وعين ، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة وبوقف  
عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصا . والمراد في كلام سيويه  
والسيرافي من التاء الزائدة للالحاق في سنية التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( = ١ ص ٤٣ ) : « ويريد بناء التأنيث تاء  
زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف ، فتحو أخت وبنيت  
ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث  
دون المذكور لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنيت وأخت وهنت مذكراً  
لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله  
هنا « لما في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدل على أن هذا مراده بقوله في  
هذا الباب كما يأتي قريباً : « فان أبدل من اللام في الثلاثى التاء وذلك في الأسماء  
المعدودة المذكورة في باب التصغير نحو أخت وبنيت وهنت وثنان وكيت وذيت  
فغند سيويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام  
الا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء « اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء في جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات<sup>(١)</sup> لإفادتهما معاً للتأنيث كما فادتهما للجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التامين في نحو عرفاتية ، ولا يفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لسكونهما كلامة واحدة ، تقول في أذرعات وعانات : أذْرَعِي<sup>(٢)</sup>

حذف هذا التقيد ، لأن اجتماع التامين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزئيب فانك كنت تقول في نسبتها إلى البصرة : بصرية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع : أى الألف والتاء في جمع المؤنث والوار والتون والياء والتون في جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » يقتضيه تعليل التحويلين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فان أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات في جمع تمر : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - اسكان الميم - أى : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء . . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثني والجمع مطلقا : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدهما ، وإن كانت مسمى بها فى المثني وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة بالبقاء ، وقال النحويون : بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتكثر وتجرى مجرى التكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أباتين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلا بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها

لاقترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات  
الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات ( بالرفع منونا )  
ورأيت عرفات وأذرعات ( بالكسر منونا ) ومررت بعرفات وأذرعات ( بالجر  
منونا ) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم  
لمواضع مجتمعة لجلعت تلك المواضع اسما واحدا وكان اسم كل واحد منهما عرة  
وأذرة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن  
التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في نبات وثبات ، وأما  
من منها الصرف فانه يقول : إن التثنية فيها للدقابة أى يقابل النون التي في جمع  
المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى هـ  
وفي اللسان : « وقال سيويوه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء  
بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن  
سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء  
الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب  
أن التثنية مع التكثير واجب هنا لا محالة لروال التعريف فأقصى أحوال أذرعات  
إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما قول : هذا  
حمزة وحمزة آخر ( بالتثنية ) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندي مسلمات  
ونظرت إلى مسلمات أخرى ( بالتثنية ) فتون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب  
أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل هـ

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى  
بالتفتح هـ ام ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالتفتح » في اللسان عن ابن سيده ،  
تقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات ( بفتح الراء ) فواضحة ، فانها لا تعدو  
حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلا ،  
وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهى  
الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع  
كسرتان بعدها ياءان تخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام  
وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع  
(١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر<sup>(١)</sup>، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى<sup>(٢)</sup>؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكرسى : بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْمَرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ ؛ كراهة لاجتماعهما قوله : « وزيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمتين ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء فى نحو مسلمات .

---

الجزيرة ، وربما قالوا فى الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَحْيَرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا      وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانته أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً سياسياً تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص الياى نحو مكئى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكئى أو مكئوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسيأتى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دلالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياه المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشيء إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحمرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدالاتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمة إعرابان ، فان جعلت المثني والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تُبغى الإعراب في حال العلية كما كان ، أولاً<sup>(١)</sup> ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بشرين أو مسلمين لم يحز أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتَهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثني والنون بعد الياء في الجمع مُتَعَقِبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يقد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين<sup>(٢)</sup> فيجب أن

---

(١) للعلماء في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثني فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلية ، ومنهم من يحريه بحري غسلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يحريه بحري هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمتنع من الصرف للعلية ورشيه العجمة ، ومنهم من يحريه بحري عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحها — أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين في القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيٍّ وَقَنْسَرِيٍّ<sup>(١)</sup> وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : «إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ متنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كائنان وعشرون ، أعرب في الأكثر لإعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الأعراب ، فإذا أعربت النون أوزم المتنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال ( ابن أحر وقيل ابن مقبل )

\* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبْمَانَ \*

وأوزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المتنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحة) . قال الأزهرى : ومنهم من يقول البحران على القياس ، لكن النسبة إلى البحران الذى هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسررون ، ونصييين ونصييون ، وبيرين وبيرون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس « اه

قال ياقوت : « البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران واتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغنى من جهة أخرى . . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هى قسبة هجر ، وقيل : هجر قسبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قسبة برأسها « اه ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين <sup>(١)</sup> فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء.

سين مبهمة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونسيين - بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قرأها بساين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، وبيرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياه ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بمخاض الأحساء من نوى سعد بالبحرين ، وقال الخارزنجي رمل أبرين وبيرين بلد قليل هي في بلاد الممالق ( الهامة ) . وبيرين أيضا : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد الكلبي

أَرَاكَ إِلَى كُشْبَانَ يَبْرِينَ صَبَّةً      وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعْتَ كَثِيبُ  
وَإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى  
إِلَى      وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَيْبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَيْرِينَ أَرَقَنِي  
صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ  
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بُمَّةَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامة . وأكثر هذا النوع يتغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي

من وجوب رد المجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقَبَ الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قنْشِرِي » يعني في المنسوب إلى مالم يجعل نونه معتقَبَ الإعراب « وقنْشِرِي » [ يعني ] في المنسوب إلى المجهول نونه معتقَبَ الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، وبرجل مصري حماره ، ويرفع في الأول ضمير للموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أي مُنتَسِبٍ أو منسوب ، ولمدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة للدلول عليها إما ظاهراً كما في « برجل مصري حماره » أو مضمراً كما في « برجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه راحة الفعل ، نحو « أنا قريشِي أبداً » أو في الحال <sup>(١)</sup> المشبه له ، كما

---

حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » وغرض المؤلف بما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالججمع والمثي المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحده في كل حال

(١) زيد أن نبن لك أولاً : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه راحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما

مضى في بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤ — يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا عَمْنٍ <sup>(١)</sup> وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدَّنَانِي

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد را كبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المنسبة للفعل ، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تيمى متفائرا

( ١ ) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علماء ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم اتسب لهم نسباً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وسترعته نفسه واتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَثْوَى تَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنًّا ظَنَّاكَ مِنْ نَحْمٍ وَغَسَّانٍ

حَتَّى إِذَا خِفَّتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ

حَتَّى أَرَدْتُ بِي الْعُظْمَى فَأَذْرَكُنِي

مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فلتشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدى في العمل إلى غير  
مخصّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ واسم الآلة  
يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِبِ مكان أو  
زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِبِ آلة يضرب بها ، فهلاً رفعا ما يخصّص تينك  
الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً معطشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً معطشاً نصفه ،  
وسرت فرسخاً معسفاً : (١) أى معسفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والنسوب لمتبوع يخصّص الذات المبهمة التي  
يدلان عليها وضعى بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن  
تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلا  
لم يكن لها مخصص لم تميز عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زَيْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطُوبًا ذَاتَ الْوَأْنِ  
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمِينٍ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَعَدْنَا فِي  
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لَطَاغِيَةً

كُنْتُ الْمَقْدَمَ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي

لَسَكِنَ أَبْتُ لِي آيَاتٍ مُطَهَّرَةٌ عِنْدَ الْوَلَايَةِ فِي طُهُ وَعِمْرَانِ

ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران  
وأياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢: ٤٣٥—٤٤١) وكامل المبرد ٢٠ ص ١٠٨ وما بعدها.

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله

السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فن ثم  
أولوا قوله :

٤٥- كَانُ مَجْرَ الرِّامِسَاتِ ذِيُولِبَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقْتُهُ الصَّوَانِعُ (١)

(١) هذا البيت للنايفة اندريان من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرْتَنِي فَأَلْفَوَارِعُ  
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسِيَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ  
رَمَادُ كَكْحَلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبَيِّنُهُ  
وَتُوَيُّ كَجِذِيمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتنى ، وأريك : مواضع . ويروي \* عفا حسم من فرتنى \*  
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله  
«لسته أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،  
وتبينه : تظهره ، والنوى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الحباء لللا  
يدخله المطر ، والجذيم — بكسر فسكون — : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،  
والضمير في عليه راجع إلى النوى ، والرامسات : الرياح الشديدة المهبوب وهي  
مأخوذة من الرسم وهو الدفن ، ومنه سمي القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثار  
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التي تكون ضعيفة ،  
والقضيم — بفتح فكسر — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من  
سيور . ونمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .  
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته  
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير  
مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف، وعلى أن مجر بمعنى

جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير،

فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن النسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام

في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ،

والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامة التثنية والجمعين

وياء قَعِيلَة وقَعِيلَة وقَعِيل وقَعِيل المتلى اللام وواو قَعُولَة ، وإما قلب الحرف كما

في رَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ وعمَوِيٍّ في عمِّ ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِيٍّ ،

وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِيٍّ وشَقَرِيٍّ (١) ، وإما زيادة الحرف

كما في كَمِيٍّ ولَأْنِيٍّ ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِيٍّ وحيَوِيٍّ ، وإما نقل بنية

إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي ، وإما حذف كلمة كثر في امرئ

القيس ، هذا هو القياس من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .

قال : « وَيَفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمْرٍ وَالذُّبُلِ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ »

عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما

لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ،

لأنك لو لم تقدره لكانت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضم ، وإنما

يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — منسوب إلى شقرة — بفتح

فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت

إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم

لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن النسب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سَطَها مكسور<sup>١</sup> وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نَمْر ، ودُئِل ، وإِيل ، تقول : نَمَرِي ودُؤَلِي وإِيلي ، وذلك لأنك لو لم تفتحها لصار جميع حروف الكلمة للمبنية على الخفة : أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ؛ بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إيلي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو مَمَرِي ودُئِيلِيهِ<sup>(١)</sup> ونَحْرِي<sup>(٢)</sup> لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَضُدِي وَعُنُقِي فإنه وإن استولت التثنية أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير التثنية هون الأسماء ، لأن الطبع لا ينفرد من توالي الاختلافات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفرد من توالي التماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر توالى التثنية الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة ، فنتمّ تقول تَغْلِي ومَغْرَبِي وَجَنْدَلِي<sup>(٢)</sup> وَعَلْبَطِي<sup>(٣)</sup> وَمَسْتَحْرَجِي ومدحرجي وجحمرشي .

(١) خرب : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهي موضع الخراب الذي هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كنف - وهو جبل قرب تعار (جبل يلا دقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندل : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذي فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ

(٣) العلبط والملابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضخماً عظيماً ، وصدر علبط ، إذا كان غليظاً عريضاً ، ولبن علبط ، إذا كان رائباً خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتعلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،  
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني  
نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،  
وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ ففتح بالثلاثى .  
واقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى <sup>(١)</sup> .  
ومن كسر الفاء إبتاعاً للعين الحلقى المكسور فى نحو الصعق قال فى المنسوب  
صعقنى - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيديويه : سمعناهم <sup>(٢)</sup> يقولون صعقنى -  
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولمل ذلك ليثقى سبب كسر الصاد بحاله  
أعنى كسر العين .

---

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال  
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وآثربى ( بفتح الراء  
وكسرها فيما ) . فتحوا الراء استقلالاً لتوالى الكسرات » ، اه فى حواشى ابن  
جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،  
(٢) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع  
الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه الممشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا -  
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن قهيل . قال فى القاموس :  
« ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقى محرّكة ، وصعق كعنبى على غير قياس ،  
لقب به لأن تمها أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ  
طعاماً فكفأت الريح قدوره فلعبها فأرسل الله عليه صاعقة » اه وقال سيديويه (٢ : ٧٣)  
« وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصعق : صعق ( بكسر الصاد والعين ) يدعه على حاله  
وكسر الصاد لأنه يقول صعق ( بكسرتين ) والوجه الجيد فيه صعق ( بفتحين )  
ر صعق ( بكسر ففتح ) جيد » اه

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين  
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيراً من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق -  
بفتح وكسر - وينسب إليه صعق - بفتحين -

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فِعُولَةٍ وَفِعْلَةٍ بِشَرَطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ  
وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَدِيٍّ ، وَمِنْ فِعْلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَبْنِيٍّ  
بِمَخْلَافٍ طَوِيلٍ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيْقِيٍّ وَسَلِيْمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيْرِيٍّ فِي  
كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعَبْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ فِي نَبِيِّ عَيْبَةَ وَجَدِيْمَةَ أَشَدَّ ،  
وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌ ، وَتَقْفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَقُفْمِيٌّ فِي كِنَانَةَ ، وَمُلْجِيٌّ فِي  
خُرَاعَةَ ؛ شَاذٌ

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكْرِ وَالْمُنْثَى ،  
وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَاوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأَمَوِيٍّ ، وَجَاءَ  
أُمِّيٌّ بِمَخْلَافٍ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَوِيٌّ شَاذٌ ، وَأَجْرِيٌّ تَحْوِيٌّ فِي تَحِيَّةِ  
مُجْرَى غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي تَحْوٍ عَدْوٍ فَعَدْوِيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي تَحْوٍ  
عَدْوَةٍ قَالَ الْمُبْرَدُ مِثْلَهُ وَقَالَ سَيْبَوَيْهٌ عَدْوِيٌّ »

أقول : اعلم أن سبب هذا التغير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فِعْلًا وفِعْلًا  
قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت  
فَعِيلِيٌّ وفَعِيلِيٌّ ، وهو في الثاني أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع  
الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيٍّ <sup>(١)</sup> وَسِكِّيَّتِيٍّ وَسُكِّيَّتِيٍّ <sup>(٢)</sup> بتشديد الكاف فيهما

( ١ ) إِزْمِيلِيٌّ منسوب إلى إِزْمِيلٍ — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو  
شفرة الحذاء ، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازمِيل من  
الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

( ٢ ) سَكِّيَّتِيٌّ بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى  
سَكِيَّتٍ ، وهو كثير السكوت ، وسَكِيَّتِيٌّ — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء  
مشددة — : منسوب إلى سَكِيَّتٍ ، وهو الذي يجيء في آخر الحلبه آخر الخيل

فلا يحذف مها حرف اللد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعِيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جَرَمَ لم يفرق في الثلاثي بين فَعَلٍ وفَعْلَةٍ نحو نَمِرٍ ونَمْرَةٍ ، وفتح العين في النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من اللقل بزادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يُسَوَّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف اللد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ فوصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغضفوه في المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكره ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

\* ذَكَرْتُ بِنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا \* (١)

(١) قال الميداني في جمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقته وكان في يد المحمول عليه ریح فأنساه الدهش والجزع ما في يده ، فقال له الحامل : ألق الریح ، قال الآخر : إن معي ریحاً لا أشعر به ١٤ ذكرتي الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب في تذكر الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلي والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهم بن حزن الهلال — رهم ككفيت ، وحزن كعلس — وكان اتقل بأهله وماله من بلده يريد بلداً آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في قَصِيل وقُصَيْل ياء نحو عَلَى وقُصَى ، خففوا لأجل حصول التثقل المفرط .  
لوقيل عَلِيٌّ وقُصِيٌّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب .  
لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِيٌّ ، وكذا قصى وأمىة ،  
كما استوى في بَمْرٍ وبَمْرِيَّة ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء  
النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب  
الياء الباقية واوا لثلاثي المتوالي الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

---

وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت  
أن تفعل ذلك فألق رحلك ، فقال : وإن معي ربحاً ؟ فشد عليهم فجعل يقتلهم  
واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَيَّ أَقْرَبِيهَا الْأَقْاصِيَا \* إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرِقِيِّ حَدِيَا  
ذَكَرْتَنِي الطَّمَنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا « اه

والضمير في « أقربها » يعود إلى الأبل المفهومة من الحمال وإن لم يجر لها ذكر  
في الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد  
والمشرقي - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها  
بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور  
الأزهري : قال الاصمعي : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى  
من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال  
أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب  
إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . تقول : فن قال  
إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحده ، فيقال :  
مشرقي ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى  
المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفي ، فقولهم مشرفى على  
هذا الوجه شاذ

لو اهردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد نجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبِيٍّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظبي ، وليس الثقل في نحو أُمِّيٍّ لافتتاح ما قبل أولى الياءين المشدتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشدتين كسرتين ؛ فلذا كان استعمال نحو أُمِّيٍّ بياءين مشدتين أكثر من استعمال نحو عَدِيٍّ كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّيٍّ وعَدِيٍّ بياءين مشدتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه <sup>(١)</sup> يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مطرداً ، تشبيهاً لواو المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رِدْقاً في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال للبرد شَنِيٌّ في شنؤة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَتَرِيٌّ بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرٍ سَمَرِيٌّ اتفاقاً ،

---

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجري والمبرد إلى وجوب بقائهما معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ، اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجري ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَيْ عَدَوِي وفي عدو عَدَوِي اتفاقاً ، فكيف وافق فَعُولَةٌ فَعِيلَةٌ ولم يوافق فَعُلَ فَعِيلًا وَلَا فَعُولَ المعتل اللام فَعِيلًا ، وكذا فَعُولَةٌ المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولِيٌّ ، وعند سيبويه فَعَلِيٌّ كما كان في الصحيح .

فالمراد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَةٌ حَلُوبِيٌّ ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّةٌ عَدُوِّيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتل ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبي وعدوي ، وفي حلوبة وعدوة : حلبي وعدوي ، قياساً على فعيل وفعيلة ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَيْتِي ، ولولا قياسها على نحو حَنَيْفَةٌ لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعْلِيًّا كَمَصْدُوعٍ وَعَجْرِي موجود في كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولَةٌ مطلقاً قياساً بفعيلة في شينين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمراد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف<sup>(١)</sup> هنا في الشرح فأحذر تخليطه ، وقول المبرد هنا متين كما ترى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردي : « زعم الشارح تبعاً للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضي أن يكون الحاذق المبرد وغير الحاذق سيويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته ، والذي رأيت في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فتحزر » اهـ ومنه تعلم أن التخليط الذي نسب المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشريف الجرجاني (٢) قد قوى مذهب أبي العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والاختصاص بالنظائر والأشياء فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفي التضعيف » يعني إن كان فعولة معتلة العين نحو قَوْلُهُ وَيَبُوعُهُ في مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيْرَة وبييمة من البيع ، أو مضاعفة كشديلة ، لم تحذف حرف المد في شيء منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوْلِي وَيَيْعِي \* وكَدَيْي وَحَوَزِي <sup>(١)</sup> وَيَيْعِي \* وَشَدَيْي ، فلم تُدغم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفاً

شقي وهذا نصر في محل النزاع « اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذه المسألة : « والأول مذهب سيويه وهو الصحيح ، السماع ، فإن العرب حين نسبت إلى شئمة قالوا : شتئ ، فان قيل : شتئ شاذ ، أجب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلا يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيويه وجيه كما لا يخفى

(١) الذي في القاموس : الحوية كدوية : قصبة بخوزستان ، وكجينة من قاتل الحسين ، وبدر بن حوية محدث « اه والذي في اللسان : « وبنو حوية قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظنا ، اه وليس فيها حوية — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذي في ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال في (٥ : ١٤٦) : « وكذلك لو نسبت إلى بني طويلة وبني حوية وهم في التميم قلت : طويلي وحويزي ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء لهما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل قلبه وأقر على حاله » اه وفي كلام سيويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال في (٢ : ٧١) : « وسأله عن شديلة ، قال : لا أحذف لاستقلالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول في بني طويلة ، قال : لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو في فعل ( بفتحيتين ) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم في بني حوية حويزي »

لكنت كالساعي إلى مشعبٍ مؤائلاً من سبيل<sup>(١)</sup> الراعد ، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف في الجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حلا على الثلاثي كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثليين المتحركين في كلمة<sup>(٢)</sup> وتحرك الواو والياء عيين مع افتتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَزْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِيِّ أَبِي وَأَقْدِ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُؤَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ

ومعنى المذكور هنا هو معنى بن زائدة الشيباني الذي يضرب به المثل في الجرد ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالباً ، والمراد باليزيدي أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمنعب — بفتح الميم وسكون التاء المثناة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من وامل إلى المكان مواملة ووثالا : أى يادر . والسبل — بفتح السين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة

المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الإدغام فيه لثقله وثلا يلتبس بفعل سا كن العين . قال المؤلف فى باب الإدغام : « وإن كان ( يريد اجتماع المثليين ) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وزن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صويت صباة فأنا صب كقمت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طيب ، وشذ وجل ضغف ، والوجه حذف ، ولو بنيت مثل نجس ( بضم العين ) من رد قلت : رد بالأدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازته الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لكونه مفتوح

ما قبلها قليلا متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفا في قوول وبيوع وبيع مع تحركهما وافتتاح ما قبلها ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد ؟  
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب كما يجيء في باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فصيحة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مديدي في مديدة<sup>(١)</sup> لجااء المحذور المذكور في شديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [ نحو ] قويم<sup>(٢)</sup> إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفتحة ما قبلها كما كان يكون في طويلة وقويلة لو حذف المد .

الفاء والعين - الأتري الى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل - تركوا الأذغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل ( بفتح الفاء والعين ) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا في المضعف ، فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطرده قلب العين في فعل ( بفتحين ) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجر فيه الأذغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الأذغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل ( بفتحين ) بفعل ( بفتح فسكون ) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الأذغام ، اه

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أى شيء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح

(٢) قويم : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فصدر بمعنى القيام ، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكويتها إثر كسرة

قوله « وسليق شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته [ ولغته ] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما تلووه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِتَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ      وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ<sup>(١)</sup>

قوله « وسليمي في الأزد وعمرى في كلب » ، يعني إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعمرى في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمى وعمرى على القياس ، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد ، وإلى عميرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين .

قوله « وهبدي وجذمي » قال سيبويه : تقول في حمى من بنى عدى يقال : لم بنو عمبدة : عبدي ، وقال : وحدثنا من ثق به أن بعضهم يقول : في بنى جذيمة جذمي فيضم الجيم ويجره مجرى عبدي ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعمبدة وجذيمة ، وحذف المضاف : أعني « بنو » في الموضعين ؛ لما يجيء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعمبدة وجذيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا في عميرة وسليمة .

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فصيل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ،

---

(١) لم نعر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفترض بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالاً فيأتى بالفصح العجيب . و « يلوك لسانه » : يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه وتكلفه

وأما ههنا فقيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .  
 قوله « وخرُيبِي شاد » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء  
 وكسر العين — وخرُيبِي شاذٌ في فَعِيلَة — بضم الفاء وفتح العين — وخرُيبَة  
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك  
 شذرماع رُدَيْبِيَّة ، ورُدَيْبَة زوجة مَمَهْر المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقي » هذا شاذٌ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء  
 قوله « وقرشِي وقُمِي وملحِي » هي شاذةٌ في فَعِيل بضم الفاء ، والقياس  
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كنانة » لأن النسب إلى قُيَم بن جرير بن  
 دارم من بني تميم قُيَمِي على القياس ، وقال « ملحى في خزاعة » لأن النسب  
 إلى مُلَيْح بن الهون بن خزَيمَة مُلَيْحِي على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عمرو بن  
 ربيعة في السكون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي (١) : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ  
 فهذا الباب عندي لكثرتُه كالتخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصةً في العرب الذين  
 بتهمة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٌّ وملحِيٌّ وهُدَلِيٌّ وقُمِيٌّ ، وكذا قالوا في

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه  
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فعيل كأمير ، وفعيل كهديل ، بقاء الياء فيهما ،  
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتقني في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ ، والثاني ، وهو  
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيتها قياساً  
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل : شريفِيٌّ وجعيلِيٌّ ، وأن  
 تقول : شرفِيٌّ وجعيلِيٌّ ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ،  
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك مخير في  
 فعيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فعيل — بفتح الفاء —

سَلِيمٍ وَخُثَيْمٍ وَقَرْيَمٍ وَحُرَيْثٍ وَهُمْ مِنْ هَذِيلٍ : سَلَى وَخُثِمَى وَقَرْمَى وَحُرْتَى «  
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث يآآت مع كسرة  
في الوسط

قوله « وتحذف الياء من الممثل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر  
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فإنه لا يحذف اللد فيه إلا من ذى التاء  
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لثلا يجتمع اليآآت مع تحرك ماقبلها  
لما ذكرنا

قوله « وجاء أمي » ، يعني جاء في فُتَيْلٍ من الممثل اللام إبقاء الياء الأولى  
ثلاثة التقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يآت نحو غَنِيٍّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل  
أنه قد يقال غَنِيٍّ ، على ماحكى يونس ، وقال السيرافي : إن بعضهم يقول عَدِيٍّ  
لأنه أثقل من أميٍّ ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيديويه : بعض العرب يقول  
في النسب إلى أمية أمويٍّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا  
للخفة (١)

---

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في  
حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفى هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما  
ممثل اللام نحو على وفقى فقيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهي الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام  
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، قلنا  
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين  
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء  
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء  
فأما تاء عوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تحوي في تحية مجرى غنوي » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان في  
فعية ، وتحية في الأصل تفعلة لأنها صار بالادغام كفعيلة في الحركات والسكنات ،  
فشارك بذلك نحو عدي وغي في علة حذف الياء في النسب وقلب الياء واوا<sup>(١)</sup>  
فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركتها له في العلة ، وإن خالفه في الوزن  
وفي كون الياء الساكنة في تحية عيناً وفي أمية<sup>(٢)</sup> للتصغير  
واعلم أنك إذا نسبت إلى قسي وعصي علمين<sup>(٣)</sup> قلت : قسوي وعصوي

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموي برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب  
إلى الثلاثي المحنوف اللام ، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح  
(١) وقع في أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدي وغي في علة حذف  
الياء في التصغير وقلب الياء واوا ، والذي يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت  
سهوا وأن الصواب « في علة حذف الياء في النسب » لأن حذف الياء الأولى مع  
قلب الثانية واوا لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف »  
على معنى اللام ، وعلة الحذف هي استتقال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية  
وغيبا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء  
التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسيا ، وعند ابن مالك تحذف  
الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل ، وليس من اللاتق حمل كلام  
المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها  
بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن عمله النسب  
لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفي أمية للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية  
وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن وجه الشبه أهمها سواء في الحركات والسكنات  
والأصل في ذلك أن يكونا سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الأوفق أن  
يقول وفي « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جميعين فإن النسب إليهما  
حيث رد كل واحد منهما إلى مفردة ، فتقول عصوي وقسوي

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرتنه إبتاعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيْمٍ ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مَهْوَيْمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم : على فَيَعْلٍ كَيْتٍ ، أو على مُفَعِّلٍ كُبَيْتَيْنِ ، أو على أَفْيَعْلٍ كَأَسِيدٍ ، أو على فُعْيَلٍ كَعُمَيْرٍ أو على غير ذلك ، لكرهتهم في آخر الكلمة التي اللاتوق به التخصيف اكتناف ياءين مشدتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لثلاثا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشدتين بكثير ، وذلك ظاهر في الحسن ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف هلة كما في المَحْيِيّ فسيجيء حكمه ، فان كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة كَمَيْتَيْنِ وَمُهَيِّمٍ اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٍّ شَاذٌ » أصله طَائِيٌّ كَيْتِيٌّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَائِيٌّ بِيَاءٍ سَا كِنَةٍ ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس تحصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجيء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي بعين ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها على ما هو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيْمَةُ الحب : أى صيره هائما متحيراً .

قوله « فإن كان محو مهيم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فإذا صغرت حذف إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدم إحدى الدالين ، وتجيء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيمًا ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسود : أسويد<sup>(١)</sup> قلت : مهيموم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهيم ومهيموم ، كما تقول : مقيديم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مهيمي لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هيم فإن لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذف التيس المنسوب إلى هذا المصغر بالنسب إلى اسم الفاعل من هيم ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشدتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستقل اجتماع الياءين المشدتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيم ، أعنى بياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا فى تصغير مهيم ومهيموم أعنى حذف أحد المثليين مذهب سيديويه فى تصغير عطود<sup>(٢)</sup> على ما ذكرنا فى التصغير ، أما البرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركاً بصير مدة رابسة فلا يحتل به بنية

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٢) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسْرَوِّلٍ <sup>(١)</sup> مُسْتَرِيلٍ ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّمٍ ومُهَيِّمٍ إلا مهَيِّمٌ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوِّدٍ : عطويد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مضر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المضر إلا مُهَيِّمِيٌّ ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل هنا أنك لا تنسب إلى المضر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا سبت إلى مهيم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمِيٌّ ، كما يقال فى حُمَيْرٍ : حُمَيْرِيٌّ ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئين ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئصال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب هنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّمِيٌّ للتعويض ويجوز أن يكون ذهب هنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوِّدٍ ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً حَوْفَ إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المضر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيِّمِيٌّ ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمٍ وفى المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

---

(١) انظر ( ١ : ٢٥٠ ) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبال باللبس ، وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح ؛ لثلاث مخالف  
قوله في عطوّد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

قال : « وَتُقَلَّبُ الْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ وَأَوَّلُ  
كَعَصَوِيٍّ وَرَحْوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَتُحَذَفُ غَيْرُهُمَا كَحَبْلِيٍّ  
وَجَزْيِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَثَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حَبْلِيٍّ حَبْلَوِيٍّ<sup>النسب</sup>  
وَحَبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَزْيِيٍّ ،<sup>لما آخره</sup>  
ألف

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء  
أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ،  
فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفهما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن  
ما آخره ألف فنقول :

الذي آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما  
إذا سمى بِأَزِيدٍ وَذَامَالٍ وَشَاةٍ<sup>(١)</sup> ، ولا رابع لها أولاً لام له وضما ، كما إذا سمى

(١) أصل فزيد قبل الاضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه  
على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباراً فكهه فقاء الاسم المعرب  
على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثاني ميا فصار فم ، فأذا أضيف زال المقترضى لابداله  
ميا ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام  
الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب في الرفع ثم جعلوا  
الوار ألفاً في النصب ويا في الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا  
ما قبل الواو في الرفع وفتحوا ما قبل الألف في النصب وكسروا ما قبل الياء في  
الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ما قبل الألف في الرفع والياء في النصب والياء في  
الجر طلباً للتجانس والخفة ، فحذفت لامه اعتباراً ثم جعلت نيته التي هي الواو قائمة  
مقام حركة الأعراب في الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة  
في حالتها في النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بنا<sup>(١)</sup> وما ولا ، وإن كانت نائمة : فيما أن تكون منقلبة عن اللام كالمصى  
والقنى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فاما  
أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى<sup>(٢)</sup>  
والذفرى<sup>(٣)</sup> ، أو للتأنيث كحبنى وبشرى ، أو أصلية نحو كلاً وحنى ، والخامسة  
قد تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبَّطَى<sup>(٤)</sup>  
والحُبَارَى<sup>(٥)</sup> ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمُستَسْقَى ؛ وللإلحاق  
كالمُسلَنَقَى<sup>(٦)</sup> والمُسلَنَقَى علماً ، وقد تكون للتأنيث كحَوَلَايَا<sup>(٧)</sup> ، وقد تكون  
لتكثير البناء فقط كقَبَّضَتْنِي<sup>(٨)</sup> .

وأما شاة فأصلها شومة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شوية  
لخذفت لام الكلمة اعتباطاً ، ثم حركت العين بالفتح لانصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلنت  
العين قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا  
أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتديها في الأعلال بخلاف حركة نحو شى في شىء  
وضوفى ضوء ونحو اشترى الضلالة ، ولا تنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : «ذا» ذا الأشارية ، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في  
شرح المفصل . انظر ( ٢٨٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٢) انظر ( ٥٧ : ١ )

(٣) انظر ( ٧٠ : ١ ) - و ( ١٩٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٤) انظر ( ٥٤ : ١ ) - و ( ٢٥٥ : ١ ) من هذا الكتاب

(٥) انظر ( ٢٤٤ : ١ ) - و ( ٢٥٧ . ١ ) من هذا الكتاب

(٦) مسلنقى : اسم مفعول من اسلنق ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه  
وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس ، وقد ذكر  
المؤلف في باب التصغير أنها اسم رجل : انظر ( ٢٤٦ : ١ ) من هذا الكتاب

(٨) انظر ( ٩ : ١ ) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرف صحيح على وجه الأبدال قلب الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فزيد علما : فَمِي ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فُوزَيْد وفي زَيْدٍ عليين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الأبدال رد اللام كما تقول في المسمى بذو مال وفي شاة : ذَوِيٌّ وَشَاهِيٌّ ، (١) وكذا تقول في المسمى بذو مال وذو مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلها . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما مربأ من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفا اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف الهمزة بعضها من بعض أكثر من إبدالها غيرها ، كما تقول في الرحي : رَحَوِيٌّ على ما يجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذاتي في ذا للإشارة ، ولآثي ومآثي ، فقولم : مآثية الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء كما مر في الموصولات ومن قال مآثية فقد قلب

(١) ذوى على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستتقال الياءات والكسرة كما في عم وشج وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيوييه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الاخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شرهي لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو . حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما ، وحال الواو والياء ثابتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ،  
فتقول في المنسوب إلى لَوّ : لَوِّيٌّ وفي المنسوب إلى في : فَيَوِيٌّ ، وأصله فَيِيٌّ\*  
فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حي كما يجيء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين  
كما تحذف في نحو القتي الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على  
فتحته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذفت لعله لانسيا تبقى حركة ما قبل  
المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصاٌ فكنت تقول في النسبة إلى عصاٌ وقَيٌّ :  
عَصَوِيٌّ وقَيٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لانه نسيا كَيَدِيٌّ  
وَدَمِيٌّ فكان إذن ينخرم أصلهم المهمل ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا  
مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا  
كَمُسَلِمَائِيٌّ وَقَتَائِيٌّ وَمُسَلِمِيٌّ ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء  
النسبة ، فأنها أوغلٌ منها في الجزئية وان لم تكن جزءا حقيقيا كما مر ، وإنما لم  
تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما  
يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعي ، وإنما  
لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو رَجَوِيٌّ أَلْفَا مع تحركها  
واقترانها ما قبلها لمعرض حركتها<sup>(١)</sup> لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام  
بمحيط يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لثلاثا يُضَار إلى  
ما فر منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثاني :  
إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما  
كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون  
وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو لللاحق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجَمْزَى<sup>(١)</sup> ؛ لزيادة الاستقلال بسبب الحركة ، فصارت الحركة -- لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة -- كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستقلال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استقلال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدماً يتحتم منع صرفه علماً كقَرَبٍ دون هِنْدٍ ودَعْدٍ<sup>(٢)</sup> ، وإن

(١) يقال : جز الانسان والبعير والدابة يجمز ، كيضرب ، جزا وجزى ، إذا صدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جزى إذا كان وثابا سريعا

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ١ : ٤٤ ) : « فالنون بالتاء المقدرة حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده ؛ فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقي كسقر لجنهم لجميع التحويين على منع صرفه ، للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبل : حبل وحبلوى ، ولا تقول في جزى إلا جزى ، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند في جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميت يسقر وكتاب سميت بقدم ه اه

كان ثانی الكلمة سا كنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة ، والأصلية  
والتي لللاحق ، فتقول : حبلى ، وبألف التأنيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ،  
وتقلب ألف التأنيث واوا فتقول : حُبْلَاوِيٌّ ودُنْيَاوِيٌّ كَصَخْرَاوِيٍّ ، وكما  
جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتي لللاحق جاز تشبيه المنقلبة  
والأصلية والتي لللاحق بألف التأنيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهُوٌّ وَحَسَىٌّ  
وَأَرْطَىٌّ ، وبألف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَأَوِيٌّ وَحَتَّأَوِيٌّ وَأَرْطَاوِيٌّ ، وقد  
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التأنيث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارِيٌّ  
في جمع مَدْرَى <sup>(١)</sup> ، كَجَبَالِيٍّ في جمع حُبْلَى كما يجيء في بابه <sup>(٢)</sup>

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،  
بلا خلاف بينهم ؛ للاستئثار ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدرة ( بكسر أولهما وسكون ثانيهما )  
والمدرية ( بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف  
يدل من الياء ، ودري رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدرة :  
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به  
الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أنى : أن جارية له  
كانت تدري رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : أدرت المرأة تدري ادراء ،  
إذا سرحت شعرها به ؛ وأصلها تدترى : تقتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت  
التاء في الدال ، اهـ »

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره  
ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدرى ،  
ومدار ، ومدارى - بالألف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافي : هو مطرد ،  
سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو لللاحق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول  
على هذا في ملهى : ملاء وملاهى ، وفي أرطى : أراط وأراطى ، وقال : لأنه لا يقع  
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ »

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، فعلى عنده كآء على وأزمه سيويوه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضاً نحو عَيْدِي<sup>(١)</sup> كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحيلي ، ولا يميزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيها هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب<sup>(٢)</sup> ، وأزمه سيويوه أيضاً أنه لو

(١) اظر ( ١ : ٢٨٢٤٥ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الراجعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكناً بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلبى والتي للتأنيث كحيلي ، تقول : ملهى وملهوى وحلى وحلوى ، اتفاقاً ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضاً على وجوب حذفها في النسب مطلقاً تقول في جبارى ومصطفي : جبارى ومصطفي ، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول في عدى وكفرى وزمكى : عدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف في هذه الحال لتغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعل (بضم فتح تشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملاً على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيويوه يوجب فيها حيثن الحذف اعتداداً بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيويوه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفاً واحداً أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لتغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لتغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه لجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، وتقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعْدٍ وَخِدْبٍ<sup>(١)</sup> ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛  
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر<sup>(٢)</sup> ولا قائل به  
قوله : « كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ  
متحرك الثاني بخلاف حُبْلِيٍّ ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبَعَثَرِيٍّ سادسة  
لتكثير البنية فقط

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَأَوَّاءُ  
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَمَمَوِيٍّ وَشَجَبَوِيٍّ ، وَتُحَذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ  
كَقَاضِيٍّ ، وَيُحَذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمَشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ عَلَى  
مُحَوِيٍّ وَمُحَيٍّ كَأَمْسِيٍّ »

النسب لل  
آخره يا.

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية  
محدوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعا كني وكئي ،  
وقد ذكرنا حكم التسمين ، أو ثانية حذف فإؤها كَشِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> ، ويحيى حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو  
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التانىث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو  
الرابعة التى للتانىث

(١) أنظر ( ١ : ٥٩ ٦٨ ) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به  
مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا أحرف المشدد  
بمثلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف  
والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف  
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه  
وشيارشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالمبى  
والشجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كطبي ورؤية<sup>(١)</sup> وقنية<sup>(٢)</sup>  
أو ألف كراى وراية ، أو ياء مدغم فيها كطي وحي ، أو تكون رابعة ، وهى  
إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقابة  
أو ياء مدغم فيها كطي وقصى ، أو غير ذلك كقرأى<sup>(٣)</sup> ، وكذا الخامسة :  
إما أن ينكسر ما قبلها كالزأى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحابة<sup>(٤)</sup>  
وحو لاياً ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمى ، أو غير ذلك كإتقنى على  
وزن إتقنل<sup>(٥)</sup> من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفوزيد وذومال ، أو  
ثانية لالام لما وضماً ككواؤ ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون  
ثالثة ساكناً ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة ، أو متحركاً ما قبلها بالضم  
نحو سروة من سرو على مثال سمرة من غير طريان التاء ، وكذا الرابعة يكون

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحى والصرع وغير ذلك من  
الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَامِنْ عُوذَةٍ يَعْرِفَانَهَا وَلَا رُقِيَةَ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي  
(٢) القنية (بكسر فسكون ، وضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذها الإنسان  
من الغنم وغيرها لنفسه للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أو لهما ساكنة  
فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية المهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدرحابة - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن  
الشم الحلقية ، ووزنه فنلاية ، وهو ملحق بفعلاية كحظارة ، والجمظارة : القصير  
الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الاتقنل - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكنًا كَشَقَاوَةٌ ، أو مضمومًا كَمَرْقُوتَةٌ وقرنوتة<sup>(١)</sup> ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كَحِنَطَاوٍ<sup>(٢)</sup> ومغزورٍ ، أو مضموم كَقَلَنَسُوتَةٍ .  
ولو افتتح ما قبل الياء والواو طرفين لاهلينا ألفًا ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لاقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفًا في الأسم لاقلبت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .  
فتقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واوًا لاستتقال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتجمل الكسرة فتحة ، وإذا فتحو العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لثلاث تتوالى التقلد .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كَيْتَيْيٍ مخفف يَتَيْيٍ<sup>(٣)</sup> فلا يبدى حذف الياء ، وكذا إن كان الثاني ساكنًا عند سيويوه والخليل كقاضيٍ ويَرْمِيٍ لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعةً جاز

---

المهملة - الذي يبس جلده على عظمه من الكبر ( أنظر ج ١ ص ١٥٦١ )  
(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعصوة وترقوة وتندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان : «القرنوة نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكادكه ، ورقها أخضر يشبه ورق الخندقوق» اهـ ، وفيه عن أبي حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوة ، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبلة ، وهي مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى وللاللحاق ، الأثرى أنه ليس في الكلام مثل فرزدقة » اهـ

(٢) الخطأو - بكسر الخاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو طاء

مشالة - وهو التصير ( أنظر ج ١ ص ٢٥٦٢ )

(٣) أنظر ( ج ١ ص ١٥٧ )

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوبُ الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افضل به ما فعلت بالثلاثي نحو الصبي من قلب الكسرة فتحةً والياء واوا ، <sup>(١)</sup> وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ، قلت : نقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أي الحذف ، أدعى منه إلى مادون ذلك <sup>(٢)</sup> ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تغليي تجرى تمرى - وهو المبرد - لكون الساكن كاليت المدوم ؛ يجرى أيضاً في المنقوص نحو قاض تجرى عيم ؛ فيقول : قاضوي ويزموي ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها ، نحو مستقي ومُسْتَقِي ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما سر قوله « وياب محي » الياء الأخيرة في محي خامسة يجب حذفها ، كما في مُسْتَقٍ ، فيبقى محي بعد حذفها كقصي ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملته ، كما قلنا في تحية ، وليس محي مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقى الياءان للشددتان ، بخلاف نحو مهيم ، قال أبو عمرو : محوي أجود ، وقال المبرد : بل محي بالتشديد أجود <sup>(٣)</sup> ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقيل يحتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكتب فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، قوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

ماقبلها كَسْرُوةً وَقَرَنُوةً فالواجب في النسب قلب الواو ياء والضممة كسرة حتى يصير كَسَمٍ وَقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فنقلب ياء كافي الأذلي ، وتقول فيما واوه رابعة أو فوقها نحو عَرَفُوةٍ وَقَمَحْدُوةٍ <sup>(١)</sup> : عَرَفِيٌّ وَقَمَحْدِيٌّ كما تقول قَاضِيٌّ وَمُشْتَرِيٌّ وبعض العرب يجعل الياء فأما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول : قَرَنُويٌّ وَقَمَحْدُويٌّ ، ويقول أيضا : سَرُويٌّ في سَرُوةٍ ، وبعض العرب يقول في الرابعة : عَرَفُويٌّ بفتح القاف كَقَاضِويٍّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيٍّ ، كما في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ

قال : ( ونحو ظَبْيَةٍ وَقُنْيَةٍ وَرُقِيَةٍ وَغَزُوةٍ وَعَرُوةٍ وَرِشُوةٍ

الياء  
والواو  
الساكن  
ماقبلها

يجوز أن يحذف من المحيي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محييا ( الذي هو اسم فاعل حيي بالتضعيف ) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال : والاختيار عندي محي ( أي بأربع ياءات ) لأن لا أجمع حذفًا بعد حذف « اه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعتل محذفا لأنها تعتل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب العا في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأن لا أجمع حذفًا بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو على فقالوا محوي لكانوا قد جمعوا على الكلمة - ا ف ، ، و جحاف بها ، فأما قول أبي عمرو « محوي

أجود » فوجه الحذف إذ لا يلزم عليه اجتماع الأهل الثقلاء. وهي الياءات

(١) القمحدرية : العظم الناق. فوق الفقا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ٣٨)

عَلَى الْقِيَامِ عِنْدَ سَيْبِوَيْهِ ، وَزَنْوَيْ وَقَرْوَيْ شَاذٌ عِنْدَهُ ، وَقَالَ يُؤَسُّ  
ظَبْوَيْ وَغَزْوَيْ ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزْوٍ وَظَبْيٍ ، وَبَدْوَيْ شَاذٌ »

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلها ،  
وهذا حكمها ساكنا ما قبلها ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان  
أولاً لم يغير الواو فى النسب اتفاقاً : نائفة كانت كغَزْوِيٍّ وَدَوِيٍّ (١) وسَاوِيٍّ (٢)  
فى سَاوَةٍ وَقَصِيدَةٍ وَأَوِيَةٍ ، أَوْ رَابِعَةٍ كَشَقَاوِيٍّ ، أَوْ خَامِسَةٍ كَحِنَطَاوِيٍّ  
وَمَغَزْوِيٍّ ، إِذِ الْوَاوُ لَا تَسْتَقِلُّ قَبْلَ الْيَاءِ إِذَا سَكَنَ (٣) مَا قَبْلَهَا ، إِذْ تَغَايِرُ حُرُوفُ  
الْمَلَّةِ وَسَكُونُ مَا قَبْلَ أَوْلَاهَا يَخْتَفِئُ أَمْرُ الثَّقَلِ ، وَإِذَا كَانَ يَلْتَجِئُ إِلَى الْوَاوِ مَعَ تَحْرُكِ  
مَا قَبْلَهَا فِى نَحْوِ عَمَوِيٍّ وَقَاصُوِيٍّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَسَاظُنُّكَ بَتْرَكَهَا عَلَى حَالِهَا مَعَ  
سَكُونِ مَا قَبْلَهَا ؟ فَمَلَى هَذَا لَابْحَثُ فِى ذَى الْوَاوِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا إِلَّا فِى نَحْوِ عَزْوَةٍ فَإِنَّ  
فِي فَتْحِ عَيْنِهِ وَإِسْكَانِهَا خِلَافًا كَمَا يَجِبُ ، وَإِنَّمَا الْبَحْثُ فِى ذَى الْيَاءِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا

(١) دوى : منسوب إلى الدر (فتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو  
الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ، وقال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُضْلِيٍّ أَرْوَعَ خَرَّاجَ مَنِ الدَّوِيٍّ  
\* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ \*

وقال المعجاج :

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرِّيْحِ فِى أَقْرَابِهَا هُوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها  
(٢) ساوى : منسوب لساوة ، وهى مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل

منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله « إذا سكن ما قبلها » مفهوم ، لأن الواو لا تستقل قبل ياء-

النسب سكن ما قبلها أو تحرك ، فهذا التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز

فتقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولا كظبي ؛ فالجهد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسبويه والخليل ينسبان إليه أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَلْبِيٌّ وَ قَنْبِيٌّ وَرُقْبِيٌّ ، وكذا فى الواوى غَزْوِيٌّ وَ عَرْوِيٌّ وَرِشْوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخف الكلمة قلب الياء واوا ، ونخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إِنْقَضِيَّةَ (١) إِلَّا إِنْقَضِيٌّ ، وأما ذوات التاء فلأن التغيير بحذف التاء جرأ على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى قبيل وقميلة ، وأما التفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بمله من القياس قولهم فى الْقَرْبِيَّةَ قَرَوِيٌّ وفى بنى زَيْتَةَ وبنى الْبَطِيَّةِ - وهما قبيلتان (٢) - زَيْتَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، وكان الخليل يمد يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحرك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئا ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحرك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِيٌّ وَزَيْتَوِيٌّ وَبَطَوِيٌّ ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد

مضى قريبا ( انظر ص ٤٣ )

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زينة حى ، وذكر عن ابن سيده أن

البطية لا يدري موضوعها ، وأن سبويه قد حكاهما ، وخرجها ابن سيده على أن

تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وبتوي شاذ » لأنه منسوب إلى التبدؤ، وهو مجرد عن التاء فهو

عند الجميع شاذ

قال: « وبأب طي وحي ترد الأولى إلى أصلها وتفتح نحو  
طووي وحيوي بخلاف دووي وكوي وما آخره ياء مشددة آخره ياء  
بعد ثلاثة إن كان نحو مرمي قيل مرموي ومرمي وإن كانت حرف  
زائدة حذفت ككرمي وبخاتي في بخاتي اسم رجل »

أقول قوله « دووي وكوي » (١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى  
التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غزو وغزوة كما تقدم في الفصل المتقدم ،  
والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها  
حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألما ، ولو كان واوا صار ياء كما في طي لما  
يجيء في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت  
الواو ياء

فتقول: إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة (٢)  
فيها فإذا نسب إلى مثله وجب فك الإدغام ، لتلا يجتمع أربع ياءات في البناء  
الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع العين

---

(١) الكوي : المنسوب إلى الكوة ، وهي بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد  
الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء — وهي الثقب غير الناقذ في البيت أو الحائط  
(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة  
عن واو ، فالاول نحو حى وعى ، والثاني نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة  
منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة  
انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رى مخفف رى ( وانظر ج ١ ص ٢٨ )  
(ج ٢ - ٤)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكنون الأول - فتقول في طي: "طَوَوِي" ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِي لأنه من حَيَوِي وتقلب الياء الثانية في الصورتين واوا: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واوا كما في عَصَوِي وِرَحَوِي ، أو تقلب الياء من أول الأمر واوا لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبيل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة (١) ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على ماسر ، ولم يقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لا تقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِي أو لم تقلب كما في طَوِي على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيويه ومن قال أميًّا قال حَيِيًّا وَطِيًّا لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أميًّا أولى من حَيِيًّا لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضى أن يُجَنَّب ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرِي بالفتح دون جَنَدَرِي

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طووي وحيوي عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الاعرابية حال الإدغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفاً ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والوار ألفاً أصلاً تحرك ما قبلها ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلام من الواو والياء قد انقلب ألفاً مع طرو حركة ما قبلها ، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفاً - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التمايل الصحيح لعدم قلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفاً للزمك أن تقلبها واوا ثانية الزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقلب الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبة عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ،<sup>(١)</sup> فالأفيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبِيٍّ ، ومن فتح هناك فى ظَبِيَّة وقال ظَبَوِيٍّ لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألفاً ثم همزة كما فى رداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجيىء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستقل قبل المجيء بياء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، قليل : رأى ، فى راى وراية .

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلها ووزنها ، فقال الجمهور أصل آية أوية ( بوزن شجرة ) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فىقال آية ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغير ، وقال قوم : أصل آية أوية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آية مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فلة وعلى الثانى فلة ( بفتحات فيهما ) وقال قوم : أصلها أويه بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فلة ( بفتح فضم ) وقيل : أصلها أوية أو أوية ( كتمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى ) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال القراء أصلها آية كحبة ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، فكروها اجتماع الياءين مع انكسار أولهما لحذف الأولى فزتها قالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستقلة لأجل ياء النسب بعدها قلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكنة ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة : ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قِرَائِي في تخفيف قِرَائِي ؛ لأن العين لا قلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوِيَّ وَطَوِيَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حاملها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةِ<sup>(١)</sup> ونَقَايَةِ<sup>(٢)</sup> — قلبت الياء همزةً في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء اللانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمتطرفة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بجماعتها لبقاء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رِذَاء ، ولم قلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما في رِذَاء وسِقَاء<sup>(٣)</sup> لأن لبقاء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستقلال اجتماع الياءات فن لم يقلب واو شَقَاوَةٍ في شَقَاوِيَّ إذ لا استقلال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى :  
( فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه ) وهي أيضا البيت الذي يتخذ مجتمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضا مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : ( أجعلتم سقاية الحاج ) الآية .

(٢) نقاية الشيء ( بضم النون ) خياره ، ونقاية الطعام ( بفتح النون ) وتضم أيضا ( رديته

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجدع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسن خاصة ، قال :

يَجْبِنَ بِنَا عَرَضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سَقَا

كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سقاية في النسب واوا لأن الياء المستتلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ إذا لم تحذف كافي قاضي .  
وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَابِيَّة (١)  
قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .  
وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقَصِيٍّ فقد تقدم حكمه

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَمِيٍّ وَبَرَدِيٍّ وكوفي فيجب حذفهما في النسب فيكون للنسب والنسب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرَمِيٍّ وكذا يَرَمِيٍّ في النسب إلى يَرَمِيٍّ على وزن يَعْضِيدٍ (٢) من رمى ، فالأولى حذفها أيضاً للاستتقال ويجوز حذف الأول قط وقلب الثاني واوا احتراماً للحرف الأصلي فنقول : مَرَمَوِيٍّ وَيَرَمَوِيٍّ ، وإما فححت ما قبل الواو استتقالاً للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كَمَاضَوِيٍّ عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفها مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَضَوِيَّةِ عَلِيٍّ (٣) وزن تَحْصِيصَةٍ مِنْ قَضِيٍّ :

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة ( انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء )

(٢) يعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : يعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس ( الزعفران ) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « يعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الأبل والقم والحيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابتة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ الْعِضِيدُ مِنْ أَشَدِّهَا صُفْرًا مَتَاخِرُهَا مِنَ الْجُرْجَارِ  
(٣) أصل قضوية قضية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوأولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في قنوى

قَصَوِيٌّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء في باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثاني أصلاً كما في الأحاجي<sup>(١)</sup> والأواري<sup>(٢)</sup> ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أَقَصَى الجموع ، والنسب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تمد في بنية أَقَصَى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف بخاتي وكمالي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيَةِ قُلِبَتْ وَأَوَّاءٌ ، وَصَنَعَانِيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ وَرَوْحَانِيٌّ وَجَلُولِيٌّ وَحَرُورِيٌّ شَاذٌ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَّتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقُرَّائِيٌّ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِيٌّ وَعِلْبَاوِيٌّ » .

النسب إلى  
آخر همزة  
قبلها ألف

أقول : اعلم أن همزة للتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي : جمع أحجية ( بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة ) ويقال أحجوة ( بتشديد الواو وقبلها ضمة ) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري : جمع الأرى ، وهو الجبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْمَأَيْنَهَا

وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ

كقراء (١) ووؤاء (٢) ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة تحضة وهي للتأنيث ، ويجب قلبها في النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن همزة لا تستقل قبل الياء استئقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقبل إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب قلبت إليه همزة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ همزة الأصلية بالتي للتأنيث فتقلب واوا نحو قزأوى ووؤاوى ، وإما أن لا تكون همزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهي على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلي ككسواء ورداد ، وإما ملحقة بحرف أصلي كملباء (٣) ، وحرباء (٤) ، ويمجوز فيهما وجان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلي من حيث كون أحدهما منقلبة عن أصلي والأخرى ملحقة بحرف أصلي ،

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة في كليهما أصلية  
(٢) الوؤاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضوء الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديري

وَأَكْرَهُ يُلْحِقُهُ بِفَيْتِيَانِ النَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُؤَاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة. وقال اللحياني : العلباء مذكرة لا غير في وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابي

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هودوية نحو العظاء أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقب جسده برأسه ويتلون ألوانا بجر الشمس ، والجمع الحرابي ، والأشئ الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسار الدرع ، ويقال : هو المسار في حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاءٍ وِوُضَاءٍ ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقة ، فنقول : كل ما هي لتغير التأنيث يجوز فيه الوجدان ، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة بالمعكس ، وهو في الأصلية شاذ .  
وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الماء فحقها أن لا تتغير <sup>(١)</sup> ، فالتنسب إلى ماء مأتى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسأتى ورداوى أو رداوى ، وأوجبوا في همزة شاء وماه بقاء الهمزة فلم يجزوا إلا أن تقول شأتى ومأتى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعله اقتضته ، لجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لتغير علة تقتضيه ، فالصرف الذهن عن أصل الهمزة — وهو الماء — لعدم قيام سبب الإبدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية في نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذي هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دِمَامَةٌ إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْمٍ وَأَسْمُهُمُ

وأشدد الجوهري لمبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ حَرْقٍ نَازِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّوْىَ فِيهَا شَاتُهُ

وَلَا حِمَارَاهُ وَلَا عَلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَقَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شأوى<sup>١</sup> على غير القياس ، فإن سمي بشاء فالأجود شأى على القياس لأنه وضع ثمان ، ويجوز شأوى كما كان قبل العلمية .

١٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر :  
فلست بشأوى عليه دمامة ( البيت ) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول :  
شأى ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول في زينة وثيف إذا  
سميت به رجلاً بالقياس ، اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس في نحو شاء - من كل  
همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة  
عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس في كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت  
بشاء يجوز لك أن تقول شأى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا  
يقولون قبل التسمية . والذي في شرح الأشموني وحواشي الصبان نقلًا عن ابن هشام  
يخالف هذا ويخالف بعضه بعضًا ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء  
فالمسعود قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله \* لا ينفع الشأوى فيها  
شأته \* ( البيت ) فلو سمي بماء أو شاء لجرى في النسب إليه على القياس قليل ماوى  
وماوى وشأى وشأوى ، اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه  
ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو في النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثاني  
أنه يؤخذ منه إن القياس في هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز  
في عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان في حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى  
ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول ماوى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية  
ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو في كساء واو ، وفي ماء هاء ، لأن أصله  
موه اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل  
التسمية فيتعين القلب وقوا على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان ، اه . وهذا  
يخالف ما ذكره المؤلف هنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره  
مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس في النسب إلى ماء وشاء جواز القلب  
والإبدال ، سواء أ كنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد  
ذكرها الصبان في عبارته التي نقلناها لك .

صنماء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضاعة ، وروحاء : موضع قرب المدينة ، وجُلُولَاء : موضع بالعراق ، وكذا حَرُورَاء ، وقالوا في دَسْتُوَاء : دَسْتُوَانِي<sup>(١)</sup> ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهةً أُنِي التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup> ، وحذف في جُلُولَاء وحَرُورَاء لطول الاسم ، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة بمدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستواني ودستواني ، هـ ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستفاني ، ويعرب على الدستواني ، وقال السمعاني : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوانية » وقد ضبطت التاء المثناة في مادة ( د س ت ) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة ( د س ا ) منه بالفتح بضبط القلم أيضا .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ١ ص ٥٢ ) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه آخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمد كركا أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للذكر ، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك : وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلي غير حاصل في عمران وعثمان وخطفان ونحوهما ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دين الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً ؛ فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها<sup>(١)</sup>

الْحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الأسم أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه لما نزلوا بجزيرة حرقوه .

النسب  
آخره  
واو أو  
يا قبلهما  
ألف

قال : « وبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِيٍّ بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِيٍّ بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَايِيٍّ وَرَايِيٍّ وَرَاوِيٍّ » .

أقول : معنى بيب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ومعنى بيب

في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعواي وبهراوي كصعراوي ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للنسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو ، وجراهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة : لحياني ورقباني ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى ، اه ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ( ج ١٠ ص ٣٦ ) : « القياس في صنعاء وبهراء أن يقال في النسب إليهما صنعواي وبهراوي ، كما تقول في صحراء صحراوي ، وفي خنفساء خنفساوي ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه في النسب ، وقد قالوا صنعاني وبهراني على غير قياس ، واختلف الأصحاب في ذلك ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعواي كصعراوي ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأي صاحب هذا الكتاب ( الزمخشري ) وهو المختار ، لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ، لأن النون من النعم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو تبدل منها ، اه

(١) بقي أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث - التي هي الهمزة في اللفظ - أولاً ثم حذفت الألف التي قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف في النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التي قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما في الكلمة معاً على ما تقدم بيانه في الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثاني له وجه .

رَأَى وَرَأْيَهُ مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ ثَلَاثَةٌ بِمَدَائِفِ غَيْرِ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُ جَمِيعِ ذَلِكَ  
قَالَ : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ أَصْلًا النسب إلى  
ما جاء على  
حرفين  
وَالْمَحذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يُعْوَضْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ  
فَاءً وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامُ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِي وَأَخَوِي ، وَسَتَيْ فِي سَتٍ  
وَوَشَوِي فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشِي عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ  
لَامُهُ صَحِيحَةً وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يَرُدَّ كَعِدِي وَزِنِي وَسَهِي فِي سَهٍ  
وَجَاءَ عِدَوِي وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِي  
وَعَدَوِي وَابْنِي وَبَنَوِي وَحَرِي وَحَرَجِي ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ  
مَا أَصْلُهُ الشُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِي وَحَرَجِي ، وَأَخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ  
وَابْنٍ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ وَعَلَيْهِ كَلَوِي ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِي وَبِنْتِي  
وَعَلَيْهِ كَلْتِي وَكَلَوِي وَكَلَوِي »

أقول : اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث  
أصلاً ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً ؛ لأن للعرب لا يكون على  
أقل من ثلاثة في أصل الوضع ، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بمد جعله علماً  
لفظه ، أو تنسب إليه بمد جعله علماً لغير لفظه ، كما تسمى شخصاً بمن أو كم  
في الأول لا بد من تضييف ثانيه ، سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أو لا ، كما  
تبين في باب الأعلام ، فتقول في الصحيح : السكّية والعمية بتشديد اليمين ،  
وفي غيره : اللامية ، وهو منسوب إلى ما ، ولوئى ولوئى ،<sup>(١)</sup> فيمن يكثر لفظه لو ،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة «ولوئى» والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول في لا : لأني ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى ، كما في صحراء وكساء ، وكذا تقول في اللات (١) : لأني ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو الآله ، وتقول في كئي وكئي : كئوي وكئوي ، لأنك تجعلهما كئياً وفياً كئياً ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى كئي وكئي ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني : أي المجهول علماً لغير لفظه ؛ لانتزاع ثاني حرفيه الصحيح (٢) ، نحو جاءني مئني وكئني ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين في باب الأعلام ، وإذا كان الثاني حرف علة ضعفته عند جملة علماء قبل النسبة كما مر في باب الأعلام والقسم الثاني الذي كان له ثالث فحذف ان قصدت تكيله ثلاثة ثم نسبت إليه رداً إليه ذلك الثالث في النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من الجنيء بالأجنبي

فتقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عيناً ، أو لاما

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق ، فيقول : لائي ، وكئني ، ولوئي ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف في تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمي بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهي مخففة ، قال في اللسان : « وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اه بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل بهما للفظه وما جعل علماً لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثاني - وهو ما جعل علماً لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً في اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرده منه المصدر الذي كان فآؤه واوا ومضارعه محذوف  
الفاء ، نحو عِدَّةٍ وَمِقَّةٍ وَدَعَّةٍ وَسَمَّةٍ وَزِنَةٌ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد في  
النسب فآؤه نحو عِدِيٍّ وَسَمِيٍّ ، لأن الحذف قياسي لعله ، وهي إبتاع المصدر  
للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة للحذفه ، وأيضا فالفاء  
ليس موضع التخيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما  
كانت في التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما في شَيْبَةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء  
النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ،  
ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين  
فو ميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوِيٍّ وَفَمِيٍّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك  
تقول : عَرْقُوتٌ وَقَلَنْسُوتٌ وَعَرِّيٌّ وَقَلَنْسِيٌّ وَسِقَايَةُ بَالِيَاءٍ لا غير وَسِقَايِيٌّ بالهمزة  
عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن  
يقال في شقاوة شَقَاوِيٍّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء في شية وإن لم  
يكن في الكلمات المربعة الثنائية ما ثانيه حرف علة لأن التاء صارت كلام  
الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا في الشاة والذات واللات ، فلما سقطت  
التاء في شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المربعة  
على حرفين ثانيهما حرف لين كالمطرف ؛ إذ الياء كالمدم ، ولا يجوز في العرب  
تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو  
غيره ، فيبقى الاسم العرب على حرف ؛ فلما لم يميز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى  
الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَتَمَّصًا وَفَمِّمٍ ، فلما رد الفاء لم  
ترز كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل ؛ لأن  
الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة  
عارضة في النسب غير لازمة فلم يمتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار **وَشِيءٌ كَيْلِي** ، ففتح العين كما في **إِبِلِي وَتَبْرِي** ، فاقبلت الياء أثناء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوي ، وأما الأخش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال **وَشِيءٌ كَطَبِي** ولا تستقل الياء مع سكون ما قبلها ، والمراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير : **أى الآخر** ، فيصح ردها ، فيقول : **عِدْوِي وَزَنْوِي وَشِيوِي** ، في عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب **عِدْوِي** في عدة قماس عليه غيره وإن كان المحذوف عينا ، وهو في اسمين فقط <sup>(١)</sup> : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده في النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم للعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فان كان الحذف للساكنين كما في **عَصَا وَعَم** فلا كلام في رده في النسبة ؛ لزال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسيًا لا اعلة مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في **شاةٌ وذو مال** ، تقول : **شاهي** ، وذووي ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو **فمي** في « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فان كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثني ، أو في المجموع بالألف والتاء ، أو في حال الاضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولأني ، فكيف

---

(١) أورد على هذا الحصررب المحففة ، بناء على أن المحذوف عينا كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتي له

بلاد كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا في باب  
الثنى ضابط ما يرد لامة في التثنية من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحم وهن ،  
وأما الجم بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامة فيه من هذا النوع ضابط ، بل  
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظبة لا يرد لامة نحو ظبات ، ويرد  
من المكسورة الفاء قليل نحو عضوات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه <sup>(١)</sup> نحو  
سنوات وهنوات وضعوات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه  
بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام في موضع فانت في  
النسب غير بين الرد وتركه نحو غدي وغدوي وحري وحريجي وأبني وبنوي  
ودمي ودموي ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — \* جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْجَبْرِ اليَقِينِ <sup>(٢)</sup> \* .

(١) انظر تحليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)  
و (ج ٢ ص ١٧٥)  
(٢) هذا عجز بيت لعل بن بدال السلي ، وقد نسبة قوم إلى الفرزدق ،  
وآخرون إلى المتعب العبدي ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشيء .  
وصدر البيت قوله :

\* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُحْرِ ذُبْحَنَا \*

والجحر : الشق في الأرض ، وقوله « جرى الدميان النخ » قال ابن الأعرابي :  
معناه لم يختلط دمي ودمه من بعضي له وبفضه لي بل يجرى دمي يمتد ودمه يسرة ، اه  
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ،  
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ،  
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناء على لمة من قال « دماً »  
مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتان

وبقوله :

٤٩ - \* يَدِيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ <sup>(١)</sup> \*

لشذوذها ، قالوا : فن قال هُنَاكَ وَهَنَانِ وَهَنَاتٍ جَوَزَ هَنِيًّا وَهَنَوِيًّا ، ومن قال هُنُوكَ وَهَنَوَانِ وَهَنَوَاتٍ أَوْجِبَ هَنَوِيًّا ، وقال للمصنف : إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها ثلثا يلزم في النسب الإيجاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يميز إلا أبوي وأخوي ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِي وَغَدَوِي وَحِرِي وَحِرْحِي ؛ إذ لا يلزم الإيجاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على الموضع نحو ابني وبنوي واستى وسهمي .

قلت : الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الناهية اللام تختلف فيها بين النحاة هل

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* قَدْ تَمَنَّيْنَاكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقَهَّرَا \*

ولم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وعلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و« عند » في قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان ييضاوان لمحلّم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في الثانية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناء على لغة من قال « يدعه » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول في ثنية الفتى قبان تقول في ثنية اليدي بديان ، فأعرف ذلك

هو فَمَلَّ بالسكون أو فَمَلَّ كَيْدٍ وَدَمٍ ، وأكثر ما على نحو ظَبَّةٍ وَمِائَةِ وَسَنَةٍ (١)  
مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لا ماها ذو وجبين كسنة لقولهم  
سانهت وسنوات ، وكذا عَضَّة لقولهم عُضَيْبَةٌ وَعِضَوَات ، قال السيرافي : من  
قال سانهت قال سَنَيْهِ <sup>٢</sup> وَسَنِيَّ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ لَا يُقَالُ سَنَهَاتٌ (٢) ، ومن  
قال سَنَوَاتٍ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ سَنَوِيَّ ، وكذا من قَالَ عُضَيْبَةً قَالَ عُضَيْبِيَّ وَعِضِيَّ  
إِذْ لَمْ يَأْتِ عِضَهَاتٍ ، ومن قال عِضَوَاتٍ قَالَ عِضَوِيَّ لَا غَيْرَ ، قال سيبويه : النسبة  
إلى فم فمى وفوى لقولهم فى المثنى فَمَأْن ، قال : ومن قال فوان كقولهم :

٥٠ — \* هُمَا نَفَثَا فِي فِي مِينَ فَمَوِيَّهِمَا (٣) \*

قال : فَمَوِيَّ لَا غَيْرَ ، قال اللبرد : إن لم تقل فَمِيَّ فَالْحَقُّ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ  
وتقول فَوِيَّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تَرُدُّ لَامَهُ وَأَصْلَ عَيْنِهِ السُّكُونُ نَحْوَ دَمَوِيَّ  
وَيَدَوِيَّ وَغَدَوِيَّ وَحِرَجِيَّ يَفْتَحُ عَيْنَهُ عِنْدَ سَيْبِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَضَاعِفًا ،

(١) المراد بنحو ظبَّة ومائة ومسنة كل ثلاثي حذفت لامة وعوض منها تاء  
التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو  
الثلاثي المحذوف اللام الذى لم يعوض منها شيئاً

(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه فى

اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

\* صَلَّى النَّابِجِ الْعَاوِيَّ أَشَدَّ رِجَامٍ \*

ونفتا : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد  
بالتابع من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام :  
المرامة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل فى تثنية فم فوان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شَيْءٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الناهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شية ، فيقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَغَدَوِيَّ وَحَرَجِيَّ بِاسْكَانِ عَيْنَاهَا ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخنفة فانك تقول : رُبِّي بِاسْكَانِ الْعَيْنِ لِلادغام اتفاقاً ، تقاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرَّةٍ وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرَّةٌ نَخْفٌ فقالوا قُرِّيٌّ مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت همزة ، وإن أثبتت همزة حذفت اللام ، نجوابي وبنوي ، واسمي وسموي بكسر السين أو ضمه لقولهم سِمٌ وَسُمٌ وجاء سموي بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون همزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئ قال وأما مرئ في «امرء القيس» فشاذ ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالسموع مرئ في امرء القيس ، لا امرئ ؛ واعلم أن الراء في مرئ المنسوب إلى امرء مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة همزة التي هي اللام ، والهمزة لزوماً الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مرئ كنعري ، ثم فتحت كما في نعري ، وحكى القراء في امرء فتح الراء على كل حال وضما على كل حال ، وأما ابنم فكانت همزة مع اللام عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمي ؛ قال سيبويه : ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت<sup>(١)</sup> و بنت وهنت و ثنتان و كيت و ديت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فاذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرها من بنت و ثنتان ، وإسكان العين في الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوي كما قلت في أخ ، وفي بنت و ثنتان بنوي و ثنوي ، والدليل على أن مذكر بنت فعل في الأصل بفتح الفاء واليمين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير<sup>(٢)</sup> وكذا قالوا في جمع الاثني عشر أثناء ، قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٢٢٠ )

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجيء تكسيه على أبناء ، إذ لو كانت عينة ساكنة لجمع على أفعال مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال ( ج ٢ ص ٨٢ ) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الاضاعة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » ا هـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوي من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر نون ولم يقولوا فيه بنى . إنما قالوا بنوي أو ابني ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بِنِي وَبَنَوِي لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى الثني والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والنرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصاريف الكلمة ، وكان يونس يجيز في بنت وأخت مع بَنَوِي وَأَخَوِي بِنْتِي وَأُخْتِي أيضاً ، نظر إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهي بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنِّي<sup>(١)</sup> وَهَنَّتِي أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ : كَيْوِي وَذَيْوِي ، لأنك إذا رددت اللام صارت كِيَّةً وَذِيَّةً كحِيَّة ، فتقول : كِيوِي كحِيوِي

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافة قوية ، اه ، وقول سيويه « فان قلت بني جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في الثانية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بني في ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الامر على الرد في الجمع أو الثانية لكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا ثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوي أو ابني ، علينا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والثنية ، وهو ما ذكره سيويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل مني « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاءاً وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن لزوم الخليل ليونس يتم في هنت لأنه ثلاثي الوضع ، لافي منت الثاني الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثاني الوضع الصحيح الثاني الذي قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما ألزمته التاء رقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لافي للوقف

والتاء في «كلتا»<sup>(١)</sup> عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها رأحة منه ، فكلمتا عنده كحُبْلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لامعرفة ولا نكرة ، فإذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر ، كما في أخت و بنت ، فيصير كِلَوَى بفتح الميم فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكرة ظاهره ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتٍ وأصله سِتْسٌ وكما في بُكَلَّة و بُرَاث قال كِلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كِلْتَوَى و كِلْتَاوَى أيضا كحبلوى وحبلوى ، وعند الجرمي أن ألف كلمتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوَى كأعْلَوَى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلمتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت و بنت ، وليس ما جَوَزَ من النسب مع وجود التاء فيها مطردا عنده في كل ما أبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتَى و كِلْتَوَى و كِلْتَاوَى كحُبْلَى و حُبْلَوَى و حبلوى ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنَتَى و مَنَتَى أيضا ولم يلزمه التحليل ما ألزمه ، قول المصنف « وعليه كِلْتَوَى و كِلْتَى و كِلْتَاوَى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس ما نسب يونس إلى أخت و بنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أي في أصل الوضع

قوله « والمخدوف هو اللام ولم يموض همزة الوصل » شرط لو جوب الرد

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط: تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِيّ وَغَدَوِيّ ،  
وكون اللام هو المحذوف، إذ لو كان المحذوف هو العين نحو سه لم يميز رده،  
وعلم تعويض همزة الوصل، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوِيّ  
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط  
بشرطين: كون المحذوف فاء؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم  
رده كما في غَدِيّ ، وكونه معتل اللام؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عَدِيّ  
قوله « أبوي وأخوي وَسَتَهِيّ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى، وإنما قال في  
سِتْ لثلاثا ليلتبس بالنسب إلى سه بمحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف،  
وفي است لفتان أخريان: سِتْ بمحذف اللام من غير همزة الوصل، وسَهْ بمحذف  
العين .

قوله « وَوَشَوِيّ فِي شِيَةِ » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لامة » أي: لام الاسم الذي على حرفين

قوله « غيرها » أي: غير اللام، وهو إما عين كما في سه، أو فاء كعدة وزنة

قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لسكان في موضعه، بل هذا قلب

قوله « وما سواهما » أي: ماسوي الواجب الرد، وهو الصورتان الأولىان،

والممتنع الرد، وهو الصورة الثالثة، يجوز فيه الأمران: أي الرد، وتركه

قال: « وَالرَّكْبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِيّ وَتَابِعِيّ وَخَمِيّ فِي  
خَمْسَةِ عَشَرَ عَلَمًا، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا  
أَصْلًا كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرٍو قِيلَ: زُبَيْرِيّ وَعَمْرِيّ، وَإِنْ كَانَ كَبَدِيّ مَنَافٍ  
وَأَمْرِيّ الْقَيْسِ قِيلَ: عَبْدِيّ وَمَرْنِيّ »

أقول: اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها، سواء كانت

جملة محكية كتأبط شراً، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمنا

للعرف كخَمْسَةَ عَشْرٍ وَيَتَّ بَيْتٌ<sup>(١)</sup>، أو لا كبلطك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة ، وإما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استتقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعِبْلَانَةٍ<sup>(٢)</sup> واشهبابٍ وعَيْضَمُوزٍ<sup>(٣)</sup> مع ثقلها

قلت : لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له

مفصلا حديث الالتحام مترضا للافكالكنتى حزَب حازب

وإما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخرة

والتصدر محترم

وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ،

فتقول في بلطك : بَطِي أو بَكِي ، وفي تأبط شرا : تَابُطِي أو شَرِي

وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً

بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ<sup>(٤)</sup>

(١) تقول العرب : هو جاري بيت بيت ، فيذونه على فتح الجزين ، ويقولون :

هو جاري بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جاري بيت لبيت - رفع

الأول - ، وعلى أي حال هو في موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال

مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » ( ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤ )

(٣) انظر كلمة « عيضموز » ( ١ ص ٢٦٣ )

(٤) هذا البيت من القواعد التي لم تقف لها على نسبة إلى قاتل مدين ولا عثرنا

له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمَزُ »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِّي  
 وإذا نسبت إلى « اثني عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى  
 اثنان اثني أو ثنوي ، كما ينسب إلى اسم أممي أو سموي ، ولا يجوز النسب إلى  
 العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدٍ إلى  
 الاستتقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما  
 في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم  
 واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد  
 من المضاف والمضاف إليه كما يجيء ، وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه  
 لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العملية كابن الزبير وامرئ القيس ، والعلم  
 المركب لا معنى لأجزائه أي تركيب كان ، ولولم ينمح أيضاً معناهما بالعملية لجاز  
 النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف قلت في غلام زيد غلامي فقد نسبت  
 إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف ،  
 إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو  
 المنسوب إليه في الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيراً ، حتى  
 مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — \* طَبِيبٌ بِبَا أَعْيَا النَّطَّائِيَّ حَذِيماً \* (١)

المزجي بالحق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف :  
 « وتركب المزج تحذف الجزء الثاني منه فتقول في بعلبك بعل ، وأجاز الجرمي النسب إلى  
 الجزء الثاني مقتصر عليه ، فتقول بكي ، وغير الجرمي كأن حاتم لا يميز ذلك إلا منسوبا  
 إليهما ( أي إلى الصدر والعجز معاً ) قيا على « راميه مرزية » أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدده :

\* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا أَلِيٌّ فَإِنِّي \*

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس ، كما يجيء بأقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر علماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحمدي عشرى نحو قوله « رامية هرمزية » وفى المؤنث إحمدي - أو إحمدي - عشرى - بسكون شين عشرة - أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحمدي عشرى - بفتح الشين كنعري - وكذا تقول فى اثني عشر : اثني عشرى ، أو ثنوي عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستقلال ولأنك إن أقيمتها فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى وبصرى وغير ذلك من النسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللزوم جره ، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصري ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدي القيس تؤم أن المنسوب مضاف إلى ذلك الجور ، مع أن قصدك نسبة شئ إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

---

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والتطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيم : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعزى إلى فاتى حائق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس : عبدي ، وفي امرئ القيس : مرّي ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافي قبل العلمية فالنسب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فإن كثرة الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى : أبوزيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرِي في ابن الزبير ، وبكْرِي في أبي بكر ، إذ الكنى مطردة تصديرها بآب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت في الجميع : أبوي ، وأمي ، وأبني ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عبدي في عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضا نحو مناقي في عبد مناف

وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيويه ، وهو الحق ؛ وقال اللبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافي : ويلزم اللبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنهم يَكْتُون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكان المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال :  
الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على  
سبيل التناؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثاني وإن لم يكن  
مقصودا الآن ولا مرفقا للأول إلا أنه مقصود في الأصل : أى الأصل أن لا يقال  
أبوزيد مثلا إلا إن له ولد اسمه زيد ، وللسيرافي أن يقول : إن الأصل أن  
لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، بقول المصنف « وإن  
لم يكن الثاني مقصودا في الأصل كما في عبد القيس وامرىء القيس فالنسبة  
إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذًا مسموعًا في «عَبْدِي» مضافًا إلى اسم آخر أن يركب من  
حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما القاء  
والمعين ، نحو عَبَشِمِي في عبد شمس ، وإن كان عين الثاني معتلا كمل البناء  
بلامه نحو عَبَقَمِي وَعَبْدَرِي في عبد القيس وعبدالدار ، وجاء مَرَقَسِي في امرئ  
القيس <sup>(١)</sup> من كِنْدَةَ وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه  
مَرَقِي ، والعذر في هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون  
المضاف إليه التيس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق  
اسمه عليه مجازًا ، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ،  
نحو قریش وهاشم وخنْدِفَ <sup>(٢)</sup> وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

---

(١) لم يعين شخص امرئ القيس الكندي الذي قالوا في النسب إليه : مرقسي ، وقد  
عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المرتضى :  
أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسي هو امرؤ القيس بن الحرث بن  
معاوية ، وهو أخو معاوية الأكبرين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحلاف  
ابن قضاة ، وإنما لقبت كذلك لأن إبل إلياس انتشرت ليلا فخرج مدركة في طلبها

قال سيبويه : وسمعتنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ،  
وذلك لأنه أضاف إلى المصدّر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل  
ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل  
الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة  
وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كاني ، لأننا قد بينا قبل في شرح  
قوله «وأما باب سُدته فالصحيح أن الضم كذا» أن الضائر في نحو قلت وقلنا اتصل  
بقال فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء في كوني على أصل ضمه  
قبل النسبة ، تنبها على المنسوب إليه ، قال الجريري : يقال رجل كُنْتِي لكون  
الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتِي بنون الوقاية  
ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنٌ (١)

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن :  
الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما  
كأنه يعجن

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُنْتٍ وَصَحْفٍ وَمَسَاجِدَ نَسَبٌ  
وَفَرَايِضَ : كِتَابِيٌّ وَصَحْفِيٌّ وَسَجْدِيٌّ وَفَرِيضِيٌّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَمًا لِلْجَمْعِ  
فَمَسَاجِدِيٌّ كِكِلَابِيٍّ وَأَنْصَارِيٌّ »

فردها فسمى مدركة ، وخدفت الأم في أثره : أي أسرعت ، فلقبت خدفت

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروي صدره :

\* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا \*

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فأصبحت كنتيا ، وفي قوله  
الكنتي حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية  
في الأول ومعها في الثاني

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فان كان اللفظ جنساً كتمر  
 وضرْب أو اسم جمع كغفَرٍ ورَهْطٍ<sup>(١)</sup> وإبل نسبت إلى لفظه نحو تَمْرِي وإبلي ،  
 سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب<sup>(٢)</sup> في ركب  
 أو لم يجيء كغفم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم  
 يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسي كمباديد<sup>(٣)</sup> ، تقول : عَبَادِ يَدِي ، قال  
 سيديويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم  
 به العرب وإن كان قياسيا نحو عبْدُودِي أو عبْدِيَدِي أو عبْدِأَدِي ، وكذا قولهم  
 أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحد الآن ،  
 لأن الأعراب ما كنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن  
 الأعراب في أصل اللثة كان جمعا امرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي ، قال أبو يزيد : ينسب إلى  
 لفظه كَمَحَاسِنِي وَشَآبِيِي وَمَذَا كِيرِي وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير  
 قياسي نحو حُسْنِي وَشَبِيِي وَذَكَرِي

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب  
 وأما قولهم رُبِّيَّ وَرَبَائِيَّ في رَبَاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا  
 واحدة : ضَبَّةٌ وَتَوْرٌ وَعُكْلٌ وَتَيْمٌ وَعَلِيٌّ ، واحدهم رُبَّةٌ كَقَبَّةٌ وَرَبَابٌ ، والرُّبَّةُ

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ،  
 والرهط - باسكان ثانياه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة  
 إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من  
 لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عباديد : انظر ( ١٥ ص ٢٦٨ )

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لفة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائني<sup>(١)</sup> وأما أبناوى في النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى في النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، وقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو برمة<sup>(٢)</sup> أعشار<sup>(٣)</sup> ، وثوب أسمال<sup>(٤)</sup> ونظفة<sup>(٥)</sup> أمشاج<sup>(٦)</sup> ورجع ضمير المفرد المذكور إليه في نحو قوله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء في أنصارى وأبناوى وربابى للوحدة لا للنسبة كما في رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعدُ مثلاً : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناوى كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرمى بحذف الياء فيكون لفظ النسب والنسوب وإليه واحداً

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر في لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائنى : منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد؛ سميت

بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار و قدر أعشار و قدح أعشار، إذا كانت

عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار موقاً . قال الرازي

\* جاء الشتاء وقميصى أخلاق \*

(٤) النظفة — بالضم — الماء الصافي قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء

المرأة ودمها

ذى يزن إلى اليمن : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا في النسبة إلى العَبَلَات : عَبَلِي ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن بكل واحد منهم سمي باسم أمه ، ثم جمع ، وهي عَبَلَةٌ بنت عُبَيْد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا في المهالبة والمسامعة مُهَلَّبِي ومِسْمَعِي ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التي كانت في الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمي كل واحد منهم مُهَلَّبًا ومِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سمي كل واحد في العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهلبى

وإن كان اللفظ جمعاً واحده اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول في النسبة إلى نساء : نِسْوِي ، لأن واحده نسوة ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول في أنفار وأنباط : نَفَرِي وَنَبَطِي

وإن كان جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول في النسبة إلى أ كالب : كَلْبِي

وإنما يرد الجمع في النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدا ، وهو الوالد أو المواد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شياً ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائني و كلابي ، كما يجي

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائني وأماري و كلابي وضبابي ، وأمار : أسم رجل ، وكذا ضباب و كلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالالف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول في رجل اسمه ضربات : ضَرَبِي ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عَبَلِي في المنسوب إلى

القبَلات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجمل النون مُعْتَمَب الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فلهذا قيل في المسمى بأرضين : أرَضِيٌّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب (١)

شواد  
النسب

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادٌ »

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألقاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُدَمِيٌّ وقرُشِيٌّ وحرُورِيٌّ ، ولنذكر الباقي ؛ قالوا في العالية — وهو موضع بقرب المدينة — علُويٌّ ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالي ضد السفلى ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عاليٌّ أو عالويٌّ ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بَصْرِيٌّ ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كسِر الباء في النسب إبتاعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطى في همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض : فرضى ، وفي الخمس : أحمى ، وفي الفرع : أفرعى ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادى وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسى منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبى ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمرة ، وهى البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بنى على الباء التى تشبه باء النسب » اهـ والدبسة بلون بين السواد والحمره (٦-٢٤)

ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِي ، والقياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالحَصْرِي لأنه قرينه ، وقالوا : دُهْرِي بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدَهْرِي الذي هو من أهل الإلحاد ، وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِي ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل في بني الحُبَيْلِي حى من الأنصار : حُبَيْلِي ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحَيْلِي ، وإنما قيل لأبيهم حُبَيْلِي لعظم بطنه ، وقالوا في الشَّتَاء : شَتَوِي ، بسكون التاء ، قال المبرد : شَتَاء جمع شَتْوَة كصحاف جمع صَحَفَة فعلى هذا شَتَوِي قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده ، وإطلاقُ الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف <sup>(١)</sup> قوله ، وقالوا في الخريف : خَرْفِي بفتح العين كما قالوا في ثَقِيف : ثَقَفِي ، وقالوا : خَرْفِي أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر ، وانْخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : بَحْرَانِي ، في النسبة إلى البحرين المجهول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَيْنِي ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المُثَنَّى المجهول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة تار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : « الشتاء معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن بري : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للبرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوي على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة إليها شتوي ( بفتح فسكون ) وشتوي ( بفتح السين والتاء جميعا ) مثل خرفي وخرفي قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء ، اهـ

وإذا جعل نون المثني معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف  
 وقيل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجهول نونه معتقب الإعراب لكونه  
 هو القياس في المثني المجهول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،  
 وقيل : أقيى بفتحين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أفق بضم الهمزة  
 وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كمنق وعنق ، ثم جوزوا فيه الأقيى لاشتراك  
 الفعل والقعل في كثير من الأسماء كالهجم والعجم والمرب والمرب والشقم  
 والسقم ، وقالوا : خراسي ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه ببناء  
 التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلوري وجروري ، ومن قال خراسي  
 يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طلاحية ، بضم الطاء ، اللابل التي  
 ترعى الطلح ، وإيما بنى على فصال لأنه بناء للبالغة في النسب كأنافي للعظيم  
 الأنف كما يحيى ، ويروى طلاحية بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عصابي  
 منسوب إلى عصاب جمع عصبه ، وقيل : هو منسوب إلى عصابة بمعنى عصبه وهو  
 قليل الاستعمال ، أعنى عصابة ، والجنس عصابه كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل حمضية  
 بفتح الميم ، قال المبرد يقال حمض وحمض ، فعلى هذا ليس بشاذ : وقالوا : يمان  
 وشام وتهام ، ولأربع لها ، والأصل يمني وشامي وتهمي ، والتهم تهامة ؛ فحذف  
 في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يمني وشامي على الأصل  
 وجاء تهامي بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا إلى تهامة ، وجاء يمان وشامي  
 وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسويين محذف ياء النسبة دون ألقها إذ  
 لاستقلال فيه كما استقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد يمان  
 وشام في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان  
 المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشامى جمعاً بين العوض والميعوض منه ، وأن

يكون الألف في يمانى للشبايع كما في قوله :

\* يَنْبَاعُ مِنْ ذِرْفَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ \* (١)

وشأى محمول عليه، وقيل في طَهْيَةِ: طَهْوَى، بسكون الهاء على الشذوذ، وطَهْوَى على القياس، وقيل: طَهْوَى، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد، وقالوا في زَبِينَةَ قبيلة من باهلة: زَبَانِي، والقياس زَبَنِي كحنفي في حنيفة، وقالوا في مَرَو: مَرَوَزِي وفي الرَّمَى رَازِي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بمد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كذلك وطلح أو جعلتها أعلاما لتغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بَرَبِينَةَ ابنة لك؛ فانك تجري جميعها على القياس نحو دَهْرِي وطلحِي وزَبَنِي؛ لأن هذه الأسماء شذت في المواضع المذكورة، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثاب، فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبناض الجسد للدلالة على عظمها: إما مبنية على فعال كأنافى للمعظم الألف، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كَلِحْبَانِي وِرْقَبَانِي وُجَانِي للطويل الجُمَّة، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليهما رجعت إلى القياس، إذ لا تقصد المبالغة إذن، فتقول جُمِّي وِلْحِي على قول الخليل وِلْحِي على قول يونس

قال: « وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ كِبْتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَالٍ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِيرٍ وَلَا بِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عَيْشَةُ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَأْسٍ » .

النسب  
بغير ياء.

أقول: اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفاعل بمعنى ذى كذا، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد، فارجع إليه في الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَّالاً لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَمَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاوُل ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالْبَيْعَال (١) ، أو من جهة القيام بحاله كالْجَمَّال والبغال ، أو باستعماله كالسَيْف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن لصاحب اللبن ، ولَبَّانٌ لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد الانفذان جميعاً كسَيْفٍ وسَرْفٍ ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس (٢) وترَّاس (٣) وفَعَّالٌ فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب الهر : بَرَّار ، ولا لصاحب القاكهة : فَكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّالٌ والنسب بالياء بمعنى واحد كبتى وبتت لبائع البت ، وهو الكساء ، ويرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه ؛ إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنبيل وبتَّال ، ومكان أهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إمامته للمفعول : كء دافق وعيشة راضية ، وإمامة وث مجرد عن التاء : كحائض

---

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس ( ب د ل ، ب ق ل ) على أن يقال بمعنى بائع المأكولات عامة ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يبرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً

(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى ما يتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم

فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالقي ، وقالوا في نحو مُرَضِعٌ <sup>(١)</sup> ومُطْفِلٌ <sup>(٢)</sup> والسماء مُنْفَطِرٌ <sup>(٣)</sup> به : إنه على

(١) المرضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضعة - بالياء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الماء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الماء » اهـ ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) اختلف النحويون في دخول المياء في المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الام مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان زوجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الاخفش : أدخل الماء في المرضعة لأنه أرادوا أنه أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع وثديها في فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة ) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا ماء ، لا تلك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فاذا وصفها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : ( تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وصفها بالفعل فأدخل الماء في نعتها ، ولو وصفها بأن مهارضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فثلك حيلي قد طرقت ومرضعا فألهيها عن ذي تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس - معه درع وتارس ، ولا يقال منه درع ولا تارس ، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجي . مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع ، اهـ .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قرية عهد بالتاج ، ويقال : لية مطفل ، إذا كانت تقتل الاطفال ببردتها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من المجرّد عن الياء إما على فَعَالٍ أو فَاعِلٍ فقط ، وإما جارٍ<sup>(١)</sup> على ما تضمنته على وجه المبالغة نحو : عَزَّ عَزِيزٌ ، وَذُلَّ ذَلِيلٌ ، وَشَعْرٌ شَاعِرٌ ، وَمَوْتٌ مَائِتٌ ، وَهَمْ نَاصِبٌ ؛ فإنّ جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيرز والذليل والشاعر والمائت والهمم<sup>(٢)</sup> صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وَعَدْلٌ وماء عَوْرٌ : جبل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحَدِي قُلْتُ ذَا الشُّعْرِ كُلُّهُ

وَلَكِنْ لِشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ<sup>(٣)</sup>

تعالى : ( منظر به ) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلماذا جاء النحر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منظر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذي تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول هنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقا مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكانت له قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقا ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان الهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبى يمدح بها علي بن أحمد بن عامر

الأنطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِيهَا الدَّهْرُ وَجِيدًا ، وَمَا قَوْلِي كَدًّا وَمَعْنَى الصَّبْرُ  
ومعنى هذا البيت - كما قال المتكبري - أنا ما اتفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا المم همّاً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جدّ جدّه ، ونمّ تمامه ، وأما قولهم : شغل شاغلن ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو غيل للكثير العمل ، وطعن ولّيس ولّسن في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نهر لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حرّح وسّته بمعنى حرّى واشتّى : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفعال ، بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثى وغيره نحو مريض ومُنْفَطِر ، ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعال وفعل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة و ذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى (١)

شعري أعاننى على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَنَابَرِ الشَّعْرُ فِيهِ إِذَا أَرَقْتُ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبير بن بدر ، وأولها :

عَلَامَ كَلَّفْتَنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمْ وَالْعَيْسُ مَخْرُجٌ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسِ

وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب .

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسى من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مُسَلَّوباً منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كاء دائق ، ويجوز أن يقال : للراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتصدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

قال : «الجمع ؛ الثلاثي ؛ الغالب في نحو فَلَاسٍ عَلَى أَفْلَسٍ وَفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَنْجِدَةٌ شَاذٌ .»

جمع  
التكسیر  
للتثاني  
الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يقبل بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ .

قوله : «الجمع» لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثي» ؛ لأنهما أسماء غير مركبين . كما نقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتعا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسي على ما تراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب «عيشة راضية» و«ماء دائق» كما قاله في الكاسي . وكأنه رأى القراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال القراء : «الكاسي بمعنى المكسو ، كما أن العاصم في قوله تعالى ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) بمعنى المعصوم ، ولا تتكسر أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى ( من ماء دائق ) بمعنى مدفوق ، و( عيشة راضية ) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل ، اه

الابتداء . أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتداء وقال :  
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفعل ،  
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثوب واثواب  
وسوط وأشواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعل  
نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛  
لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلا  
نحو أقوس واثوب وآير وأعين ؛ وقد يجيء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضا  
قليلا كقرخ وأفراخ وفرذ وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه  
أولا ، والغالب فى كثرة فعل أن يكون على فُعُول وفعال ككُعُوب<sup>(١)</sup> وكِمَاب  
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن و بطن و بئس و بئال ، وكذا المضاعف نحو  
صك وصكوك<sup>(٢)</sup> وصكالك ، والناقص : كدلو ودللي ودلاء ، وتدى وتدي<sup>(٣)</sup>  
وظبي وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيه قليل ، والأكثر  
الفِعال لاستقلال الضمة على الواو فى الجمع و بده الواو ، ولا يستقل ذلك فى المصدر

(١) الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل  
للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (يفتح  
الهمزة وضم الصاد ؛ وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم ثقلت صمة أول المثلين إلى  
الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكالك كما قال المؤلف .

(٣) التدى : يفتح فسكون ، أو بزة المعصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،  
ويجمع على أمد ، مثل أدل ، وعلى فصول فيقال تدى - بكسر الدال ، وثأوه  
مضمومة أو مكسورة .

كالتَّوْر (١) والسُّوْر (٢) ، وقد يجيء في الجمع كالتَّوْرُوج في جمع النَّوْج ، فأما إذا جمعته على فِعال فإن الكلمة تخف باقْلاب الواو ياء ، ولما استبد الواو بأحد الجَمْعين المذكورين استبد الياء بالآخر ، أعني فُعوْلاً ، فلم يجيء فيه فِعال ، وأيضاً لو قيل فبه بِيَّات كحِيَّاض لا تبس الواو بالياء [ وشذَّ ضِيَّافٌ في جمع ضِيَّافٍ ] وقد يزد التاء على فُعوْل وفِعال لتأكيد معنى الجمعية كعمُومة وخُوْولة وخُيوْطة وعمُورة وفِخالَة .

فألوجه على ما قررنا أن يقال : الفِعال في قلة فعل أفضل في غير باب بيت وثوب ، فانها على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعوْل ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وفِعالٌ ، في غير باب سئيل ، فانه على سئول

قال سيبويه : القياس في فعل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فعل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسوع في قلة فعل في غير الأجوف أفعال كأنفٍ وآنافٍ ، وفي كثرته فِقلان كِبِحْشان وِرِثْلان (٣) وفِقلان كظُهْران وبُطْنان (٤) . قال سيبويه : وَرِثْلان — بالكسر — أقلهما ، وفِعلَة كغِرْدَة في غِرْد ، وهو الكفاة ، وكذا جِبَاة وَرِثْمَة في جَبِيه وقَعَم الكفاة أيضاً ، وفِعلٌ بضمين كسُفٍ ودُهْن (٥)

(١) التَّوْر : مصدر غارينور ، ومثله النور ، ومعناه الدخول في الشيء ،  
وزهاب الماء في الأرض ، وإتيان النور ، وغروب الشمس .

(٢) السُّوْر : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ،

والسُّور ، إذا دار وارتفع

(٣) الرِثْلان ( بكسر فسكون ) جمع رَأل ( بفتح فسكون ) وهو ولد النعام

(٤) انظر ( ١ : ١١ و ١٦ ) من هذا الكتاب

(٥) الدهن ( بفتح فسكون ) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما في عُتُق ، وهو في الجمع لثقله أولى ، وأَفْعَلَة في جمع فَعَلَ شاذ بأَنْحَدَة في تَجَد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نُجُود جمع تَجَد ، جمع فَعُول على أَنْعَلَة تشبيها له بفَعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كمُود وأَعْمِدَة ، وأما نحو الكَلِيب والمميز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، ففَعِيل في فَعَلَ أقل من فَعَلَة . ونَمَلَة أقل من فِئَلان ، بالكسر ، وهو أقل من فِئَلان بالضم

ورعا اقتصر في فَعَلَ على أَهْوَل وأَفْعَال في القلة والكثرة . كالأَكْف والأزَاد<sup>(١)</sup>

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان حَسَن الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وم عندك من الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنبَلُ الفتيان ، ولا تقل أنبَلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحو جَمَل<sup>(٢)</sup> عَلَى أَسْمَالٍ وَجَمُول ، وجاء عَلَى قِدَاح<sup>(٣)</sup> وَأَرْجُلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبت عينه لقائه فصار بضمين كعتق كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عسر ويسر .

(١) الأَرَاد : جمع رَاد ، والرَاد : الشابة الحسنة ، وهو أيضا روق الضحى ، ويقال : هو ارتفاعه ، والرَاد أيضا : أصل اللحن الثاني تحت الأذن .  
(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فإذا فصحت أوله فهو ما حملته الأنتى في بطنها .

(٣) القِدَاح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن يرش وينصل .

## وَصِنَوَانٍ وَذُوْبَانَ وَقِرَدَةٍ

أقول : اعلم أن ما كان على فِعل فانه يجمع في القلة على أفعال ، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرها ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كما تخماس<sup>(١)</sup> وأشجار ، قال سيبويه : وفي الكثرة على فُؤول وفِئال ، والفُؤول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائياً لزمه الفُؤول كالفُؤول والُجُيُود ، ولا يجوز الفِئال كما مر في فِعل ، وإن كان واوياً لزمه الفِئال ولا يجوز الفُؤول كريح ورياح ، كما ذكرنا في فِعل ، هذا الذي ذكرناه في فِعل هو الغالب ، وقد يجيء على أَفْئَلٍ كأزْجُل ، وعلى فِئالان كصِنَوَانٍ<sup>(٢)</sup> وقِنَوَانٍ<sup>(٣)</sup> وبعضهم يضم فاءها ، وعلى فُئالان كذُؤْبَانَ وصُرْمَانَ في صرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فِئلة كقِرَدَةٍ ، وجاء فيه فِئيل كضريس<sup>(٤)</sup>

قال : « ونحو قِرْدَةٍ عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ<sup>(٥)</sup> ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وَفُلْكِ ؛

## وَبَابُ عُوْدٍ عَلَى عِيْدَانٍ

(١) الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخماس .

(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعلم ، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة المنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب ، والضرس من الأسنان .

(٥) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقرء ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقرء على فِئال ، وأقرؤ والأخيرة عن العجاني ، ولم يعرف سيبويه أقرء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفِئال

أقول : اعلم أن فُعلًا يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شد في قلته أفل كأر كُن ، ويكسر في الكثرة على فِعال وفُعل ، وفُعل أكثر كبروج ورود وجنود ، وفِعال في المضعف كثير كقَفاف<sup>(١)</sup> وخِفاف وعِشاش<sup>(٢)</sup> ؛ هذا هو الغالب في فُعل .

وقد يجيء فيه فعله كقِرْطَة<sup>(٣)</sup> وجِجْرَة<sup>(٤)</sup> وخِرِجَة<sup>(٥)</sup> ؛ وفُعل كفُلك في فُلك ، قال تعالى في الواحد : ( في الفلك المشحون ) وفي الجمع : ( حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم ) وذلك لأن فُعلًا وفِعالًا يشتركان في أنهما جُما على أفعال كصُلب وأصلاب وجمل وأجمال ، وفعل يجمع على فُعل كأسد وأسد ، ففعل جمع عليه أيضًا ، وفُعل وفِعل يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُقم والسقم والبُخل والبخل ،

وفُعل وفِعل بفتح الفاء وكسرهما وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعلًا إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعالان كميدان وحيتان ، وأما في القلة فلي أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارتها ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطه : جمع قرط ، وهو ضرب من حلى الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الحجره : جمع حجر ، وهو ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) المخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذوجانين

الباب كأَكْوَاذٍ وَأَكْوَابٍ ، ويشارك الأَجُوفَ في فِئْلَانٍ غَيْرُهُ أَيْضًا كَحُشٍّ — وهو البستان — وَحِشَانٍ ؛ وَيَجْمَعُ حِشَانٌ <sup>(١)</sup> بِالضَّمِّ عَلَى حِشَاشِينَ كَمَا جَمَعَ مُضْرَانٌ وَهُوَ جَمْعُ مَصِيرٍ عَلَى مَصَارِينَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حِشَانٌ جَمْعَ حِشٍّ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فِي الْحِشِّ بِالضَّمِّ كَثِيرٌ وَثِيرَانٌ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيِّبِيهِ .

قال : « وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمِنٍ وَيَخْرَبَانِ وَمُحْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلِي »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعَلٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي قَلْتِهِ أَفْعَالٌ ، فِي الْأَجُوفِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ أَجْمَالٍ <sup>(٢)</sup> وَأَتَوَاجٍ وَأَقْوَاعٍ <sup>(٣)</sup> وَأَنْيَابٍ ، وَجَاءَ قَلْتُهُ عَلَى أَفْعَلٍ نَادِرًا كَأَزْمِنٍ وَأَجْبَلٍ وَأَعْصِيٍّ فِي عَصَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَزْمِنٌ جَمْعُ زَمَانٍ كَأَمْسَكُنْ فِي مَسْكَانٍ ، وَذَلِكَ لِجَمَلِ فَعَالٍ لِلذِّكْرِ عَلَى فَعَالٍ لِلْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنْ أَفْعَلٌ فِيهِ قِيَاسٌ ، عَلَى مَا يَجِيءُ ، نَحْوُ عَنَاقٍ <sup>(٤)</sup> وَأَعْنُقٍ ، وَجَاءَ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِي أَنْيَبٌ ، وَفِي الْوَاوِيِّ أَدُورٌ وَأَتُورٌ [ وَأَسْوُوقٌ ، قَالَ يُونُسُ : إِذَا كَانَ قَعْلٌ مَوْتًا بغير تاء جمعه على أَفْعَلٍ هُوَ الْقِيَاسُ ] <sup>(٥)</sup> كَمَا أَنَّ فَعَالًا وَقَعِيلًا إِنْ كَانَتْ مَوْثَةً

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقد أنه في الكلام سقطا ، وأن أصل العبارة هكذا : « كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران - الخ »

(٢) في نسخة « أجمال » بالباء الموحدة ، وهي صحيحة أيضا

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطننة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية

قياسها أَفْعَل كما يجيء ، قال سيديويه : بل أَفْعَل فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياساً لما قيل رَحَى وَأَرْحَاءَ وَقَدَمَ وَأَقْدَامَ وَغَنَمَ وَأَغْنَامَ ، وتقول في كثرته فَعَالٌ وَفُعُولٌ في غير الأجوف ، والفِعَالُ أكثر ، وقد تزداد التاء كالحجارة والذِّكَاةُ والذِّكُورَةُ لنا كيد الجمية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَانُ كالشَّيْبَانِ والجِرَانِ والقيعَانِ والسَّيْجَانِ <sup>(١)</sup> وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالشَّيْبَانِ <sup>(٢)</sup> وقد جاء في الأجوف فُعْلٌ أيضاً كالذُّورِ والشُّوقِ والذُّيبِ ، كأنهم أرادوا أن يُكَسِّرُوا على فُعُولٍ فاستقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبمدها الواو فبَنَوْهُ على فُعْلٍ ، وجاء سُؤُوقٌ أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستتقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت هنا للاستتقال ، وكذا جاء نُيُوبٌ ، وليس فُعُولٌ فيه مستمرا ، بل بابه فُعْلٌ كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعْلٌ أيضاً كأَسْدٍ ووُثْنٍ ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أنقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُودٌ ثم أُسُدٌ ثم أُسْدٌ فخفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأُحْمَرٍ وُحْمَرٌ ، وِحْمَارٌ [ وِحْمُرٌ ] وغير ذلك ، وأصل ذِيْبٍ فُعْلٌ كالشُّوقِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فُعْلٌ من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فَعَالٌ ، كأنه جعل فَعْلَانٌ عوض فَعَالٌ وفُعْلٌ عوض فُعُولٌ ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فَعْلَانٌ أيضاً كحَمْلَانِ <sup>(٣)</sup> وسَلْتَانِ في سَلَقٍ وهو المظلمتان من الأرض

(١) السَّيْجَانُ : جمع سَاجٍ ، وهو شجر ، والسَّاجُ أيضاً : الطيلسان الأخضر

أو الأسود

(٢) الشَّيْبَانُ : جمع شَيْبٍ - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست

قوائم طوال ؛ صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحَمْلَانُ : جمع حَمَلٍ ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وِفْلَانٌ كخِرْبَانٍ<sup>(١)</sup> وِبِرْقَانٍ<sup>(٢)</sup> وَشَيْثَانٍ ، وَفِئْلَةٌ كجِبْرَةٍ وَفَيْعَةٌ وَإِخْوَةٌ ،  
وِفِئْلَى كجِبْلَى<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ .  
بِلْ هُوَ لَفَةٌ فِي الصَّجَلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةِ الْمُضَاعَفِ وَلَا كَثْرَتِهِ  
إِلَّا أَفْعَالٌ كَأَمْدَادٍ<sup>(٥)</sup> وَأَفْنَانٍ<sup>(٦)</sup> ، وَالْبَابُ<sup>(٧)</sup> ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ  
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ<sup>(٨)</sup> وَالْأَغْلَاقِ<sup>(٩)</sup> ، قَالَ سَيْبَوِيهِ : فَإِنَّ  
بَنِي الْمُضَاعَفِ عَلَى فِعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فِئْلَانٍ [ أَوْ فِئْلَانٍ ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،  
وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلَزِمَ فَعَلٌ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ لِأَفْعَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

---

(١) الخربان : جمع خرب - بفتحين - وهو ذكر الجباري ، ويطلق على  
الشعر يكون في الحاصرة ووسط المرفق

(٢) البرقان : جمع برق - بفتحين - وهو الحمل وزنا ومعنى

(٣) الحجل - بفتح الحاء المهملة والجيم - : طائر على قدر الحمام كالمقطا  
أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا . ( انظر ج ١ ص ١٩٩ )  
(٤) قول المؤلف « وهو شاد لم يأت منه إلا هذا » إن أراد به أن هذا  
الوزن من المجموع غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمة فغير مسلم ، لأنه قد  
ورد عليها ظربي في جمع ظربان ، وهو دويبة ممتنقة الريح ، وإن أراد أنه لم يأت  
من فعل - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلى فهو كلام  
مستقيم لا غبار عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حجل وحجلى اسم للجمع

(٥) الأمداد : جمع مدد ، وهو العسكر تلحق بالفرزة

(٦) الأفنان : جمع فن ، وهو الفصن

(٧) الألباب : جمع لب ، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد في

صدر الدابة ليمنع تأخر الرجل

(٨) الأرسان : جمع رسن ، وهو الزمام إذا كان على الأنف ، ويطلق

على الحبل

(٩) الأغلاق : جمع غلق ، وهو مفتاح الباب

لزم فَعَلَ ساكن العين لأفْعَل ، وذلك لخفة فَعَلَ وكثرته فتوسموا فيه أكثر من توسمهم في فَعَلَ ؛ ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَلَ مفتوح العين أقل من الشاذ في جمع فَعَلَ ساكنه

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْحَاذٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »

أقول : يعنى أن فَعَلًا المكسور العين يكسر في الكثرة والقلة على أفعال ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَلَ مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فَعَلًا مفتوح العين أقل من فَعَلَ ساكنه ، والبناء إذا كثر توسع في جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعَلَ ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صَكَتْ وَأَصُكَّتْ وَصِكَكَ وَصُكُّوكَ ، ولم يأت لمضاعف فَعَلَ مفتوح العين إلا أفعال في القلة والكثرة كأمداد وأفنان ، وقيل بكسر العين أقل من فَعَلَ بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه أفعال في قلة الصحيح وغيره وأكثرهما ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمُرٌ مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلاَئِسَ رَجُلَةٌ »

بتكسير

أقول : اهل أن فَعَلًا بضم العين أقل من فَعَلَ بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَلَ مفتوح العين .

قوله « رَجُلَةٌ » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعَلَةٌ ليس من أوزان الجموع وقياسه أرجال كأعجاز ، رَجُلَةٌ للقليل ، ورجال للكثير .

قال : « وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيديويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كبد أكثر من باب عنب ، وباب جبل أكثر من باب كبد ، وباب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقد يحىء في القلة على أقبل كأضلع ، قال سيديويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقد يحىء في الكثرة أقبول كالضلع والأروم<sup>(١)</sup>

قال : « وَنَحْوِ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فِعْلٍ ، وهولفات معدودة كما ذكرنا . قال : « وَنَحْوِ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنفر والضررد<sup>(٢)</sup> ، خصّوه بجمع ، وأيضاً كأنه منقوص من فَعَال كقُرَابٍ وَغَيْرِ بَانَ . أو مشبه به ، وشذمنه رُبِعٌ [وَأَرْبَاعٌ] وَرِبَاعٌ<sup>(٣)</sup> تشبيهاً بِجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، لأنه منه ، وأما رُطْبٌ وَأَرْطَابٌ وَرِطَابٌ فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لِرُطْبَةٍ ، وكأنه جنمها ، ومثله مُصَعٌ وَمُصَمَّةٌ لِحَبِّ الْمَوْسَجِ<sup>(٤)</sup>

قال : « وَنَحْوِ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

- 
- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأروم : حجارة تنصب علماً في اللقاة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس »  
(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ١٨٢ و ٢) من هذا الكتاب  
(٣) الربيع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التاج  
(٤) الموسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عنق كباب عَضُدٌ في القلة ؛ وجمعه أفعال في القلة  
والبكثرة

قال : « وَاَمْتَنَعُوا مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْمُتَمَثِّلِ النَّيْنِ ، وَأَقْوَسَ وَأَثْوَبُ  
وَأَعَيْنُ وَأَنْيَبُ شَاذٌ ، وَاَمْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ،  
كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعني أن أَفْعَلٌ لا يجيء في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة  
واو يا كان أو يائيا ، وفِعَالًا لا يجيء في الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛  
وقد يجيء في الواوى كَحَيَاضٍ وَثِيَابٍ ، وَفُؤُولًا يجيء في اليائى دون الواوى ،  
كفَيْوُوحٍ<sup>(١)</sup> وسَيْوُولٍ ، وقد ذكرنا ذلك في شرح جمع فَعَلٍ

لما فرغ من جوع أبنية الثلاثى الجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جوعها  
إذا كانت مؤنثة بالتاء ، قال :

« الْمُؤَنَّثُ : نَحْوُ قَصَمَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ وَبِدْرٍ وَتُوبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى  
لِقْحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْسَمٍ ، وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرْقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ  
عَلَى حُبُوزٍ وَبِرَامٍ »

جمع  
الثلاثى  
المؤنث

أقول : أعلم أن قَمَلَةً تكسر على فِعَالٍ غالبا في الصحيح وغيره ، كَقِصَاعٍ

---

(١) الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة -  
وهو خصب الربيع في سعة البلاد . وفي نسخة « فيوج » - بالجيم مكان الحاء -  
وهى صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى  
على رجله ، أو هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل :  
هو فارسى معرب .

وركاء (١) وِدْيَابٍ (٢) ، وجاء على قتلٍ وكأنه مقصور فَعَالَ نحو هَضْبَةٍ (٣)  
وَهَضْبٍ وَحَلْقَةٍ (٤) وَحَلْقِي ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضا لأن فُعُولًا وِقَعَالًا أخوان  
في جمع فَعْلٍ مذكر فَعْلَةٌ إلا أن فُعُولًا ههنا قليل كأنه (٥) وَمُؤُونٌ وَبَدْرَةٌ (٦)  
وَبُدُورٌ ، وفي جمع فَعْلٍ كثير ؛ لأن فَعْلًا أخف من فَعْلَةٌ وأكثر استعمالا ؛  
فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب في فَعْلَةٌ إقبالٌ دون فُعُولٌ لأنه أخف  
البناءين .

وإذا كان فَعْلَةٌ أجوف واويا فقد يجمع على فَعْلٍ كدُرُولٍ وَنُوبٍ (٧)

---

(١) الركاء : جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه  
الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهي  
الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط  
على الأرض

(٤) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام - : كل شيء مستدير كحلقة  
الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى في اللام الفتح ، قال في اللسان :  
« وقد حكى سيويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ،  
وقال اللحياني : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم  
وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأموي : حلقة القوم بالكسر (يريد  
كسر الحاء) ، قال : وهي لثة بني الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المأنة : قيل : هي المحاصرة ، وقيل : هي السرة وما حولها ، وقيل :  
هي لجة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهي أيضا كيس فيه ألف أو  
عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من  
مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجيء فَعْلَةٌ ( بفتح فسكون ) على فعل ( بضم

وَجُوبٌ<sup>(١)</sup> وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرِّقَ وِدْوَلَةٌ وِدْوَلٌ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضا شاذًا كَقَرِيَّةٍ وُقْرِيٍّ ، قال أبو علي : وِبَرَوَةٌ<sup>(٢)</sup> وِبُرِّيٌّ ، قال : وهو الذي يحمل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ<sup>(٣)</sup> وَنْزِيٌّ — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

فتفتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو بما سبيله أن يأتي تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة ، اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : «والبرة الخللخال ، حكاها ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براءة (كقضاة) وبرى وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسرها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني : هي الحلقة من صغر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخللخال) على ما يطرده في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الأيضاح براءة وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة براءة ، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك براءة في برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة براءة ، لأن أول برة مضموم وأول براءة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو قولهم : براءة لنة في برة ، اه بتصريف

(٣) النزوة : التصير ، وجبل بعمان كما ذكره في الفاهيس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : «نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو - والنزو : الوئب ، والمرأة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمستكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنم من الثياب منمقة بالحرير جيدة فاقمة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوفاً يائياً لم يجرضم فإنه في الجمع، بل يكسر كـعِجَمٍ<sup>(١)</sup> وَضَيْعٍ<sup>(٢)</sup> كما قيل في الصحيح هَضَبٌ، وليس هذا بقياس، لا في الصحيح ولا في غيره، وأما فَعَلَةٌ فإنه يكسر على فَعَلٍ، في الصحيح كان أوفى غيره، كـكَبَسَ وَقَدَدَ<sup>(٣)</sup> وَحَلَى وَرَشَى<sup>(٤)</sup> وذَكَرَ غير سيبويه فُعَلًا بضم الفاء كَعَصَى وَحَلَى، والكسر فيهما أجود، قال سيبويه: الجمع بالألف والتاء قليل في فَعَلَةٍ، في الصحيح كان أوفى غيره؛ لأن إتيان العين لفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وَفَعِلٌ كإبل بناء عزيز، بخلاف فُعَلَاتٍ كخطوات، إذ فهو عُنُقٍ وَطُنْبٍ<sup>(٥)</sup> كثير؛ فلهذا كان استعمال فَعَلٍ في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَلٍ فيها، فَمَثَلٌ كَبَسَ أَقْوَى من ثلاث غَرَفٌ، بل الأولى ثلاث غُرَفَاتٍ مع جواز ثلاث غَرَفٌ أيضاً، قال سيبويه: ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واوياً كان أو يائياً، يعني مع الاتباع، فلو قلت

---

العرب مثلها، وما زرت من ذلك الصنف يبالغ في أمثانها رأيت منها واستحسنتها « اه  
(١) الخيم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر  
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدد : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمَنَادُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجعل . قال ابن الأثير: الرشوة والرشوة ( بكسر الراء وضمها ) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي يوصل به إلى الماء ، فالرائش من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرشى الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا، فلما ما يعطى توصلنا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه ، اه من اللسان بصرف  
(٥) الطنب - بضم تنين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسرادق

في رِشوةٍ رِشواتٍ لا تقلبت الواو ياءً فاجتزعوا بفعلٍ في القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فِرْيَةٍ وِلْحِيَةٍ فيجوز كسر العين في جمعها بالألف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف . قلت : قول سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ولا يجمع كسرتان نحو قِيَمَاتٍ وِدِيَمَاتٍ<sup>(١)</sup>

وقد جاء في فِئَلَةٍ فِعَالٌ كَلْفَاحٍ<sup>(٢)</sup> وِحِقَاقٍ<sup>(٣)</sup> ، كذا ذكره سيبويه ، لكنه في غايَةِ القلة ، وذكر الجوهري أن لِقَاحًا جمع لَقُوحٍ ومي الخُلُوبِ كَقَلَاصٍ وِقُلُوصٍ<sup>(٤)</sup> واللقحة بمعنى اللقوح ، قال سيبويه : قد يجمع فِئَلَةٌ على أَفْعَلٍ كَأَنْعَمٍ وَأَشَدٍّ في رِنْمَةٍ وشِدَّةٍ ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أَشَدًّا جمع شَدٍّ في التثنية كَكَلْبٍ وَأَكْلَبٍ أو جمع شِدِّ كَكُذِّبٍ وَأَذُوبٍ ، ولم يستعمل شَدٌّ ولا شِدِّ فيكون كأبائيل<sup>(٥)</sup> جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أَنْعَمُ جمع نَعْمٍ على القياس ، يقال : يوم بُؤْسٍ ويوم نَعْمٍ والجمع أَبُؤْسٌ وَأَنْعَمٌ

---

(١) الديات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة : قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة  
(٢) لِقَاح : جمع لِقْحَةٍ ، وهي الناقة القرية العهد بالتاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الخلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين  
(٣) الحِقَاق : جمع حِقْمَةٍ ، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القُلُوص : الناقة الشابة الفتيّة

(٥) الأبايل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إيبيل

وأما قُلمة — بضم القاء — فلي فُعل غالباً ، وقد يستعمل في القليل أيضاً نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعال في غير الأجوف كيرام وبرايق وجفار <sup>(١)</sup> وهو كثير في المضاعف كخلال <sup>(٢)</sup> وقلال <sup>(٣)</sup> وجباب <sup>(٤)</sup> وقياب <sup>(٥)</sup> ، ويقتصر في الأجوف على فُعل كسور ودُول ، وأما الحُجُوز في جمع حُجْرة <sup>(٦)</sup> السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار : جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحني الضلوع ، وجفره كل شيء : وسطه ومعظمه  
(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضاً ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغْنَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصَلَّ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهى الجرّة العظيمة ، وقيل : الجرّة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية « الحجز » وفى المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذى فى كتب اللغة الحجوز فى جمع حجرة ، وهو الذى أُمثناه وفيها جمع على حجز - كدول وغرف - وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : « وفى حديث عائشة رضى الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها محرا ، أرادت بالحجز المسآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن ابن داود حجوز أو حجور - بالشك ، وقال الخطابي : الحجور بالراء لا معنى لها هنا ، وإنما هو بالزاي جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان . وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْتُقٍ وَتِيَرٍ وَبُذْنٍ ،  
 وَنَحْوُ مِعْدَةٍ عَلَى مِعْدٍ ، وَنَحْوُ تَحْمَةٍ عَلَى تَحْمٍ »  
 أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على  
 أفعل كآكم<sup>(١)</sup> في الصحيح وأيتُق<sup>(٢)</sup> في الأجوف وآم<sup>(٣)</sup> في الناقص

وهي الحجرة ، ويجوز أن يكون واحداً حجرة « اه ، فان قرئ ما في النسخة  
 الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صواباً في ذاته ، ولكنه لا يتفق مع  
 قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قرئ بضم الحاء والجيم جميعاً كان موافقاً لقوله  
 إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلهذا ثبت فيما لم تقف عليه  
 (١) الآم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي  
 الموضع يكون أشد ارتفاعاً من غيره ، وأصل الجمع آأم على أفضل كافس  
 قلبت همزة الثانية ألفاً لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا  
 إبدال واجب

(٢) أيتُق : جمع ناقة ، وانظر في تصريحها الجزء الأول ( ص ٢٢ و ٢٣ )

(٣) آم : جمع أمة ، وهي الملوكة . قال الشاعر :

تَرَكَتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِي إِلَى العُرْشَاتِ آمٍ  
 وقال السكيت :

تَمَشَى بِهَا رُبْدُ النَّمَا مِ تَمَاشِي الآمِي الزَّوَاغِرِ  
 وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوَاءُ أَهْلِكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافِ  
 وقال السليك بن السلكة :

يَا صَاحِبِيَّ أَلَا لَاحِيَّ بِالْوَادِي إِلا عَيْبِيذُ وَآمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردى : نجل . العرشات : جمع عرش - بضمعين - وهو جمع عريش  
 والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرشات جمع عرس - بضم  
 فسكون - وهو طعام الوليمة . ويريد : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة

وعلى قتل كثير<sup>(١)</sup> وقيم ، وكان أصله فعال لقبهم الواوياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإعلال ، وجاء على فُعل كبُذَن<sup>(٢)</sup> وخُشِب<sup>(٣)</sup> ونُوق ولُوب<sup>(٤)</sup> وسُوح<sup>(٥)</sup> ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم السين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وقَعَلَة من الناقص كثير كقناة<sup>(٦)</sup> وحصاة ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كالحصا والقنا والأصا<sup>(٧)</sup> ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

---

والزوافر : جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها في ( ص ٣٠ من هذا الجزء )

(١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة ، وهي المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهري : « تير مقصور من تيار كما قالوا تلمات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « تير » بالثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهري : البدنة ناقة أو بقرة تنجر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهي قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه ما في الحديث « ما بين لابتيها أقر مني »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القناة : هي من الرماح ما كان أجوف كالقصبية ، وهي أيضا الآبار التي تخفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسبح على وجه الأرض ، والقناة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعي ، واحده أضاة ، وهي الثديير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على 'فَعُولُ كَدُورِي' (١) و'صُنِي' (٢) في دَوَاةٍ وَصَفَاةٍ ، وعلى 'فَعَالٍ أَيْضًا كِإِضَاهٍ  
وإِمَاءٍ ، وَجَاءَ الْإِمْوَانُ كَالْإِخْوَانِ' (٣)

وَأَمَّا الْفَعْلَةُ — بفتح الفاء وكسر العين — كالمعدة ، فيجمع بكسر الفاء  
وفتح العين ، كَالْمَعْدِ وَالنَّقْمِ ؛ قَالَ السِّيرَاقِيُّ : وَمِثْلُهُ قَلِيلٌ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ ، لَا يُقَالُ فِي  
كَلِمَةٍ وَخَلْفَةٍ (٤) كَلِمٌ وَخِيفٌ ، وَإِنَّمَا جَمَعَ مَعْدَةً وَنَقْمَةً عَلَى فِعْلِ بِكسْرِ الْفَاءِ  
وَفَتْحِ الْعَيْنِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِمَا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ مَعْدَةٌ وَنَقْمَةٌ كِكِسْرَةٍ نَحْوِ  
كَيْتِفٍ فِي كَيْتِفٍ ، فَجَمَعَا عَلَى ذَلِكَ : فَمَعْدٌ وَنَقْمٌ فِي الْحَقِيقَةِ جَمْعٌ فِعْلَةٌ لَا جَمْعَ  
فِعْلَةٌ ، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا نَحْوِ كَلِمَةٍ وَخَلْفَةٍ فَلَا يُجْبَى عَلَى وَزْنِ كِسْرَةٍ إِلَّا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ  
وَأَمَّا فَعْلَةٌ نَحْوِ مُنْحَمَةٍ فَعَلَى تَخْمٍ ، شَبَّهُوا فَعْلَةً بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ بِفَعْلَةٍ  
بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، فَجَمَعَ عَلَى فَعْلٍ ، وَابْتَدَأَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ الْفَرْقَ بَيْنَ  
جَمْعِهِ وَوَاحِدِهِ بِالتَّاءِ كَالرُّطْبَةِ وَالرُّطْبِ ؛ لِأَنَّ الرُّطْبَ مَذْكَرٌ كَالْبُرِّ وَالْتِمْرِ ، وَنَحْوِ

(١) دوى : جمع دواة ، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى.  
قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في  
الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوِيِّ يُحْبِرُهُ الْكَاتِبُ الحِمْيَرِيُّ

(٢) الصني : جمع صفاة ، وهي الصخرة المساء ، وأصل صني صنفوي

فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابي :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءِ أَعْمَامِي لَهَا وَأَبِي إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأِمْوَانِ بِالْعَارِ

ويُجْمَعُ عَلَى أَمْوَانٍ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ أَيْضًا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف - بكسر اللام - وقيل : جمعها

مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد للنساء امرأة . قال ابن بري : شاهده قول الراجز :

\* مَا لَكَ تَرَعِينِ وَلَا تَرَعُو الخَلْفِ \*

وقيل : الخلفة هي التي استكلت سنة بعد التاج ثم حمل عليها فلقت

التَّخْمُ والتَّهْمُ مؤنث كالغُرْفِ ، وتصغير رُطْبٍ رُطَيْبٌ ، وتصغير نُخْمٍ نُخْمٌ وتهم  
لا يكون إلا على تَخِيْمَاتٍ وتُهَيْمَاتٍ ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب  
والمُصَعِّ (١) ؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح (٢)

\* قال : « وَإِذَا صَحَّ بِأَبٍ تَمْرَةٌ قِيلَ تَمْرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ  
فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمَثَلُ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يَلْتَمِسُ ، وَبِأَبٍ كِسْرَةٌ عَلَى  
كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ  
يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَتَحْوُ حُجْرَةٌ عَلَى حُجْرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ  
وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ تَحْوُ حُجْرَاتٍ  
وَكَسْرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ  
وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَّاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أُصْلِيَّةٌ وَحُكْمٌ أَرْضٍ وَأَهْلٌ وَعُرْسٌ (٣)

(١) المصع : اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي  
ثمرة العوسج ( أى الشوك ) وهي أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالياء فاما أن يكون اللفظ  
الذال على الجماعة على وزن من أوزان المجموع مثل غرفة وغرف ومدية ومدى  
وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الذال على الجماعة على غير  
وزن من أوزان المجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وممرة  
وممر ؛ فان كان اللفظ الذال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي  
وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون  
مؤنثا كغرف ونخم وتهم وقرب ( ويستبين ذلك بالضمير المائد عليها ) فان كان  
مذكرا فهو اسم جنس جمعي ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتي لذلك مزيد بحث  
للمؤلف في آخر هذا الباب

(٣) العرس - كعقل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعق -  
كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْحَوَاطِ

وغير <sup>(١)</sup> كذلك ، وبأب سنة جاء فيه سنون وقلون وثبون ، وجاء  
قلون وسنونات وعضوات وثبات وهنات ، وجاء آيم كآكم »

\* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية \* ، فنقتصر على حل

ألفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا ( ج ١ ص ٢٤٢ )

(١) المير - بكسر أوله - : التافلة ، قال الله تعالى ( ثم أذن مؤذن أيتها المير

إنكم لسارقون ) ، أو هي الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا  
أو بنالا

(\*) قال المؤلف في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٧٥ ) : « ولنذكر شيئا من  
أحكام المجموع بالألف والتاء ، وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول :  
كل باهو على وزن فعل وهو مؤنث بناء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن  
كان صفة كصعبة أو مضاعفا كدة أو محتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان  
عينه في الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه  
كتمران ودعدات : والتزم في جمع لجة لجات - بفتح العين - لأن في لجة  
لنتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل  
لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا يذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إنا  
قل لبنا ، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان  
عين لجات قياسا لاسماطا ، وغلب الفتح في جمع ريمة لتجوز بعضهم فتح عين  
الواحد ، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماء تم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما  
يقال في جمع امرأة كلبة : نسوة كليات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره  
نحو ضفحات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين  
فصالات للضرورة ، قال ذوالرمة :

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خُفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كابات ( بالسكون ) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه : أهلون ، وأذخوه التاء قالوا : أهلة . قال :

وأهلةٍ ودِّ قَدْ تَبَرَّيتُ ودَّهْمٌ وَأَبْلِيَّتُهُمْ فِي الصَّدِجِ هَدِيٍّ وَنَائِلِي  
أى : وجاعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا  
ويقال : أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض .  
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات ويضات . وقال :

\* أَخُو يِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

وقريء في الشواذ : ( ثلاث عورات ) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استئقلا : أى فرارا من الثقل العارض بحريك أول المثليين وتحريك الواو والياء . فإن قيل : فلتقلبا ألفا لبحرهما وافتتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة - بضم التاء وسكون العين - كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة فلا سكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين - ولا تسكون إلا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لنة هذيل جواز فتحها كما في ييضات وروضات ، لأنهم علوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة كحلوة فلا سكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَيَبِيضَاتٍ <sup>(١)</sup> ؛ لاستئصال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كخرافات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للقل ، وأما الفتح فليرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيويه ما يدل عليه . وأما أم فلنفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لكونه على وزن فعملت . قال :

\* أُمَّهَتِي خِنْدِيفٌ وَالْيَاسُ أَبِي \*

ووزنها فعلة ( بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة ) فحذف اللام

وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قدمات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات ( بكسر أوله وفتح ثانيه ) في جمع غير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فالاسكان كطليجات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستئصال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كالحجية ؛ جاز الفتح والاسكان ؛ وأما الاتباع فمنعه سيويه لقلة باب فعل ( بكسر أوله وثانيه ) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صححت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والقراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافاً للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ؛ لعروض الحركة عليهما  
قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو  
قِيَمَاتٍ وَدِيَمَاتٍ ، ولا يكسر العين استئقلاً للكسرة على الياء المكسور ما قبلها ،  
وأما الناقص الواوى فنحو رِشْوَاتٍ ؛ لا يكسر العين لثلاثا يفتقل الواو ياء فيلتبس ،  
ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو  
دُولَاتٍ <sup>(١)</sup> ولا يضم العين للاستئقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستئقال  
الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس  
بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرَاتٍ ،  
استئقلاً للضميتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .  
قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّاتٍ وَغُدَّاتٍ <sup>(٢)</sup> وَرِدَّاتٍ .  
وأما الصفات فنحو مَمْعَبَاتٍ وَحَلْوَاتٍ وَعَلِجَاتٍ <sup>(٣)</sup> تسكن للفرق ، وتسكينها

---

كما هو القياس ، وعلى ييضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ مِمَّسِحِ الْمَسْكِينِ سَبُوحٌ

(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ،  
من فى المال ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر  
(ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه  
المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلوية . انظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العليجات : جمع عليجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو  
(ج ٢ - ٨)

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « لَجَبَاتٌ <sup>(١)</sup> وَرَبَعَاتٌ <sup>(٢)</sup> » للمح اسمية أصلية « لم أر في موضع أن لَجَبَةٌ في الأصل اسم ، بل قيل ذلك في رَبَعَةٌ .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين ( > ١ ص ٢٤٢ )

(١) اللجة : هي الشاة التي قل لبنها . قال في اللسان : « وشاة لجة ( كتمرة ) ولجة ( كغرفة ) ولجة ( كغرية ) ولجة ( كشجرة ) ولجة ( كنبقة ) ولجة ( كنبه ) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعي : إذا أتى على الشاء بعد تاجها أربعة أشهر نجف لبنها وقل فهي لجاب ، ويقال منه : لجت ( ككرم ) لجوبة ، وشياه لجات ( بالتحريك ) ويجوز لجت ( بالضعيف ) . قال ابن السكيت : اللجة النجعة التي قل لبنها ، قال : ولا يقال للعز لجة ، وجمع لجة ( بالتحريك ) لجات على القياس ، وجمع لجة ( بالتسكين ) لجات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عتدم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ؛ فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجات نادر ؛ لأن القياس المضطرد في جمع فصلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجات فحروا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة ( بالتحريك ) قائما جاءوا بالجمع على هذا « اه بصرف ؛ والحاصل أن للعلماء في تخريج لجات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك في هذه اللفظة جمع لجة بالاسكان استثناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها في الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذي لا يلاحظ اسميتها في الأصل ولا يجيء المفرد محركا

(٢) الربعة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير . قال في اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بناء مقدرة كالمؤنث بناء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو افتتح .

قوله « وسنوات وعصوات <sup>(١)</sup> » أى : قد يجمع بالآلف والتاء مع رد اللام .  
قوله « ثَبَات <sup>(٢)</sup> »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث ربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي « اهـ

(١) عضوات : جمع عضه ، وهى الفرقة والقطعة من الشيء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضه بعضه عضها ورجل عضه . إذا جاءه بالآفك والبهتة ، وقال الشاعر :  
أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ التَّائِبَاتِ تِ فى عَضِهِ العَاضِهِ المَعْضِهِ

(٢) ثَبَات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى ( فاثقروا ثبات أو اثقروا جميعاً ) وهى مأخوذة من ثبت بالضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو ؛ واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحو آب وأخ وستة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة ( كغرفة ) حمل على أخواتها لأن أكثر هذا ما لا سما الثنائية أن تكون لامها واو ونحو عزة وعضة ، وقولهم : ثبوت له خيراً يهد خير أو شراً ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنأت <sup>(١)</sup> « أى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .  
 قوله « وجاء آم كآم » هو أفل ، وأصله أمو ، قلبت الواو ياء والضممة كبيرة  
 كما في أذل <sup>(٢)</sup> وحذفت الياء كما في قاضٍ ؛ وقلبت الهمزة الثانية ألفاً  
 كما في آمن .

قال : « الصفة ؛ نحو صمب على صيماب غالباً ، وباب شينخ على  
 أشياخ ، وجاء ضيفان ووعدان وكهول وورطة وشيخة ووژدوسحل  
 وممحا ؛ ونحو جلف على أجلاف كثيراً ، وأجلف نادر ؛ ونحو حر  
 على أحرار »

جمع  
التكسير  
للتلاي  
الصفة

أقول : اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر ، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ،  
 فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف  
 والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضا تنصل الضائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون في لفظها  
 ما يدل على تلك الضائر ، وليس في التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون  
 ليدل على استكنان ضمير العقلاء المذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ،  
 ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت  
 قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فموضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين  
 الفعل ، اه

ومثل ثبة في الوزن وحذف اللام قلّة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن  
 الحاجب قد ذكرها . والقلّة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد  
 اختلفوا في لامها المحذوفة ؛ قويل : واو ؛ لأن العرب قالت : قوت القلّة أقلوها قلوا ،  
 وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلّي قلياً

(١) هنأت : جمع هنة ، وهى اسم يكنى به عن المرأة ؛ فيقال : ياهنة أقلّي  
 (٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضماً أصليا  
 وذلك مما لا نظير له في العربية قلبوا الضممة كسرة والواو ياء ثم أعلنت إعلال قاض

الفعل ، وتكسیر الصفات المشبهة أكثر من تكسیر اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسیر اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسیر اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسیر .

ثم نقول : فُعلٌ يُكسّر في الغالب على فِعال ، ولا يكسر على أفعل ؛ لأن للوصف في الأغلب موصوفاً يبين القلة والكثرة ، والأصل في الجوع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشباح ، وقد جاء فعلاًن بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووعدان بكسر الواو ، كما جاء في الاسم ثلّان ، وقد جاء فعلاًن كوعدان<sup>(١)</sup> ، كما جاء في الاسم ظهران ، ويجوز أن يكون نحو ضيفانٍ وشيخان في الأصل فعلاًن مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيوفٍ وشيوخ ، دخل هنا فعولٌ على فِعال كما دخل في الأسماء محو كعاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقصد في التكسیر فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففعولٌ فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فعلةٌ كرحلةٌ في رطل ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فعلةٌ بسكون العين كشيخة ، وجاء فعلٌ نحو كُثِّ<sup>(٢)</sup> ونُطِّ<sup>(٣)</sup>

(١) وعدان : جمع وعده ، وهو الأحق الضعيف العقل ، وهو أيضاً خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم طعام بطنه ، والوعده أيضاً : قدح من سهام الميسر لانصيب له

(٢) كُثِّ — بضم الكاف — : جمع كُثِّ — بفتح الكاف — وهو

كثيف اللحية

(٣) نُطِّ — بضم التاء — : جمع نُطِّ — بفتح التاء — وهو الذي لا شعر

على عارضيه

وَجُونٌ <sup>(١)</sup> وَخَيْلٌ <sup>(٢)</sup> وَوَزْدٌ <sup>(٣)</sup> ، وجاءَ فُعْلٌ بضمّين ، والظاهر أن أحد البنايين فرع الآخر ، نحو سُنْجِلٌ وَسُنْجُلٌ <sup>(٤)</sup> وَصُدُقٌ اللقَاءِ وَصُدُقٌ اللقَاءِ <sup>(٥)</sup> ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقلوا سُمَحَاءَ تشبيهاً لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمَحَ وَسُمَحَاءَ كمالاً وَعُلَمَاءَ ، أو شُبَّهَ فَعْلٌ بِفَعْمِيلٍ فَكَانَتْ جَمْعُ تَمِيحٍ ككريمٍ وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبَدَ جمع على أَفْعَلٍ في القلة فقالوا أَعْبُدُ ، فإن سمي بفَعْلٍ أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فُعْلٌ فإنه يكسر على أفعالٍ نحو أَجْلَافٍ في جِلْفٍ ، وهو الشاة السلوخة بلا رأس ولا قوائم <sup>(٦)</sup> ، وَأَنْقَاضٌ <sup>(٧)</sup> وَأَنْضَاءٌ <sup>(٨)</sup> ؛ وجاءَ أَجْلُفٌ تشبيهاً بالأسماء كأذؤبٍ ، وهو نادر في الصفات  
وأما فُعْلٌ فإنه أقل في الصفات من فِعْلٍ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فِعْلٌ بالكسر كأمرارٍ وأحرارٍ ، وفعل بالكسر أقل من فَعْلٍ بالفتح كما في الأسماء

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكيت والأشقر

(٤) سحل : جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو

الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب

الستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه

(٧) أنقاض : جمع تقاض - بكسر فسكون - وهو البناء المتقوض

(٨) أنضاء : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الابل وغيرها ،

وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال : « وَنَحْوُ بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ ،  
وَنَحْوُهُ نَكْدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخَشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعِي وَحَبَاطِي وَحَذَارِي ،  
وَنَحْوُهُ يَفْظُ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنْبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فَعَلٍ في الصفات  
فَعَالٍ ، قال : وكثروا عليه كما يكسر فَعَلَ عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في  
الأسماء نحو كَلْبٍ وَكَلَّابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛  
لأنه مما يكسره عليه فَعَلَ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فَعْلَانٌ وَفُعْلَانٌ كإِخْوَانٍ  
وَذُكْرَانٍ فلا استعمال آخر وذكر استعمال الأسماء فهما كخِرْتَانٍ <sup>(١)</sup>  
وَمُخْلَانٍ <sup>(٢)</sup> ، وكذا نُصْفٌ <sup>(٣)</sup> بضمين ونُصْفٌ بسكون المين لكونه  
كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف  
أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون  
الموصوف ، وقيل بفتح المين أقل في الصفات من فَعَلَ بسكونها  
وأما قِيلَ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ <sup>(٤)</sup> ، فهو كأُكْبَادٍ في الأسماء  
واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه  
عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها  
تكسيروها ، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

- 
- (١) الخريان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري ، وقد قدم  
قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا  
(٢) الخملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن لما دونه ،  
وجمع على أجمال أيضا  
(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدثة والمستنه ،  
وقيل : هي الكلمة ، ويقال : امرأة نصفة - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا  
(٤) أنكاد : جمع نكد - ككتف - وهو اللحم المشتموم

وأما وِجَاعٌ <sup>(١)</sup> فلحمل فَعِلَ بالكسر على فَعَلَ بالفتح كجِسان ، وقلَّ فيه فُعِلَ بضمين كخُشْبُ، وهو محمول على الأسم كمنمُر .  
 قوله « وجاءَ وَجَاعِي » فعلى كثير في جمع فَعْلَان ، وفي مؤنثه الذي هو فَعْلِي نحو سَكَارِي في سَكَرَانِ وَسَكَرِي ، وليس بنالِب ، بل الغالب فيه فَعَالٌ كغِرَاتٍ <sup>(٢)</sup> وِجِيَاعٌ في غِرَاتَانِ وَغِرَاتِي وَجَوْعَانِ وَجَوْعِي ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث المدودة نحو صحراء وقياسه في التكسير فعلى كما يجيء . جمع جمه فحمل فَعِلَ على فَعْلَانِ المحمول على فَعْلَاء ، وإنما حل فَعِلَ على فَعْلَانِ لتشاركهما في باب فَعِلَ يَفْعَلُ في كثير من المواضع ، نحو عَجِلَ وَعَجَلَانِ وَفَرِحَ وَفَرِحَانِ وَعَطِشَ وَعَطِشَانِ ، وَالْحَبِطُ : للتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَعِي أَيْضًا في جمع وَجِع ، مع أن قياس فَعَلِي أن يكون جمع فَعِيلَ بمعنى مفعول كقَتَلِي وَجَرَحِي ، لكنه حل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشبه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمرٌ يُبْتَلُونَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فَعِيلَ بمعنى مفعول كبرت تكسيره كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِعَ وَوَجَعِي وَهَرِمَ وَهَرَمِي وَضَمِنَ <sup>(٣)</sup>

- (١) وِجَاعٌ : جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان :  
 « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع  
 (كلم يعلم) ويجمع ويأجج فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجين ،  
 ووجاع ، وأوجاع  
 (٢) غرات : جمع غرثان - كطشان - وهو الجوعان ، وقول : غرث  
 الرجل يغرث - كغرح يغرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثي وغرثانة ،  
 والجمع غرثي - كجرحي ، وغرثاني - كسكاري ، وغرثان - كطاش .  
 (٣) الضمن - ككتف - العاشق ، أو الزمن ، أو البتل في جسده . قال في

وَضَمَّنِي وَزَمِنَ وَزَمَّنِي <sup>(١)</sup> .

قوله « ونحو يُقْظ <sup>(٢)</sup> على أيقاظ » ومثله نَجُد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجيء في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فِعل لاشتراكها كَيَقْظُ وَنَدَسُ <sup>(٣)</sup>

اللسان : « رجل ضمن ( كبطل ) لا يثني ولا يجمع ولا يؤنت : مريض ، وكذلك ضمن ( ككتف ) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فِعل وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتل وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فاعيل على تصور معنى مفعول . قال سيويه : كسر هذا النحو على فِعل لأنها من الأشياء التي أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اه

(١) الزمن - ككتف - : ذوالعاهة . قال في اللسان : « زمن يزمن ( من باب فرح ) زمتا ، وزمنة ( كشبهة ) وزمانه ، فهو زمن والجمع زمنون . . . وزمين والجمع زمينى ، لانه جلس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فِعل الذي بمعنى مفعول ، وتكسبه على هذا البناء نحو جرحى وجرحى ، وكلمى وكلمى » اه

(٢) يقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذوالعظنة والحذر قال في اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل ( كرجل ) في الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه في التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا ( ككتف ) في الصفات أكثر من فعل . قال ابن بري : جمع يقظ ( ككتف ) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ ( كرجال ) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى ( كعدارى ) » اه

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فها سرج السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال في اللسان : « قال سيويه : الجمع ندسون ( بضم الدال ) ولا يكسر لقلة هذا البناء في الصفات ؛ ولأنه لم يمكن فيها التكسير كفعل ( بكسر العين ) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والتون تركوا التكسير وجموه بالواو والتون » اه

وفطن<sup>(١)</sup> ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُلَ اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاء وعَجَزَ  
وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيباني يَقْطُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبِعُ وَسَبَاعُ ،  
وهو في فَعُلَ الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه  
في التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْظَانِ لكون فَمَالٍ غالباً في فَمَالَانَ كِمِطَاشٍ  
وَرَجِيَاعٍ في عَطْشَانَ وَجَوْعَانَ .

قوله « ونحو جُنُبٍ على أجناب » فَعُلَ في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر  
إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخصته ، وحكى جِنَابٌ وَجُنْبَانٌ .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاءها تكسير سبعة ، وأم جمعها أفعال ؛  
فانه يجيئُ لجمعها كما ذكرنا ، نحو أشياخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأيقاظ  
وأنكاد وأجناب ، ثم فَعَالٌ لحيثه لثلاثة منها ، نحو صماب وحسان ووجاع ،  
وبواق جمعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فَعُلَ كَعَطْمٍ<sup>(٢)</sup>  
وختع<sup>(٣)</sup> وفعل كأتان إيد : أي ولود ، وامرأة يلز : أي ضخمة ، ولا غيرها<sup>(٤)</sup>

(١) رجل فطن - كعضد وكتف وفلس - وفطين وفطون وفطونة -  
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون ،

(٢) الحطم : الراعي الذي يعنف ويشد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمَ لَيْسَ بِرَاعِيٍّ إِلَّا بِلٍ وَلَا غَنَمَ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الإبل  
في السوق والإيراد والإصدار ويلقى بعضها على بعض ويسفها . ضربه مثلاً  
لوالى السوء

(٣) الختع : الخاذق في الدلالة ، وهو السريع المشي الدليل ، ويقال : رجل

ختع وختمة ( بضم قفتح فيهما ) وختع ( ككتف ) وختع ( ككوثر )

(٤) قوله « ولا غيرها » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من

الصفات إلا هاتان الكلمتان

وِفَلَ كِسْوَى<sup>(١)</sup> وَعِدَى<sup>(٢)</sup> وَلَا غَيْرَهَا<sup>(٣)</sup> فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ  
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ<sup>(٤)</sup> فَلَوْ ، لَا جَمْعُ عِدَى .

(١) سَوَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانَ سَوَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَاجْصِلْ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى ) : أَي مَكَانًا مَعْلُومًا مَعْرُوفًا ،  
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوَى وَالْمَدْمُ ، يَرِيدُونَ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسَّيْنُ مَكْسُورَةٌ  
أَوْ مَضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانَ سَوَى - بِكسر السَّيْنِ وَضَمِّهَا أَيْضًا - وَسَوَاءً :  
أَي نِصْفِ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عِدَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمِ عِدَى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ  
( يُقَالُ هُوَ زَرَادَةٌ بَيْنَ سَبِيحِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نَضَلَةٌ بِنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ ) :  
إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدَى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ  
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْلِمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بِنِي بَدْرٍ

وَإِنْ كَانَ حَيًّا نَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « يُقَالُ هُوَ لَاءُ قَوْمِ عِدَى مَقْصُورٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَالغُرَبَاءِ  
وَلَا يُقَالُ قَوْمِ عِدَى ( بضم أوله ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْمَاءُ فَتَقُولُ عِدَاةً فِي وَزْنِ قَضَاةً »  
وَيَشْهَدُ لِلْمَعْنَى الْأُولَى بَيْتُ الْأَخْطَلِ وَالْمَعْنَى الثَّانِي بَيْتُ الْحِمَاسِيِّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ  
قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَأَمَّا عِدَى وَعِدَى فَاسْمَانُ لِلْجَمْعِ لِأَنَّ فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا بِصَيغَتَيْ  
جَمْعٍ إِلَّا لَفَعْلَةً أَوْ فَعْلَةً ( بِكسر أوله وَضَمُّهُ ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفَعْلَةً وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةِ  
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٌ وَبَدْرٌ » هـ

(٣) « قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهَا » لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكَى كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنَ بَرِي  
فِي حَوَاشِي الصِّحَاحِ : مَا رَوَى ، وَمَا صَرَى ، وَمَلَامَةٌ ثَنِي ، وَوَادٌ طَوَى ،  
وَلَمْ زَمِ ، وَسَبِي طَبِيَّةٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكسر أوله وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ  
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) اَلْفَلَوُ — كَهَبُو ، وَكَسَمُو ، وَكَتَفُو : الْجَحْشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فَعِمَ . قَالَ

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْمَقْلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَيَبْأَلِ الْإِفْدِ وَالنَّاءُ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَسَلَوَاتٍ وَحَدِرَاتٍ وَيَقْطَلَاتٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عِلَجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ »  
 أقول : قال سيديويه : يجمع فَمَلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكَرَهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٌ ، وَمَا لَمْ يَقْبَلْ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بَطَالٌ لَمْ يَقْبَلْ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعْلٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثَهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَيَدِيويه مَخَالَفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ . . .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ (١) » قال سيديويه : كل ما هو على فَمَلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسِرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ ، وَالْكَمَشُ : السَّرِيعُ لِلْمَاضِي ، وَجَمَدَةٌ وَجِمَادٌ ، (٢) وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ هَذَا الْبِنَاءِ ، فَصَرَفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عِلْجٌ

الجوهري : لِأَنَّهُ يَفْعَلُ : أَي يَفْعَلُ . قَالَ دَكِينٌ

كَانَ لَنَا وَهُوَ فُلُوٌّ نَزْبِيَّةٌ مُجْمَعُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغْبَةً

ومعنى نزيه نزيه ، وأصل نزيه نزيه بثلاث باءات فلما استقلوا ثلاثة الأمثال قلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظني وتفضي ، في تظنن وتفضض ، قال الراجز :

\* تَنْضَى الْبَارِ هَوَى ثُمَّ كَسَرَ \*

ومعنى مجعن الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة في غلظه ، وأصل الشجرة .

يقال له جعثن بزنة زبرج

(١) العيلة : الضخمة من كل شيء ، وتجمع على عيلات وعبال مثل ضخمة

وضخات وضخام

(٢) الجعد من الرجال : المجمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذي ليس بمجتمع ،

وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل :

هو القصير ، والأثني جمدة ، والجمع جصاد وجعدات

في جمع عِلْجَة فلجربه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة وكِسر، والعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغَزْلَانٌ وَعُنُقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشِمَانٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أُغْرَبِيَّةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغُرْبَانٌ وَزُقَانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبُّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ ؛ وَأَمْسَكُنُّ شَاذٌ »

جمع  
الثلاثي  
المزيد  
بعدة  
نائلة

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد في قلة ففعال ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة<sup>(١)</sup> وأقدلة<sup>(٢)</sup> ، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فُعل كقُدْل وفُدْن ، وإن شئت خففته في لثة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً كسما وأسية ، وهوللطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التنبيه الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعل ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ ودُوٌّ ، كأدْلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فلا خفوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس بل لازم أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالخفف

(١) أفدنة : جمع فدان - ففتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد - وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ؛ كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المنقل فدادين

(٢) القذال - كسحاب - : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقبلة وقذل ، وتقول : قذله قذلا - من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم المثلث ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغِزْلَانِ » جاء فِضْلَانِ في فَعَالٍ ، وليس من بابهِ ، لكنه لتشبيه فَعَالٍ بِفَعَالٍ كغِزْيَانٍ وحيْرَانٍ ، في غُرَابٍ وحوَارٍ<sup>(١)</sup> .

قوله « وَعُنُوقٌ » ليس هذا موضعه ؛ لأن العُنُقَ مؤنث ، وهو الأثني من ولد المعز ، يقال في المثل : « العنوق بعد النوق<sup>(٢)</sup> » في الذي يفتر بعد الغنى ؛ وقد وردت سيبويه على الصحة في جمع فَعَالٍ المؤنث ، قال : حق فَعَالٍ في المؤنث أفضل كعُنُقٍ وأعنق ، لكن فَعُولًا لما كان مؤاخيا لأفْعُلٍ في كثير من المواضع ؛ إذ هو في الكثير كأفْعُلٍ في القليل ؛ جمعه في الكثير على عنوق ، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر : سُيْمِيٌّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أي مطر .

قوله « ونحو حِجَارٍ على أحمر » فَعَالٍ وَقَعَالٍ يتساويان في القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فأحمرٌ للقلة ، ونحو للكثرة وقد يخفف فَعُولٌ في تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُرٍ وأربعة كُتُبٍ ، ولا يقال : أجْدِرَةٌ ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب وككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وحواران ، وفي المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال في اللسان : « قال ابن سيده ، وفي المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ؛ وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفيلة في القلة والكثرة ، نحو خِلَالٌ<sup>(١)</sup> وأخِلَّةٌ ، وعِنَانٌ<sup>(٢)</sup> وأعِنَةٌ ؛ لاستمقالم التضميف للفكوك ، ولا يجوز الإدغام للماجيء في بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجيء إلا على أفيلة كما ذكرنا في فَعَال بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَال بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَال بالسكسر ، والأجوف الواوي منه مسكن العين : كأخُونَةٌ<sup>(٣)</sup> وخون ، وأبُونَةٌ<sup>(٤)</sup> وبُون ، استمقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ \* دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ<sup>(٥)</sup>

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في قتل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة التمدان : « عِيْن » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان

الفصيل لثلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب و غراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل

أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر

(ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب و غراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَاذَ إِذْ صَحَوْتُ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهَدْتُ عَصْرُ

وبنده بيت الشاهد ، ثم قوله :

يَبِضُّ عَلَيْنِ الدَّمَسُ وَفِي الْإِغْنَاكِ مِنْ تَحْتِ الْأَكْفَةِ دُرٌّ

حان : قرب ، صحوت : أقت من السكر ، تقصر : تطلع وتكف عما أنت

عليه ، وعصر - بضم عين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن

ميرقات » متعلق بتقصر ، وميرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا

تحسنت ، والبرين : جمع برية - بضم ففتح - وهي الخللخال ، والسور : جمع سوار

يَبُوضُ : بِيَضٍ<sup>(١)</sup> ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عينٌ ؛  
كما قالوا بِيَضٍ في جميع أبيض ، وجاء فيه فَمَلَانِ كصيرَانِ في صَوَار ، وهو  
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فَعَال ؛ لأن فَمَلَانِ بابه فَعَال بالضم ، وما حمل  
عليه من فَعَل كصِرْدَانِ ونَعْرَانِ<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا

قوله « وشمائل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عُتُوق ؛ لأن شمالا  
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشْمَلُ كأذرع ، وفَمَائِلُ في جمع فَعَال جمع لم يحذف  
من مفردة شيء ؛ فشمال وشمائل كقَمِطَرٍ<sup>(٣)</sup> وقَمَاطِر ، وهو جمع ما لحقته التاء  
من هذا المثال كرسنة ورسائل ، ولما كان شمائل في تقدير التاء جمل كأن التاء  
فيه ظاهرة بجمع جمعه

قوله « ونحو غراب على أغربة » وهو يساوى في القلة أخويته<sup>(٤)</sup> : أى

---

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى  
النساء اللاتي يصجلن بالمخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم  
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) قول : دجاجة يبوض وياضة ، ودجاج يبض ، إذا كانت تبيض  
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر ( ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١ ) والنظر :  
طائر أحمر المتعار كالمصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر ( ج ١  
ص ٢٨١ )

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .  
أنظر ( ج ١ ص ٣ ، ٥١ )

(٤) يريد أن فعلا - كغراب - يساوى في القلة أخويه ، وهما فعال -  
بالتفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع  
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفضلة كأغرِبة وأخرِجة<sup>(١)</sup> وأبثثة<sup>(٢)</sup> وبابه في الكثير فُفلان  
كفُلمان وخِرْجان وغيرُبان وذِبان<sup>(٣)</sup> وجاء على فُفلان مضموم الفاء لفتان قطع  
وما حوران وزُفان ، في حوران وزُفان ، والباقي مكسورها ، وقد يقتصر في بعض ذلك  
على أفضلة القلة والكثرة كأفئدة ، وقد يحمل فُفال بالضم على فِفال بالكسر  
لتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرُود في قُرَاد كجُدُر في جِدَار ، وهو قليل نادر ،  
ومثله ذُبُّ وأصله ذُبُّبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بنى تميم في تخفيف نحو عنق  
وإلا فحق فُفعل أن لا يدغم كما يجب في باب الإدغام ، وأما عِلَّة فنائب عن  
أضلة لتشابههما في كونهما لقلة في اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت  
غِلْمَة رجعت إلى القياس نحو أُغَيْلِمَة ، وجاء في فُفال قَواعل شاذًا ، كدَوَاخِن  
وعَوَاتِن ، في دُخَان وعُثْمَان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفُفل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما  
كان تاء التأنيث فيها مقدرا كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع  
القلة غالبا ، وأثبتوا التاء في جمع قلة للذكر فقالوا أفضلة ، وحدفوها في جمع  
قلة المؤنث فقالوا أفُفل ، كما في العدد ، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجِمَالَة<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجة : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدين من الفروع

(٢) أبثثة : جمع بثاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير

دوين الرحمة : ( أنظر ج ١ ص ١٦١ )

(٣) الذبان - بكسر الذال - : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : ذبابة ،

وجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغرِبة وغربان ، قال النابغة :

\* ضَرَابَةٌ بِالمِشْفَرِ الأَذْبَةُ \*

(٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من النوق

لا جعل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها

أثني : هذه جمالة بنى فلان

وذؤابة<sup>(١)</sup> وصلابة<sup>(٢)</sup> لم يكسر جمع [ القلة ] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعَل كما يجيء قوله « وأمكن شاذ » ويموز أن يكون أزمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفْعَل لجلهما على فعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رسالة قبيل شمائل كرسائل ، وحل أيضاً على فعَال المذكور قبيل شُمل ، قال :

٥٧ - \* في أقومٍ نازعتها أيمن شُملاً<sup>(٣)</sup>

وكذا حمل فعَال المؤنث كعقاب على المذكور نحو غراب قبيل : عقبان كغريبان

- 
- ( ١ ) الذؤابة - بضم أوله - الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، انظر : ١ - ٢١٣ )
- ( ٢ ) الصلابة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجهة ، وجمعه صلبى وصلبى - بضم أوله وكسره - ويقال : صلابة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان محتوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة
- ( ٣ ) هذا عجز بيت للآزرق العنبرى وهو من شواهد سيويوه ، وصدوره قوله :-

\* طِرْنَانِ تَقْطَاعَةَ أَوْ تَارٍ مُخْطَرَبَةٍ \*

والبيت في وصف طير ، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذيب ، واقطاعة : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمختربة : المحكمة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجنر ، والاستشهاد بالبيت في « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل في القليل وشمائل في الكثير

ومؤنث فَمَيْلُ المجرود عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يَمِينٌ وَأَيْمُنٌ ، وقد كسر على إيمان أيضاً ، لاشتراك أَفْضَلَ وَأَفْعَالَ في كثير من أبواب الثلاثي كَأَفْرَحَ وَأَفْرَاحَ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِبًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاهُ وَفِصَالٌ<sup>(١)</sup> وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَمَةٌ عَلَى سُرْرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعَمْدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ<sup>(٢)</sup> وَأَفْلَاءٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فَيْلًا مثل فَعَالٍ في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة ، وفي عدد الحروف ، فقلمته كقلمتها ، نحو أَجْرِبَةٌ<sup>(٣)</sup> وَأَقْفِزَةٌ<sup>(٤)</sup> وَأَرْغِفَةٌ ، وأما صَبِيَّةٌ فنائب عن أَصْبِيَّةٍ كما قلنا في أغلبية ؛ ولهذا يبصر [ صَبِيَّةٌ ] على أَصْبِيَّةٍ ويكسر في الكثرة على فُعْلٌ كما يكسر فَعَالٌ بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قَذَلٌ وَحُمُرٌ ؛ وذلك نحو قُضِبٌ<sup>(٥)</sup> وَعُسْبٌ<sup>(٦)</sup> وَرُغْفٌ وَسُرْرٌ ؛ ويكسر على فُعْلَانٍ أيضاً

(١) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا

أتى عليه ستان

(٣) الأجرية : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعا في نفسها : أي ستائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعا ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ، .  
وهن الانسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في التلابة كفعل سواء ، نحو رُغِفَان وكُثِبَان (١) وَقَلْبَان (٢) وربما كسر على أفلاء كأنصباء (٣) وأخساء ، وعلى فِعال أيضاً كإفال (٤) تشبيهاً بفعل في الوصف نحو ظِرَاف وِرَام ، وأما أفائل (٥) وتظاثره فلحمل فِعل اللذ كر على فِعيلة ذى التاء كما حمل فِعيلة على فِعل اللذ كر في نحو صُحُف وسُنُن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وَظَلِمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظَلِيم وظَلِمَان وعَرِيض — وهو التيس — وعَرِيضَان ، وجاء صَبِي وصَبِيَان ، وقال بعضهم في ضَرِير (٧) : ضِرَّان ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل — بضمعين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : مُرَّر ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فِعل اللذ كر أفُعل حملاً على اللؤث ، قال :

٥٨ — \* حَتَّى رَمَتْ سَجْهُولَهُ بِالْأَجْنَنِ (٨) \*

(١) الكَثِبَان : جمع كَثِيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القَلْبَان : جمع قَلِيب ، وهى البئر

(٣) الأَنْصِبَاء : جمع نَصِيب ، وهو الحظ من كل شيء

(٤) الأَمْخَسَاء : جمع مَخِيس ، وهو أحد أيام الاسبوع ، والجيش . وقيل :

الجرار منه ، وقيل : الخشن منه

(٥) الأَقَال والأَقَائِل : جمع أَفِيل — كرغيف ، وهو ابن الخاض لما فوقه ،

والتفصيل ، وفي التل : إن القرم من الأَفِيل : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظَلِمَان : جمع ظَلِيم ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضَّرِير : ذاهب البصر ، وللريض المنزول ، وكل شيء خالطه ضر

فهو ضَرِير .

(٨) هنا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويطة لرؤبة بن العجاج

قوله « ونحو عَمُود » فقول يكسر في القلة على أفعل كفعيل سواء ،  
والغالب في كثرته فُعل وفُعلات في غير الناقص الواوي ، كما في فُعل ،  
وأما الناقص فبأبه أفعال كأفلاء وأعداء ، وجاء فيه فُقول قليلا ، نحو فُعلي بضم  
الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعل بضمين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،  
ولم يجيء أيضا فُعلان كفُلولان للاستتقال ، وحق باب عدو أن يجمع بالواو  
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فاعل  
كذَنُوب<sup>(١)</sup> وذَنَاب ، ويجمع على فُعل ؛ فصار فُقول في المؤنث مخالفا لفعل وقمیل

يهدح فيها بلال بن أبي بردة ، وفيل الشاهد قوله :

وَأَجَزْنَ فِي ذِي نَسْعٍ بِمَحْنٍ تَقَنَّ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِّ

وبعد بيت الشاهد ، ثم قوله :

سَرِينٌ أَوْ عَاجُوا بِلَاءَ مَلْهِنٍ وَخَلَطَتْ كُلُّ دِلَالٍ عَلَجَن

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى المدوح ، وهو بلال بن

أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسح : جمع نسمة ، وهي السير بضمير على هيئة أعتة النعال تشد به الرحال ،  
والمحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذي على غير جهة واحدة ، والأجن  
جمع جنين ، ويروى في مكانه « الأجن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع  
جيين ، والملمن : مصدر ميمى بمعنى التلمين ، وهو إعطاء اللهنة - كفرقة - وهي  
الزاد يطل به قبل النداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعني أنه يعود بشير  
صلة . والدلات - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والماجن : الناقة المكتنزة  
اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن  
أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق  
وأعتق ويمين وأيمن ، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خيرا ، إذ الجين ليس  
مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : ( فَأَنْ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْل

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذي التاء ، أعنى فعولة ، في الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكان مؤنثه المجرد عن التاء ذواته نحو تَنُوقَةٌ وَتَنَاقِفٌ<sup>(١)</sup> ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل في قَدُومٍ وهو مذكر : قَدَائِمٌ<sup>(٢)</sup> ، تشبيهاً بالمؤنث نحو ذَنُوبٌ ، والأصل الأَقْدُمُ ، كما جاء في نظيرِ نَظَائِرٍ ، وهو شاذ ، قال علي رضي الله تعالى عنه : حتى صرْتُ أَقْرَنُ إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء في الأمثلة المذكورة ، نحو رِسَالَةٌ وَتَنُوقَةٌ وَجِفَالَةٌ<sup>(٣)</sup> وَكَتِيبَةٌ<sup>(٤)</sup> وَكَفَالَةٌ ، فلا يكسر إلا على فمائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشيء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً في بَهَاءٍ وَرِنْدَاءٍ عَلِينِ : أهبية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصنفة . نحو جَبَانٍ عَلَى مُجِبِّنَاءٍ وَصُنْعٍ وَجِيَادٍ ، ونحو كِنَازٍ عَلَى

ذَنُوبٍ أَصْحَابِهِمْ ) وقال أبو ذؤيب :

لَعَمْرُكَ وَالْمَنَائِبَا غَالِبَاتٌ لِكُلِّ بَنِي أَبِي مِنْهَا ذَنُوبٌ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التي يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هي الدلو الملائم ، وقيل : هي الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنعا اسمه سعد يستقسم

عنده فلم يحمده :

وَمَا سَعْدٌ إِلَّا صَخْرَةٌ بِتَنُوقَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَدُهُوَاتِي وَلَا رُشْدٌ  
وقيل : التنوفة : التي لا ماء بها من القلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال في اللسان : « القدوم التي ينحت بها ، تخفف أنتي » اه وعلى هذا فجمعه

على قدايم قياس مثل حلوبة وحلاب ، وقلوص وقلائص ، وفي القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للتجر مؤنثة . الجمع قدايم وقدم » اه ، فقول المؤلف

إن جمعه على قدايم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنْزٌ وَهَيْجَانٌ ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَمَاءَ وَشُجَّانٍ وَشِجَمَةٍ ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رُمَاءَ  
وَكِرَامٍ وَتَنْدُرٍ وَتُنْيَانٍ وَخِصْبَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءَ وَأَشِجَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ  
صَبُورٍ عَلَى صَبْرٍ غَالِيًا ، وَعَلَى وَدْدَاءَ وَأَعْدَاءَ .

أقول : جمل سيبويه فُضلاً هو الأصل في جمع قَمَالِ الصفة ، قال : قَمَالٌ  
بمنزلة فُضول ، قالوا : جَمَادٌ وَجُدٌ كَصَبُورٍ وَصَبْرٍ ، وجاء في بنات الوارِ قَمَلٌ بسكون  
العين نحو نَوَارٍ<sup>(١)</sup> وَنُورٍ وَعَوَانٍ<sup>(٢)</sup> وَعُونٌ ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، ثُمَّ قَالَ  
سيبويه : رَجُلٌ جَبَّانٌ وَقَوْمٌ جَبَّيْنَاءَ ، شَبِهُوا بِقَمِيلٍ لِكَوْنِهِ مِثْلَهُ فِي الصِّفَةِ وَالزَّيْنَةِ  
وَالزِّيَادَةِ ، وَأَيْضًا يَمْتَنِعُ مِثْلُهُ مِنَ التَّاءِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : امْرَأَةٌ جَبَانَةٌ ، فَجَلِيَ هَذَا  
لَا يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ بِالْوَارِ وَالتَّوْنِ ؛ فَجَبَانَاءُ كَقَطْرَاءَ ، وَجَاءَ عَلَى قَمَالٍ قَلِيلاً كَجَوَادٍ  
لِلْفَرَسِ وَحِيَادٍ

قوله « وَنَحْوُ كِنَازٍ » هو المكثر اللحم ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو  
نَاقَةٍ كِنَازٍ وَجَمَلٍ كِنَازٍ ، وَكَذَا وَجُلٌ لِكَاكٍ : أَي قَلِيلٌ اللَّحْمِ ، وَامْرَأَةٌ  
لِكَاكٍ ، وَجَمَلٌ دِلَآثٌ ، وَهُوَ السَّرِيعُ السَّيْرِ ، وَنَاقَةٌ دِلَآثٌ ، وَجَمْعُهُ كَجَمْعِ  
قَمَالٍ بِالْفَتْحِ عَلَى قَمَلٍ فِي الْغَالِبِ

قوله « وَهَيْجَانٌ » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هَيْجَانٌ :  
أَي كَرِيمٌ خَالِصٌ ، وَهَذَا هَيْجَانَانٌ ، وَهُوَ لَاءٌ هَيْجَانٌ ، شَبِهُوا هَيْجَانًا الْوَاحِدَ بِقَمِيلٍ ،  
فَكَأَيُّ جَمْعٍ قَمِيلٍ عَلَى قَمَالٍ كَكَرِيمٍ عَلَى كِرَامٍ جَمَعُوا فِيمَا لَا عَلَى قَمَالٍ ؛ قَمَالٌ فِي  
الْمَفْرَدِ كَكِتَابٍ وَفِي الْجَمْعِ كَرَجَالٍ ، وَذَكَرَ الْجَرْمِيُّ هَذَا هَيْجَانٌ وَهَذَا هَيْجَانٌ

(١) النوار : المرأه النور من الريه ، وقيل : هي النور من الظباء والوحش  
وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - يضم الواو - كقذال  
وقذال ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فخذفوها

(٢) العوان - كسحاب - : هي من البقر وغيرها النصف في سنها : أي

التي بين الصغيرة والمستة . انظر ( ج ١ ص ٩٥ )

وهؤلاء هجان ، الفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ لجره مجرى المصدر ، وفي  
ولأص مافي هجان من اللذمين ، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد  
وجمع ، كما قال أبو الخطاب (١) ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا (٢)

أى : من شمالي ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجانين ؛  
حملا للفد ك على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لفردين وللجمعين  
قوله « ونحو شجاع على شجاء وشجنان » قال سيويه : فَمَا ل بِمَنْزِلَةِ  
فَعِيل ؛ لِأَنَّهَا أُخْوَانٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، نَحْوُ طُوَّالٍ وَطَوِيلٍ وَبَادٍ وَبَيْدٍ وَخُقَافٍ  
وَخَفِيفٍ ، وَيَدْخُلُ فِي مَوْثَةِ التَّاءِ كَمَا يَدْخُلُ فِي مَوْثِ فَعِيلٍ ، نَحْوُ امْرَأَةِ طَوِيلَةٍ  
وَطَوِيلَةٍ ، فَلَمَّا كَانَ بِمَنْهَ وَعَدِيلِهِ جَمْعٌ عَلَى فُعْلَانٍ وَفُعْلَاءٍ كَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَيْهَا  
هَذَا قَوْلُهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فَمَالًا مِبَالَةٌ فَعِيلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ فَطُوَّالٌ أَبْلَغُ مِنْ طَوِيلٍ ،  
وَإِذَا أُرِدَتْ زِيَادَةُ الْمِبَالَةِ شَدَّذَتْ الْعَيْنَ قَلَّتْ طُوَّالٌ

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد بنوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا لَا تَلُوْمَانِي كَفَى اللُّؤْمَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللُّؤْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ قَمَمَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد  
هنا الجمع ، قال سيويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً »  
٥١. وقال السيرافي هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جنى فقال في سر الصناعة :  
« وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطج : شمال . قال عبد بنوث  
\* وما لومي أخى من شماليا \* أى : من شمالي » ٥١ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى  
الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً  
وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فإن شينها مكسرة لا غير

قوله « ونحو كريم على كَرَماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل فُعلاء نحو شديد وشِدَاد وأشدَّاء وشَجِيح وشِحَاح وأَشْحَاء ؛ استقلا لئلا الإدغام لو قالوا شُحَّاء ، وأفعلاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعللة أيضا ؛ إذ هو نظير أفعلاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أفعللة في جمع فعيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجرة وأكثبة ، وكذا عدلوا في الناقص الواوي واليائي من فُعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استقلا لفُعلاء في مثله ، قالوا : وشذتق وتَقَوَّاء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى القراء سَرِيَّ وسُرَوَّاء وأسرياء <sup>(١)</sup> ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فُعلاء وعلى أفعلاء ، بل على فَعَال كِلْوَال وِقْوَام ، في طويل وقويم <sup>(٢)</sup>

وكسر فعيل على فُعَل تشبيها بفعيل الاسمي ؛ وذلك نحو نَدُّ روجِدُّ <sup>(٣)</sup> وسُدُّس <sup>(٤)</sup>

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، والمرأة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اه ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لاجمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأقار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورخ قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديدي : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأثان السميثة ، والجمع جدد - كسرر جمع سرر

(٤) « السديس » : يقال ناقة سديس ، إذا أتمت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في المضعف : لُذِذٌ وَلُذِذٌ<sup>(١)</sup> ، على حد رُسُلٍ  
ورُسُلٍ ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثُنِيٌّ وَثُنِيٌّ<sup>(٢)</sup> والأصل ثُنِيٌّ كَسُدُسٌ ، وقد  
يخفف فيقال ثُنِيٌّ كَسُدُسٍ

وكسر على فُضْلَانٍ كَثُنَيَانٍ وَشُجْمَانٍ ، تشبيها بالاسم كَجُرْبَانٍ<sup>(٣)</sup> وَرُغْفَانٍ  
وعلى فُضْلَانٍ كَخِصِيَّانٍ تشبيها بظلامان

وجاء فيه أفعال كَثِيرِيْفٍ وَأَشْرَافٍ وَأَيْبِلٍ وَأَبَالٍ<sup>(٤)</sup> تشبيها بشاهدوا شهاد  
وصاحب وأصحاب ؛ لأن فصيلا وفاعلا متساويان في العِدَّةِ والزِّيَادَتَيْنِ مع اختلاف  
موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوفٌ فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْفٍ بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل  
ظَرْفٍ بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِرٍ جمع مَذَكَرٍ بمعنى  
ذَكَرٍ ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوفٌ جمع ظريف ، وإن كان غير  
قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرت قلت : ظُرَيْفُونَ . أقول : ولا

---

توب سدس ، إذا كان طول ستة أذرع ، والسدس أيضا : الجزء من ستة أجزاء  
وهو ضرب من المكائيك ، والجمع في الكل سدس - كمرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء النجر ، وتقول : هذا شيء لذيد ؛ فيكون وصفا ،  
وجمه لذذ - كمرر - فان سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فنقول :  
لذذ - كقوم لذذ ،

(٢) التي من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة  
ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والتي من الأضراس : الأربع التي في مقدم العم :  
ثنتان من فوق وثلثان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر ( ص ١٣١ من هذا الجزء )

(٤) الأيبيل : العصا ، والحزيرن بالسريانية ، ورئيس النصرارى أو الراهب  
أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مَشَابَه (١) يصغر على شُبُهَة ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سَرَى : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجمع ، كما يأتي وقد جاء شيء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه للذكر والمؤنث ، حملا على تعيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَلْدِيس ، وريح خَرِيْق (٢) ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك في سَلْدِيس وخَرِيْق .

قوله « ونحو صبور على صُبْر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فَرُوْقَه (٣) ومَلُوْلَة (٤) للمبالغة ، فمن قال فَرُوْقَة قال فَرُوْقَات ، ومن قال فَرُوْق قال في جمعه فَرُوْق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فَعَائِل ككَمْبُور وعَجَائِز وقلوص وقلائن وجَدُود وجَدَائِد (٥) وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فَعِيل الأسمى ، وفَعَائِل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

---

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردتنا عليه في ( ١٥ ص ٢٦٩ )

(٢) قول : ریح خَرِيْق ؛ إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهو ضد ومثل ریح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسر - ، ويقع في بعض النسخ : ریح حَرِيْق - بالمهملة أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدها

(٣) قول : رجل فَرُوْقَة ، وأمرأة فَرُوْقَة ، ورجل فَرُوْقَة ، وأمرأة فَرُوْقَة ، ورجل فرق - ككتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) قول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة واملولة ، واملالة - كفهامة وأمرأة ملول واملولة ، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود : - بفتح الجيم - العجبة التي قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية  
 وقلو : صَفِيٌّ ، للناقة الفزيرة وصفأيا ؛ فيجوز أن يكون فعولا جمع على فمائل  
 كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعولا حمل على فعيلة لكونه مؤنثا  
 وقالوا : ودَدَاءٌ ، في جمع ودود ، وهو شاذ من وجين : أحدهما أن فعولا لا يجمع  
 على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبهه بمواقفته له حركة وسكونا ، والثاني أن  
 المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفلاء نحو شديد وأشداء ، لكنه  
 لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار ودَدَاءٌ ككُشَشَاءٍ (١) في الاسم المفرد ،  
 وإنما أدخلوا التاء عدوة وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا  
 له على صديقة ، وقالوا في الجمع عدوة وصديقتي ، قال تعالى : ( فإنهم عدولي )  
 وقال الشاعر :

٦٠ — \* وَدَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِيهَا (٢) \*

وجمع عدو على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخششاء - كالحضاء - : العظم الناقء خلف الأذن وهما خششاوان  
 ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَن طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِعَةً مِّنْ سُوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بني تميم فينشد ويجتمع الناس  
 إليه فازدهوا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز مع شيء تحمله فقال هذه  
 الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوي فيه الواحد  
 والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البت للجمع من قبل أن « من » للتبويض  
 وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء  
 وهذا هو المراد ، وبما يدل على ذلك قول قمنب ابن أم صاحب

مَا بَالَ قَوْمِ صَدِيقِي ثُمَّ أَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أَوْعَيْنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَبِهِ فَمَلَى كَجَرَحَى وَأَسْرَى وَقَتَلَى ، وَجَاءَ  
أَسَاىَ ، وَشَذَّ قَتَلَاهُ وَأَسْرَاهُ ، وَلَا يَجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ  
وَلَا جَرِيحَاتٌ لِتَمْتِيزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحَى ،  
وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى فِيهِذَا أُجْدِرُ كَمَا حَمَلُوا أَبَا مَيٍّ وَبَنَاتِي  
عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فعيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه للذكر والمؤنث ،  
إلا إذا لم تجز على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية <sup>(١)</sup> ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءِ وَهْنِ صَدِيقِ

وقول الآخر :

قَلَوُ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ  
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » في البيت كالكلب والعيذ  
من صيغ المجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ،  
ولو كان كالعيذ والكلب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف  
على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل  
الهاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ؛ وإنما تدخل  
على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق الهاء بها فرع الأفعال :  
تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا  
قصودوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ؛ لأن الصفة حينئذ كالفعل  
في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل  
هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن  
مناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمرى ، كذلك معنى  
طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه  
المذكر والمؤنث ولا يلحقه الهاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعِيل بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا  
للآفات والمكاره التي يُصَاب بها الجنى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع  
يأتى أيضا لغير فَعِيل المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى  
شئ منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل سَهِيد ؛ ومنه سَعِيد في  
لغة من قال سَعِدَ -- بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله<sup>(١)</sup> -- فلا يقال : سَحَدَى  
ولا سَعَدَى ، وكذلك لا يقال فَعَلَى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو  
مادخله التاء ، كالتَّيْبِيحَة والأَكِيلَة والضَّحِيحَة والنَّطِيحَة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية  
لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي

هذه قتيلة فلان وجرحته ، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه  
التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه  
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عند البصرية ، وقال  
الكوفية : هو بمعنى مجدود من جدده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة  
الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس ، وقد تجيء  
بمعنى مفعول قليلا كالتذكر الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيراً  
كالجلس والخليف اه

(١) قال في اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : تقيض شقى ، مثل سلم  
فهو سليم ، وسعد - بالضم - فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأتى بالماء . قال  
الأزهري : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعدة الله ( بفتح العين ) ،  
ويجوز أن يكون من سعد يسعد ( كفرح فرح) فهو سعيد اه والحاصل أن سعيداً  
يجوز أن يكون فعيل بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذي من باب فرح  
ويجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدى الذي من باب  
فتح ، فقول المؤلف . « في لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ  
من المبني للمجهول لأن المبني للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من  
بنى الفعل للمجهول جاء بأسم المفعول على مفعول ققال : مسعود ، وإنما يريد بهذه  
العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدى ، لأن المبني للمجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُبدله من النعم، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أكل، بل الأكلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرَّمِيَّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطوح، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخَلِ والمُذْهِنِ والمُسَطِّطِ، والموضع كالمَسْجِدِ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليست بمعنى اسم المفعول، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما يقع ويقع به عليه فإظهار أن اسم المفعول فيه مجاز<sup>(١)</sup>، فالضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافين سيضرب أو يصلح للضرب، والأكلة ما يمد للأكل وإن لم يؤكل، والضحية كالمُنْخَلِ والمدَّهِنِ والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل، وأيضاً اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل<sup>(١)</sup> والذبيحة

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله واقضى فهو حقيقة، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر ذلك على التفصيل فنقول: قال العلامة المضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب: « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً، وبعد وجوده منه واتقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها مجاز مطلقاً، وثانيها: حقيقة مطلقاً، وثالثها: إن كان ما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز، وإلا (أي وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاختبار ونحوهما) حقيقة » اه كلامه، فان كان قول الرضي « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع واقضى فهو من موضع الغلغلان على ما قدمنا، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم  
بضح به بعد ، ومثله التَّوْبَةُ<sup>(١)</sup> والحلوبة لما يصلح للقتب والخالب ، فلما خرجت  
الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم يجمع على فَعْلَى ، وما لم يخرج  
منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فَعْلَى ، كما حكى سيبويه شاة ذَبِيحٍ وَغَمَّ  
ذَبْحِي ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فَعْلَى أن يكون جمعاً لفَعِيلٍ في معنى مفعول بمعنى مصاب  
بمصبية ، ثم حمل عليه ما واقفه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فَعِيلٌ بمعنى  
القاعل ، نحو مَرِيضٍ وَمَرَضَى ، لمسابهته له لفظاً ومعنى ، ويحمل عليه فَعِيلٌ كَرَمٍ  
وَزَمَمَى ، وَقَيْلٌ كَمَيْتٍ وَمَوْتَى ، وَأَفْعَلٌ كَحَقَقَى وَجَرَبَى ، وفاعل كَهَلَكَى ،  
وَفَعْلَانٌ كَرَجُلٍ سَكْرَانٍ وَقَوْمٍ سَكْرَى وَرَجُلٍ رَوْبَانٍ<sup>(٢)</sup> ، وهو الذى أثنى

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله في مقابل ما تقدم .  
« لافين سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع  
(١) قال في اللسان : « التوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتاباً ، قال  
اللحياني : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإيماء جاء بالهاء لأنها للشيء مما  
يقتب . وفي الحديث « لاصدقة في الابل التوبة » . التوبة بالفتح التى توضع الأقتاب  
على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس في الابل العوامل  
صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء قلت : القتب ، ابن سيده  
وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء . اهـ

(٢) قال في اللسان : « راب الرجل روبا ورهوبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو  
خماس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائر البدن والنفس .  
ورجل رامب وأروب وروبان ، والاتفى رابثة ، عن اللحياني ، لم يزد على ذلك ،  
من قوم روبي إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أثنىهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوْبِي ، ولا يبعد أن يكون سَكْرِي وروْبِي في مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثاً لفلان ، وذلك لأن مؤنث فلان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قِيَّاسَهُ فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : ( كذبت قوم نوح ) وأما قولهم كَيْتِي <sup>(١)</sup> فمحمول على الحق ، بالضدية ، وليس هذا الحل مطرداً ، فلا يقال بَعْلِي ولا سَمْتِي

قوله « كما حلوا أيحى ويتامى على وجاعى وحبأطى » اعلم أن أصل فَعَلَى في جمع المذكور أن يكون جمع فَعْلَانِ فَعَلَى كما يجيء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَانِ كما سر في باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على المهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما ، أعني باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، تشاركا في كثير من

فاستقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامًا

وهو في الجمع شبه بهلكى وسكرى ، واحدم روبان ، وقال الأصمعي :

واحدم رائب مثل مائق وموق وهالك وهلكى « اه

(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كأس كياساً ، وهو كيس

وكيس (بالتحفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الخطيب :

وَأَلْفُو مَا مَعَشَرَهُ لَأَمُوا امْرَأَةً جُنْبًا . فِي آلِ لَأَمِي بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسٍ

وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْتِي إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحَمَى فَكُنْ أَنْتَ أَحَقًّا

إنما كسره هنا على كيمي لمكان الحق ، أجرى الضد مجرى ضده ، اه  
والبيت الذي أنشده ثعلب هو لعقيل بن علقمة المري ، وهو من شعر الحماسة

وانظره في باب الأدب ( ج ٣ ص ٨٦ من شرح النيريزي طبع بولاق )

للمواضع ، نحو عَطِشٍ وَعَطْشَانٍ وَصَدَّيْنِ وَصَدَّيَانٍ وَعَجَلٍ وَعَجَلَانٍ ، ثم حمل قِيلَ في بعض المواضع في الجمع على فعلان ، فقيل في جمع وَجِعٍ وَحَبِطٍ : وَجَاعِي وَحَبَاتِي ، حملا على نحو سكران وسكارى وغرثان وغرثاني ، ثم شارك أَيْمٌ وَيَتِيمٌ باب قِيلَ من حيث المعنى لأن الأَيْمَةَ واليْتِمَ لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيْمِي وَيَتَامِي ، فهما محمولان على قِيلَ المحمول على قَمَلَانٍ ، وفي الكشاف : أصل أَيْمِي وَيَتَامِي يتأم ويتأم قلب<sup>(١)</sup> ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يتامي ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمي كأسرى ، لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ، ثم يجمع فعلي على فعالي كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتأم ثم يتامي على القلب » اه  
وقال في تفسير سورة النور : « الأيامي واليتامي أصلهما أَيْمٌ وَيَتَامٌ قلبا ، والأيم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيما ، إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو تبيين ، قال :

فَإِنْ تَنَكَّيْ أَنْزَحَ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَنَأَيَّمِ  
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والنعيمة والأيم والكزم والقرم ، اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالي ، بل على فعال وفعلاء وفعال وفعلي ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمي جمع يتيم إلحاقا له يباب الآفات والأوجاع ، فأن فعلا فيها يجمع على فعلي ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقلوب يتأم ، فان فعلا الاسمي يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

ممايَا<sup>(١)</sup> جمع مُعْي شاذ كما يجيء في هذا الباب ، وأيضاً جمع فَعِيل المدكر

لكن يقيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجري على موصوف ،  
ثم قلب قعيل يتامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفاً ،  
وقد جاء على الأصل في قوله :

\* أَطْلَالَ حُسْنٌ فِي الْبِرَاقِ الْيَتَامِمِ \* اه

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعاً  
للزخشرى ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أيائم لأن فعيلًا وفعيلًا لا يجمعان على  
فألى ، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم قدمت الميم ونصحت للتخفيف فقلبت  
الياء ألفاً لتجر كها وافتتاح ما قبلها ، ويقيم أيضاً جرى مجرى الأسماء الجامدة ،  
لأن فعيلًا الوصفي يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فاعل وقد مر في  
تفسير سورة النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع  
على يتائم ثم قلب قعيل : يتامى ، أو جمع على يجمى كأسرى ، لأنه من باب  
الآفات ، ثم جمع يجمى على يتامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ  
لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حلوا أيامى  
وأيامى على وجاعى وجاطى ، لقرب اللفظ والمعنى ، اه ويريد بقرب اللفظ  
أن منشأهما وهو الفعل باب في الجميع واحد ، وقرب المعنى أن الجميع من  
الآفات على ما ذكره الرضى

وتقول : إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزخشرى لا تخلو عن  
مساعدة ، فانه وإن كان ثاملاً بذلك مسبق بهذا القول ، وأصله لآبى على الفارسي  
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال في اللسان :  
« وأما أيامى قعيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسي :  
هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اه

(١) قال في اللسان : « أعياء السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل  
ممايا : معيبة ، قال سيويه : سألت الخليل عن ممايا ، فقال : الوجه ممايا . وهو  
المطرده ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا ممايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فَمائل شاذ<sup>(١)</sup> كمنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قبيل » أي : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة في المعنى فَلانَّ يحمل عليه مريض مع مشاركته له في اللفظ والمعنى أجدر

قوله « لتمييز عن فَعِيل الأصل » يعني أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذي بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحيمون و رَحيمات و كَرِيمات ؛ فلم يجمع الذي بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما<sup>(٢)</sup>

قوله : « شذ قتلأ وأسراء » وجه ذلك مع شذوذها أن فَعِيلًا بمعنى المفعول حمل على فَعِيلٍ بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أهقل إذ كانت تستقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاي » أصله معاني يباءن أولهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معايا » يريد فصحا الياء الأولى فاقبلت الثانية ألفاً لتحر كها وفتحها ما قبلها ، وذلك كما فصحا الراء في مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أهقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء في معاي أشد ثقلاً منها وحدها في مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما قلناه لك آتفا عن الكشاف ومن تابعه أن الزمخشري

ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتيا اسما . وفعل إذا كان اسما يجمع على فمائل مثل أقييل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضا يجمع فعيل المذكر اسما على فمائل شاذ »

(٢) ذكر ابن عيش وجه آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح

قال في شرح المفصل ( ح ٥ ص ٥١ ) : « ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كالم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ؛ فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكروها أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كروها في الواحد ، فعرفه « اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فَمَأَى في اللفظ كما ذكرنا أن يكون جمع فَمَلَانٍ ، وقد يضم فاء فَمَأَى الذي هو جمع فَمَلَانٍ فَمَلَانٍ فَمَلَانٍ فَمَلَانٍ كما يجيء ، نحو سُكَّارِي وكَسَالِي ، دون المَحْمُولِ عليه ؛ إلا أَسَارِي ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حَرَّانٍ ولَهْفَانٍ لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يُضَمُّ أول فَمَأَى جمع فَمَلَانٍ ، والتزموا الضم في هذا المَحْمُولِ

واعلم أنه قد يجيء الفَعِيلَةُ بمعنى الآلة كَأَوْسِيَّةٍ لما يُتَوَسَّلُ به : أي يُقَرَّبُ ، والدِّرِيْمَةُ لما يُتَدَرَّعُ به ، والدِّرِيْمَةُ للبعير <sup>(١)</sup> وشبهه يُدْرِي به الصيد : أي يَخْتَلُ

قال : « المَوْنُثُ ، نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ ، وَجَاءَ خُلْفَاءُ ، وَجَمَعَتْهُ جَمَعَ خَلِيفٍ أَوْلَى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ »

أقول : إذا لحقت التاء فصيلا في الوصف فإنه يجمع على فِئَالٍ ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صَبَاحٌ وَظُرَافٌ ، في جمع صَبِيحٍ وَصَبِيحَةٍ وَظُرِيفٍ وَظُرِيفَةٍ ،

(١) قال في اللسان : « والدِّرِيْمَةُ : الحلقة التي يتعلم الرامي الطعن والرمي عليها

قال عمرو بن معديكرب :

ظَلَيْتُ كَأَنِّي لِلرَّمَاكِ دَرِيْمَةٌ أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرَمٍ وَفَرَّتِ

قال الأصمعي : هو مهموز . وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين :

« دريئة أمام الخيل » الدرِيْمَةُ : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدرِيْمَةُ

مهموز : البعير أو غيره الذي يستتر به الصائد من الوحش يَخْتَلُ حتى إذا أمكن

رميه رمى ، اه ؛ وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ،

وأدرجه على انقطت ، وتدرجه على هطمت ؛ إذا خلت ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أُدْرِى الطَّبَّاءُ فَإِنِّي أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي بِسَهْمِكَ ؛ فَالرَّامِي يَصِيدُ وَلَا يَدْرِي

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة —  
بفعل، دون المذكر المجرد، وقد شذَّ نَفْلًا تُرُّ في نظير، وكَرَائِه في كَرِيه، بمعنى  
مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة  
وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصِفَارٍ وَكِبَارٍ وَسَمَانَ، في  
صغيرة وكبيرة ومهيمنة، ولم يقولوا نسوة ككِبَائِرٍ وَصِفَائِرٍ وَسَمَائِنَ، وجاء فيه حرفان  
قط على فُصْلَاءَ، نحو نسوة فُقَرَاءَ وَسُقَهَاءَ، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاءَ في جمع خليفة؛  
لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء،  
فكانهم جمعوا خليفة على خلفاء، وقد جاء خليفٌ، أيضا، فيجوز أن يكون  
الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال:

٦١ — إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفٌ أَيْ وَهَبٌ بِمَوْجُودٍ<sup>(١)</sup>

يريد ولا يخل ولا يستتر. وقال سحيم بن وهب الرياحي:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ بَجَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ  
وقال أيضا:

أَتَقْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةَ السِّكِّانِ تَدْرِيْنَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدى  
الأسدي، وكان النعمان بن المنذر النخعي قد قتله. والذي في جميع النسخ «أبي موسى»  
والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خلف) وفي شرح  
المفصل لابن عيش «وما خليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود.  
والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة  
الذي يخلف غيره: أي يعقبه ويقوم مقامه ويثني غناؤه وإن لم يستخلفه، وإذا صح  
عجىء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء، وكان  
خلائف جمع خليفة كظرفية وظرائف، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي:  
«إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا  
حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون ماهرخ في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فَمَالَةٌ كأمراة طُوَالَةٌ ، أن يكون كجمع فَمَيْلَةٌ ، مساواة مذكرة  
مذكرة كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فقول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث  
من هذا الوزن يجمع على فمائل ، حملا على فميلة ، نحو عجوز وعجائز<sup>(١)</sup> ،  
ونحو نخص ونخصات<sup>(٢)</sup> ، وإذا دخله التاء للبالغة ككفروقة جمع بالألف والتاء  
واعلم أنه قد جاء في فمائل المؤنث من غير تاء فمائل ، وهو قليل ، ككعجائن  
في جمع ناقة هيجان ، حملا على فمالة ، ولم يثبت جمع فمائل المؤنث الجرد كأمراة  
جبان على فمائل ، بل مذكرة ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلٌ الْأَسْمُ ؛ نَعَوْ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ ، وَجَاءَ حُجْرَانٌ  
وَجَبَّانٌ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَعَوْ كَأَثْبَةٍ عَلَى كَوَائِبٍ ، وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلًا مَبْرَلَةً  
فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فاعل - بفتح العين وكسرها - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا  
لا ينكسر ، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطوايق<sup>(٣)</sup> ودوانيق<sup>(٤)</sup> وخواتيم ،

\* لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَمَالٍ مَكْرُمٍ \*

يريد مكرمة « اه

(١) المحوز : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو  
هو لنية رديئة ، الجمع عجائز وعجوز « اه  
(٢) النخص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز  
نخص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لها  
(٣) طوايق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو المضمون أعضاء  
الإنسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوايق ، وقد جاء فيه طوايق بإشباع  
الكسرة

(٤) دائق - بفتح النون وكسرها - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ،  
وربما قالوا : داناق ، فإذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما  
قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - \* أَخَذَتْ خَاتَامِي بِفَيْرَحَقَّ \* (١) \*

نخواتم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بَوَاطِلِيلِ فِي

جمع باطل

وقد جاء فُلَانٌ كحُجْرَانٍ (٢) وَفُلَانٌ كحِجْنَانٍ (٣) ، والأول أكثر :  
أى مضموم التاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء  
وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كراكب الذي هو مختص براكب  
البيد كما قلنا في أكيلة ونطيحة وقنوبة وحلوبة ، وفارس المختص براكب  
الفرس ، وزاع المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل  
من الموم ؛ فإنه يجمع في الغالب على فُلَانٍ كحُجْرَانٍ في الاسم الصريح ،  
وقد يكسر هذا الغالب على قِطَالٍ أيضا كِرِهَاءٍ وصِحَابٍ ، وذلك لأن فاعلا

(١) هذا بيت من الزجر المشطور ، وقبله

\* يَامِيَّ ذَاتَ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ \*

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسرهما - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء -  
وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلوى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم  
به الكتاب . ورواية ابن بري في البيت : خيتامى ، قال في اللسان : « وشاهد  
الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بني عقيل :

لَيْتَنَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَسْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِرِيَا  
وَأَزْكَبَ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَيْهِ وَأَعْرَبِينَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا  
قال سيويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعل وإن لم يكن في  
كلامهم ، وهذا دليل على أن سيويه لم يعرف خاتاما ، اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يسلك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتماعهم عن

الأبصار فلا يرون

شبهه بِمَعِيلٍ حين جمع على فُفْلان كجريب وجُرَبان ، وقَعِيلٍ يجمع على فِعال كَأفيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز في هذا الوصف الثالب فَواعِل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فَواعِل ، ففرقوا بين جمع للذكر وجمع للمؤنث ، قال : وقد شد فَوارس ، وقال غيره : جاء هَوالك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهَوالك ، قال السيرافي : وجاء في الشر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

وذكر المبرد أن فَواعِل في فاعل الثالب أصل ، وأنه في الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا بَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا عجزيت لعنبة بن الحرص ، وصدره قوله :

\* أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ \*

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والتوائب : جمع غائب . روى أن عتبية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل التوائب . والاستشهاد بالبيت في قوله « غوائبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتي في شرح الشاهد التالي مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَأَمْدَحَنَّ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها \* نواكسى الأذنان \* وقد عرفت أن

التقصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر ، والأخضع الذى في عنقه تطامن في أصل الخلق ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل في جميع ما ذكرنا ؛ إذ يجوز أن يكون التحوّال جمع هالكة :  
 أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله  
 تعالى : ( وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ) أى : طوائف الملائكة  
 وإذا سمى فاعل الوصف كضارب قتياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا  
 مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أفيلة كواد وأودية ، كأنهم  
 استنقلوا الواو في أول الكلمة لوجوهه على فواعل ، وانضم الواو وانكسارها  
 لوجمع على فُعْلَان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواكب <sup>(١)</sup> » لم يخافوا في الاسم التباس جمع  
 المذكور بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم  
 يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا  
 التاء ، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكوره  
 ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [ للمذكر ] كاتب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا  
 في كواكب

بضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :  
 جمع ناكس ، وهو المطأطىء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع  
 مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع  
 نواكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة  
 منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت  
 الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكاري ورافدوروافد ، وفارس وفوارس ،  
 وهالك وهواك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،  
 وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كتبتى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :  
 لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَاهَا إِذَا عُرِضَ الخَطِيُّ فَوْقَ الكَوَائِبِ  
 وفي الحديث : يضعون رماحهم على كواكب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التانيث مجرى تائه  
لكونها علامة التانيث مثلها كما يجيء بمد : الناقِقاء والقاصِماء والدامِماءُ جحرة  
من جحر اليربوع <sup>(١)</sup> ، والسايياء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا  
في خنفساء : خنأفس ، كما قالوا في قنبرة : قنأبر <sup>(٢)</sup>

جمع  
فاعل  
الصفة

قال : « الصنئةُ ؛ نحو جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ وَجُهَالٍ غَالِبًا ، وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا ، وَعَلَى  
قَصَاةٍ فِي الْمُنْتَلِ الْأَمِّ ، وَعَلَى بُزْلِ وَشُعْرَاءٍ وَصُحْبَانٍ وَتِجَارٍ وَقُودٍ ، وَأَمَّا فَوَارِسُ  
فَشَاذٌ ، وَالْمَوْثُتُ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمٍ وَنَوْمٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحَيْضٌ »  
أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فُعْلٌ ، كشهدٌ وَعَيْبٌ وَنَزْلٌ  
وصومٌ وقومٌ ؛ وقيل : صِيمٌ وقِيمٌ ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقيل : صِيمٌ  
وقِيمٌ . وليس بخارج عن فُعْلٍ بضم الفاء ؛ وكسرهما لأجل الياء ، كشيوخٌ وشيئخٌ  
وتقول في الناقص : غازٌ وغزى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصعة اليربوع - بضم قفتح -  
أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر  
حفرا آخر يقال له : الناققاء والثففة ( بضم قفتح ) والثفق ( بفتح قحتن ) ، فلا  
ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى الناققاء فضر بها  
برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والناققاء ،  
والداماء ، والراهطاء ، والعاققاء ، والحائياء ، واللنز ( بضم قفتح ) وهي اللغزى  
أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القنبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح :  
ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أتناه أم الطلل ،  
قال طرفة :

يَالَكِ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَشْرِئِ خَلَاكَ الْجَاؤُ فَبِيضِي وَاصْفِرِي  
وَتَقْرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ ذَهَبَ الصَّبَاؤُ عَنْكَ فَأَبْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعال، كزُوار وغُيَّاب، وهما أصل في جمع فاعل  
الوصف، أهنى فُعلًا وفُعلًا

ويجىء على فَعَلَة أيضاً كثيراً، لكن لا كالأولين، نحو عَجَزَة وفَسَقَة  
وكفَرَة وبِرَزَة وخَوَنَة وخَوَاكَة، ويقال: حَاكَة وبَاة أيضاً، كما يجىء  
في الإعلال

وإذا كسر على فَعَلَة في الممثل اللام يضمُّ الفاء؛ لتمتدل الكلمة بالثقل في  
أولها والخفة بالقلب في الأخير، وقال القراء: أصله فُعَلٌ بتشديد العين فاستثقل  
ذلك، فأبدل الماء من أحد المثليين، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كقُرْهَة (١)  
وغزَي (٢) وليس بجمع، وذلك لعدم فَعَلَة جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان: «فره الشيء - بالضم - يفره فراهة وفراهية، وهو  
فاره بين الفراهة والفروهة؛ إذا كان حاذقا بالشيء، وإذا كان نشيطا قويا أيضا،  
قال الجوهري: فاره نادر مثل حامض، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو  
صغير وملح فهو مليح، ويقال للبردون والبغل والحمار: فاره بين الفروهة  
والفراهية والفراهة، والجمع فرهة مثل صاحب ومحببة، وفره أيضا مثل بازل  
وبزل وحائل وحول. قال ابن سيده: وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس  
بجمع، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فَعَلَة. قال: ولا يقال للفرس: فاره،  
إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك. وفي التهذيب: يقال: بردون  
فاره وحمار فاره، إذا كانا سيورين، ولا يقال للفرس إلا جواد، ويقال له:  
رائع، وفي حديث جريج دابة فارهة: أي نشيطة حادة قوية، اه بتصرف.  
والجمع القياسي لفاره فره مثل ركم، وفرهة مثل سكرة، وقد ذكرهما صاحب  
القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده:  
الغزى: اسم للجمع. قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَهُمْ وَحَتَّى الْحِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فُئْل بضمّتين ، كَبَزُلْ (١) وُشْرُفْ (٢) ، تشبيهاً بفَعُولٍ  
لمناسبتها له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين ، وأما الأجوف  
نحو عُرُوطْ (٣) وُحُولْ (٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان  
واوه للاستتقال ، وأما عَيْطٌ بمعنى عُرُوطْ فإنه من اليائى ، كسر القاء لتسلم الياء كما  
في بيض جمع أبيضَ

ويكسر على فُعْلَاءَ كجهلاء وشُعْرَاءَ ، تشبيهاً له بفَعِيلٍ نحو كَرِيمٍ وكُرْمَاءَ ،  
فَعْلٌ وفُعْلَاءٌ ليسا بمتكئين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر  
وأكثر ما يجيء فُعْلَاءٌ في هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع فزاز على غزاة - بالمد - مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاهُ وَيَوْمًا بِسُرْيَةٍ وَيَوْمًا يَخْشَخِشُ مِنْ الرَّجُلِ هَيْضَلٍ  
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راع وراع ، قال الله  
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في  
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل  
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادوندى ، وناج  
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسبويه ، اه عن لسان العرب بصرف  
(١) البزل - بضمّتين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه ،  
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ، إذا كان كاملاً ، على  
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمّتين - : جمع شارف ، وهو من السهام العتيق ، ومن النوق  
المهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شروف - كركع ، وعلى شروف  
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :  
حاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح  
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كجُهَلَاءَ وجُبُنَاءَ وشَجَبَاءَ ، ويجيء أيضا فُعَلَاءَ كثيراً جمعا لعميل بمعنى مُفَاعَل  
كجَلَسَاءَ وحَلَفَاءَ

وجاء فاعل على فُعْلَانٍ أيضا كَشُبَّانٍ ورُعْيَانٍ ، تشبيها بفاعل الاسم  
كصُجْرَانٍ

وجاء على فِعَالٍ كعِيَاعٍ ونِيَامٍ ورِعَاءٍ وِجْحَابٍ ، وعلى فُعُولٍ كَشُهُودٍ وَحُضُورٍ  
ورُكُوعٍ ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُولٍ أيضا

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك لغيبته

وإذا كان فاعل وصفاً لغير المقلد جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قياساً ؛ لإلحاقهم  
غير المقلد بالموث في الجمع ، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث ،  
فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٍ ، وأيامٌ مَوَاضٍ

وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدره كحائض فقياسه  
فَوَاعِلٍ وفُعَلٍ بحذف التاء .

قال « المُوَثُّ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَتَيْتُ عَلَى إِنْثَى ، وَنَحْوُ صَخَّرَاءَ عَلَى  
صَخَّارَى ، وَالصَّفَةُ نَحْوُ عَطَشْتُ عَلَى عِطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمْتُ عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ  
بَطَحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعْلَى أَفْعَلٌ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغْرِ ؛  
وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حَبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع  
ما آخره  
الف  
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو  
فوقها ؛ فإلتهرابها : إذا لم يكن فُعْلَى أَفْعَلٌ ، ولا فُعَلَاءَ أَفْعَلٌ ؛ يطرِدُ جمعه بالألف  
والتاء ، ويجوز أيضا جمعه مُكْسَرًا ، لكن غير مطرد ، وتكسيده على ضريين :  
الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على الزوم ،  
فيقال في المقصورة فَعَالٍ وَفَعَالَى فِي الْأَسْمِ كَدَعَاوٍ وَدَعَاوَى ، وفي الصفة فَعَالَى  
بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي الْفِعَالِ وَخَفَاتِي ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَالَى مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مَا يَجِيءُ ،

ويقال في الممدودة فَمَأَلِي بِالْأَلْفِ الْمُبَدَلَةِ وَفَمَالٍ كَجَوَارٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، وَيَجُوزُ فَمَأَلِي قَلِيلًا ، وَهُوَ الْأَصْلُ كَمَا يَجِيءُ بَيَانُهُ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فِئَالٍ كِإِنَاثٍ وَعِطَاشٍ وَيِطَاحٍ وَعِشَارٍ ، فِي أَنْثَى وَعَطَشَى وَيَطْحَاءَ وَعُشْرَاءَ <sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا الْجَمْعُ فِيمَا لَا يَجِيءُ فِيهِ الْجَمْعُ الْأَقْصَى ، فَلَمَّا قَالُوا إِنَاثٌ لَمْ يَقُولُوا أَنَاثِي ، وَلَمَّا قَالُوا خِنَاثِي لَمْ يَقُولُوا خِنَاثٌ <sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ الْجَمْعُ الْأَقْصَى اعْتِدَادًا بِالْفِئَالِ التَّائِيثِ لِزُومِهَا ، فَتَجُصَلُ كَلَامُ الْكَلِمَةِ ، وَأَمَّا حَذْفُهَا فِي الْجَمْعِ عَلَى فِئَالٍ فَفَنظَرًا إِلَى كَوْنِ الْإِنْفِ عِلْمَةً لِلتَّائِيثِ فَيَكُونُ كَالْتَاءِ فَيَجْمَعُ الْكَلِمَةَ بَدَ إِسْقَاطِهِ كَمَا فِي التَّاءِ ، فَيَجْمَلُ نَحْوَ عَطَشَى وَيَطْحَاءَ <sup>(٣)</sup> وَأَنْثَى كَقَضْمَةٍ وَبُرْمَةٍ ؛ فَيَكُونُ عِطَاشٌ وَيِطَاحٌ وَإِنَاثٌ كَقِصَاصٍ وَبِرَامٍ ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ هَذَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ جُمُوعِ فَعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَشْبَهَ بِفَعَالِي الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ كَمَا تَقَرَّرَ ، وَجَمَلُ نَحْوِ نَفْسَاءَ وَعُشْرَاءَ عَلَى فُعْلَى لِحُجْمَا عَلَى فِئَالٍ وَإِنْ لَمْ يَكْسُرْ فَعْلَةٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى فِئَالٍ ؛ لَمَّا قَلْنَا مِنْ مَنَابِتِهِ لَفَعَالِي الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي مِثْلِهِ لَمَّا ذَكَرْنَا ، وَلَمْ يَجْمَعْ نَحْوُ نَفْسَاءَ الْجَمْعُ الْأَقْصَى كَمَا جَمَعَ السَّاكِنُ الْعَيْنَ لِكَوْنِ الْإِنْفِ كَالْحَلِاسَةِ بِسَبَبِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ . كَمَا عَرَفْتَ فِي النَّسَبِ فِي نَحْوِ حُبَارَى <sup>(٤)</sup> وَجَزَى <sup>(٥)</sup>

(١) العُشْرَاءُ مِنَ النَّوْقِ : الَّتِي آتَى عَلَى حَمَلِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ ، وَقِيلَ : ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ ، وَقِيلَ : هِيَ كَالنَّفْسَاءِ مِنَ النَّسَاءِ .

(٢) حِكْمِي صَاحِبُ الْقَامُوسِ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : أَنَاثِي أَيْضًا فِي جَمْعِ الْإِنْفِ كَمَا حَكِيَ فِي اللِّسَانِ أَنَّ خِنْتِي جَمْعٌ عَلَى خِنَاثٍ كَأَنَاثٍ - وَأَنْشُدُ شَاهِدًا لِذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لَمَمْرُكَ مَا الْخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في تسميته أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٥٨٣٦ من هذا الجزء)

(٥) جزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر (ص ٣٩ من

هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فُعَلَى كَأَرْبَى <sup>(١)</sup> وشُعْبَى <sup>(٢)</sup> ولا قَتَلَى كَأَلْرَطَى <sup>(٣)</sup> والدَقْرَى <sup>(٤)</sup> ولا قَمَلَاءَ كَأَلْتَأْدَاءَ <sup>(٥)</sup> ، لا على صيغة الأقصى ولا على فعال ، ولو كسرت فالقياس فعال كما ذكرنا في نحو قَسَاءَ ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء <sup>(٦)</sup> ، والدليل على أن ألف فَمَالَى في الأصل ياء أنا لو سمينا بَحْبَالَى وصغرناه لم نفضل به ما فعلنا بَحْبَارَى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيْرَا ، كما بين في باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول : « حَبِيلٌ » بحذف الألف المتوسطة كما قول في تصغير جَوَارٍ وَمَسَاجِدِ هَلِينِ : جَوَيْرٌ وَمُسَيْجِدٌ ، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَاءٍ في جائية ، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين ، أعنى حَبَالَى وَجَوَاءٍ ، فرقا بين ألف التانيث وغيره : من الألف المنقلبة كما في مَلْهَى ، وألف الإلحاق كما في

(١) الأربى - بضم الهمزة وفتح الراء - : اسم للداهية

(٢) شعبي - بضم قمتح وآخره ألف مقصورة - : اسم موضع بعينه في جبل

طبيء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندي

أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا

(٣) المرطى - بفتحات - : أصله ضرب من الصدو فوق التقريب ودون

الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقة مرطى ، إذا كانت سريعة .

(٤) الدقري : الروضة الحسناء العميمة النبات

(٥) التاداء : المرأة الخفء ، وقيل : الأمة ، قال الكيت :

وَمَا كُنَّا بِنِي تَأْدَاءَ لَمَّا شَفَيْنَا بِالْأَسْفَةِ كُلِّ وَتَرٍ

(٦) يريد أن قلب الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أُرْطَى<sup>(١)</sup> ، وهذا كما يجيء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائِئِيَّةٍ وشَوَاءٍ وإِدَاوَةٍ<sup>(٢)</sup> وأَدَاوَى ، بخلاف بَرِيَّةٍ وَبَرَايَا ، لما كان الألف في شائِئِيَّةٍ وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف بَرِيَّةٍ ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف متقلبة ماجاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِذْرَى وَمِذَارٍ<sup>(٣)</sup> وَمِذَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطر ، وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في مَنَهَى : مَلَاءٌ وَمَلَاهَى ، وفي أُرْطَى : أُرَاطٍ وَأُرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع وأما ذوو المدودة الراهمة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعآلى بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الألفى أنه التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة حاقبها كما في مَصَابِيحٍ فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبل زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كِتَابٍ وَحِمَارٍ فاجتمع أثنان فحركت الثانية دون الأولى ؛ لأنها للد كما في حار ، ولم تحذف الأولى لساكتين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واوآ ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في الخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما في كِسَاءٍ وَرِذَاءٍ ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أُرْطَى : انظر ( ج ١ ص ٥٧ )

(٢) إِدَاوَةٌ : انظر ( ج ١ ص ٣١ )

(٣) مِذْرَى : انظر ( ج ٢ ص ٤٠ )

أعني الألف ، ثم اقلبت ياء لأن انقلاب حروف الة بعضها إلى بعض أولى كما  
يجيء في باب الإخلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا  
الأصل ، قال :

\* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْتَةٍ \* رَ يَقْتَالُ الصَّحَارِيَّاتِ \* (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستتقال الياء المشددة في آخر الجمع  
الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للطابقة كما في  
كريمٍ وكراسٍ ، وأيضا الحذف في مثله تَسَبُّبٌ إلى جعل الياء ألفا كما كان ،  
وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرايس (٢) والقراير (٣) فيقولون : الكرايسُ  
والقرايرُ فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أُنَافٍ (٤) وعَوَارٍ وكِرَاسٍ

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)

(٢) الكرايس : جمع كراس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض

مغرب قارسيته بالفتح ، غبروه لغزة فلال

(٣) القراير : جمع قرقور - كصنوبر - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة

خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأُنَافِي - بضم الهمزة وسكون الناء بعدها

فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي

ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أُنَمِيَتِ القدر - مثل أكرميت ، وبعضهم

يقول : نَمِيَتِ - بضميف الوسط ، وبعضهم يقول : أُنَمَتِ - بتشديد الناء ،

وبعضهم يقول : أُنَمَتِ على أفضل ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة

لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل

كما قال خطام الجاشمي :

\* وصَالِيَاتٍ كُكَمَا يُؤَمِّنِينَ \* (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثنية -

في أثافيّ وَعَوَارِيّ وكراسيّ ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء في جميع أحوالها ، والأوْكي بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقالُ إلى درجة ثالثة ، وهي قلب الياء ألقا لصيرورته كدَعَاوٍ ، بسقوط المد النوى كان قبل ألف التانيث ، فتقول : صَتَّارِي وَعَدَّارِي وصلَّافِي<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز هذا في ألف الإلحاق ؛ لاقول في حرباء : حَرَّابِي<sup>(٢)</sup> ، بل يجب في مثله حَرَّابِيٌّ ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأنَّ جعلها ألقا إنما كان لتصير الياء ألقا كما كان ، وألف التانيث أولى بالمحافظة عليها لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسى ككراسى جمع كرسى ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرباني جمع ظربان وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن في الفرد ألف التانيث لفظان ، وهما

كمتلة - قلبت الياء ألقا لصحركها وافتتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤتمة - بتشديد التاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤتمة - ككرمة : فوزن « أتمية » في لغة من قال : تقيت - أفعولة ، وفي لغة الباقين : : فطية ، وأصلها على كل حال أتموية ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلافي : جمع صلفاء ، وهي الأرض النليظة الشديدة ، وقد ذكر في القاموس أنه يقال في جمعه : صلافي - بكسر ما قبل آخره -  
(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هو رأس المسار في حلقة الدرع ؛ قال لييد :

أَحْكَمَ الْجُنَيْثِي مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حَرْبَاءٍ إِذَا أُكْرَهَ صَلَّ  
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :  
هودوية نحو العطاءة ( أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء )

بِخَاتَمِي (١) وَمَهَارِي (٢) ، فحوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أُثْفِيَّةٍ وَعَارِيَّةٍ : أَنَأَفِي وَعَوَارِي (٣) بالألف ، وألحق

(١) البخاتي : جمع بختي - ككرمي - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب ، وهي الإبل الحراسانية ، تفتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ ويشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَمَسُّ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ قَدْ أَنَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى  
يَهَبُ الْأَلْفَ وَالْحَيُولَ وَيَسْقَى لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَلَجِ  
الواحد بختي ، جل بختي وناقعة بختية ، وفي الحديث « فأتى بسارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنتى من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتي ( ياء مشددة ) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتي ( بكسر التاء ) وقيل في جمعها : بخاتي ( بفتح التاء ) اه بتصرف

(٢) المهاري - بزنة الصحاري ، ويقال : مهاري بزنة الكراسي ، ومهار - كجوار - : جمع مهرة ، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن ( أنظر ج ١ ص ٢٥٦ )

(٣) العواري - بتشديد الياء ، وقد تخفف - : جمع طارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكان العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهري : وأما العارية والاعارة والاستعارة فان قول العرب فيها : هم يصاورون العواري ، ويصاورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرتة الشيء أعيره إطارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فتاوى وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جل مُثْمِرٌ ونِلاقة مُثْمِيَّةٌ  
وجَمالٌ أو نوق مَعَايِرٌ (١) ومَعَايَا

وإنما أقيمت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو حُبَّيْلٍ وقلبت فى الجمع  
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،  
والذلك قيل فى التصغير : أُنَيْعَامٌ ، وفى التفسير : أَنَاعِمٌ ؛ لأن بعض أبنية التصغير  
تم قبل الألف وهو مُقْبِلٌ ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ،  
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالمدودة يجوز جمع ماهى فيه بالألف  
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصِحٍ وخنَافِسٍ فى  
قَاصِيَاءَ (٢) وخنَفُساءَ ، وكذا قرَأَتْ وقرَأَتْك وجَلَّالٌ فى قرِيْشَاءَ (٣) وقرِيْا كَاءَ (٤)  
وجكُولَاءَ (٥)

وأما المقصورة كحُبَارَى فقال سيويوه : لا يجمع ماهى فيه إلا بالألف والتاء ؛  
إذ لو قالوا حَبَائِرٌ وحبَارَى كما قيل فى التصغير حُبَيْرٌ وحُبَيْرَى ؛ لالتبس حباتر  
بجمع قعالة ونحوها ، وحبَارَى بجمع مُقْبَلٍ وفَعْلَاءَ ، وفى التعليل نظر ، لأن  
حُبَيْرَا فى التصغير يلتبس بنحو حُبَيْرٍ . وقَوَاصِحٍ فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبَالِ

منه طازية فأعارنها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العارى  
لأن طلبها عار وعيب ، اه

(١) معاي : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب ( أنظر

ص ١٤٧ من هذا الجزء )

(٢) أنظر ( ص ١٥٥ من هذا الجزء )

(٣) أنظر ( ص ١٠٠ ص ٢٤٨ )

(٤) أنظر ( ص ١٠٠ ص ٢٤٨ )

(٥) أنظر ( ص ١٠٠ ص ٢٤٨ ) وانظر ( ص ٥٨ من هذا الجزء )

في اللوحيين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَّارَى حَبَّائِرَ وَحَبَّارَى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عِرَضْنِي <sup>(١)</sup> عِرَاضِينَ ، وإنما لم يجرز في نحو قريثاء وبراكاء وجولاء حذف اللد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالا بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عِرِضِينَ في تصغير عِرَضْنِي بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفِيَسَاءَ لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بَمَلْبَك ، وإنما لم يجرز خَنَافِيَسَاءَ وَزَعَا فِرَانَ كما جاز خُنَيْفِيَسَاءَ وَزُعَافِرَانَ للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف القطعي به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الاتساع ، كماء التأنيث في نحو مَلَأْتِكَةَ

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَالِيَا <sup>(٢)</sup> فالخذف لا غير ،  
نحو حَوَالِي  
وأما قُلِي أَفْضَلُ وَقَمَلَاءَ أَفْضَلُ فلم يجما أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أُنْتِي  
وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقصر في قَمَلَاءَ على قُلِي إتباعاً  
لمذكوره ، نحو أحمر وحراء وحُمُرٌ ، وفي القُفْلِي على القُفْلِ تشبيهاً لألقه بالتاء ؛  
فالكُفْرِي الكُفْرِي كالتُفْرِي في التُفْرَةِ ، والقُفْلِي غير قُلِي أَفْضَلُ شاذ ،  
كالرُؤْيِي في الرؤيا ، خلافاً للقراء

وكان حق رُبِّي <sup>(٣)</sup> أن يجمع على رِبَابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل : رُبَابٌ

(١) أنظر ( ١ ص ٢٤٥ )

(٢) أنظر ( ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ )

(٣) ربي - كحبي - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضا ،

والحديثة الشاج ، والاحسان ، والتعمة ، والحاجة ، والمقعدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كَرُخَالٌ <sup>(١)</sup> وتَوَامٌ <sup>(٢)</sup>  
 وأبى أن صَحْرَاءَ [ في الأصل فَمَلَاءَ أَفْعَلْ ؛ كَانَ أَصْلُهُ أَرْضٌ صَحْرَاءُ :  
 أَيْ فِي أَوَّلِهَا صُحْرَةٌ ، كَمَا تَقُولُ : حَمَارٌ أَصْحَرُ ، وَأَتَانٌ صَحْرَاءُ ] <sup>(٣)</sup> فتوغل في باب  
 الاسمية ، فلم يجمع على فَعْلٍ ، بل على فَعَالٍ ، وكذا البطحاء أصله باب حَمْرَاءُ ،  
 ألا ترى إلى قولم : الأبطح ، فنلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي  
 في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأزرق <sup>(٤)</sup> ، بل يُصْرَفُ ، وحتى لم يجمعا على  
 البَطْحِ ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاحِ ، وكذا حَرَمِي  
 في الأصل من باب عَطَشِي ، أعني فَعَلَى فَمَلَانٌ ، من « حَرَمَتِ النَّمِجَةُ » إذا  
 اشتهدت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فَمَلَانٌ منه لكانت تقول حَرَمَانٌ وَحَرَمِي  
 وإنما جمع فَمَلَانٌ كَسَكْرَانٍ على فَعَالٍ ، تشبيها للألف والنون بالألف .  
 المدودة ، فسكران وسكاري كصحراء وصحاري

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهي  
 الأنتى من ولد الضبان ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقداح ،  
 (٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توام ، وهو الذي يولد مع غيره  
 في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توام . قال في اللسان : « قال الأزهري :  
 ومثل توام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اه  
 (٣) هذه العبارة في النسخ الخطية ، والموجود في المطبوعات « وأرى أن صحراء

من باب حمراء فتوغل اطلع »  
 (٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ،  
 ويقال لأنتاه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ،  
 نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسود على  
 أسودات أيضا . والأزرق : أخبث الحيات وفيه سواد وياض ، وأصله وصف  
 فسمى به أيضا

قال : « وأفعل : الأتمُّ كيفَ تصرّفَ نحوُ أجْدَلٍ وإصْبَحَ وأحوصِ ،  
 على أجْدَلٍ وأصَابِعَ وأحَاوِصَ ، وقولُهُمْ حُوصَ لِلْمَحِ الوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ ،  
 وَالصَّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيُّزِهِ عَنْ أَفْعَلٍ  
 التَّفْضِيلِ ، وَلَا حَمْرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ ، وَجَاءَ التَّخْفِرَاوَاتُ لِغَلَبَةِ اسْمِهِ ، وَنَحْوُ  
 الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفَاضِلِ وَالْأَفْضَلِينَ »

جمع أفعل  
اسماوصفة

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص (١) » جمع أحوص ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحر  
 حمراء ، فجمعه فُعلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلا. اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل  
 الاسمى ، وجاز جمعه على فُعلٍ نظرا إلى الأصل ، وعلى أفعلونَ إذا كان علما  
 للعامل ، وعلى أفعلات إذا كان علما للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على حمران وحمره الوصف إما أن يكون [على] أفعل  
 فعلا ، وأفعل فُعلٌ ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو  
 « مررت برجل أحر » أى رجل أحمراً ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ،  
 كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل  
 التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحمرا إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق  
 فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر  
 ابن كلاب ، وجمعا على الأحاوص ، نظرا لما عرض من الاسمى ، وقد قيل :  
 أحوصة - بزيادة التاء عوضا عن باء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل  
 كل واحدا حوصيا - وجمعا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع  
 الأعمش بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ      فَيَأْتِي عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العلمية<sup>(١)</sup> والطرْد في تكسير أفضل فعلا. وفي مؤثته فُعل ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح ١ ص ٦٠) « وخالف سيبويه الأَخْفَش في مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » وقول الرضى في شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأَخْفَش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية المخصوص ، وبين العموم والمخصوص تناف . قوله « في حكم واحد » يعنى في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، في حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمتا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية قد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة ، فإذا نكر أحمر فاته يصبح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الجمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالتاب مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضافه وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريدا إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعلوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا ، لكنهم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المتعولة غير ما وضعت له لفة ، ولذلك تراها في الأغلب مجردة

لضرورة الشعر . ويجيء فُعْلَانُ أيضا كثيرا كسُوْدَانٍ وبيضان  
قوله : « ولا يقال أحمران لتمييزه عن أفضل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه  
من جمع التصحيح في شرح الكافية<sup>(١)</sup> ويمجوز أفْعُلُونُ وفَعْلَوَاتُ لضرورة  
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو ، وقليل ما يلحق ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع  
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر  
لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأَخْفَشُ في كتاب الأوسط : إن خلافه في  
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السباع فهو على منع الصرف ، هذا كله  
في أفضل فعلاء ، وكذا فعْلَانُ فعلى ، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم : فأنك إذا سميت  
به تم نكرته : فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيويه  
الوصف الأصلي كما اعتد في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا  
خلاف من الأَخْفَشُ كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفضل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر  
كما يعمل أفضل فعلاء ، فإذا تجرد من من التيسر بأفضل الاسمى الذى لا معنى للوصف  
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفضل فعلاء ، فلتبوت عمله  
في الظاهر قبل العلمية وإشمار لفظه بالألوان والمخلق الظاهرة في الوصف يكتفى في  
بيان كونه موضوعا عاصفة ، فإذا اتصل أفضل بمن فقد تميز عن نحو أفكل ويظهر فيه  
معنى التفضيل الذى هو وصف

وأما الثانى : فأنما وافق الأَخْفَشُ سيويه في منع الصرف مع من ظهور وصفه  
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام فعل التفضيل  
من حيث المعنى الوضعى ، فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا ، لأن التنون يشعر  
بالاقتصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من ، بخلاف باب أحمر لريه عن  
العلامة الدالة على الوصف « اه

(١) قال في شرح الكافية ( ج ٢ ص ١٦٩ ) : « وأما الخاص من شروط  
الجمع بالواو والتون فشيطان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلمية فمختصة  
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفضل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ  
حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ<sup>(١)</sup>

وفعلان فعل وما يستوى مذكوره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإتاما اعتبر في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تهوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كبير وأتان ، وجمل وناقة ، وحصان وحجراة ؛ ويستوى مذكرها ومؤنثها ككشر وفرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضلي وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفضل فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمر ون وسكران ون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ  
حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع «

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام بهجو بها مضر وخص من بينهم السكيت بن زيد الأسدى وامرأته ، و « بنات » ماعل وجدت ، و « حللائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحمل للآخر أو يحمل منه محلا لا يحمل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختيارا

قوله « وجاء الخَضْرَاءُوات لغلبته اسما » غلب الخَضْرَاءُوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العملية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضا ، ويجوز في نحو أَرْمَلٌ<sup>(١)</sup> وأرْمَلَةٌ أرملون وأرْمَلَاتٌ ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شِبَاطِينٍ وَسَلَاطِينٍ وَسِرَاحِينَ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْمَلَةٌ كَسَالَى وَسَكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى » .

جمع لملان  
المبارفة

أقول : كل اسم على فَمَلَانٍ مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كَوَرَشَانٍ<sup>(٢)</sup> وَالسَّبْمَانِ<sup>(٣)</sup> وَالظَّرْبَانَ<sup>(٤)</sup> ، يجمع على فعالين ؛ إلا أن يكون علما مرتجلا ، كَسَلْمَانَ وَعُثْمَانَ وَعَمَانَ وَتَحْدَانَ وَعَطْفَانَ ، وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتكسير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث : كما صرف في التصغير ؛ وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صحَّارٍ » مع كونها أصلا للألف والنون للضرورة اللبثية إليه لما قصدوا بناء الجمع الأنثى نخلوه من الاستغراب للذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صحَّيراء » لما لم

- (١) الأرملة : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والآنني أرملة - بالتاء  
قيل : الأرملة خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :  
هَذِي الْأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلِ الذِّكْرُ  
(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة ( انظر ج ١ ص ١٩٩ )  
(٣) السبمان : اسم مكان بعينه ( انظر ج ١ ص ١٩٨ )  
(٤) الظربان : دوية منتنة الريح ( انظر ج ١ ص ١٩٨ ) وانظر أيضا  
( ص ٩٧ من هذا الجزء )

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فَعِيلٍ قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظَرَبَان » في التصغير ، و « ظرايين » في الجمع ، وللهنحفاظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظَرَبَان « ظَرَبَانِي » أيضاً كحِجَلِي في جمع حَجَل ، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سرْحَان<sup>(١)</sup> وضيْبَان<sup>(٢)</sup> مِيرَاح وضيْبَاع تشبيها بفرْثَان وغيْرَاث .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له فَعْلِي ، كسكران وسكري ، أو لم يكن ، كندمان وندمانه ؛ جاز جمه وجمع مؤنثه على فَعَالِي ، وكذا يقال ؛ لمشابهة فَعْلَان لَفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ، وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان فَعْلِي ولا في فَعْلَان فَعْلَانة ، وقد يجمع في فَعْلَان فَعْلَانة بينهما كندامى وندام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا ، فَعْلِي بَطَاح دون بَطَاحِي ، وصَحَارِي دون صَحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فَعْلَان بالضم كَمُرْيَان ومُخَصَّان<sup>(٣)</sup> ؛ لم يجمع على فَعَالِي ؛ لأن فَعْلَاء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَان به ، فقالوا في خُمَصَان وخُمَصَانة « خِمَاص » تشبيها بفرْثَان وغيْرَاث<sup>(٤)</sup> ، وقال بعض العرب

(١) السرْحَان : الذئب ( انظر ص ١ ص ٢٠١ )

(٢) الضيْبَان - بكسر فسكون - الذئب من الضيْبَاع ، والأُنثى ضيْبَع - كعَضِد - وضيْبَانة - كسرْحَانة - وضيْبَعَة ، وقيل : لا يقال : ضيْبَعَة ، وجمع الضيْبَع أضْبِع وضيْبَاع ، وجمع الضيْبَان ضيْبَاعِين وضيْبَعَات

(٣) الخُمَصَان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي مخمصة - بالهاء -

قال الراجز :

أَعَجَبَ يَشْرَاخَوْرَ فِي عَيْنِي وَتَسَاعَدُ أَيْبِضُ كَاللَّجِينِ  
وَدُونَهُ مَسْرَحَ طَرْفِ الْعَيْنِ خُمَصَانَةٌ تَرَفُلُ فِي حِجَلِينِ

(٤) الفرْثَان : الجامع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجامع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وَخُمْصَانَاتٌ » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكرة ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَاتٌ » .

وأما فَتْلَانٌ فَتْلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في أفضل فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية<sup>(١)</sup> .

ولم يجمع في عُرْيَانٍ عِرَاءٍ ، اكتفاء بعُرَّةٍ جمع عَارٍ ؛ لأن العُرْيَانَ والعَارِيَّ بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فتلان الذي مؤنثه على فتلى خاصة ، وهو في كسالى وسكاري أرجح من الفتح ، وإنما ضم في جمع فتلان خاصة لكون تكسيه على أقصى الجوع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والتون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبغ جمع للمؤنث جمع المذكور في ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم في قدامى الطير : أى قَوَادِم<sup>(٢)</sup> ريشه ، وفي أسارى ، جمع قادمة وأسير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغي أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا ،

---

والفعل غرث - كفرح - والائق غرثى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانة

انظر ( ح ١ ص ١٤٤ ) وانظر ( ص ١٢٠ من هذا الجزء )

(١) قد قلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التي تتعلق بهذا عن شرح الكافية  
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه ؛ ثم المنالكب ، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح ؛ ثم الخوافي ، وهي التي بعد المنالكب ؛ ثم الأباهر ، وهي التي تلى الخوافي ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال في الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرُبَابٍ وَقَوْمٍ وَرَهْطٍ وَنَفَرٍ ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالِي ليس جمع فَعَلِي على توفية حروفه ، وَعَجَالِي بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقَلَاصٍ فِي قَلَوَسٍ ، والثاني كَقَلَانِصٍ ، حذف الزائد في عَجَلِي فَبَقِيَ عَجَلٌ فِجْعٌ ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التانيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالِي بالفتح فليست للتانيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التانيث كما تقدم ، «الألف في عَجَالِي بالضم مجلوبة للتانيث كما في ضَمَنِي وَزَمَنِي»<sup>(١)</sup> جمع ضَمِنٍ وَزَمِنٍ ، قال السيرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بل في المَفْصَلِ أن بعض العرب يقول : كَسَالِي ، وَسُكَارِي ، [ وَعَجَالِي ] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا تصریح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى : ( ذُرِّيَّةٌ ضِرَافًا ) أنه قرىء ضِعْفَانِي وَضِعْفَانِي كَسُكَارِي وَسُكَارِي<sup>(٢)</sup>

جمع سائر  
الصفات

قال : « وَفَيْعِلٌ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَيْنَاءٍ ، وَنَحْوُ شَرَابُونَ وَحُسَانُونَ وَفَيْسِقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَعْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَايِرُ وَمَلَايِينُ [ وَمِيَامِينُ ] وَمَشَائِيمُ وَمِيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاصِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِينُ »

أقول : اعلم أن فَيْعِلًا بكسر الميم لايجيء إلا في المثل العين كسَيْدٍ ، وفتحتها لايجيء إلا في الصحيح كصَيْقَلٍ وَحَبْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر ( ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء )

(٢) في الكشاف ( ص ١٦٢ طبع بولاق ) : « قرىء ضعفاء ، وضعفاء ،

وضعفاء في نحو سَكَارِي وَسُكَارِي » اه ؛ ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

\* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّيْبِ الْعَيْنِ \* (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص  
فُعْلَةُ المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كَقُضَاةٍ ، وَفَعْلَةٌ بفتح الفاء في غيره ككُفْرَةٍ  
وَبَرْرَةٍ ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيِّتٍ فَعِيلٌ ككَرِيمٍ ، والأصل مَوَيْتٍ ،  
أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، تقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء  
لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيا على  
فِعْلٍ مُعَلٍّ فإنه لا يُعِلُّ بالتقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيْلٍ (٣) وَحَوِيْلٍ (٤)  
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء في قضاة : إنه في  
الأصل مضعف العين نحو كُفَّرَ ، وأصله قُضِيَ ، فحذف التضعيف وعضض عنه  
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو  
أَهْرِيَاءٍ وَأَيْبَاءٍ ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فَعِيلٍ ،  
وقال سيبويه : إنما جُمِعَا على أفعلاء لمناسبة فِعْلٍ لفعيل في عدد الحروف ، كما  
حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرْرَةٍ وصِيَامٍ ، وفي أموات وأَكْيَاسٍ  
وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) . مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا ما

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٥٠)

(٢) السويق : ما يتخذ من الخنطة والشعر ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرِّمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يخفف فيُعِلِّ بمحذف العين فيصير كفعَل في الحركة والسكون ، وكذا نحو مَيْتٍ وَسَيْدٍ وَآيِنٍ وَهَيْنٍ ، ومن قال في جمع قَيْلٍ أَقْيَالٍ فقد حمّله على لفظه ، والأول أكثر .

وأصل فيُعِلِّ أن يجمع جمع السلامة : في المذكر بالواو والنون ، وفي المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بمحذف العين ، نحو المبتون والمبتات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات في جمع مَيْتٍ ومَيْتَةٍ ، كما قيل أحياء في جمع حَيٍّ وَحَيَّةٍ ، وهذا كما يقال : أنقاض في جمع نِقْضٍ <sup>(١)</sup> ونِقْضَةٍ ، وأنشاء في جمع نِضْوٍ <sup>(٢)</sup> ونِضْوَةٍ .  
وجاء رَيْضٌ <sup>(٣)</sup> للمذكر والمؤنث سواء ، حملاً على فيُعِلِّ بمعنى مفعول ؛ لأنها في معنى مَرُوضَةٍ .

الملك الأعلى ، وأصله قيل - بتشديد الياء كسيد - تخفف بمحذف إحدى الياءين ، وأصل اشتقاقه من القول . سمى بذلك لأنه يقول ما يشاء فينقذ ما يقول ، ويجمع على أقوال نظراً إلى أصله ، وعلى أقيال نظراً إلى لفظه ، وعلى مقاول ومقاوله وكانهم في هذين جموعاً مقولاً لكونه بمعناه . قال لبيد :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكَرْسُفٍ بِأَيْمَانِ عَجْمٍ يَنْضَمُونَ الْكُفُولَا  
وقال الأعمش :

ثُمَّ كَانَتْ بَعْدَ الرَّبَابِ وَكَانَتْ كَعَذَابِ عَقُوبَةٍ الْأَقْوَالِ  
(١) التقض : المتقوض من غزل أو بناء أو غيرها ، والمهزول بسبب

السير ناقة أو جملاً

(٢) النضو : حديدة اللجام ، وسهم فسد من كثرة ما رمى به ، والثوب

المخلوق ، والمهزول من الابل وغيرها .

(٣) الريض - كسيد - : الناقة إذا كانت في أول عهدا بالريضة ، وهي صعبة بعد ، وقال في اللسان : « الريض من الدواب : الذي لم يقبل الريضة ، ولم يمهز المشية ، ولم يذل لراكبه . قال ابن سيده : والرييض من الدواب والابل

قوله « شَرَّ ابْنِ وَحْشَانُونَ »<sup>(١)</sup> بضم القاء وفتحها ، وَفَسِيحُونَ ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالألف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابتها مُعْمَلًا : لفظًا بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تبكسر ، وإنما قالوا في عَوَارٍ<sup>(٢)</sup> وهو الجبان : عَوَاوِير ، لجره مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عَوَارَةٌ ؛ لأن الشجاعة والجن في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبها عَوَارًا

ضد الذلول ، المذكر والأتى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكَانَ رِيضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهَا      كَانَتْ مُعَاوِدَةَ الرَّكَّابِ ذَلُولًا

قال : وهو عندي على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة هـ

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بصحيف السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعا ، وتقول للأتى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذوالأصبع العدواني :

كَأَنَّ يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا      تَقْتُلُ إِيَانَا  
قِيَامًا بَيْنَهُمْ كُلُّ      قَتَى أَيْبَضَ حُسَانَا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا      يَاطِبِيَّةٌ عَطَلًا حُسَانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعمش :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْ      جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالِ

قال سيويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواوير ، في الشعر ؛ قال لبيد مخاطب عمه ويطابه :  
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاظٍ بَلَوْتَنِي      قَتَمْتُ مَعَامًا لَمْ تَقَمُّ الْعَوَاوِيرُ

وهو وير بكَلَّابٍ<sup>(١)</sup> وكلايب ، وكذا قُلْ كَرُمَيْلٌ<sup>(٢)</sup> وَجُبَيْلٌ<sup>(٣)</sup> وَفُعَيْلٌ  
كَرُمَيْلٌ وَسُكَيْتٌ<sup>(٤)</sup> ، مثلاً مبالغة تدخلها التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا  
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذي على مِفْعَالٍ  
كِهَيْدَاءٍ<sup>(٥)</sup> ومِهْذَارٍ<sup>(٦)</sup> ، أو على مِفْعِيلٍ كِهَضِيرٍ<sup>(٧)</sup> ومِعْطِيرٍ<sup>(٨)</sup> ، أو على  
مِفْعَلٍ كِهَدْعَسٍ<sup>(٩)</sup> ومِعْطَمَنٍ ، أو على فَعَالٍ كِهَصْنَاعٍ<sup>(١٠)</sup> وَهَصَانٍ<sup>(١١)</sup> ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الحنيدة التي على خف الرائيض ، ويرادفه  
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلَا وَأَيْبِكَ مَا يَنْبِي غَفَائِي مِنْ الْفَتَيَانِ زُمَيْلٌ كَسُولٌ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

تَمَاعَبٌ قَطُّ إِلَّا لَثِيمٌ فَعَلَّ ذِي كَرِيمٍ وَلَا جَفَاً قَطُّ إِلَّا جَبَأٌ بَطَلَاءٌ  
وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ يَجِبُأٌ وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ بِيَأْسِ

(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخليل الذي يجيء في آخر

الحلقة من العشر المددوات ( انظر ص ٢٨١ ج ١ )

(٥) الهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهدر ، والهدر : الكلام الذي لا يعبأ به

(٧) المحضير : الكثير الحضير - بضم فسكون - ، والحضير : ارتفاع الفرس

في العدو

(٨) المعطير : الكثير التطير

(٩) المدعس - كثير - : الطعان : أي الكثير الطعن ، والمدعس أيضاً اسم للآلة

التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الحائق . يقال : رجل

صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقاً ماهراً ( انظر ج ١ ص ١٩٧ )

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت غفيفة

فَمَالٌ كَهَيْبَانَ (١) ، أو على فَعُولٍ كَصَبُورٍ ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فَمَالٌ وفَمَالٌ وفَعُولٌ صفات ، وأما تكسير مَفْعَالٍ ومَفْعِيلٍ فعلى مفاعيل كعقاليت وما شير في مَقَلَاتٍ (٢) ومِثْشِيرٍ (٣) ، وجمع مَفْعَلٍ مفاعل كمداعس في جمع مدعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشديهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ ومَكْرَمُونَ ومَكْرَمُونَ » أى : كل ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَزْنٌ بِرَيْبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنَ الْغَوَامِ الْفَوَائِلِ  
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مَلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة (١) انظر ( ص ١٣٥ من هذا الجزء )

(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيىش لها ولد ، قال الشاعر :

( ويقال : هو كثير ) :

بِقَاتِ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصُّغْرِ مَقَلَاتٌ نَزُورٌ

قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :

وَجَدِي بِهَا وَجْدُ مَقَلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُجِبُّ فَوْقَ مَا أُجِدُّ  
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مئشير

وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأثر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشثوم وميمون مَلَاعِين ومِشَائِم (١) ومِيَامِين (٢) ، تشبيهاً ، بِمُفْرُود (٣) ومُفْعُول (٤) ، وكذا قالوا في مَكْسُور : مكاسير ، وفي مَسْلُوخة : مساليج ، وقالوا أيضاً في مَفْعِل المذكر كَمُوسِر ومَفْطِر ، وفي مَفْعَل كَمُنْكَر : مَيَاسِير (٥) ومَقَاطِير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشثوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمن وهو البركة ، تقول : رجل

أيمن وميمون ويامن وييمين ، وقالوا : يمين الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ، ويمين الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ عَدَدْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَائِمٍ

فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَا مِينَ وَالْأَيَامِينُ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة ( انظر ح ١ ص ١٨٧ )

(٤) المامول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل

الموسر ميسر قلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزبدة للاشباع كما قالوا في طوايق وخواتيم - على رأى - ( انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء ) وكلمة مياسير تحتمل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ؛ الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيويه ( انظر ح ١ ص ١٧٤ ) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأتواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِيرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنِ بِهِ فَبَدَنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها في نحو معالم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب في المُفْعِلِ المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن <sup>(١)</sup> والمراضع ؛ لما سر في شرح الكافية في باب المذكر والمؤنث ، وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍ ومُتَلِيَةٌ لاتي يتلوها ولدها ، وكلبة تُجْرٍ وتُجْرِيَةٌ لاتي لما جَرَوْ ، وإنما أُمْتُوا الماء في الناقص خويف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في النون ، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كاللغوس من الماء المقطرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : ( وَحَرِّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ) وقال : —  
٦٥ - \* حَى النَّحْلِ فِي الْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلٍ \* <sup>(٢)</sup>

قال « وَالرَّبَاعِيُّ نَحْوُ جَمْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَمَافٍ قِيَاسًا ، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قِرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْتِهِ مُلْحَقًا أَوْ غَيْرِ مُلْحَقٍ بِشَيْءٍ مَدَّةً أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْ كَبٍ وَجَدُولٍ وَعَشِيرٍ وَنَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرْوَاحٍ

نكسر  
الرباعي  
والعقب

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه ( انظر ح ١ ص ١٩٠ )

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

\* وَإِنْ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَدَّلِينَهُ \*

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعوذ : جمع عائد وهي الحديثة النجاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهي التي معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضاً كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوبا بألبان الأبل الحديثة العهد بالتباج والتي خلقها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعل إذا كان وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليهِ في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارِهِ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا تَشَابُ بِمَاءِ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

وَقَرَطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِيَةٍ وَأَشَاعِيَةٍ فِي الْأَعْجَبِيِّ وَالنَّسُوبِ «  
 أقول « قوله جفرو وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى  
 كدِزْمٍ وَزَبْرِجٍ وَبُرْتُنٍ وَقَمَطَرٍ وَبُرْقَعٍ (١) ، على قول الأخنس ، جميعه على  
 فتائل ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى  
 يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذواته من الرباعى فقليل : يكسر فى الكثرة  
 على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو  
 جَمَاحِمٍ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذى زيادة  
 الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ وَمَكَارِمٍ وَأَنْمَلَةٍ وَأَعْمَلَاتٍ  
 وَأَنَامِلٍ

قوله « ويحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف  
 مد كصُفُورٍ وَوَقَرَطَاسٍ وَقَنْدِيلٍ ، فإنك تجمعه على فعاليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سوله  
 كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدَوَلٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كَتَنْضُبٍ (٢) ،  
 وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا  
 يقال : تَنْضُبٌ على زنة حَمَمَرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،  
 وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما سر فى صدر الكتاب (٣) ،  
 لكن يتجاوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها ( ١٥ ص ٥١ )

(٢) التَنْضُبُ : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد تألقه الحرابي ،

أشد سيويه للناجعة الجمدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَتْ ضُحْيًا دَوَّاحْنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر ( ١٥ ص ١٢ وما بعدها )

جدول وكوثر على زنة جعفر ، ولا يقال إن حماراً على زنة قِمَطْر ، لما لم يكن ملحقاً به  
قوله « ملحقاً » يعنى نحو كوثر وحدول وعشير<sup>(١)</sup>  
قوله « أو غير ملحوق. » يعنى نحو تَنْضُبُ ومدْعَسُ

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحوق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون  
للإلحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقاً بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد  
الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازاً عن مثل  
فَاعَلْ وَقَمَالَ وَقَمُولَ وَقَمِيلَ ، فان هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة. وليست  
للإلحاق ، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيها قد لا يكون  
كتكسیر الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وقِرْوَاحٍ<sup>(٢)</sup> وَقِرْطَاطٍ<sup>(٣)</sup> ومصباح » يعنى هذه الأمثلة تكسيها  
كتكسیر الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قِرْطَاسُ ، وإن لم تكن رباعية ،  
وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى الزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة  
مدة كانت نحو كلوب وكُلاب<sup>(٤)</sup> وإصْبَاح وإجْفِيل<sup>(٥)</sup> وأُمْلُود<sup>(٦)</sup> ،

(١) العشير : القبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين  
بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره  
(٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،  
والجمل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة  
الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء  
(٣) القراطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداھية ، وما  
يوضع تحت رحل البعير ( انظر ص ١ ص ١٧ )  
(٤) قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى ( ص ١٧٩ من  
هذا الجزء )

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو  
أبضا الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المستة  
(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كَسِنُور<sup>(١)</sup> وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيويه في تصغير مُسَرُّوَل<sup>(٢)</sup>  
مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا في كَنَهْوَر كناهير<sup>(٣)</sup>  
كما يقال في تصغيره : كَنَيْهَر ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقِرْطَاط ومصباح  
كَقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعى بلا مدة رابعة  
كَقَهْمَر أو مِمها كَقِرْطَاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوَّ كَب إلى  
قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعى بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما  
يوازن الرباعى مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة<sup>(٤)</sup> وأشاعثة<sup>(٥)</sup> في الأعجمى والمنسوب » اعلم أن  
كل جمع أقصى واحده مُعْرَب كَجَوْرَب<sup>(٤)</sup> أو مَسُوب كَأَشَعَى<sup>(٥)</sup> فاهم يلحقونه  
الماء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوباً ، وذلك نحو مَوَازِجَة<sup>(٦)</sup>

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر > ١ ص ٣٥٢٥٠)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر

الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعئى ، والأشعئى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم

من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعدة بنت

الأشعث هى التى سمى الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجته

فخرضا معاوية على ذلك .

(٦) الموازجة : جمع موزج - ككوز - وهو الخف ، فارسى معرب ، والجمع

موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للمجعة . قال ابن سيده : وهكذا وجد

أكثر هذا الضرب الا بمجمى مكسرا بالهاء فيما زعم سيويه ، وأصل الموزج

بالفارسية « موزه »

وَصَوَالِجَةٌ <sup>(١)</sup> وَطَيَّالِسَةٌ <sup>(٢)</sup> وَجَوَّارِبَةٌ فِي الْمَرْبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَّابِجٌ <sup>(٣)</sup>  
 وَجَوَّارِبٌ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَمَحْوُ أَشَاعِثَةٌ وَمَهَابِلَةٌ <sup>(٤)</sup> وَمَشَاهِدَةٌ <sup>(٥)</sup>  
 فِي الْمَنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَثِيٌّ وَمُهَابِيٌّ وَمَشْهَدِيٌّ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسْبَةُ فِي  
 بَرَابِرَةٍ جَمْعُ بَرِّ بَرِيٍّ ، وَسَيَابِجَةٌ جَمْعُ سَيْبِجِيٍّ ، عَلَى وَزْنِ ذَيْلِيٍّ ، وَهَمُّ قَوْمٍ مِنْ  
 الْهِنْدِ يَنْدَرِقُونَ الْمَرَائِبَ <sup>(٦)</sup> فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَابِجٌ » بِأَنْفِ كَخَاتَمٍ ،

(١) الصَّوَالِجَةُ : جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَوَالِجٌ وَصَوَالِجَانٌ وَصَوَالِجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ  
 الْمَوْجِ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْدِيبِ : الصَّوَالِجَانُ : عَصَا يَعْطَفُ  
 طَرَفُهَا يَضْرِبُ بِهَا الْكُرَّةَ عَلَى الدَّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَّ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي  
 شَجَرَتِهَا فَهِيَ مَعْجَنٌ ،

(٢) الطَيَّالِسَةُ : جَمْعٌ طَيَّلِسَانٌ - بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - وَطَيَّلِسٌ أَيْضًا -  
 كَرَيْنَبٌ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَدٌ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ  
 طَيَّلِسٌ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْكَيْلِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ  
 كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةٌ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » ١٥ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ ( ص ١٩٣ طَبْعَةُ  
 الْوَهْبِيَّةِ ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِجَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةٌ » ١٥

(٤) الْمَهَابِلَةُ : جَمْعٌ مَهَابِيٌّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةً - وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،  
 وَالْمَهَابِلَةُ فِرْقَةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعٌ مَشْهَدِيٌّ ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ  
 الشَّهَادَةِ : أَيْ الْحَضُورِ ، فَمَعْنَاهُ مَحْضَرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي  
 يَحْضُرُهَا النَّاسُ

(٦) يَنْدَرِقُونَ الْمَرَائِبَ : أَيْ يَنْخَفِرُونَهَا ؛ وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنْ  
 السِّيَابِجَةُ يَبَاءٌ مَثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ ( ص ١٢٠ طَبْعَةُ  
 الْوَهْبِيَّةِ ) وَفِي سَبِيحِيَّةِ ( ج ٢ ص ١٠١ ) وَصَنِيعُ الصِّحَاحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَابِجَةٌ - يَبَاءٌ  
 مُوَحَّدَةٌ - قَالَ فِي ( س ب ج ) : « وَالسَّبَابِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السِّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَّازَةً  
 وَحِرَاسَ السِّجْنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَفْرُغِ الْحَمِيرِيِّ :

وَطَمَّ أَطِيمٍ مِنْ سَبَابِجِ خُزْرِ يُلْبَسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقَيُودَا » ١٥

والتاء عند سيبويه في جمع النسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذف في لكون أقصى الجموع ثقيلًا لفظًا ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسبايجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها ، واحدهم سبيجي » ( ياء النسب ) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الْفَيْلُ بِأَرْضِ سَابِجَا      أَدَقَّ مِنْهُ الْمُنْقُ وَالِدَوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا ( بفتح الباء ) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه الفصيحة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السبايجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرة ، فظن هميان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا هـ

ونحن نتقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع ، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال ( ٢٣٠ ص ٢٠١ ) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرت على مثال مفاعل . . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك هوزج وهوازجة ، وصولج وصولجة ، وكربج وكرايجة ، وطيلسان وطيلاسة ، وجورب وجوارية ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كلك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة التيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسبايجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الاضافة إنما يعنى البربريين والسبيجين كما أردت بالمسامعة المسمعين ، فأهل الارض كالحى هـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء الشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَعَجَجَةٌ في (١) جَعَجَجَ ، والأصل ججاجيج ، والتاء في زَنَادِقَةَ (٢)

(١) الججاجح : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : ججاجح أيضا ، وجمع الأول ججاججة وججاجيج أيضا ، وجمع الثاني ججاجح لا غير ، وقد يجمع الججاجح على الججاجح كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق في جمع طاباق ؛ قال في اللسان : « والججاجح السيد السمح . . وفي حديث سيف بن ذي يزن

\* بِيضٌ مَقَالِنَةٌ غُلِبُ جَعَجَجَةٌ \*

جمع ججاجح ، والهاء فيه لئلا يكيد الجمع ، وججاججت المرأة : جاءت بججاجح ، وججاجح الرجل : ذكر ججاجحا من قومه . قال :

\* إِنْ سَرَّكَ الْمِرْثُ فَجَعَجَجِ بِجُحْمٍ \*

وجمع الججاجح ججاجح ، وقال الشاعر :

مَاذَا بِيَدْرِ قَالَمَنْ قَلَّ مِنْ مَرَازِبِهِ جَعَجَجٌ

وإن شئت ججاججة ، وإن شئت ججاجيج ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اهـ - ينصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان ، قال في شفاء الغليل ( ص ١١٢ ) : « الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقي : أي شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له السامة : ملحد ؛ قالوا . دهرى ( بفتح الدال نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر ) ، وإذا أرادوا

وفَرَازَنَة <sup>(١)</sup> يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء في زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسي معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشي : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندق : أى نظارفي الأُمُوز ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذي ظهر في أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهري : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفي القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفي المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اه ؛ وقال المسعودي في مروج الذهب : « وفي أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذي أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابتهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد في شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذي هو النسناه وعدل إلى التأويل الذي هو الزند قالوا : هذا زندي ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبي حدوث العالم » اه ( انظر > ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء )

(١) قال في اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمي معرب ، وجمعه فرازين » اه . وقال في القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اه وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا ياباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع ججاجح ( انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء )

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل المعجمة .

وقد تكون التاء في أقصى الجوع لتأكيد الجمعية ، نحو مَلَائِكَةٌ  
وَصَيَاقِلَةٌ<sup>(١)</sup> وَقَشَاعَةٌ<sup>(٢)</sup> ، كما تكون في غيره من الجوع نحو حِجَارَةٌ  
وَعُوْمَةٌ ، والتاء في « أَنَاسِيَه » ، قيل : عوض من إحدى<sup>(٣)</sup> ياءى أَنَاسِيَّ ،  
قال تعالى : ( وَأَنَاسِيٌّ كَثِيرًا ) وقيل : لتأكيد الجمعية كما في مَلَائِكَةٌ ، على  
أنه جمع إنسان وأصله إِنْسِيَان ، فحذفت الألف والتون في الجمع ، كما يتـأل  
في زَعْفَرَان : زعافر ، وقيل في جمع المنسوب نحو أَشَاعِيَّة : إن التاء ليست  
عوضاً من الياء ، إذ ليست في واحد الياء ؛ بل التاء في الجمع دليل على أنك  
سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أَشَعَثَ على  
تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [ الأكبر ] كما قيل في إِيَّاسِيْن<sup>(٤)</sup>

---

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويملؤها . فيعل .

من الصقل!

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو  
الضخيم أيضاً ، والأسن . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضيع ، والعنكبوت ،  
وقرية التمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافي : « في هذا الجمع وحان : أحدهما أن تكون الهاء  
عوضاً من إحدى ياءى أَنَاسِيَّ ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ،  
والثانية من التون ، والثاني : أن تحذف الألف والتون في إنسان تحديراً ويؤتى  
بالياء التى تكون في تصغيره إذا قالوا : أَنِسيَان ، فكأنهم ردوا في الجمع الياء  
التي يردونها في التصغير فيصير أَنَاسِيَّ ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال  
المبرد : أَنَاسِيَّة جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب  
أَنَاسِيَّ » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى في تفسير سورة الصافات : « إِيَّاسِيْن لغة في إِيَّاس

والأشعرون<sup>(١)</sup> : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسبنا وسنين . وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن طامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس « اه . وقال الشهاب : قوله « كسبنا وسنين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عرى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في الكشاف لافي الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللفظة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقة عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثني وجب تعريفه بالألف واللام جبرالما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل ، فلا اعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة . وهذا ليس منه - وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام إلياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش في شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كزيدان وزيدون كزيدون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسي فحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والتصب كما قيل أعجمين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالياس لما مر « اه

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال في القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اه وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والقراء من الكوفيين . فان

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرُد ذلك في المنسوب إلى المكان ، نحو  
المشاهدة والبغادة<sup>(١)</sup> ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،  
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُعْتَسِمٌ  
وقَلَنْسُوَةٌ<sup>(٢)</sup> وَحَبَنْطَى واستخراج وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ  
وَمُخْرَجٌ وَاخْرَجْتُمْ ؛ ما حذف في التصغير سواء : بأن تخلى الفضلي من الزوائد  
وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده بيناء مفاعل ومفاعيل ، وإن لم يكن لإحداها  
الفضل كنت مخيراً كما في أرطى<sup>(٣)</sup> وَحَبَنْطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،  
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ التُّخَامِيِّ مُسْتَكْرَهُ كَتَصْنِيفِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .  
أقول : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف  
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع  
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون  
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأتجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأتجمين  
فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغادة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقفئس » (١ ص ٥٤) وانظر في « قلنسوة »

(١ ص ٦٨) وأنظر في « حبنطى » (١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أرطى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين  
ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو المهمزة  
أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التي في آخره فيكون على فعلى ، كما  
سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر (١ ص ٥٧) تجدد المؤلف نفسه قد  
ذكره في الثلاثي الذي زيد عليه حرف واحد للاحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سُئِلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا :  
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَدَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّرُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِمَجْمَعٍ  
عَلَى الْأَصْحَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَابِينٍ وَقَلْنَسٍ لَيْسَ  
بِقِيَاسٍ ، وَكَنْأَةٌ وَكَمْزٌ وَجَبَّأَةٌ وَجَبَّةٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل واستتير بلفظ المفرد فإذا قصد  
التدخيص على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح  
الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق  
بين الجمع واسم الجمع ، وتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع  
على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تقار بصيغة المفرد :  
إما ر وإما تقديراً ، فالغائرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر  
ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والغائرة المقدره كهجان وفلك ، ومن  
الغائرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ؛ والثاني أن للجمع واحداً من  
لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل  
بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده في التسمي  
مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن  
لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد  
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع مانصه : « ويخرج  
عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما  
بالتاء نحو تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تبدل على آحاد ،  
إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو  
مثنى أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده  
فإن قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحدٌ ذو التاء ، وقولهم فاسدٌ من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّين والتمرّات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت رومياً أو روميين جازك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجر ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بل قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ، وعند الاخفش جميع أسماء الجوع التي لها آحاد من تركيبها كجمال وياقوت وركب جمع خلافاً لسيويه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كياقوت وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا يجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجمع لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالفتح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو سوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع ، اهـ

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة معاً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بتغيير الياء والتاء ، ودو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وإيس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لقلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز رجالٌ فاضل ؛ وأما المعنى فلو قويع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو قفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالكلم والأكرم<sup>(٢)</sup> ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنتين والأكثر ، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ، لأن معناها تختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالياء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين . الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يمرض له بالاستعمال التخصيصى الكثير فلا يحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بغير أنه قـ . يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبابيد هما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها أحد من لفظها والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بد أن يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) بقال : قمر البخلقة فاقمررت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكرم : المواضع المرتفعة واحده أكمة

فقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعه بالالف والتاء ،  
وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو  
تملة ونخل ، وتملات .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فعل كتمر وطاح ونخل وتمل وبهم<sup>(١)</sup> ،  
وقد يكسر ذو التاء منه على فعال ، نحو بهمة وبهام وطلحة وطلّاح ، تشبيهاً  
بقصعة وقصاع ، وقد قال بعضهم : صخرة وصخور ، تشبيهاً بمائة ومؤون  
وبدرة وبدور<sup>(٢)</sup> ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فعال كخيّام<sup>(٣)</sup>  
وررياض<sup>(٤)</sup> ، وكذا الناقص ، نحو صماء في جمع صعوة<sup>(٥)</sup> ، وليس التكسير  
فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرّد .

وإما فعلة بكسر الفاء ، وحكمه حكم فعلة بفتحها : في أن المجرد للكثرة  
والألف والتاء للقلّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فعل كسيرة وسدير ، تشبيهاً  
بكسرة وكسر ، وتقول في الأجوف : تين وتينة وتينات .  
وإما فعلة كدخنة<sup>(٦)</sup> ودرة وبرّة ، وقد يجيء في ذى تائه فعل كدّرر  
وثوم ، تشبيهاً بغرف .

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر في مائة وبدرة ( ص ١٠١ من هذا الجزء )

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهي كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهي مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ،

والبستان الحسن ، وتجمع على رياضات ، ورياضان أيضاً ، وأما روض فهو

اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما

الصعوق فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعته في المناطق الجارية ويؤكل

وإما فَعَلَةٌ كِبَرَةٌ وشَجَرَةٌ ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، كما كَامَ  
وَيَمَارٌ وحِدَاثٌ<sup>(١)</sup> ، تشبيهاً بالرَّحْبَةِ والرَّحَابِ<sup>(٢)</sup> وعلى أَفْعُلٍ كَأَكْمٍ ، وعلى  
أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ<sup>(٣)</sup> وأشجار ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كحَصَاةٍ وقَدَاةٍ<sup>(٤)</sup> ،  
وقد جاء في أضَاةٍ<sup>(٥)</sup> إضَاءٌ ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعَلَةً بسكون العين  
والجُرد بفتحها ، نحو حَلَقَةٌ<sup>(٦)</sup> وفَلَكَةٌ<sup>(٧)</sup> ، والجنس حَاتِقٌ وفَلَاكٌ ، قال :  
خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو تَمَرِيٍّ

- 
- (١) الحداث : جمع حدثة - بفتحات - وهى الصغيرة القتية من الناس والدواب  
(٢) الرحاب : جمع رجة - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها  
المكان المتسع  
(٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهى الشجر الكثير المتلف ، وجمعت  
على أجم - بضمين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحين ،  
(٤) الفذاة : واحدة الفذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحنساء :  
قَدَى بِمَيْنِكَ أُمٌّ طَائِعِينَ عَوَارُ ؟ أُمٌّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟  
وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت  
الحصاة على حصى - كدلى ،  
(٥) الاضاة : الماء المتجمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على  
أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،  
(٦) الحلقة : كل شئ مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد  
اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :  
أَقِيمِ بِاللَّهِ نُسْلِمُ الحَلَقَةَ وَلَا حُرَيْقًا وَأُخْتَهُ الحُرَقَةَ  
وانظر فى تمام ذلك ( ص ١٠١ من هذا الجزء )  
(٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ،  
وهى كالرحا ، والفلك - بفتحين - اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ،  
والجمع فلاك ، كصحنه وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكي عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَةٌ بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَةٌ بسكون العين وحِطَّقَ بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كَبْدَرَةٌ وبَدَرٌ ، وتقول في الأجوف : هامة وهامات <sup>(١)</sup> وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَةٌ كَتَبْتُهُ وكَلِمَةٌ ، وإما فِعْلَةٌ كَعْنَبَةٌ وِحِدَاءَةٌ ، وإما فَعْلَةٌ كَسَمْرَةٌ ، وهو أقل من باب كَلِمَةٌ وَعَنْبَةٌ ، وإما فَعْلَةٌ بضمين كَهْدْبَةٌ <sup>(٢)</sup> وبُسْرَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وهو أيضا قليل ، وإما فَعْلَةٌ كَمُشْرَةٌ <sup>(٤)</sup> ورُطْبَةٌ ، ومن الناقص مُهَاءٌ ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهًا ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَامٌ ونَعَامَةٌ ، وَسَقَرٌ جَلٌ وَسَقَرٌ جَلَةٌ ، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَفَاءٌ <sup>(٥)</sup>

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هم ، قال ذو الاصبغ :  
ياعمرؤ ! إن لا تدع شتمى ومتهصتي أضربك حيث تقول الهامة أسقونى  
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضمين - واحدة الهدب . وهو شعر أشفار العينين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضمين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يسير رطبا ، والنض من كل شيء  
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي في الخناد

(٥) الحلفاء : نبات من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلقة

وَطَرَفَاءٌ <sup>(١)</sup> وَبُهْمَى <sup>(٢)</sup> ؛ فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرَفَاءٌ واحدة ، وَحَلَفَاءٌ واحدة ، وَبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بُهْمَاءَةٌ ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق بـرَقَعٌ ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وَبُهْمَاءَةٌ ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَةٌ وَقَصَبَةٌ بتحريك العين ، واختلعا في الحَلَفَاءِ فقال الأصمعي : حَلِيفَةٌ بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفَةٌ ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حَلَايٍ وَحَلَايٍ ؛ وإنما قالوا في أَرْطَى وَعَلْتَى : أَرْطَاةٌ وعلقاءة <sup>(٣)</sup> لأن ألقها للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : علقى واحدة كقصباء واحدة والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في مخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يحلقها الله سبحانه ، يعنى جملة ، كالتمر والتماح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففي اللفظ أيضاً يُقَدَّمُ فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو لمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

---

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهري : الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سمف النخل والحوص ينبت في مغايب الماء والنزوز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

(١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحده طرفة وطرفة

— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (١٠ ص ٤)

(٣) انظر (ح ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين وأبنة ولبن  
وقاننسة وقلنس وبرة<sup>(١)</sup> وبرى

وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو  
ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر  
والشهور في كمأة<sup>(٢)</sup> وقفصة<sup>(٣)</sup> وجبأة<sup>(٤)</sup> أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(٢) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الأرض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدها  
كم على غير القياس ، وهو من النواذر ، فان القياس العكس : والجمع أكؤ ،  
وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيويه : ليست الكمأة بجمع  
كم ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة  
وحده : كمأة للواحد وكم للنخيم ، وقال متعجب : كم للواحد ؛ وكمأة للجمع ،  
فمر رؤية ، فسألاه ، فقال : كم للواحد ، وكمأة للجمع ، كما قال متعجب . وقال  
أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون  
واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيويه » اهـ

(٣) قال في اللسان : « الققع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة  
وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلَادٍ يَبْرُزُ الْقَقْعُ فِيهَا قِنَاعُهُ كَمَا أَيْضُ شَيْخٍ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَعِ

وجمع الققع - بالفتح - ققعة مثل بعب وجبأة ، وجمع الققع - بالكسر - ققعة أيضاً ،  
مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائكة قالت لابن جرهموز : يا ابن ققع القرد ؛  
قال ابن الأثير : الققع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى  
جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الققع يطلق من الأرض فيظهر أبيض ، وهو  
ردى ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أققع وققوع وققعة ، قال  
الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أُنْثَى أَوْ بَرٍّ وَالْمَرْوِدِ وَالْفَيْمَةِ »  
اهـ كلامه

للفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية  
قال « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَائِمٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ  
بِحَيْثُمْ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس ، والذي يذكره في هذا  
الفصل اسم الجمع ،  
والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرى من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الققع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من الكأة ، جمعه كعنية  
ويقال للدليل : هو أذل من ققع بقرقرة ، لأنه لا يتمتع على من اجتناءه » اه ، ولم  
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما  
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو ققعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون  
جمعا لا اسم جنس ، فن كان مفرده بالكسر كان قياسيا ، وإن كان مفرده بالفتح  
كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جيبه وجبأة .

(١) الجبء - بفتح فسكون - الكأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة  
بيضاء كأنها كمء ، ولا يفتح بها ، والجمع أجبؤ و جبأة كعنية ، مثل ققع وققعة ،  
قال سيويه : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسب فعل ( بفتح فسكون ) على فعلة ( بكسر  
فتح ) وأما الجبأة ( بفتح فسكون ) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كمء وكأة ، لأن  
فعلا ليس مما يكسر على فعلة ( بفتح فسكون فيهما ) ، لأن فعلة ليس من أبنية الجموع  
وتخفيفه جبئية على لفظه ، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء ، لان  
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال في القاموس : « الجبء : الكأة  
ولأكمة ، وقير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، و جبأة كقردة ، و جبأ  
كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل  
اللغة تدل على أن الجبء - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس  
وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ؛ لأن فعلا - بفتح  
فسكون - لا يتقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان بدلان على الجمع : أحدهما  
جبأة بفتح فسكون ، والثانيها جبأ مثل نبأ

الواحد والثني والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخاتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره ، قل :

٦٦ - \* مَعَ الصَّبْحِ رَكْبٌ مِّنْ أَحَاظَةٍ مُّجْفِلٍ <sup>(١)</sup> \*

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ - \* أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًّا <sup>(٢)</sup> \*

(١) هذا عجز بيت من لامية الشترى الطويلة المعروفة بلامية العرب ،

وصدره قوله :

\* فَبَبْتُ غَشَاشًا نُّمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا \*

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها .  
والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كتحف يخف - والضمير المستتر فيه للقطا . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشا : أى في الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة العجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفتيه ، فكانه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا في البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبت على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزد في اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله « مجفل »  
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٍ وواحد اسم فاعِلٍ كصَحْبٍ وشرَّبٍ في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُه ذلك الفاعل ؛ فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُورٍ ؛ فتقول في تصغير رَكْبٍ وسَفَرٍ : رُوَيْكِبُونِ وسُوَيْفِرُونَ ، كما يقال : رجليون ودُوَيْرَاتٍ ، في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

\* أَخَشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا \*

رَدَّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَاسٌ وكتَبٌ في جالس و كاتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكسوة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كم كَرَكَبَ إلى راكب ؛ فعلى هذا لا يقع كسوة على القليل والكثير كتمر ؛ بل هو مثل رجال في المعنى ؛ ومثله فِئعةٌ وَقَعَّعَ وَجَبَّأَ وَجَبَّأَ (١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظئر (٢) وَجَابِلٍ في جمل (٣)

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلِّ ضَاحِيًا بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا  
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكان يعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بينه بقاء كانا يقعان فيه ، فالباء في قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظُؤَارُ : اسم جمع واحد ظئر ، وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر (٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الخطيب :

وَسْرَاةٍ فِي سَرِيٍّ<sup>(١)</sup> وَفُرْهَةٍ فِي فَاوَةٍ وَغَزِيٍّ فِي غَاوَةٍ وَتَوَامٍ فِي تَوَامٍ<sup>(٢)</sup> وَغَيْبٍ وَخَدَمٍ وَأَهَبٍ فِي خَادِمٍ وَغَائِبٍ وَإِهَابٍ، وَبَعْدَ فِي بَعِيدٍ، وَمَشِيوُخَاءٍ وَمَمِيوُورَاءٍ وَمَاتُوُونَاءٍ فِي شَيْخٍ وَعَيْرٍ وَأَتَانٍ، وَمَمِيزٍ وَكَلِيْبٍ فِي مَعَزٍ وَكَلْبٍ، وَمَشِيخَةٌ فِي شَيْخٍ، وَعَمَدٌ فِي عَمُودٍ، كُلُّ ذَلِكَ جَمْعُ سَكْسَرٍ؛ إِذْ هِيَ مِثْلُ رَكْبٍ وَسَفَرٍ وَبَحْوَاهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِنْ تَرْكِيْبِهِ لَفْظًا يَقَعُ عَلَى مَفْرَدِهِ .

هذا ، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد ، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة ، ولا يفيد إلا معنى الجمع ، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب ، نحو رَكْبٌ مُسْرِعٌ ، وبجاء التصغير على لفظها ، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالقنم والإبل والحليل والنفر والرهط والقوم ، فلا خلاف في أنها اسم جمع ، وليست بجمع ، و في الأصل في القائم كالركب في الرابك ؛ إذ الرجال قوامون على النساء ، وأكثر هذا النوع : أي الذي لم يأت له من لفظه واحد ، مؤنثٌ

قال : « وَتَحْوُ أَرَاهِطٌ وَأَبَاطِيلٌ وَأَحَادِيثٌ وَأَعَارِيضٌ وَأَقَاطِيْعٌ وَأَهَالٌ وَلَيْتَالٌ وَحَمِيرٌ وَأَمْكُنٌ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا »

أقول : اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى ، ولها آحاد من لفظها ، إلا أنها

فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَمَالٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ  
ويقال : الجمال جماعة الابل معها رعيانها وأربابها ، وقال ابن الأعرابي : الجمال الجمال ، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمال كما قال المؤلف

(١) السراة : اسم جمع واحده سري ، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)  
(٢) انظر في شرح فرهة وغزى ( ص ١٥٦ من هذا الجزء ) وانظر في شرح كلمة توام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجمع  
فأراهط جمع رَهْط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرهط ، قيل : وجاء  
أرهط ، قال :

٨٢٦ - \* وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهَطِهِ <sup>(١)</sup> \* \*

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس <sup>(٢)</sup> بواطل ، وأحاديث : جمع حديث <sup>(٣)</sup> ،

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد  
بعينه ، ولم تقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن  
الأراهط في نحو قول الحماسي :

يَا بُوْسَ لَلْحَرْبِ الَّتِي وَصَمْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَاخُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل  
أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

\* وَهَوَ الذَّائِلُ نَفْرًا فِي أَرْهَطِهِ \* \*

وهذا يرد على أبي علي الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير

وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون  
جمع أبطولة كأحدوثه وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل قبيض الحق ،  
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب  
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل  
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع  
على حدث - كسر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون  
جمع أحدوثه ، وقد وردت الأحدوثه بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَسَّتْ أَحَدُوثَهُ لَوْ تَعْمِدُهَا

وأعريض : جمع عروض<sup>(١)</sup> ، وأفاطع : جمع قطع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهلاة ، وكذا قياس إيال أن يكون جمع إيلاة ، ومثله في التغير لبيئية ، قيل : وقد جاء في الشعر :

\* في كُلِّ يَوْمٍ ، أَوَّكَلَّ إيلاة<sup>(٢)</sup> \*

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى<sup>(٣)</sup> أن يكون جمع أرضاة ، وأما حير فهو عند سيبويه من صيغ الجوع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومِعِزٌ وَصَبَّين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية الجوع ، فهو اسم جمع كَرَكَبٌ وَفُرْهَةٌ<sup>(٤)</sup> .

وعند سيبويه أيضاً فَمَالٌ من أبنية الجوع ، خلافاً لغيره ، لأن قياسه عمده أن يكون جمع فَمَلٌ كظَوَار<sup>(٥)</sup> في ظئر ، وفَمَلٌ زُرْخَالٌ في رَخَل<sup>(٦)</sup> ، هال

(١) الأعرىض : جمع غير قياسى للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر . وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعرىض أن تكون جمعا لأعرضة أو أعرضة واحدة . قال ابن عيش في شرح المفصل ( ص ٥٠ ص ٧٣ ) « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس تقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعرىض على غير قياس ، كأنهم جمعوها إعرىضا في معنى عروض ولم يستعمل » ٥١ . وانظر ( ص ٢٥٢٠٨ )

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في ( ص ١٠٧ ص ٢٧٧ ) فارجع إليه

(٣) الأراضى : جمع أرض جمعا غير قياسى . وقياسه أن يجمع على أرضى ، ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأرضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر ( ص ١٥٦ من هذا الجزء ) (٥) انظر ( ص ٢٠٣ من هذا الجزء )

(٦) الرخال . اسم جمع واحده رخل . ككصف . ورخل كحل -

وهو الاثنى من أولاد الصبان .

« وتُوَامُ في تَوَامٍ شاذ » وعند غيره هو اسم الجمع .  
 وَأَمَكُنْ وَأَزْمُنْ في جمع مكان وزمان شاذان ، كما تقدم ، وكذا تَحَاسِنُ  
 وَمَشَابِهُ جمع حُسْنٍ وشَبَّهَ ، وكذا أَكْرَعُ<sup>(١)</sup> في كُرَاعٍ ، وكذا ذَوَانِيقُ  
 وَخَوَاتِيمُ<sup>(٢)</sup> وزَوَارِيقُ في ذَاتِقٍ وَخَاتَمٍ وَزَوْرَقٍ<sup>(٣)</sup> ، والقياس ترك الياء ؛  
 فالشدوذ في هذه إشباع الكسر ، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء  
 من المذكرات التي لم تجمع جمع التكسير ، كجِمَالٍ<sup>(٤)</sup> سِبْخَلَاتٍ وَرَبْحَلَاتٍ<sup>(٥)</sup>  
 وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، ولما قالوا فَرَّاسِنُ<sup>(٦)</sup> وَجَوَالِيقٍ<sup>(٧)</sup> لم يقولوا فِرْسِنَاتٍ

(١) الأكرع : جمع غير قياسي للكراع - كغراب - وهو من البقر  
 والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم  
 من الجبل ، وطرف كل شيء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس في جمعه  
 كرعان وأكرعة - كغربان وأغربة - وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا  
 الأكرعة على أكارع ، فهو جمع الجمع ، كما قالوا في أراهط : إنه جمع أراهط ،  
 وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع في قولهم : أكرع الجوزاء ، يريدون أواخرها ،  
 فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للأكرع

(٢) انظر ( ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء )

(٣) الزورق : السفينة الصغيرة

(٤) السبخلات : جمع سبخل - كقمطر - وهو الضخم من بعير ، وضب ،

و جارية : وسقاء

(٥) الربحلات : جمع ربجل - كقمطر - وهو التام الخلق من الناس والابل ،

ويقولون : جارية ربجلة ، إذا كانت طويلة جيدة الخلق

(٦) الفراسن : جمع الفرسن - كالزبرج - وهو من البعير بمنزلة الخف من

الداية ( انظر ص ١٠٩ )

(٧) الجواليق ، والجوالق أيضا : جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام

أو كسرهما ، وبكسر الجيم واللام جميعا - وهو وطاء من اللبد ، وقد نص في اللسان

على موافقة كلام المؤلف حيث قال : « ولم يقولوا في جمع جوالق : جوالقات ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو  
يُونَاتٍ فِي يُونٍ ، وهو عمود<sup>(١)</sup> الخيمة . مع قولهم يُونٌ ، وإنا جمع بالألف  
والتاء في مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجيء التكسير ، وامتناع  
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضيين واليزيين والثُّبِينِ<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك من

المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً ، لاقياسي ولا غير قياسي ؛ كعمَّادٍ  
وعبَّأيدٍ<sup>(٣)</sup> ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطاً في شرح الكافية في باب الجمع ،  
فليرجع إليه .

مع الجمع « قَالَ وَقَدْ يَجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبٍ وَأَنَايِمٍ وَتَجَائِلٍ وَجَمَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ  
وَيُونَاتٍ وَمُحْرَاتٍ وَجُرُزَاتٍ »

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيديويه وغيره ،  
سواء كسرت أو صححته ، كأكالب ويونات ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ،  
فلو قلت أفلسات وأذليات في أفلس وأدل لم يجوز ، وكذلك أسماء الأجناس  
كالتمر والشعير لا يجمع قياساً ، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس ، فلا يقال الشتموم  
والنصُور في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والمقول ،  
وكذا لا يقال الأبرار في جمع الأبر ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن  
يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

---

لأنهم قد كسروه فقالوا : جوالق ، اه وفي القاموس أنهم اجمعوه بالألف والتاء  
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر ( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ١٢٨ ، ٢٦٨ من هذا الجزء )

٦٩ — \* بَأْعِيْنَاتٍ لَّمْ يُخَالِطْهَا الْقَدَى \* (١)

وقد سمع في أفعُل وأفعال وأفْعَلَة كثيرا ، كالأَيْدَى والأَيْادَى والأَوْطَبِ والأَوْطَابِ (٢) والأسْقِيَةِ والأسَاقِ (٣) ، مشبه بالأَجْدَلِ والأُجَادِلِ (٤) والأَنْمَلَةِ والأَنْامِلِ ، وقالوا : الأَقْوَالِ والأَقْوَابِلِ ، والأَسْوَرَةِ والأسَاوِرَةِ ، (٥) والأَنْعَامِ والأَنْاعِمِ (٦) وقالوا في الصحيح : أُعْطِيَاتٍ (٧) وأَسْقِيَاتٍ كَأَنْمَلَاتٍ ، وجمعوا

(١) لم تقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولا حق عليه . والأعِينَات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقذى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قذى من باب فرح .

(٢) الإِطْبُوطِ : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الخنزير لما فوقه ، وجمع الإِطْبُوطِ الأِطْبُوطِ ، وقد أنشد سيبويه :

\* تُحَابٌ مِنْهَا سِتَّةُ الأَوْطَابِ \*

(٣) الأَسْقِيَةِ : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت ( انظر ص ٥٢ من هذا الجزء ) والأسَاقِ جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات ، (٤) الأَجْدَلِ : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به

قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذْ لِحَقُوا بِنَا فِرَاحُ القَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

(٥) الأَسْوَرَةِ : جمع سوار - بضم السين وكسرها - وهو حلقة من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، والأسَاوِر جمع الجمع ، قال تعالى :

(يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساوره ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرئ ( فَلَوْلَا أَلْقَيْتْ عَلَيْهُ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ ) . وانظر

( ص ١٢٧ من هذا الجزء )

(٦) الأَنْعَامِ : جمع نعم ، وهو الأبل والشاة ، ويقال : هو خاص بالأبل

(٧) الأَعْطِيَات : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمذوق والقصير ، والعطاء : الشيء

المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

أيضاً فَيَمَالَا عَلَى قَمَائِلِ كِبَالٍ وَجَائِلٍ وَشَمَائِلٍ ، وَصَحْوَهُ كَكِلَابَاتٍ وَرَجَالَاتٍ وَجَمَالَاتٍ ، وَقَالُوا فِي فُعُولٍ نَحْوِ بَيُوتَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوِ جُزُرَاتٍ <sup>(١)</sup> وَحُمُرَاتٍ وَطُرُقَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوِ عُوذَاتٍ <sup>(٢)</sup> وَدُورَاتٍ جَمْعُ عَائِدٍ وَدَارٍ ، وَإِنَّمَا جَمْعُ الْجَمْعِ بِالْأَنْفِ وَالنَّاءِ لِأَنَّ الْمَكْسَرَ مُؤنَّثٌ ، وَقَالُوا فِي فُعْلَانٍ فَمَالَيْنِ كَصَارَيْنِ وَحَشَّاشَيْنِ جَمْعُ مُضْرَانٍ جَمْعُ مَصْبِيرٍ وَجَمْعُ حُشَّانٍ جَمْعُ <sup>(٣)</sup> حُشٍّ ؛ فَهُوَ كَسَلْطَانٍ وَسَلْطَيْنِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

الغناء  
الساكين  
قال : « التَّعَاهُ السَّا كَنِينِ يُفْتَقَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا ، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِينٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خَوْيِصَّةٍ وَالضَّالِّينِ وَتُمُودِ الثَّوْبِ ، وَفِي نَحْوِ مِيمٍ وَقَافٍ وَعَيْنٍ مِمَّا بُنِيَ لِمَدِّمِ التَّرْكِيبِ ، وَقَفًا وَوَضَلًا ، وَفِي نَحْوِ آخِشْنٍ عِنْدَكَ وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ الْإِلْتِبَاسِ ، وَفِي نَحْوِ لَا مَهَا اللَّهُ وَإِىَ اللَّهُ جَائِزٌ ، وَسَلَقْتَا الْبَيْطَانَ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [ حرفاً ] صحيحاً لا يمكن التمازهما إلا مع إتيانك بكسرة محتسبة غير مشبعة على الأول منهما ، فيحسب المستمع أن الساكنين التقياء ، ويشاركه في هذا الهم التكلم أيضاً ؛ فإذا تفتن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرٌ بِشْرٌ بُشْرٌ ، حرّكت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفتنه بعد تثبتك وتأنتك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع طائذ ( انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٩٥ من هذا الجزء )

خَلِيَّتَ تَسْكُ وسَجِيَّتَهَا وجدت منها أنها لا تأتي بحىء في النطق بالساكن الثاني  
الاستحليل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة ، وإن  
حصل لها هذا المقصود بالضمة والفتحة أيضاً ، وكذلك إذا فرضت أول كلمة  
ترد النطق بها ساكناً ، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا  
مع همزة الوصل ، ويوجد في الفارسية كقولهم شَتَابٌ وَسَطَامٌ ؛ وجدت من تسك  
أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء ، حتى  
كأنها من جملة حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تيجر بالحرف الساكن  
في أول الكلمة ، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة ،  
سواء كان ذلك الساكن في أول الكلمة أو في آخرها أوفى وسطها ؛ من طبيعة  
النفس وسجيتها إذا خليتها وشأها

فظهر لك أنهم لأي سبب كسروا همزة الوصل ، ولم اجتلبوها دون غيرها ،  
ولم كسروا أول الساكنين في نحو اضْرِبِ اضْرِبِ ، (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)  
وأما إذا كان أولهما حرف لين فانه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل  
ما ، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هذه الحروف هي الروابط بين  
حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعني الحركات ،  
فتنظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتسق ، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط  
وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مدتها ومكنت صوتك منها  
حتى تصير ذات أجزاء ؛ فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي  
بعدها ، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين ، ويقال المد في  
حروف اللين إذا كانت حركة ما قبلها من غير جنسها ، نحو قَوْلٌ وَيَبِيعُ ، بخلاف  
ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها ، نحو قَوْلٌ وَيَبِيعُ ، وذلك لأن في  
نحو قَوْلِ المضموم فانه تهيأ بعد النطق بالفتحة للواو ، وذلك لأن الضمة بعض

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخاطبها إذن نوع آخر من المد كما خاطبها في نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفى : أى الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فذلك كان نحو مادّ وسادّ أكثر من نحو تمودّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سير ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خويصة ، فلا تقول فى الأفضل من التبال<sup>(١)</sup> والود : أيلّ وأودّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أصيم ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أيلّ وأودّ<sup>(١)</sup> ، لقلة المد الذى فىهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأسر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا وزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعا واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

(١) انظر (١٥ ص ٢٧)

حرف المد احترازاً من نحو خَافَا اللهُ وَخَافُوا اللهُ وَخَافِي اللهُ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن في التقائهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفاً ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتزار اجتماع الساكنين بمرض الزوال فلا يعتد به ، فلذلك لا تقول في النون الخفيفة في المثني <sup>(١)</sup> اضْرِبَانُ نُعْمَانُ ، بإدغام نون اضْرِبَانُ في نون نُعْمَانُ ، وجاز في « ها الله » في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح <sup>(٢)</sup> الكافية ؛ الشرط الثاني

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التي بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الإدغام بمرض الزوال ، فلا يعتد به ، فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرهما لتشبيها بنون المثني في وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التيسر المستند إلى الاثنين بالمستند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الألف ولا تدغم في النون التي بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة المتوهمه

(٢) قال في شرح الكافية ( ح ٢ ص ٣ ) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ، وكان القياس حذف الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يختص في كلمة واحدة كالضالين ، أما في كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجَرَّمِي مُجَرَّمِي الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كاللثنية على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « ها الله ذا » بحذف ألف ها ربما يوم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في البقعة والكثرة - ها الله ذا « بحذف ألف «ها» للساكنين كما في « ذا الله » و « ما الله » ولكونها حرفا كلا وماوذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاهما أبو علي - وهي أقل الجميع - : ها الله ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كقافي الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد تقياً أو إثباتاً نحو ها الله ذا لا فعلن أو لا أفضل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أي لا أنا أخوك ونحوه وقال الأَخْفَش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر . أي ذاقسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة « اه

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية ( ص ٢٠١ ص ٣١١ ، ٣١٢ ) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأصيل : أعني الباء : فإن لم يبدل منها فاختار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا فعلن ، والمصحف لا تين ، وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضاً من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأ حرف دلا من الوار ، ولعل ذلك لا اختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فإذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثفل الذى كنت فيه (١)

والوقف على ضريين : إما أن يكون فى نظر الواضع ، أولا

فالأول فى أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع

وضعها لتعلم بها الضبيان أو من يجرى مجرام من الجهال صور مفردات حروف

الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي . أُنْفُ

مثلا ، ويقف هنيئة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،

فلا ترى ساكنين ملتقين فى هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمٍ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجى بلعطة « ذا » بعد القسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإى  
ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّنْ هَا لَعَمْرُؤُ اللهُ دَا قَسَمًا [ فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ ]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لعظ القسم به

عند حذف الحرف ليكون عوضا منه « اه

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش فى شرحه على المفصل ( ص ٩٠ ص ١٢٠ )

فقال : « وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك

الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك

إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس

لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقه قبل التمام ويجتذبه إلى

جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى

القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة

الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاى

والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع

الوقوف عليها إلا بصوت ، ففى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن

أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول

صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا

من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله « اه

ذال نون ، وكذا الأصوات ، نحو قوس<sup>(١)</sup> ، وطبخ<sup>(٢)</sup> ، الوقف فيها وضعى ،  
لأنها لم توضع اقصد التركيب كما مضى في بابها<sup>(٣)</sup>

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليعتد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو  
مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك  
فلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه  
(٢) طبخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب  
اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه في شرح  
الكافية ( ٢٥ ص ٧٧ ) حيث قال : « من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات  
الانسان أو العجماوات أو الجمادات » طبخ « وهو حكاية صوت الضاحك ،  
وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصابحوا في اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد  
ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها  
مكسورة الأواخر « اه ، فلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو  
تقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله في ( ٢٥ ص ٧٥ ) : « اعلم أن الألفاظ  
التي تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر  
إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق  
(حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ،  
وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة ، وليس  
المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات  
والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا  
إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها  
حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه يصعب عليهم أو يتعذر مثل  
تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس  
الانس ، إلا في النادر كما في البيداء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين  
الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ،  
فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان في أنفسهم ، كأف ووقف ، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما الجيء كالألف الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : ( كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد اتياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما ينصحه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه بالأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالذب

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والقوت ،  
 والبيت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زيد ثمود سعيد عماد ، وذلك أن الواضع  
 وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع  
 عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد  
 والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدها  
 ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعمى مشابهة المبنى ، والثاني  
 ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرود والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا  
 من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل  
 منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة حاز  
 أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كماها منك  
 وأف لكما ، إذا قصدت ألقاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِجِيهَلٍ وَعَاجِرٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِرِ وَالْجِيهَلِ جُنٌّ جُنُونُهَا  
 وقال :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّكِمٍ جَوَابِئُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ  
 وقال :

[ دَعَاهُنَّ رِدْقِي فَارْعَوَيْنِ لَصَوْتِهِ ] كَمَا رَعَتْ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيئَا  
 على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها)  
 وبهيد ( الاول محكي والثاني معرب ) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية  
 إذا قصدت ألقاظها :

| لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ | إِنَّ لَوْأَ وَإِنَّا آئِنَا عَنَّا  
 ولا يحد الله بأين ولا بأين . . . . . والاعراب مع اللام أكثر من البناء  
 نحو من العاج والحيهل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي  
 أصله الاعراب « اه

ففي الأول جوز وضع بناءً بمضه على أقل من ثلاثة نحو من وما رداً ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية العرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بآناً وصةً وسأً (١) ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره معرفة ،

وأما إن كان أول السا كنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً ، نحو عَمْرٌ وَبَكْرٌ وَبَشْرٌ ، وإنما جُوزَ هذا الشبيهُ بالتماء السا كنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضمناً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يتنفر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أو لا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء

السا كنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح  
قوله « وفي المدغم قبله لين في كلمة » احتراز من نحو ( قالوا اطيرنا ) وخافي

الله ، وخافا الله

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحبس ، أو ليمضي ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ » والردهة : ثقب في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خويصة » تصغير خاصه

قوله « تمود الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تماذذنا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نحو ميم قاف عين » يعنى به التقاء سا كنين سكونُ ثانيهما لسلم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كتحاق لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد ثمود عميد ، وسواء كان الحرف الأول حرف ابن كما ذكرنا ، أو لا كتمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء السا كنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء السا كنين فى مثل هذا لكون الكلمات بُجْرةً مجرى الموقوف عليه كما يجب . وإن لم تكن موقوفةً عليها قوله « وقفا » كما إذا وقفت على ص فى كميمص

قوله « وصلًا » كما تصل عين بصاد فى هذه القائمة ؛ فسكونُ أو آخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله (١) : هى معرفة ، لكنها لم تعرف لمرئها عن ساب

---

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (ح١ ص ٩) فان قلت : من أي قبيل هى ( يريد الألفاظ التى يتهجى بها ) من الاسماء : أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرها من الاسماء حيث لا يسها إعراب لفقد مقتضيه وموجهه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بذت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعا فيها بين السا كنين « اه ، وقد حقق العلامة الياورى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى ( أى : أسماء حروف التهجى ) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ؛ لفقد موجهه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين سا كنين ، ولم تأمل معاملة أين وهؤلاء » اه ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم عربا بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جار الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مهيئة للإعراب ومعدته وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعربها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لاغبار عليه ، لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الإعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف المهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهالي . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعني حكما لا لفظا ، والمراد به قابلية الإعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يصل في لتحركه وانفتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبني الأصل شيئا تاماً والمبني بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الإهالي فهي معربة ، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ماشابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشف مبني على الثاني ( من تفسيرات المعرب والمبني ) وكلام اليبضاوي محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة ما لا تمكن له أصلا ( يريد شبه الحرف ) ، وسماوا الأسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء ، لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم تقول : إن [ مثل ] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت في اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عدت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاق منهم ، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينتقل التاء هاء إلا في الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أُجْرِيَتْ عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كَمْ وَمَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجرى في آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شيء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق بنحو قوله تعالى : ( بسم الله الرحمن الرحيم ) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : ( قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تُجْرَى أواخرها مجرى

---

هى قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواملة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ؛ فالتواملة منها في نية الوقف تكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عدت وصلا ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة . اء

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيبويه ، كما ينقل في نحو مسألة ، وقد أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَنْخَرِفَ تَخْطُ رِجْلَايَ بِحِطِّ مُخْتَلِفِ  
\* نُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفِ (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن اللازي منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته (٢) عن العرب ، ولاسيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التمديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمُّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [ وإنما أشم الرفع ] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلى الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم صديق يسيقه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف حملا . وزيد : هو صديق أبي النجم الذي كان يسيقه . والحرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . ونخط : تعلم ، ومعنى الابيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطأ كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ٢٠ ص ٣٤ )

(٢) قال سيبويه رحمه الله ( ٢٠ ص ٣٤ ) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء فتمتصها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » اه ، وبعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محال لانكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسميته ، وأما ألف لام ميم فلا يُشتمُّ شيءٌ منها حركةً لكونها أعرقَ في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخص من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المصاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آخسن عندك ، وآيمنُ الله يمينك ؛ اللاتباس » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ اثلاً يلبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي الهمزتين متفتحتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقتان : أ كثرها قلب الثانية ألفاً محضاً ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ أوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألفاً التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آخسن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آله » وإن كان مدغماً إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف اللد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة اثلاً يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في اللد من أخويه

قوله « وحلقنا البطان » يقال في المثل : التقت حلقماً البطان ؛ (١) إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر

من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كلدة ويرثيه بعد وفاته

بَيْبِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْفَتَيَانُ طُرًّا وَطَامِعُ طَمِعًا  
وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا نُصِبَتْ بِالْمَاءِ تَوَلَّيَا جَدَعًا  
وَالْحَى إِذْ حَادَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَامًا  
وَأَزْدَحَتْ حَلَقَمًا الْبِطَانَ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعًا

تقام الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد  
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحْوُ خَفٍ وَقَلْنِ  
وَبِعٍ وَتَخَشَيْنَ وَاعْزُوا وَارْمِي وَاعْزُنْ وَأَرْمِنَ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُوا الْجَيْشُ  
وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وحلقتنا البطان شاذ » أن يكون بعد قوله  
« وَيَرْمِي الْغَرَضَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يخشى القوم » ولم تحذف  
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك  
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدّة ، أولاً ، ونفى بالمدّة  
حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فان كان فلا يخلو من أن يكون  
حذف المدّة يؤدّى إلى لبس ، أولاً ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ اللد لا يحرك  
كما فى مُسَلُّونَ ومسلانٍ ، فإن النون فى الأصل <sup>(١)</sup> ساكن ، فلو حذفت الألف  
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المتونين ، وكذا فى يُسَلِّمانِ

---

الهدم : الإخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجدع :  
السيء الغذاء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،  
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غاية

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ،  
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضا ، واجتماعهما  
هنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر  
تحريكه لأنه تقضى للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض  
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن  
يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس  
ليحصل التعادل فى المثنى مخفة الألف وثقل الكمرة ، وفى الجمع بثقل الواو  
وخفة النسيجة

وَيُسَلَمُونَ وَيُسَلِّمُونَ لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكّد بالنون الخفيفة في بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حُذِفَ المدُّ ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفَّ وَقُلَّ وَبِيعَ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تَخَشَّيْنَ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، كان أصلها تَخَشَى وَتَغْزُو وَتَرْمِي ، <sup>(١)</sup> فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول نوني التأكيد المدغم أحدهما في الآخر ، نحو اغْزَنَ وَارْمِنَ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثاني أول كلمة منفصلة كما في يَتَخَشَى الْقَوْمَ ، ويفرز الجيش ، ويرمى الغرض <sup>(٢)</sup>

وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرهما نحو أَضْرِبِ أَضْرِبِ إلا مع مانع كما في لَمْ يَلِدْهُ <sup>(٣)</sup> على ما يجيء ، ولم

(١) هذا الذي ذكره مبنى على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الإعلال ( أنظر ص ١٦ ص ٧٩ ) وسيقرر ذلك قريبا . وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الإعلال فأصل تخشين تخشيين - كعالمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار تخشيان ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوزنت هي بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمة ، والثاني أنها لام ، واللام محل التغيير والحذف . وأصل تغزون تغزورون - كتغزورون - استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقاءهما . وأصل ترمين ترميين كتضربين ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقاءهما

(٢) الغرض : الهدف الذي ينصب فيرمى بالسهم

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَادٍ أَمَّ يَلِدُهُ أَبْوَانِ

وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه ( أنظر ص ١ ص ٤٥ ) وانظر

( ص ٢٣٨ من هذا الجزء )

يحذف الثاني ولم يحرك هوفى جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذى يتمتع  
اللفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذى يستقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف  
لين ، وسبب الامتناع أو الاستتقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما  
بحذف الأول إذا استقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ، أو بتحريكه إذا  
لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبدىء به قبل مجيء الثاني فلا  
يتمتع سكونه ولا يستقل ، وإنما استقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن  
المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه  
ليسهل النطق به ، وتحريكه تقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه  
ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من  
اغزُن والياء من ارْمِن وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون  
لو خُلِّي مثل الضائين وتعود الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست  
بلازمة ، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد فى نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر فى شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ،

ومن حيث هو على حرفين وائس ملازم للكلمة ايس كجزئها ، فحيث كان لهم  
غرض فى إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى فى نحو اضربان ، وحيث لم  
يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما فى اغزُن وارْمِن ، وفى تمثيل المصنف باغزُوا  
وارْمى — نظرا إلى أن أصلهما اغزُوا وارْمى فسكنت اللام استتقالا ثم حذفت  
لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ،  
كما ذكرنا أول الكتاب<sup>(١)</sup> فى تحليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَسَمْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

(١) أنظر ( ١ ص ٧٩ )

والياء في اغزوا وارى إنما اتصلا باغزُ وازِم محذوف اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام  
اعلم أن الضائر المرفوعة المتصلة بالجزوم والموقوف<sup>(١)</sup> نحو اغزُوا ولم يغزُوا واغزُوا ولم  
تغزُوا واغزِي ولم تغزِي وازِمِيَا ولم ترمِيَا وازِمُوا ولم ترمُوا وازِمِي ولم ترمِي وازِمِيَا  
ولم ترَضِيَا وازِمُوا ولم ترَضُوا وازِمِي ولم ترَضِي ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف  
اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت في اضْرِبَا وقولُوا ولم يَضْرِبَا ولم يقولُوا بعد الجزم  
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم  
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط  
مع الألف نحو اغزُوا وازِمِيَا وازِمِيَا ولم تغزُوا ولم ترمِيَا ولم ترَضِيَا ؛ لعدم  
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألقا في ارضِيَا واخشِيَا حملا على ترَضِيَانِ وتخشِيَانِ ،  
على ما يجيء في باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكََةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللهُ وَاخْشَوْا اللهُ وَاخْشَى اللهُ وَاخْشَوْنَ  
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافًا وَخَافَنَّ »

أقول : يعني أن حركة الواو في اخشَوْا اللهُ وحركة اللام في خَفِ اللهُ  
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يمتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة  
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخشَوْنَ ويا ، اخشَيْنَ لأن النون  
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير  
بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام في خَافَنَّ ؟ فلما كان حركة اللام في  
خَافَنَّ كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في  
خف ، فكذا كان ينبغي أن يكون حركة الواو والياء في اخشَوْنَ واخشَيْنَ ،  
فكان ينبغي أن ترجع اللام المحذوفة فيها لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فأنهما عريقان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضْرِبْ بَانَ بعد الضمير ؟ فها حذف الألف كما في اضْرِبْ بِالرَّجْلِ ؟

قلت : خوفاً من التباس المثى بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخَافَنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل ، واتصال نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَخَافَا وَلِيَخَافُوا وَلِيَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمِ اللَّيْلُ وَلَمْ يَقْمِ اللَّيْلُ ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على <sup>(١)</sup> الأصح ، كما مر في شرح الكافية ، ومع اتصال

---

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبي على الفتح إذا بشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المستند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر ، وعلة بناؤه حيثئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشرته النون أم لم تباشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالي الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصلي ملفوظ

الضائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم يقولوا وقولاً ولم تقولوا بلا نون تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام ؛ ففي الحالتين لم يبق اللام في تقدير السكون ؛ فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات في اغزُونَ وليغزُونَ واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعني الألف في رمى وغزا ، عند اتصال ألف المثني في غَزَوَا وَرَهَيَا وَأَعْلَيَانَ وَحُبْلَيَانَ ، بل قلبت واوا أو ياء كما رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالمفرد ، أعني رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زَيْدٍ وَحُبْلَى عَمْرٍو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتَ وَغَزَتَ وإن تحركت التاء في غَزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون ، بخلاف لام قُومًا ، كما مر ، وأيضاً حق التاء أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشُونَ واخشِينَ ، على أن بعضهم جوز رد الألف في مثله ، مستشهداً بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَانِ خَطَاةَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْرُ<sup>(١)</sup>

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلاية إعرابه حركة مقدرة منع من ظهورها حركة التمييز بين المستند إلى الواحد والمستند إلى الجماعة والمستند إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو في وصف فرس ، وقبله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَمْبِ الْوَلِيدِ رُكْبَ فِيهِ وَظَيْفٌ عَجْرُ  
لَهَا مُنْنٌ كَخَوَافِي الْعَمَّا بِ سُوْدٍ يَفِينِ إِذَا تَزَبَبْرُ  
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعَرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرُ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةَ حُرُوكَ ، نَحْوُ اذْهَبْ اذْهَبْ وَلَمْ أَتْبَلْهُ  
وَأَلَمْ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنُ وَاخْشَيْنَ لِأَنَّهُ  
كَالْمَنْفَعِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدّةً وجب تحريكه ، إلا إذا  
أدّى تحريكه إلى تقض الغرض كما في لم يَلِدْهُ وانطلق ، كما يجيء ، وإنما  
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ، يريد أن جوف حافرهما  
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجبر :  
غليظ ، والثنن : جمع ثنة ( كعرة ) ، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة ، وفيه : أصله  
يفثن ، وتزبر : تنفث ، والثنتان : ثنية مثنى ، وهي بمعنى المثنى ، وأراد جاني  
ظهرها . وخطاتا : اكتزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر »  
قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جابنا  
ظهر مكتزتان شديتان . والاستشهاد بالبيت في قوله « خطاتا » وهو فعل ماضٍ أصله  
خطي - كرمي - ومعناه اكتز ، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول  
رمت ، فان جئت بألف المثنى مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خطتا ، كما تقول :  
رمتا ، كما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى  
تحريك التاء ، ولم يبال بمراقبة التاء في السكون ، وهذا تخريب جماع من العلماء منهم  
الكسائي ، وذهب الفراء إلى أن خطاتا مثنى خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف  
في نحو قول الراجز :

\* يَا حَيْدًا عَيْنًا سَلِيمَي وَالْقَمَا \*

أراد « والهمان » ، وكما حذف في قول الشاعر :

أَنَا أَعَزُّ لُبِّنِ ثَلَاثٍ قَبْمَضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَزُّ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذف للاضافة ، وعنده  
أن خطاتا مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ، إذ  
لا يمكن تخريبه على وجه صحيح

من التلغظ بالساكن الثاني ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدي التحريك إلى استئصال كما أدى إليه تحريك حرف اللد على ما ذكرنا ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله :

٧٢ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَحَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)  
فإنه يحذف كما ذكرنا في شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

(١) هذا البيت من بحر الممرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « علك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَمَةٌ وَالصُّبْحُ وَالسُّمَى لَا فَلَاحَ مَعَهُ  
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابِكُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ  
وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ  
فَاقْبَلْ مِنَ الدهْرِ مَا آتَاكَ بِهِ مِنْ قَرٍّ عَيْنًا يَمِيشُهُ نَقَمَهُ  
وَصِلْ حِبَالَ البَعِيدِ إِنْ وَصَلَ السَّحْبِلَ وَأَقْصِ القُرَيْبَ إِنْ قَطَمَهُ

والأضبط بن قريع جاهلي قديم ، وهو الذي أساء قومه مجاورته فاقفل عنهم إلى آخرين فقتلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَا أَوْجَهُ أَنْتَ سَمْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَمْدٍ (فذهبنا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لا تهين» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطرروا إلى تحريكها أو حذفها - وذلك عند التقاءها مع ساكن آخر - أجزوا التنوين على الأصل في التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُنْ لَحْيِيهِ إِلَى مَنحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقفاً يحسن حذف حرف اللد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواو ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والمخالفة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياساً إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلباً للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياساً ، قصد الفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على

ماترى ، والذي في سيويه وفي شرح الشواهد للبغدادي

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ لَحْيِيهِ إِلَى مَنحُورِهِ

وصف بغيراً ، أو فرساً ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشيء أبوعه بوعاً إذا ذرعه بياحك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُنْ لَحْيِيهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيويه . « فأما لدن فالموضع الذي هو أول الناية ، وهو اسم يكون ظرفاً ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :

« يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الوار ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ - وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِيعِي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف نون العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لفتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيهما جواز التنوين . قال (ح) ص ٤٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقَالَ بْنَ خُوَيْلِدٍ بِنَعَافٍ ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ  
يَنْبَغِي وَعِيدُهُمَا إِلَى وَبِنْتِنَا شُمُّ فَوَارِعٍ مِنْ هِضَابٍ يَرْمَرَمًا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذا قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللقمة الثانية « اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

\* جَارِيَةٌ مِنْ قَبْسٍ بِنِ ثَمَلِيَّةٍ \*

على أنه لقمة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبله :

\* حَيْدَةٌ خَالِي وَاقِيطٌ وَعَلِي \*

وحيدة واقيط وعلي وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طي على خلاف القياس . والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قرىء من قوله تعالى ( قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّدُّ ) فشاذ  
والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية  
النفس إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن  
احتياج إلى تحريكه من هذا النى نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون  
فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتجج إلى  
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،  
وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى  
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان  
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام  
وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بأعراب ، وأما  
الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شىء قائم مقامه ، نحو جاءنى أحمد ،  
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك بأحدى الحركتين لالتبست  
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أبله » أصله أبالي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثير استعمال  
« لم أبال » فطلب التخفيف ؛ فجوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها  
لما بما لم يحذف منه شىء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فانسقط حركة اللام ،  
فسقط الألف للساكنين ، فألحقها بالسكت لأن اللام فى تقدير الحركة ، إذ  
هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كما فى « لم تره » و « لم يخش »  
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته  
الأصلية

وأما قوله ( أَمَّ اللهُ ) فمن وقف على ( ألم ) وعدھا آية وابتدا بالله محركا لمزته  
ضرورة ، وفيه شاهد آخر فى قوله « المني » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله  
المئين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

بالتفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألم بالله فانه يحرك ميم ميم بالتفتح لا غير ،  
وهو مذهب سيبيويه ، والمسموع من كلامهم ، واختاف في هذه الفتحة ، والأقرب  
كما قال جار الله أسفا فمحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثهم بعة . وقال  
بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء  
حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى  
الكلمة الموقوفة عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من  
حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تات نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف  
عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالتبدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ  
بميم ، فلما قلب حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذمت في ثلاثهم بعة وفي قوله  
«لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت  
كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله)  
أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف همزة في ثلاثهم بعة  
ولام ألف ؛ فان حذفها لا يرجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف  
جمل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المدودة ليست أواخرها  
كأواخر الكلم الموقوفة عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ،  
فيلتقى الساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء  
وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول التفتيح في لام الله ،  
إذ هي تفتح بعد التفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حملة على هذا بناؤه  
كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن  
المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن  
أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوفة  
عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوهما ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل في  
نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخص الكسر أيضا في (ألم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [ وهذا من الأخفش ] بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشِيَ اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع قطعاً ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا افتتح ما قبلها ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

توله « ومن ثم قيل أَخْشَوْنُ وَأَخْشَيْنَ لأنه كالمنفصل » لوجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلاً ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلاً مثل الماء في « لم أَبْلِهِ » أو منفصلاً كَأَخْشَوْا اللَّهَ وَأَخْشِيَ اللَّهَ أو كالمنفصل كَأَخْشَوْنُ وَأَخْشَيْنَ ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمنفصل » وحكم للتصل أيضاً كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية « وهما في غيرهما مع الضمير ألبار كالمنفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزُنْ ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو أَخْشَوْا اللَّهَ وَأَخْشِيَ اللَّهَ ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الأبن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليكن النطق بالثاني في نحو قَدِ اسْتَخْرَجَ وَهَلِ احْتَقِرَ ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله ، فروى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء في الشواذ ( قُمْ اللَّيْلُ ) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم في نحو ( قَدْ اسْتَهْرَى ) و ( قَالَتْ أُخْرَجَ ) وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز ( لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ ) وَعَنْ الَّذِينَ ؛ بفتح النونين قال « **إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ ، وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ بِمَا فَرَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرْكَ الثَّانِي ، وَقِرَاءَةٌ خَفِصَ وَيَتَّقَهُ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ** »

أقول : يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول تقض الغرض ، وهذا في الفعل قطع ، نحو انْطَلَقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبّه طَلِقَ بِكَتَفٍ في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان تقعا للغرض وكذا الكلام في لَمْ يَلِدْهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْأُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَدَيْ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (١)

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتثنيه العمل عنه ، ومن ثم تَوَقَّى مِنْهُ بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما في مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما في اخشون ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « **وفي نحو رُدَّ ولم يرُدَّ في تميم** » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(١) قد سبق القول في هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فليرجع إليه هنالك ، وانظر

(ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المصاعف الساكن لامة للجزم أو للوقف ، نحو اَرْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو « اَرْدُدْ القوم » لم يمتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ايدغم ، فتنخف الكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان تقعا للعرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : ( وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدُّنْ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو اَرْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثانى للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِلْ تعجبا بنحو أُحْبِبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسِ وَمُنْذِ ، فكان يشبه فَعَّلَ وفَعَّلَ الساكن العین بالتحريكها ، ويجوز أن يعلل أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستقلال الحركة على حرف العلة إن لم يقبل ، ولو قلب الساكن تصرفا فى غير متمكن قوله . « وقراءة حفص - النخ » رد على الزمخشري <sup>(١)</sup> ، فانه قال : أصله

---

(١) لم يتفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه للجمهرة النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ؛ فنقول : ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبدالقاهر وحكامه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ؛ وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى للاطالة فى شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي - وحاصله أن الهاء الضمير المفرد المذكور ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِي أَلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقَهُ كَكَتِفٍ نَخَفَ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ  
 كَمَا هِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحَرَكَ الثَّانِي : أَي هَاءُ السَّكْتِ ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ  
 تَقْضُ النُّرْضُ لَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ ، وَفِيهَا قَالَ ارْتِكَابَ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ ، وَهُوَ  
 بَمِيدٌ ، وَقَالَ الْمَصْنُفُ - وَهُوَ الْحَقُّ - : بَلِ الْمَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى  
 فِي قَوْلِهِ ( وَيَتَّخِذُ اللَّهُ ) وَكَانَ تَقَهُ كَكَتِفٍ ، نَخَفَ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَافِ ، ثُمَّ  
 حَذَفَ الصَّلَةَ الَّتِي بَعْدَ هَاءِ الضَّمِيرِ : أَي الْيَاءَ ؛ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ بَعْدَ  
 السَّاكِنِ مَحْوً مِنْهُ وَعَنْهُ وَعَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَضْمَرَاتِ

قال : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِمَا بَرِضِ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي  
 مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذً ، وَكَاسْتِخَارِ الْفَتْحِ فِي أَمِّ اللَّهِ »

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا في هذا الباب

قوله : « كوجوب الضم في ميم الجمع » ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

المفرد المذكور إذا تحرك ما قبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم ، تشبها  
 بنحو كتف ، فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة ، فلو حرك الأول منهما على القاعدة  
 لكان تقضا للنرض ؛ فلذلك حرك الثاني ؛ فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص  
 منه ، والرابع أن الماء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف  
 في لغة بني تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام في « لم أبله » ، وكما  
 سكنت القاف في قول من قال :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادِي

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست  
 كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعاً لعبد القاهر ، والفرق بين هذا  
 المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف  
 تخفيفاً تشبهاً له بنحو كتف ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ،  
 والمخالفة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث  
 ولا تكون منه على المذهب الثاني والرابع

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو (عليهم الذِّئَةُ) و(بِهِمِ الْأَسْبَابُ) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مُجْرَى سائر ماحرك للساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (بِهِمِ الْأَسْبَابُ) و(عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكها لمحركتها الأصلية لما احتجج إليها : أي الضم ، كما مر في باب المضمرات <sup>(١)</sup> ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفي قراءة حمزة (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) أو على غيرها نحو (أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ) و« لَكُمْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ » و« لَمْ يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ » فالمشهور ضم الميم تحريكها لمحركتها الأصلية وإتباعا لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

قوله « ومنذ » لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل « ضربتم » مثلا ضربتو ، فدفع اللبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فتنهم من يحذف الواو استتقالا لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ، لأن الاستتقال عنده خاص بالاسم المعرب ؛ فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المتقاضى لضمها ؛ فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعا ، ولأن الضم حركتها الأصلية ؛ ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو في غاية التلذذ ، ومنه أبو علي الفارسي ؛ وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعا أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكها لمحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها ببحر كتمها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال الميم ، وإما لكونه كالتاليات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في  
« نحن » ليدل على الجمعية كما في هُوَ وَأَنْتُمْ

قوله « واختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا ما فيه ، والفتح في نحو اضْرِبْنَ  
وليضربْنَ للساكنين عند الزجاج والسيرافي ، كما مر في شرح الكافية  
قال : « وَكَبَّوْا زِ الضَّمَّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أُصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ  
نَحْوُ وَقَالَتْ أُخْرِجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ أَمْرُوْ وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ  
الْحُكْمِ » .

أقول : يعني إذا كان بعد الساكن الثاني من الساكنين ضمة  
قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاي الضمة ،  
إذ الياء لحقت باغز بضم الزاي ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم  
الكسر ، إذ الواو لحقت بازم بكسر الميم ، وليخرج نحو ( إِنْ أَمْرُوْ هَلَكَ )  
لأن ضمة الزاء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « في كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أي ضمة ثابتة في كلمة الساكن  
الثاني ، ليخرج نحو « إِنْ الْحُكْمِ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن  
الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني ، إذ تقول : إِنْ الْحُكْمِ ، وإن  
العرس ، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها  
حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان  
بعد كسرة ، لاستئصال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو ( عَذَابٍ ارْكُضْ )  
وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة  
ما قبله ، نحو قُلْ أُضْرِبْ ، وقرئ في الشواذ ( قُمْ اللَّيْلِ ) وقاس بعضهم عليه فتح  
المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْا الْقَوْمَ عَكْسًا لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشون ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكر فى جميع الأنواع نحو أضر بن وأغزن وأرمن واخشون ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو أوستطعنا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جملا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكر على حركة واحدة فى جميع الأنواع كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مضطهو الله » ليجانس نحو « ضاروا القوم » واختير فى واو « أوستطعنا » الكسر على الأصل ؛ لانتهاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع « أو استطعنا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو أو واو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حيث لكونه كالتابات كما مر فى بابه

قال « وكحواز الضم والفتح فى نحو رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوْجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدَّهَا ، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرِ لِنَفْيَةٍ ، وَغَلَطَ نَعَلَبُ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن نوى تميم ومن تبعهم إذا ادغموا مثل هذا الموقف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق ولم يلدّه ، نظرا إلى كونه فعلا مجنبيه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى اردد القوم فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مدّ وعَضَّ وعِزَّ ، وفتح عَصَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مدّ بالضم وعِزَّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى مُنَدُّ ، فيقول : مدُّ وعِزَّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزَّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضَّ ومدُّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنّى ، فيقول : مدُّ وعَضَّ وعِزَّ ، والكسر فى عز عنده ليس للإتباع ، وإلا أتبع فى مد وعَضَّ أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في « هلم » مع الفتح ؛ لتر كبه مع « ها » تخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح<sup>(١)</sup> وإن اتصل هذا الجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدُّ ابْنِكَ ولم تُرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضْرِبِ القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضا ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَضُّ الطَّرْفِ إِنْكَ مِنْ تُمَيْرٍ  
فَلَا كَمَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(٢)</sup>

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ٦٨ ) : « وهو ( يريد هلم ) عند التحليل هاء التثنية ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعته : أى جمع : أى اجمع نفسك إلينا في اللازم ، و اجمع غيرك في المتعدي ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلم ، كما هو القياس عندهم في « اردد و امدد » ولم يقولوا : هلم وهلم ( بضم الأول ) للاتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين ) كما يجوز ذلك في مد ، كل ذلك لثقل التركيب « اه

(٢) البيت من قصيدة لجرير بن عطية هجأها الراعي النميري ، ومطلعها :

أَقْبَلِي الْقَوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مزخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا » مقول القول . والمراد لا تعز ولا تتكبر . ونمير قبيلة الراعي المهجوع ، يركب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « فض الطرف » فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بني أسد كما قاله جار الله في المفصل

بفتح الصاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته المصنف في الشرح ، وهو وهم <sup>(١)</sup>

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَصَّهَا وَاسْتَعْدَّهَا ، وذلك لأن الماء خفية فكان الألف ولي المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الماء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدَّه وَعَصَّه وَاسْتَعْدَّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الماء ، فكانت قلت رُدُّوا وَعَصُّوا وَاسْتَعْدُّوا ، وليس الضم في رُدُّه لإتباع ما قبله ؛

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الادمغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بين قول جرير :

فَقَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ فَلَا كَمْبًا بَلَقْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأشموني ، وقال الجاربردى في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ؛ فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوِيِّ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْآيَامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيويه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عَضُّه واستَعْدُّه ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الماء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في بهِ وغلَامِه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الماء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، لخفاء الماء ، وجوز ثعلب في الصحيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، محوَرُدُّه وعَضُّه ، وقد غلظه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ وغيرها ، فإن بي تميم واقفوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَنْ ويرُدَنْ ورُدَنْ في المضارع والماضي والأمر ، وكذا رَدَتْ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثاني بالفتح لساكنين ، قال السيرافي : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحِ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرِ ضَعِيفٌ ، عَكْسٌ مِنْ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أي وكجوب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستقل توالي الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هل الرجل ، قال الكسائي : وإنما فتحوا في نحو من الرجل ؛ لأن أصل من مناً ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كم كماً ، وأما إذا ولي نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو عين ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيويوه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وليس  
بمشهور - نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين  
لعروض الثانية

والتزموا أيضا الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ ،  
فرارا من اجتماع التماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،  
واستقالا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا  
ضمه في الأفصح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف ،  
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر ففي الأصل وإن كان  
مخالفًا للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن بجيء الضم مخالفا للقياس  
المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضا

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ  
لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأختس « عَنْ الرَّحْلِ » بالضم ،  
قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلْ انظُرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إبتاعا  
لحمة الجيم ، ولم يمتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنْ  
الْحُكْمِ » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح  
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضا لم يجز القياس إلا  
فى مثله بما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ الْحُكْمِ ، أو بينهما حرف نحو عَنْ  
الْعَضُدِ .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمُخْتَفِرِ النَّقْرُ وَمِنَ النَّقْرِ وَاضْرِبُهُ وَدَابَّةٌ وَشَاةٌ  
| وَجَانٌ | ؛ بخلاف تَأْمُرُونِي »

أقول : يعنى جاء فى تـ بين مغنفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،  
وذلك لكراهتهم . مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

لوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءني عمّرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثاني ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة قصد حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجيء في باب الوقف ، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر ، نحو اضربه ومينه وضربته ، جاز قل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله ، فقول اضربه ومينه وضربته ، وبعض بني تميم من بني عدي يحذفون حركة الهاء ويمحكون الأول بالكسر فيقولون : ضربه وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجيء في باب الوقف ، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضائين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السخستياي في الشواذ (ولا الضائين) وحكى أبو زيد عنه ذأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا      حِجَارَ قَبَانَ يَسُوقُ أَرْتَبًا  
خَاطِبَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا      فَقُلْتُ أُرْدِفْنِي فَقَالَ مَرَّحِبًا<sup>(١)</sup>

أى : رأمتها ، قلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطوراً نشدها في اللسان (ق ب ب) و(ق ب ن) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وجمار قبان : دوية مستديرة تتولد في الأماكن التدية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فصلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشيء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فصلان . وقوله : زأمتها ، أصله زامها : أى أمسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « زأمتها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، ونصحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد ( عن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ )  
قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله <sup>(١)</sup> ، وذهب  
الزنجشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو ذَا بة أسهل من نحو مُمُوذٌ الثوب ؛ لأن  
الألف أقعد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تمود ؟  
الجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو ذَا بة وشَا بة ،  
وإنما قابلت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ما قبلهما ،  
كما يجيء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

---

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله »  
معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس  
المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل  
القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة  
المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه  
القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة  
والإمامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة  
الاستناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ،  
بقي أن تقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى ( وَلَا الضَّالِّينَ ) عن  
أيوب السخيتاني فلا محل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي ( ج ١ ص ١٣١ ) وقرأ  
أيوب السخيتاني ( وَلَا الضَّالِّينَ ) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء  
الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ( قَيَوْمَئِذٍ  
لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب  
ذَا بة وشَا بة ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

\* إِذَا مَا الْفَوَا لِي بِالْعَبِيْطِ احْمَارَتْ \* « اهـ

أن يقال : إن قَبَّ الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يجيء في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ؛ إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج الدل والمبدل منه : أي الهمزة والألف ؛ لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركة الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَا ذَارِمِي بَدَّ كَا كَيْكَ السُّبْرُقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعني أول الساكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب

فَرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمودَ وتأمروني ، أو وااء كدويبة وخويصة ، فلا ؛

لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء.

قال : « الابتداء : لا يبتدأ إلا معحرك كما لا يوقف إلا على ساكن ، فإن

كان الأول ساكناً — وذلك في عشرة أسماء مخفوفة ، وهي ابن ، وابنة ، وأسم (الابتداء) مرة (الوصل) وأسم ، وأست ، وأثنان ، وأثنتان : وأمرؤ ، وامرأة ، وأمين الله ؛ وفي كل

(١) هذا البيت لرؤية بن الحاج ، والد كاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد في الأرض من غير أن يرفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً للالف . ويبان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتوق — بكسر الواو ، لأن الأصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَقَدْ لِهَ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَأَلِ الْقِتْدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ ،  
 وَفِي أَفْئَالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ  
 التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - الْحَقُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةٌ وَصَلِّ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيمَا  
 بَعْدَ سَاكِنِيهِ ضَمَّةٌ أُصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضْمُ ، نَحْوُ أَفْتُلُ ، أُغْزُ ، أُغْزِي ، بِخِلَافِ  
 أَرْمُوا . وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنُ فَإِنَّهَا تُمْتَحُ )

أقول : الأَكثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ مُتَعَدَّرٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِيٍّ إِلَى أَنَّهُ  
 مُتَعَدَّرٌ لِمُتَعَدَّرٍ ، وَقَالَ : يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الْفَارْسِيَّةِ نَحْوَ شَتْرَ وَسَطَامَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ  
 مُسْتَحِيلٌ وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِمُتَحَرِّكٍ ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْمُتَحَرِّكُ فِي شَتْرَ وَسَطَامَ  
 فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا ظَنَّ أَنَّهُ ابْتَدَىءَ بِالسَّاكِنِ ، بَلْ هُوَ مُعْتَمِدٌ قَبْلَ ذَلِكَ  
 السَّاكِنِ عَلَى حَرْفٍ قَرِيبٍ مِنَ الْهَمْزَةِ مَكْسُورٍ ، كَمَا يُجَسَّسُ فِي نَحْوِ عَمْرُو ، وَقَفَا ،  
 بِتَحْرِيكِ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ بِكَسْرَةٍ خَفِيَّةٍ ، وَاللُّطْفُ الْإِعْتِمَادُ لَا يَتَّبِعِينَ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ  
 عَلَى مُتَحَرِّكٍ فَلَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ ، وَلَا يَرِيدُ بِالْوَقْفِ الصَّنَاعِيَّ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَّا  
 عَلَى السَّاكِنِ أَوْ شَبِيهٍ مِمَّا يَرَامُ حَرَكَتَهُ ، بَلْ يَرِيدُ بِهِ السَّكُوتَ وَالِانْتِهَاءَ  
 وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ مُتَحَرِّكًا ، وَلَا يَكُونُ أَوَّلَهَا  
 سَاكِنًا عَلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ ، إِلَّا فِي الْأَفْئَالِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ،  
 وَذَلِكَ لِكثْرَةِ نَصْرِفِ الْأَفْئَالِ وَكُونِهَا أَصْلًا فِي الْإِعْلَالِ مِنَ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَقِلِّ  
 الْحَرَكَةِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ؛ فَيَجُوزُ فِيهَا تَسْكِينُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ  
 الصَّرْفِ إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ مَعْدُودَةٍ غَيْرِ قِيَاسِيَّةٍ ، وَهِيَ الْعَشْرَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي اللَّتْنِ ، وَلَا  
 فِي الْحَرْفِ إِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ ، وَالْهَمْزَةُ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَشْرَةِ عَوِضٌ مِمَّا أَصَابَهَا  
 مِنَ الرَّوْنِ ؛ إِذْ هِيَ ثَلَاثِيَّةٌ فَتَكُونُ ضَعِيفَةً الْخَلْقَةَ ، وَقَدْ حُذِفَ لَامَاتُهَا نَسِيًا ، أَوْ هِيَ  
 فِي حَكْمِ الْحَذْفِ ، وَهِيَ وَهْنٌ عَلَى وَهْنٍ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ نَسِيًا كَالْعَدَمِ ، وَلَيْسَ يَجِبُ  
 فِي جَمِيعِ الثَّلَاثِيَّ الْحَذْفُ اللَّامِ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا ، أَلَا تَرَى إِلَى غَدٍ وَيَدٍ وَحَرٍ ؛

فنعول : لما سهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت  
الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو  
أَبِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وقولك : أَبْنُمُ وَأْمُرُوْهُ وَأَيْمُنْ لَيْسَتْ بِمَحذُوفَةٌ الْوَاخِرَ ، وميم  
أَبْنِمِ بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء في ابنم وامرىء  
تتبع حركتهما حركة الإعراب سدهما صارنا كحرف الإعراب ، على أنه قيل :  
إِنْ مِمَّ أَيْمَ زَائِدَةٌ <sup>(١)</sup> كَيْمِ زُرْقُمُ <sup>(٢)</sup> وَسُتْمُهُمُ <sup>(٣)</sup> وَاللَّامُ مَحذُوفَةٌ ،

(١) قال في اللسان : « وروى عن أبي الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ،  
وزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، قيل :  
هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك  
ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم في الإعراب ، والألف مكسورة على كل حال ،  
ومنهم من يعبه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع  
النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت  
ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحيان :  
وَلَدْنَا بَيْتِي الْعَتَقَاءَ وَابْنِي مُحَرَّقِي فَأَكْرِمُ بِنَا خَالًا وَأَكْرِمُ بِنَا ابْنًا  
وزيادة الميم فيه كما زادوها في شدقم وزرقم وشجعم ( كجعفر في الأول  
والثالث وكيرثن في الثاني ) لتوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

\* وَأَمَّ يَحْمُ أَنْفًا عِنْدَ عَرَسٍ وَلَا ابْنِمِ \*

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة « اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على  
الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم - ولجواز أن تكون هي  
الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني ، و« ابنا » فيه تمييز ، وإنما جيء بالبيت دليلاً على  
استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق ( بوزن فرح ) والمرأة  
زرقم أيضاً ، والذكر والأنتى في ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بَرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُنْمُهُمُ

وقال اللحياني : رجل أزدق وزرقم ، وامرأة زرقاء بيثة الزرق وزرقفة « اه  
(٣) قال في اللسان : « الجوهري : والاستعجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر  
وأصله سته على فعل - بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاه ، مثل جعل

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجنمان أيضا على أفعال ؛  
لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال  
الشاعر أوس :

شَأْتِكَ قُصِينُ غَنَمًا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السُّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه »  
بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام القفل ، ويقال للرجل الذي  
يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء  
الاستاء ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ؛ قال ابن بري : ويقال فيه  
ست أيضا ، لغة ثالثة ؛ قال ابن رميض ( بصيغة التصغير ) العنبري :

يَسِيلُ عَلَى الْحَاذِينَ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرَّجْمَةِ الدَّمُ نَائِكُ

وقال أوس بن مخرم :

لَا يَنْسِكُ السَّتِ إِلَّا رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُصْمُ

يعنى : إذا ألح عليه بالجلب شرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ،  
وست ، واست ، والسته ؛ والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الاسته ، وهو الضخم  
الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز ، والستاهى  
والستهم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستاه ، وستهم ، والميم زائدة . . . قال  
ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستاه  
كذلك ، ورجل ستهم ، والآتي ستهمة كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور :  
رجل ستهم ؛ إذا كان ضخما الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ؛ قال النحويون :  
أصل الاست سته ؛ فاستقلوا الهاء لسكون التاء ؛ فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛  
فاحتجج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، قليل : الاست ، قال : ومن العرب  
من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء  
عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها  
قالوا في الجمع : أستاه ، وفي التصغير ستهية ، وفي الفعل سته يسته فهو أستاه ؛  
اه بتصرف

وأما أيمن الله<sup>(١)</sup> فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع  
التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم  
الميم والنون ، وألقه ألف وصل عند أكثر التحوين ، ولم يجيء في الأسماء ألف  
وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ؛ تقول :  
لايمن الله ؛ فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَدَّتْهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيْقُ لَا يُؤْمِنُ اللهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا يمين الله قسمي ، ولا يمين  
الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمينك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه  
قال : لا يمينك لئن كنت اهبطت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ،  
وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما  
حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله  
ثم يكسرونها ؛ لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالياء ؛ فيقولون : م الله وربما  
قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال  
ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل  
تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وإيمن الله ، وإيمن الله ، وإيمن  
الله : وم الله ( بضم الميم ) فحذفوا ، وم الله ( بفتح الميم ) أجرى مجرى م الله  
( بكسر الميم ) . قال سيويه : وقالوا : لايم الله ، واستدل بذلك على أن ألفها  
ألف وصل ، قال ابن جني : أما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ؛  
من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع  
الحرف بقلّة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه  
إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيم الله - بالكسر ،  
ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به  
وأضعفوه ؛ فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله ( بضم الميم وفتحها وكسرها )  
فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف  
قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوها همزة تشبيها بهمزة لام التعريف ، اه كلام

وأصل ابن بَنُو - بفتح الفاء واليمين <sup>(١)</sup> - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية ( ٢ ص ٣١٣ ) مانصه : « وأين الله عند الكوفيين جمع يمين ؛ فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلًا تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة أل المعرفة ، وعند سيويه هو مفرد مشتق من اليمين وهو البركة : أي بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فصحت تخفيفًا ؛ لعدم إفضل - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال ( يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين ) ولذا قالوا في الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَسِسُ بِهَا كَلَامًا مَرَّ كَبَيْتًا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاجِرُهُ  
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفضل في المفردات أيضًا » أنه لا يجوز أن يكون إيمين مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعللاً - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . وبما قلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاهما صاحب اللسان عنه وهي قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أيمن صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ؛ فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفصل صيغة للجمع لان تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضمها

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو

عند بعضهم ، وقال ( يريد ابن سيده ) في معتل الياء : الابن الولد فعل ( بفتح أوله ونانيه ) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بني يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ؛ والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأبني ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْمَيْنِ ، كَأَجْبَالٍ ، وَقِيَّاسِ فَعَلٍ سَاكِنِ الْمَيْنِ إِذَا كَانَ أَجْوَفَ

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) ووزنها فعل ، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حلس ، قالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لاخيرة له بهذا اللسان : وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المطل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعنى بالصيغة فيها بناءها على فعل ( بكسر أوله وسكون ثانيه ) وأصله فعل ( بفتح الأ أول والثاني ) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقيهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ؛ لان إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . . . . قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو ( بكسر فسكون في الأول ويفتحين في الثاني ) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل ( بكسر فسكون في الأول ويفتحين في الثاني ) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا ( بكسر فسكون ) ، ويجوز أن يكون فعلا ( بفتحين ) نقلت إلى فعل ( بكسر فسكون ) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأفعال في جمع قُتل ولا كأجذاع  
في جمع جذع ؛ لدلالة بنون علي فتح باء واحده  
وابنة في الأصل بنوة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في المؤنث  
بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،  
وأما الفتوة في الفتى فمضى غير القياس <sup>(١)</sup>

(يفسحتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس يجمع بنت على لفظها ،  
إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة ( بفتح الأول والثاني)  
بما حذفت لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،  
قال : لأنه أكثر ما يحذف ، لثقله ، والياء تحذف أيضاً لأنها ثقيل ، قال : والدليل  
على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الاجماع  
يقال : يدبت إليه بدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو  
لأنهم يقولون : الفتوة ، والثنية فتيان ؛ فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو  
أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذاهب منه  
واو كما ذهب من أب وأخ ؛ لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم تر هذه الياء  
تلتحق مؤنثاً إلا ومذكوره محذوف الواو ؛ بذلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن  
رد . وتفديره من الفعل فعل - بالتحريك ؛ لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ،  
ولا يجوز أن يكون فعلا ( بكسر فسكون ) أو فعلا ( بضم فسكون ) اللذين جمعها  
أيضاً أفعال مثل جذع وقتل ؛ لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز  
أيضاً أن يكون فعلا - ساكنة العين ؛ لأن الباب في جمعه إنما هو فعل مثل كلب وأكلب  
أو فعول مثل فلس وفلوس « اه

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن  
واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا في  
نثيته : نثيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،  
ولكن صريح كلام القاموس يقضي بأن الفتى بما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم في الأصل سَمُوهُ أو سُمُوهُ كَجَبْرِ وَقَفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمُّهُ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — \* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ \*

وروى غير ميبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بسماء وَيَشْهَرُهُ ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله سَمُّهُ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين ساكنة

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوة وفتوفى ( كدلى ) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنية لاتصلح دليلاً على أن لام ابن واو محتجا بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير شديد أيضاً ، ولعل منشأه ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتيان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

\* أَرْسَلَ فِيهَا بِأَزْلًا يُقْرَمُهُ \* فَهَوَّ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ \*

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفتحة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفصل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرهما كما ذكره ابن النبارى في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف »

فجاء بهمة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمة الوصل ،  
والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة  
أشبه ، لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسُمِّيَ وأسماء وغير ذلك كالسُمِّيَ  
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تَسَمَّيتَ وسميت - تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه  
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع  
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حُذِفَ  
في ذلك المكان

وأصل است سته - كجبل - بدليل أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقال  
وأجذاع ؛ لقولهم في النسب إلى است : ستهى ، وفيه ثلاث لغات : است .  
وست ، وسه ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان ثنَّيان<sup>(١)</sup> - كفتيان - لقولهم  
في النسب إليه : ثنوى ، وكذا اثنان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا عين الله  
والخلاف فيه في شرح الكافية<sup>(٢)</sup>

قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،  
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فلهمة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،  
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،  
فجوزوا تصرفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعنى سكون الأوائل ،  
وخصوصاً ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالتثنية  
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع  
الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه  
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فلا عراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (ص ١٠٠ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن قلنا لك عبارته من شرح الكافية ( انظر ص ٥٤

من هذا الجزء )

زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛  
فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر  
استعمالا من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال  
التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق  
على الصحيح ؛ لأنها في التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين في باب  
الإعلال ، نحو لا ذِيَّيَاذًا ولا وَذِلْوًا ذَا ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت  
من أوائلها همزة الوصل وإن كانا أيضا من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال ؛ للميم  
المقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » وإنما لم يكن في المضارع ؛  
لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثي المزيد فيه ،  
كانطلق ، وأحمر ، وإحمار ، وأقتدر ، واستخرج ، واقمنس ، واسلنقى ،  
واجلوز ، واعشوشب ، واثنان من الرباعي المزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛  
وقديجيء في تفاعل وتفاعل إذا أدغم تاؤها في الفاء ، نحو أطير وأناقل

قوله « وفي صيغة أمر الثلاثي » أى : إذا لم يتحرك الفاء في المضارع ؛ احترازا  
عن نحو قُلْ ، وبع ، وخَفْ ، وشِدْ ، وعُدْ ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد  
قوله « وفي لام التعريف وميمه » قد مر ذلك في باب المعرفة والنكرة (١)

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ١٢٢ ) عند شرح قول ابن  
الحاجب في تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » ما نصه : « هذا مذهب  
سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هي اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت  
مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل  
على أن اللام هي المعرفة فقط تحظى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك  
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان  
لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل

قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتمذير الابتداء بالساكن ، فإذا لم  
يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتاج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان  
أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد —  
متحركا ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكنا حرك ، نحو قُلِ اللهُ والاستغفار  
قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها  
ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما  
هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه

---

وبلا ماك فلجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛  
فإذا يقولون : اللافرس واللائسان ، وأما نحو « بهذا » ( فَمَا رَحْمَةٌ ) فأن  
الفصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به  
كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل  
حتى جاز تواليهما في فائتين ولم يكن إبطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحکم  
الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أى التنوين ؛ على حرف ، فالأولى كون دليل  
التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكالها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل  
بفتح الهمزة . وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذكر ، نحو قولك  
أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها  
عند الاضطرار ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ  
وذلك قوله :

يَا خَلِيلُ ازْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْسَمَزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ

وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في  
كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها  
لثلاث أسباب التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير ونقر من طيء إبدال الميم من  
لام التعريف كما روى الثعربن توبل عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من أمير  
امصيام في امسفر » اهـ

يدل على تحركها في الأصل ؛ أقوله : قَدَّمَت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفاً بما يحتاج إليه : أى الحركة ، وأيضاً فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصابية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وأبمن وإما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوبك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنيتك ، وهو مُنَحَدِر من الجبل : أنبؤك ، ومُنَحَدِرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ - وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم تقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادي من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

\* وَقَالَ أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ \*

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثاني للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعاً للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثاني في الأمثلة التي ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام : « ومثل هذا في إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم

\* وَقَالَ : أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ \*

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسرون الساقين ، كما أتبعوا الأول الثاني في أنبؤك ، ومثله قوله تعالى ( في إمها )<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة في بعض القراءات ، وقولهم : **وَلِيْلِمَهَا**<sup>(٢)</sup> بكسر اللام ، أصله : **وَيْ لَامُهَا** ، حذف الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جنى ، وقد رجنا إلى كتاب سيويه فوجدنا فيه ( ٢٧٢ ص ٢٧٢ ) مانصة : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكروها كسرة بعدها ضمة وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في مذ اليوم يفتي ، وهو في هذا أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم ، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ، وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين : الأول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع المؤلف وابن جنى

والثاني : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً لكسرون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي ( وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبِئْتَ فِيهَا رَسُولًا بِتَلْوِ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ )

(٢) قال في اللسان : « ورجل ويله وويله ( بكسر اللام في الأولى وضمها في الثانية ) كقولهم في المستجيب : ويله ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لا ب لك يريدون لأب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفي الحديث

إما بعد إتيان حركتها حركة اللام ، او قبله ، وأما قولهم : وَيَلْمُهَا — بضم اللام ؛

في قوله لأبي بصير « وَيَلْمُهُ مَسْرَرٌ خَرِبٌ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه  
ومنه حديث علي « وَيَلْمُهُ كَيْلًا يَغْيِرُ ثَمَنَ لَوْ أَنْ لَهُ وَعِي » أي يكيل العلوم  
الجملة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وي ، كلمة مفردة ، ولامه  
مفردة ، وهي كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت المهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها  
على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « هـ ، وقال الشهاب الخفاجي  
في شفاء الغليل ( ص ٣٣٨ الطبعة الوهية ) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم  
استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى ، وفي  
المقتضب لابن السيد ( يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره « ص ٣٦٥ » )  
يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون  
ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف المهمزة لكثرة الاستعمال ،  
وكسرت لامه إتيانا لكسرة ميمه ، والثاني أن يكونوا أرادوا ويل لامه ،  
رفع ويل على الابتداء ، ولأمه خير ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا :  
أيش لك يريدون أى شيء لك ، واللام المكسورة لام الجر ؛ والثالث أن  
يريدوا « وي » التى فى قول عنتره :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُلْمَهَا قَوْلُ الْقَوَارِسِ وَيَتَكَّ عَنْتَرُ أَقْدِمِ  
فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن  
الوجوه ؛ لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة  
لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتيانا  
لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فإن ابن جنى أجاز فيه وجهين :  
أحدهما أنه حذفت المهمزة واللام ، وألقت ضمة المهمزة على لام الجر ، كما حكى  
عنهم ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) بضم لام الجر ، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة الشامي ،  
والثاني : أن يكون حذف المهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هي لام  
ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام  
الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون . ويل لزيد ، ويل زيد ، فأما  
قولهم : ويلمه فقد حذفت المهمزة من أمه فيه حذف لكثرتة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وى لأمها ؛ فحذفت الهمزة بعد نقل ضمها على لام الجبر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وِيلُ أمها ؛ فحذفت الهمزة شاذاً . ويدخل في قوله « إلا فيما بعد سا كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ؛ نحو اقتديرَ عليه وانطلقَ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو انضُرْ ، واقتديرَ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في أختيرَ ، وأقيدَ ، أشتتَ ضممتها أيضاً كسرة ، وإتا فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أيمن لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسَمِيَّة يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الجبر في « أيمن » ، و« لَمُتْرِك » وجوما ، وحذف النون من أيمنُ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أيمنُ وأيْم

قال : « وإثباتها وصلًا للحن ، وشذ في الضرورة ، والتزموا جعلها ألفاً لا بينَ يمينَ على الأفضحِ في نحو الحسنُ وأيمنُ اللهُ يمينك ؟ للبسِ »  
أقول : قوله « شذ في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إذا جاوزَ الإثنينِ سرٌّ فإنه

يَبْتِ وتكثير الوشاةِ قمينُ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكناً ، كقولك من بوه ( بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من ) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشئ إذا خفف على غير القياس يجري على المألوف فيه « اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أجودُ بمضنونِ التلادِ وإنبييَ سِرِّكَ عَمَّنْ سألني لَضْنينُ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل لعذر من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يتدون بمد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَوَلِيدَتَا

الْقَدْرِ تَنْزِلُهَا بِفَيْرٍ جَمَالٍ (١)

وبعده :

وَإِنْ ضَمَّ الْإِخْوَانَ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ  
والتلاد : المال القديم ، والنث - بنون فثلثة - : مصدر نث الخديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بيت » بياء موحدة فثلثة ، وهو مصدر بث الخبير ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النمام الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للافساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بنت أو بيت متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْعَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُلِّ  
وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا نَارَاتِ عُمَانَا  
وقول الآخر :

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةٌ بِتَسَعِ الْخَرْقِ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلِّينِ . . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلَا لَأَرَى خَلِّينِ . . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما (٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت لليد العامري الصحابي رضي الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا كُنْتُ غَيْرَ لَثِيمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرَّوْضَةِ الْمُحَلَّلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لا بين بين » قدم في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ نُبَيَّتْنَا بِصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ  
والكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و« ما » يحتمل أن تكون زائدة إهامية تفيد التبخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خير مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خيرا وغير لثيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التي تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بصم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والولد : يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجمال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر الرفع على الابتداء وما بعده خير ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أشد سيويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب ( ص ٢٧٤ ) : « واعلم أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعلنا قد ذكرناها ، فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، تخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأَنْصاف ؛ لأنها مواضع فصول ، فأما ابتداءها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقَدِرَ يُنْزِلُهَا بِبَيْتِ جِبَالٍ هـ

وقال الاعلم الشنمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجمال : خرقعة تنزل بها القدر هـ ا هـ

أن للعرب في مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ، والثاني جعلها بين  
بين ، كقوله :

٨٢ — أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي (١)

قوله « للبس » يعني التزموا أحد الشئيين ولم يحذفوا اللبس ؛ إذ لو حذفوا  
اللبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ،  
بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحَدَّثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا (٢)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردها المفضل في المفضليات

وقبله :

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّتْ أُمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهَا يَلِينِي

وعمت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يمت ، وجملة  
« أيها يلىنى » سدت مسد مفعولى أدري ، وقوله « الخير » بدل من « أى »  
في قوله « أيها يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم  
الاستفهام يقترن بهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام  
على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف  
حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالهاء المثناة وتشديد القاف : لقب الشاعر ،  
واسمه محسن ( كثر ) بن ثعلبة ، ولقب بالمتقب لقوله في هذه القصيدة :

رَدَدْنِ نَحْمَةَ وَكُنَّ أَحْرَى وَدَقَّ بَيْنَ الرِّصَاوَصِ لِلْعَيْنِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريدأنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ،  
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه  
القصيدة لوجب على الناس أن يعاملوه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

\* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ \*

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل  
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهُوَ وَهْيَ وَفَهْوٌ وَفَهْيَ [ وَأَهْوٌ وَلَهْيَ ] فَعَارِضٌ  
فَصَيِّحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشَبَّهَ بِهِ أَهْوٌ وَأَهْيَ وَثُمَّ لِيَقْضُوا .  
وَنَحْوُ أَنْ يُبَلَّ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض  
في أول الكتاب<sup>(١)</sup> ، يعنى المصنف أن أوائل هُوَ وَهْيَ مع واو العطف وقائه وهمزة  
الاستفهام ، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن  
يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون ، وليس هنا  
بجواب مَرَضِيٍّ ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ،  
فنحو وَهُوَ وَفَهْوٌ مشبه بمَضُد ، ونحو وَهْيَ وَفَهْيَ مشبه بكَتِف ، وكذا القول  
في ( وَلْيُوفُوا ) فلم يسكنوها إلا لجلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو  
كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس  
السكون العارض أيضاً في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدء بها ؟  
ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سُمٌ ، وكذا است وست ؟ فكان عليه  
أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدء بتلك الكلمة كما ذكرنا ،  
وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شيء ، ووجه تشبيههم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ \* كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرِبُ  
والركب : أصحاب الأبل ، والأشباع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف  
القلب في فرح أو في حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك  
طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل  
غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ ؛ لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتي  
الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

(١) انظر ( ج ١ ص ٤٥ )

لأوائها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أهو وأهيّ ؛ أقل استعمالا من وهو وفهوّ ووهيّ وقهيّ ؛ فلهذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لهوّ ولهيّ مثل فهوّ وقهيّ يجوز تخفيف الماء فيه ؛ على ما قرىء به في الكتاب العزيز ، وأما نحو ليعملّ -- بلام كي -- فلم يجوز فيه التخفيف ؛ لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهي بعد اللام وبدالواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدها ؛ هو الأصل ؛ قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائي وغيره ( ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ) بإسكان لام الأمر على تشبيهه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلها ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأنّ ثم مستقلة يوقف عليها ، وقرىء في الشواذ ( أَنْ يُعْمِلَ هُوَ ) بإسكان الماء ، يُجْمَلُ « لهو » كمتضد ، وهو قبيح ؛ لأنّ عمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف المطفف كما شبه به ثم ، وقوله :

\* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا <sup>(١)</sup> \*

أولى من مثله ؛ لكونه في كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أي : يستعمله الفصحاء ، بخلاف ( أَنْ يُعْمِلَ هُوَ ) وبحو قوله

« باتَ مُنْتَضِبًا » وذلك لكثرة الاستعمال في الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع

هو وهي ، كاستعمال الواو والفاء معها ، فلهذا كان التخفيف في أهو وأهيّ أقلّ

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت ( = ١ ص ٤٥ ) . وقد استشهد به

هنا على أن التخفيف بالأسكان في « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالأسكان في

« أَنْ يُعْمِلَ هُوَ » ، لأنّ الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين ، مع أن

الكل شاذ

قال : « الوقف : قطع الكلمة عما بعدها ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن الوقف والتصل ؛ فالإسكان المجرد في المتحرك ، والروم في المتحرك ، وهو أن تأتي بالحركة خفية ، وهو في المفتوح قليل ، والإشمام في المضموم ، وهو أن تقضم الشفتين بعد الإسكان »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أي : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الروم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الروم وقفاً ، وكان لفظ من في من زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام - لكان أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أي : في الوقف وجوه ، يعني بها أنواع أحكام الوقف ، وهي : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياء ، وقلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أي السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ تمام الكلام ، ونفى بالحكم ما يوجب الشيء ؛ فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أي : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجيء من أن قلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التانيث هاء

قوله « والمحل » يعنى به محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدِّزاً بى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرَّوْمُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكانُ المجرد والرَّوم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المتون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المتون محله ، وهلم جراً إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى المحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والرَّوم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الرَّوْم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المتون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعة يميزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ <sup>(١)</sup>

وإن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى

كرب ، وصدرة :

\* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى \*

والشرى : السير ليلاً ، والحى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضاً ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو مهن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالماً إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يميزون تسكين المنصوب المتون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكوبن الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانٍ<sup>(١)</sup> وَقَلْبٍ<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والمهجان من الأبل البيضاء الخالصة اللون والعتق ، من فوق هجن وهجان وهجان : فمنهم من يجعله من باب جنب ورضاً ( يريد أنه ما يستوى فيه الواحد وغيره ) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيويوه ؛ وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كنان ، وامرأة ضناك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال كما كسرت فعلاً على فعال ، وعذرها في ذلك أن فعلاً أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كليب و كلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لاغير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الالف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثني والجميع ، فإن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيويوه ، أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء رد وحاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير ( فِي الْمَلِكِ الْمُشْحُونِ ) فذكر الفلك ، وجاء به موحداً ، ويجوز أن يؤنث واحداً ، كقول الله تعالى : ( جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ) فقال « جاءتها » فأنث ، وقال ( وَتَرَى الْمَلِكَ فِيهِ مَوَاجِرَ ) فجمع ، وقال الله تعالى : ( وَالْمَلِكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً وجمعاً ، وقال تعالى : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَلِكِ وَجَرَّتِ النَّبِيُّنَ ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ما كُن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السّراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختر الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضى للوقف وهي من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفاً ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤنث . قال الجوهري . وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلاً وفعلاً يشتركان في الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والحجم والحجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل ( بضم فسكون فيهما ) . قال ابن بري : إذا بعلت الفلك واحدا فهو مذكر لا غير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لا غير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى « قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اهـ

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخلاء فوق الحرف الموقوف عليه : وهي حرف "أول" تمظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرّوم في المتحرك » الرّوم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعتنى ؛ لدالتها على المعاني في الأصل ، وإما حركات البناء كآين ، وأمس ، وقبل ؛ وعلامة الرّوم خط بين يدي الحرف هكذا : زيد - ، وسمى روماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ، ويدرك الرّوم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن في آخر الكلمة صَوِيَتًا خفيفاً ، وإن كان آخر الكلمة حرفاً ساكناً قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رومهُ تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بمد حذفه نحو عليكمو وعليهمي لم يجز الروم على ما يجي .  
قوله « وهو في المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرّوم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

\* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ \* (١)

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب القراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له خلفه . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور

قوله « والاشمام » الاشمام : تصوير القم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلظظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطَةٌ بين يدي الحرف ؛ لأنه أضعف من الرّوم ؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام في

(١) تقدم شرح هذا الشاهد ( انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء )

المجروز والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وَهَم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ لِيَسْتَدِلَّ بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لمينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجا وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجا الحلق ، وهما محجوبان بالشفنتين والسن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالْأَكْثَرُ قَلَى أَنْ لَارَوْمَ وَلَا إِشْتَامَ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمِيمٍ -

أَجْمَعِ وَالْعَرَاكَةَ الْعَارِضَةَ «

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن الذي أروم المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله :

٨٥ - وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ وَمِيمٍ الْجَمْعِ قُلْ

وَعَارِضٍ شَكْلِي لَمْ يَكُونَا لِيَدْنِخْلَا

وَفِي هَاءِ لِلْإِشْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مَثَلًا  
أَوْ أُمَّهُمَا زَاوَةٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا (١)

(١) أورد المؤلف هذه الآيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة ؛ (الشاطبية) ليين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والإشمام في هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا » أن بعض القراء يميز الروم والإشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء للذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجيء

فنقول : إنما لم يميز في هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — \* بِلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَطَهْرِ الْحَبَّتِ (١) \*

للمذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « . . . وبعضهم يرى لها في كل حال محلا » أن بعضهم جوز الروم والإشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم . . . الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ؛ الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ؛ الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله ( وبعضهم يرى لها في كل حال محلا ) » اه كلام السمين . قال البغدادي : « ققوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما ( يريد الروم والإشمام ) في الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم : فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع « اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه ابن بري في أماليه على الصحاح

لسور الذم ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاصِرَهَا أَمَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَّتْ مُتَيْمًا بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم . والروم  
والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء  
فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد  
حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله  
تعالى ( يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ) ولم يأت عليكم وإيهم . إذا وصلتهما بمتحرك بعدها  
متحركى الميمين محذوفى الصلة ، فكيف تُرام أو تُشم حركة لم تكن آخر أقط ؛  
وأما نحو ( عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ ) و ( إِلَيْهِمُ الْمَلَأُكَّةَ ) فإن آخر الكلمة  
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا  
إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكنِ عَلَيْكُمُ وَإِلَيْهِمُ على ما هو قراءة ابن كثير ،  
وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عَلَيْكُمُ وَإِلَيْهِمُ - سكون الميم فيهما - فالكسر  
والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى  
( مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ ) ( وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْءَ ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتَهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ مَأَزَقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَقَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهيء - بناء مثناة  
مفتوحة : المغازة التي يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والقاء :  
الترس ، وقوله « قطعها » جواب رب المقدره بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى  
واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمأزق : جمع مأزق ،  
وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدقت : من الإلهادف  
وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب  
مغازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المحن قطعها في الوقت الذى تهرب فيه  
أبقار الوحش إلى مخابها

للحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فاذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُتَوْنِ وَفِي إِذْنٍ وَفِي نَجْوٍ اضْرِبَيْنِ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ »  
أقول : المنصوب النون قلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحدفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :  
\* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ \*

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في بابها<sup>(١)</sup> ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( - ٢ ص ٢١٩ ) : ( الذي يلوح لي في إذن ويقلب في ظني أن أصله إذ ؛ حذف الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جملة صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لحقة لفظه ، وجرده عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لانه وضع في الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فأذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذْنٌ لِقَامٍ بِنَصْرِي . . . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجين ، فن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا  
فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجي .  
قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيد المحضفة المفتوح ما قبلها ،  
وعلة قابها ألفا إذا افتتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا في التنوين سواء  
قوله « بخلاف المرفوع والمجروح في الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال  
بمخلاف الواو والياء في المرفوع والمجروح لسكان أوضح ، يعنى لا يقبل تنوين  
المرفوع واوآ وتنوين المجروح ياء ، كما قلبت تنوين المنسوب ألفا ، لأداء ذلك  
إلى التقل في موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يميزون مثل الأذلو مطلقا ،  
ويعيزون حذف ياء مثل القاضى في الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف  
يفعلون في الوقف الذى هو موضع التضعيف شيئا يؤدي إلى حدوث واو وياء  
قبلها ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ،  
ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلْفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة في هذا الألف في الوقف ، فُسب إلى سيويه أنها في  
حال الرفع والجرام الكلمة ، وفي حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ،  
وليس ما عزي إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال <sup>(١)</sup> : « وأما الألفات التي

وللستقبل نحو جتنى إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن  
هنا هي إذن نحو قولك حيثذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك في نحو حيثذ ليكون  
في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة  
المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَافِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِمِثَابَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ  
والوجه فتحه لِيَكُونَ في صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف « اه  
(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضُدًا وَفَخِذًا بحذف حركتي عينيها ، ولا يحذفون حركة عين جَلَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هذا قاضٌ » و « مررت بقاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك امر وض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رضا (ماض مبنى للجحول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمَّ تَبَعْتُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ تَوَيْتُمُوهُ وَمَا رُضَا  
وقال طفيل الغنوي :

\* إِنَّ النَّوَى إِذْ أَنهَا لَمْ يُعْتَبِرْ \*

ويقولون في نخذ : نخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جل : جل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو لييد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لَكَبِيرٍ شَاهِدٌ  
رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَمَلِّ

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الألف بدل من التنوين واستصح حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد قولي ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الألف ( يريد ألف المقصور المنون ) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الألف التي تحذف في الوصل فانها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَّقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم « هذا قتي » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما سأغت فيها الامالة ؛ إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستقل ، وقد رأيت كيف عَمَّ سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لاتصريحا ولاتلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمشيطه أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءني فتى » و « سررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتى ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولها مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعلنتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل معلقة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها روي في النصب ، قال :

٨٧ - وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىُّ مُرَى

صَادَفَ زَادًا وَعَدْرًا مَا شَقِي

\* إنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى (١) \*

ولا يجوز « زيدًا » مع « تحيي » لما ثبت في علم القوافي ، وأيضاً فإنها تمال في حال النسب كقوله تعالى ( وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ) وإمالة ألف التنوين فلياة ، كما يجيء في بابها ، وأيضاً تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفاً

والذهب الثماني أنك لا ترد الألف المحذوفة ، لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها . بل قلبها في الأحوال الثلاث ألفاً ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفاً في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن بَرّهان ، وينسب إلى أبي عمرو بن الأملاء والكسائي أيضاً . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافي .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذي في الوقف هو الذي كان فيه في الوصل ، بلا خلاف ، كأعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً ، قال :

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار العنطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمدح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرَ خَيْرٌ فَتَى وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا آتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ، لأنها وقعت رويًا ، وليست مبدلة من التنوين في الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويًا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروي أيضاً ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو بما لا يقول به أحد ؛ ثبت أن الألف في « سرى » وفي « اشتهى » وفي « القرى » هي لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لَكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطَانِ الْمَعْلَى (١)  
 قال: « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلْفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول: يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبيلى ، أو لللاحق كعيزى ، أو لغيرها نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقعت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسما حتى ينقطع آخره فى موضع المهمزة ، وإذا تقطعت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف فى حرف آخر ، وفى الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ فى نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأكيذ نحو « ضربوهم » ثم طردوا فى الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلْفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً »  
 أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحبى المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفة ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعلى ؛ فحذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة تشبها للألف بما يحذف من الياءات فى الأسماء المتقوصة ، قال الأعمش : « وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستقل كما تستقل الياء والواو وكذلك الفتححة ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واوًا أو ياء » اعلم أن فزارة وناسًا من قيس يلقبون كل ألف في الآخرياء ، سواء كان للتأنيث كحُبْلَى ، أو لا كَمَثْنَى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبْلَى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جرس حرف آخريين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما اذاوقمت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَنّ معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاء يارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهي الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للفرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فإنه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عنذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطبياً يدَعُونها في الوصل على حالها في الوقف ، فيقولون : أفتى ، بالياء في الحالين ، وبعض طبياً يقلبونها واواً ؛ لأن الواو أبيض من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل في الهم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو في لغة طبياً في مثله ؛ لأنه ينبغي أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقلبونها واواً يدَعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وسعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بني تميم ياء « هذِي » في الوقف هاء فيقولون : هذِيه ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء الخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء تقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد ، فاذا وصل هؤلاء ردها ياء فقالوا : هذِي هند ؛ لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس وأهل الحجاز يجمعون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جمعت طبياً الوقف والوصل

سواء في أفضى ، إلا أن قلب الماء من الياء لا يطرد في كل ياء كما طرد قلب الياء من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذِي هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو يَهِي وَغَلَامِيهِ ، فتوصل يياء في الوصل ، ويحذف الياء في الوقف كما يجيء بعد ، ويجوز هذِهِ بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف ، شديدة كانت الياء أو خفيفة ، لخواه الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في الخروج مع وانه أظهر من الياء ، فيقول : تميمج وعلج [ في تميمي وعلى ] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ<sup>(١)</sup>  
وَالغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرَنِجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّبِجِ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويجيء الكلام عليه ،  
وأنشد أبو زيد في الياء الخفيفة :

٩٠ — يَأْرَبٌ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّجِجْ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِيَجْ

\* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُزَيِّ وَفَرَجِجْ<sup>(٢)</sup> \*

(١) نسبوا هذه الآيات لبدوي راجز ولم يبينوه ، وقوله « أبو علج » يريد أبو على ، و « بالعشج » يريد : بالعشي ، و « فلق » جمع فلقة وهي القطعة ، ويروى في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الوند ، قلبت تأوؤه دالا بهم أدغمت ، و « الصبيج » يريد به الصبيصي ، وهو واحد الصياصي ، وهي قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بني سعد يدلون الياء المشددة جيا

(٢) هذه آيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره ، وقوله « حججج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيا ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحجج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْتَدَأُ تَاءَ التَّأْنِيثِ الْأَسْمِيَّةِ هَاءَ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْئَاتٍ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأْوُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَيَمِينُ حَرَكٌ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَاكِنًا » .

أقول : لاختلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيبويه والقراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل ، لكنها تقاب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التائين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتأنيث كعَفْرِيَّة (١) والتي لغيره كما في عَفْرِيَّتْ وَعَفْرِيَّتْ ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشحج شحيجا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شاحج ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و « يج » يريد : بي ، ويترى : يحرك ، و « وفرتج » يريده وفرتي ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه ( ٢ ص ٢٨٨ ) ما نصه : « وأما ناس من بني سعد فأنهم يدللون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبا الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تميمي ، وهذا علج ، يريدون علي ، وسمعت بعضهم يقول : عربايج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون :

خَالِي عَوْيْتٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ الشُّحْمَ بِالْمَشِجِ

وَبِالْفَدَاةِ فَلَقَ الْبَرَنِجِ

يريد بالمشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ

(١) أنظر في كلمة عفرية ( ١ ص ٢٥٦ . ١٥ ) وأنظر في كلمة

عفرية ( ١ ص ٢٥٥ )

وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أَنَّهُ ، وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسمى بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمى ؛ لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتعبير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقليل : رأيت شَجَرَهَا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفاً كما في « زَيْدًا » فيلبس في الوقف بهاء المؤنث ، قلبت في الودمل تاء لذلك ، ثم لما جرىء إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء وإنما لم يقلب التنوين عند سبويه ألفاً بعد قاب التاء هاء خوفاً من اللبس أيضاً ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقفون على الاسمى أيضاً [ بالتاء ] قال :  
 ٩١ — اللَّهُ تَجَاكَ بِكَفِّي نَسَلَمْتُ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا (١)

(١) هذه الآيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسالت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسلمة ، و « ما » في قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعدها أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التهويل وتضخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيداً الأولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثاني أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَبُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ  
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيداً بألف ، بل  
« رأيت أُمَّتٌ » كما في قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لجله على  
« أمة » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف

قوله « وتشبيهه تاء هيات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال (١)

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قائلها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم  
عدى . والغلصمة : رأس الخلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا  
الرجل المسمى مسامة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر  
يسبن فيصرن إماء . والاستشهاد باليت على أن الألف قلبت تاء في قوله  
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٥ ص ٦٩) : « ومن أسماء  
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيات » وفي تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها  
الأولى همزة مع تليث التاء أيضاً ، وقد تتون في هذه اللغات الست ؛ وقد  
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء  
نحو هياها ، وأياها ، وقد تلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد  
تتون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحين ، وقال صاحب  
المغني (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن  
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيةة - كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة  
ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما  
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسامات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس  
هيات ، كما تقول : قوقيات ؛ في جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها  
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى ، والمضمومة التاء تحتل  
الافراد والجمع ؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل  
لا منع أن تقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع  
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيةة ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو في التقدير جمع هَيْبِيَّة وأصله هَيْبِيَّاتٌ فحذف الياء شاذاً لكونه غير متمكن ، كما حذفت في اللذَّان ، والقياس اللذَّيان ، وإذا ضمنت تاءه أو فتحها جازان يكون مفرداً وأصله هَيْبِيَّة ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْبِيَّة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحاً أو مكسوراً ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تأوّه كتاء قامت وقمّدت ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هَيْبِي ككوكب ، وأما تجوز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بنحو قَوْقَاة (١) ودَوْدَاة (٢)

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف

وقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فلتثنيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما بعده ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير — أعني أن أصله هيبية في الأحوال — أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التثاقبها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تأوّها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وبير ، هـ

(١) قَوْقَاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقية — كدحرجة ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقول : ثاقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هي مصدر تقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثاني هي من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقولة عن المصدر

هاء السكونها مفيدة معنى التأنيث كما إفادتتها معنى الجمع ، فيشبهه بتاء المفرد ، حكى  
 قُطْرُب « كيف البُنُونُ والبنَاءُ » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص  
 للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف  
 في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رأية التأنيث لاختصاص هذا البديل  
 بال مؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها  
 كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،  
 فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة  
 كتاء المفرد ، فلذا جوز بعضهم إجراؤها مجراها

قوله « وعِرْقَات <sup>(١)</sup> » إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء « لأنه يكون مفردا  
 كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدرهم كعِمَزَى ، وإن كسرت  
 تاؤه في النصب دل على أنه جمع عرق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء  
 مع مجيء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البِوَانَاتُ مع البُونُ في البِوَانِ ،  
 على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كفي مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( ٢٠ ص ١٧٥ ) : « وجاء في بعض  
 اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،  
 وجاء في الشاذ ( انقروا ثباتاً ) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من  
 اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون ، و « بون » وقال أبو علي :  
 بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،  
 قال : وذلك لأن سيويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،  
 إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله ( انقروا ثباتاً ) الجمع ، وحكي الكوفيون  
 في غير محذوف اللام : استأصل الله عرفاتهم - بفتح التاء ، وكسرهما أشهر ؛  
 فاما أن يقال : إنه مفرد والألف لللاحق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه  
 شاذاً ؛ فالعرق إذن كالبيان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف  
 والتاء مثله هـ اه

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التأنيث  
الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك  
« ثَلُثَهْرَبْمَةً » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، وإلام ينقل حركة الهمزة  
إلى المهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ،  
ومع ذلك قلب تاء هاء ، قال : وأما ( أَلَمْ اللهُ ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم  
فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلُثَهْرَبْمَةً لأن هذه الكلمات - أعنى أسماء  
حروف التهجى - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثلثه ربة ؛ فإن ثلاثة  
موصولة بجرّاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن  
أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من  
سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا  
ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائى في ( بسم الله الرحمن  
الرحيم الحمد لله ) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى  
ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح لساكنين ، وإنما فتحت إبقاء  
على تخفيف الله تعالى وفرار من الكسرة بدالياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا  
من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لافرق  
بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب  
تأها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوى بين  
الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء  
حروف التهجى همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك  
واقبلت هذه وجوبا كما في ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عدّدت نحو رجل امرأة  
ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل  
كلمة كالوقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل  
حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا: ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به، ثم لما وصلها لفظاً بيمين نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة

« قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الماء وقال ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء في الوصل، وهو أيضاً وهم؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء. بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء، وليس كل إسكان وقفاً؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة، وإلا لم يعد المسكن واقفاً؛ لأنك إذا قلت « من أنت » ووصلت من أنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من، فعلى هذا يجب في الأسماء للمعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف الهجاء أو غيرهما - أن يرامى فيها أحكام الأسماء الموقوفة عليها، مع أنك لا تقف على كل منها.

قال: « وَزِيَادَةُ الْأَيْفِ فِي أَنَا، وَمِنْ تَمَّ وَوَقَفَ عَلَى لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ بِالْأَلِفِ، وَمَنْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول: قال سيديويه: إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها في حرفين فقط بالالف، وهما أنا وحيلاً.

قلت: أما «حيلاً» فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حيلاً، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإب لم يكن تنوين تمكن فإنها قلبت في الوقف أنا، كما في اضربن، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في «أنا» عند الكوفيين من قسم الكلمة، وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف، فيقول: أنه، وهو قليل، قال حاتم: هكذا فردي أنه<sup>(١)</sup>، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للبيداني (٢٠ ص ٢٩٣): « هكذا فصدي »

قيل: إن أول من نكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيراً في غزوة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحراها فلامته على نحره إياها، فقال: هكذا فصدي،

العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيِّفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَا مَا (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون الكسورة ودون غير

الهمزة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر

قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفاً ووقف

على (لكننا) بالألف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت

حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قد أفلح) ، ثم أدمجت النون في

النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول

الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ » أما أنا فقد مر أن بعض طيء يفتنون عليها بالهاء

مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

---

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام هـ

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا

المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى القصد (حـ ١ ص ٤٣)

(١) هذا البيت لحميد بن حريث بن بجدل الكلبي ، وقوله « حميدا » منصوب

على أنه بدل من الياء في « فأعرفوني » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص

أو المدح ؛ هذا كله إن روايته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن روايته

« حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير

صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل :

هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تدريت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة

وهي أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا أعلى المجد والرفعة .

والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من

ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالماء ، وإن لم يكن مجرورا ، كافي حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، قلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رة واغزة وليرمه ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزنخشرى أن الماء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو : مثل مه ومجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالمعروض منه

قال : « وَالْحَقُّ هَاءُ السَّكْتِ لِأَزِمٍ فِي نَحْوِ رَةٍ وَقِفَةٍ وَمَجِيءٍ مَهً وَمِثْلُ مَهً [ فِي مَجِيءٍ مَ جِئْتَ ، وَمِثْلُ مَ أَنْتَ ] <sup>(١)</sup> ، وَجَائِزٌ فِي مِثْلِ لَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ يَرْمِهِ وَغَلَامِيَّةً [ وَهَلَى مَهً ] <sup>(٢)</sup> وَخَنَاتَمَهُ وَالْأَمَةَ مِمَّا حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٌ بِهَا ، كَالنَّاسِي وَبَابِ يَأْزِيدُ وَلَا رَجُلٌ ، وَفِي نَحْوِ هَهْنَاهُ وَهُؤُلَاءِ »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح الكافية ، ونذكر

ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو رة وقه » أى : فيما تبقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الماء إلا ههنا ، وإنما لم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالماء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [ و « مجىء مه » مثل <sup>(١)</sup> رة وقه من وجه ؛ لأن الكلمة

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَّام ، وليس مثلهما من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجزم من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الكاف والياء في نحو غُلَامِي و غُلَامِكَ وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شيء ، وأما عِلَامَةٌ وإلامه وحتّامه فإشداً اتصالاً بما قبلها منها بالمضاف في نحو مِثْلُ مَتِّهِ ؛ لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً ؛ لكون عِلَامٌ متلا كغلام ، قال :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لِيَهُوِمَ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ<sup>(١)</sup>

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما »

الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَتِيمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي رَمَادٍ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلاً ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلاً ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلساني وقلبي ذكراً وذكراً - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في ربيع بن

صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافراً ، وبعد البيت قوله

قَلَمٌ أَنْفَكَ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِي

وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بِأَقْيَاتٍ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِي

فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنِي أَبِيهِ فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ،

في الديوان ( ص ٥٥ طبع ليدن )

فهذا لا يقول « علامته » وقها ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ،  
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات  
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو  
لم يَخْشَ ولم يَنْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وَإِلَامَ وَحَتَامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم  
يحذف منه شيء ، نحو غَلَامِيهٍ وَضَرَبْتُكَ وَإِنَّهُ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن  
تَعِ أُمَّهُ أولى منها بما حذف منه حرف نحو أَخَشَهُ وَغَزَهُ ، وأما ما صار بالحذف  
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلَامَ  
وإِلَامَ وفيه ، وذلك نحو رَهْ وَقَهْ ومثل مه ومجى . . . ، على ما سر ، وإن لم يحذف  
منه شيء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهُ وليته وكيفه أولى منه بما قبل آخره  
متحرك ، نحو هُوَهُ وَهِيَهُ وَغَلَامِيَهُ وَضَرَبْتُكَ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم  
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلحق ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان  
ذلك منتزحاً في الوقف .

قوله « لم يخشه ولم يرمه ولم ينزه » أمثلة المحذوف اللام  
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعِهْ واغزِهْ من دَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ،  
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم  
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في « لم أبليه » في الجزم ، قال :  
٩٥ — قَالَتْ سَلِيمِي اشْتَرَيْتُنَا دَقِيقًا (١)

فَقِيمَ تَقُولُ : يَشْتَمِنِي لَتِيمٌ كَخَيْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ؟  
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن  
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء  
قوله تعالى « عم يتساءلون » بالألف . قال ابن جنى : وإثبات الألف أضغف اللغتين  
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبعده قوله :

\* وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا \*

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ \* وَرَزَقُ اللَّهُ مُؤْتَابٌ وَعَادٌ<sup>(١)</sup>

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين<sup>(٢)</sup> كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبله »

قوله « حَتَامَةٌ وَإِلَامَةٌ » مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقه الكسر ، وكان الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا يحتاج إلى شرح

(١) لم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وق ي) وقد ذكرناه فيما مضى ( انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء ) .  
والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افعل ، من الأوب ، وقول : آب يؤوب أوبا ، إذا رجح ، والغادى : اسم فاعل من غدا يندو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه ويسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيويه في الكتاب ؛ إذ قال ( ج ٢ ص ٢٧٨ ) :  
« وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَا لِي أُنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَامَصَى وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اهـ

فكلام سيويه يقتضى ان كسر العين من « ادعه » لالتقاء ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لالتقاء ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك .

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر  
قوله « كالماضى » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على  
الحركة ، وحق البناء السكون لمشايبته للعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد  
ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضربَ أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول  
بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل »  
قوله « وفي نحو ههنا وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره  
ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين  
الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بـه بشىء ، كما مر ، وأما نحو فتى  
وحُبلى فإنك لاتبين ألفتها فى الوقف بالماء كما مر فى آخر شرح الكافية

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغُلَامِي حُرِّكَتْ أَوْ سَكَّنَتْ ، وَإِثْبَاتُهَا  
أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي نَحْوِ يَأْمُرِي أُتَّفِقُ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضى وَجَوَّارِي ،  
لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غُلَامِيَّ  
وغلامى وغلامى وإئى ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء  
السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت  
كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب  
وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء  
فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى  
الوصل نحو (الكبير المتعال سوا منكم) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها  
وأما ياء المتكلم الساكنة فان كانت فى القمل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها  
نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى ( رَبِّيَ أَكْرَمَن ) ( رَبِّيَ أَهَانَن ) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ، نحو « غلامٌ » كما جازى المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال اتوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حُرِّكتْ أو سكنتْ » وَهَمٌّ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو « يا قاضى » فاختار الخليل والمبرد إثبات الياء ، كما في « جاءنى القاضى » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء بمقتضيه كما حذف في « جاءنى قاضٍ » وقفاً ، واختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفاً في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلامٌ » أكثر من حذفهم إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مرمى » ؛ لأنهم حذفوا الهمة ، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجفوا بالكلمة بحذف ياء حذف بلاغلة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعنى في حالتى الرفع والجـر — فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، ومقتضيه هنا أولى ؛ لثلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريبتهم رد الياء اعتداداً بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفاً إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثباتُ الواوِ والياءِ وحذفُهُما في الفواصلِ والقوافي فصيحٌ ، وحذفُهُما فيهما في نحو لَمْ يَغزُوا وَلَمْ تَرْمِي وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعنى بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رء من الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء السا كئبن فى الفعل الناقص نحو يَنْزُرُ وَيَرْمَى لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أذِر » ، وقوله تعالى ( مَا كُنَّا نَبْغِ ) و ( يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ ) ولا يقوون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم به » بمعنى يهن ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى القواصل وصلاجاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما ، كقوله تعالى ( وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقعت على تلك القواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف الوقف فى غير القوافى أيضاً ، ثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلَا نَتَّ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَهْ خُسُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ مُمْ لَا يَفْرَهْ (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لَمِنَ الدِّيَارُ بِعِنَقِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مُذْ حَجَّجِ وَمُذْ دَهْرٍ  
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعُ ذَا وَعَدَّ الْقَوَا، فى هَرَمِ خَيْرِ البِدَاةِ وَسَيِّدِ الحُضْرِ  
والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى فى مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفره ، إذا قطعه على وجهه الإصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجهه الإفساد ، وكان الهمة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفرى ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يزالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛  
فانه قد يحذف ياؤه فى غير القواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ  
التَّنَادِ يَوْمَ تُنْزَلُونَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)  
وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما فى القواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من  
حذف ياء [ نحو ] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير  
القواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف  
ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذ ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص  
[ المحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقعت على الفعل الناقص  
والاسم المنقوص ] الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال  
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين

هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى القواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة

كما قال :

\* رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطٌ أَنْبِ الْمَعْلَى \*

وذلك لخفة الألف وتقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف  
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة.  
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَفْرَى »  
تبعاً لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَأَنْتَ أَشَجُّ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

---

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب

النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملحق من بيتين : أحدهما

فلما جُوِّزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت  
بمَري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ،  
وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩— وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا عَلَى صَيْرِ أَمْرِ مَا يُمَرُّ وَمَا يَحُلُّ (١)  
وإنما جُوِّزَتْ هنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو  
الزائد الناشئ عن اللاتلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :

١٠٠— صَحَا انْقَابُ عَن سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو  
وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالتَّقْلُ (٢)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الذَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وُلُجٌّ فِي الذَّرْعِ

وهو زهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :

وَلَأَنْتَ أَشَجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَفْعُ السَّرَاخُ وُلُجٌّ فِي الذَّرْعِ

وهو للسبب بن علس . وأسامة : علم للأسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى  
انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفرع ،  
ولجاج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في  
قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ،  
والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي  
هنا حرف زائد للروي

(١) هذا البيت زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد  
الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو :  
أي يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لاتعد وصالا ولا هجرانا ،  
ولو أنها هجرته لئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم في  
هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام  
الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد شبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في  
« جاءني زيدُ »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠٦ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدَيُونُ تُقْضَى

فَمَطَلَّتْ سَمَضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو « زيداً » كما يحذف  
جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيديويه :  
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف  
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف  
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

---

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضحان ، ومعنى البيت قد أطاق  
قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن  
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون  
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو  
المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق  
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المنطور لرؤفة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،  
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة حجة وودادا  
وانتظر أن تجزيه بهما حجة وودادا مثلما لأن الديون يقضيهما المدنون ، ولكنها  
أدت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعض الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله  
« تقضى » ، و « بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء .  
من قبل أن الألف ليس حكما كحكما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف . . . . .  
لف الإطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كَثْمَهُمْ

لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ (١)

محذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَا دَارَ عَيْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَسْكَلْنِمْ وَعَيْمِي صَبَاحًا دَارَ عَيْلَةٍ وَأَسْلَمِ (٢)

باسكان الليم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْ قَمَا (٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفها فيهما قليل » أى حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي ،

(١) هذا البيت من قصيدة لقيم بن أبي بن مقبل ، وقبله قوله :

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطًا لَا يَلَأَمُهُ حَيَّانٍ دَاعٍ لِإِصْعَادِ ، وَمُنْدَفِعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلائمه : يواقفه ، والأصعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط

والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا

لحذفت واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياه يقضى ويرى ، غير مباليين

باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعيلة : اسم امرأة وهي محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم ممدودا - : اسم موضع ،

وعيمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت

في قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى

لحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائله ،

والاستشهاد به في قوله « قما » حيث لم يحذف الألف التى هي ضمير الاثنين كما حذف

الياء التى هي ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين

في بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي ، وحذف  
ياء الضمير في الفواصل ، نحو : ( فَيَأْيَ فَأَعْبُدُونِ )

قال : « وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبِهِمْ فِيمَنْ أُلْحِقَ »

أقول : قد بيننا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو  
مجرور ، مختصراً من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما  
قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الماء ساكن نحو منه وَعَلَيْهِ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء  
الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لتقل الواو والياء ،  
ولكون الماء خلفاً لها كالدم ، فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم  
يحذفوا من عَلَيْهِ وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً — خلفه الألف ،  
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في  
الوقف وقلبهم له ألفاً في المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلّة بعد الماء  
إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو منهو وَأَصَابَتْهُو ، وحذفها إذا كان  
الساكن حرف علة ، نحو ذُو قُوهِ وَعَصَاهُ وَلَدَيْهِ وفيه ، ولم يفرق المبرد بين  
الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الماء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء  
الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو ( منه آيات ) و ( فيه  
آيات ) ولو عكس سببويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما  
لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً ،

وإن كان قبل الماء متحركاً نحو بهِ وغلامه فلا يدمن الصلّة ، إلا أن يضطر  
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيُّنَ أَنْ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِنَفْسِ الْخَيْلِ بَعْدَهُ آيْرٌ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فانك ؛ ولم يتعرض له البغدادي

وقال المتنبي :

١٠٦ تَمَثَّرَتْ بِرِي فِي الْأَفْوَاهِ أَسْنَهَا  
وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (١)

خُذِفَ الصَّلَاةُ فِي مِثْلِهِ كَحُذْفِ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ

« زَهَطُ مَرَجُومٍ وَزَهَطُ ابْنِ الْمُعَلِّ »

وذهب الزجاج إلى أن الصلوة بعد الماء امتست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأسيوطي في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيويه : « أراد بدهو ، خُذِفَ الواو ضروره ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن أنه إن التت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكسح ( أى : جبن ) وانهمز ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تعير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمة وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وسيل الخيل صفاره ، واحده فسيلة ، والأبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف

الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يوجب شهرة ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحتري ، ولعله متأثر في ذلك بنجار الله الزحشرى فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عز أبي تمام - وقد استشهد بدت له في الكشف - : أجمل ما يتوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المتجورور المكسور ما قبله ، وهي الياء . وأصله « بهي » والضمير في به يعود إلى الخبر الذي ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طوى الجزيرة حتى جاءني خبره فزعت فيه بأما إلى الكذب

فهو : لقد كان من حول هذا الخبر وقد احزنه أن سئرت الآلس في الأفواه فلم تسطع الكلام ، وسئرت الرد في الطارق وسئرت الأقلام في الكتب . والبرد : جمع برية ، وأصله برد - بصمتين - تخفف كما تخفف سق

مذهب سيويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القَاضِي . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر في الوصل ؛ فاذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهي وهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهي عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربني وغلامي ، فالتزمو حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ماقبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في للضررات من أن بعضهم يقول : عليكمم أقمكم ، وعليهي مال ، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهٍ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « ته » بدل من الياء في هذى وتي ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهي وغلامي ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهيو ، وذلك لكون الضمير الجرور في الأصل هو الرفع المنفصل ، كما سر في بابه ، ولا يوصل هاء « ذهي » و « تهى » بواو أصلا . وبعض العرب يبقونها على سكونها كيم الجمع ؛ فلا يأتي بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فإذا وقعت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْمِ والإِشْمامِ في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وَبِئْلَامِيهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وَبِأَبِيهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالمدم ؛ فإذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو ، إذ الهاء كالمدم للخفاء ، فلورمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشممت : أى ضممت الشفتين ، لم يتبيننا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضم شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشيء لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْمِ بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وأيضاً فإن الرَّوْمِ والإِشْمامَ لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غَلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرَّوْمِ والإِشْمامَ بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقاً ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرها من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبين كما مر .

قال : « وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَ كَتَبَهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلِمَاتِ وَالْجَبُورِ وَالْبَطُورِ وَالرُّدُورِ ، وَرَأَيْتُ الْكَلَامَ وَالْحَبَابَ وَالْبَطَاءَ وَالرُّدَاءَ ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلْبِيِّ وَالْحَبِيبِيِّ وَالْبَطِينِيِّ وَالرُّدَيْيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرُّدَيْيِّ وَمِنْ الْبَطُونِ قَيْتُبَيْعٌ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخاها ؛ لأنها من أقصى الخلق ،  
فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه أخفى مما كان في  
الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ، ولذلك  
يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها  
فنعول : الهمزة للموقوف عليها إما أن تحذف بالقلب ، أو الحذف ، كما هو  
مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحذف كما هو مذهب غيرهم ، والمحقة  
تحتاج إلى ما يبينها ؛ لأنها تبقى فنحن ، بخلاف الخففة ، فالمحقة لا تخلو من أن  
يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن ساكن ما قبلها وقت عليها بحذف حركتها  
في الرفع والجر ، كما تقف على نحو عمرو وبكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم  
والاشام ، لا التضعيف ، كما يجيء .

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما  
يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت  
أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان  
أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لقرط خفاها  
ألقوا حركتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير  
الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها  
في الثلاثي المكسور القاء ، نحو هذا الرُّدَّةُ ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي  
المضموم القاء نحو من البَطِيءِ ، وإن انتقل التنظان بهذا النقل إلى وزن  
مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع  
عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من  
البُسْرِ ، كل ذلك لكرههم كون الهمزة ساكنة ساكنة ما قبلها ، ولا  
يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشام ؛ لأنها لبيان الحركة ، وقد  
حصل ذلك بالنقل

وبعض بني تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع  
 عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما : أي الثلاثي المكسور القاء  
 والمصموها ، بل يتبع العين فيهما القاء في الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا  
 البَطُو ، ورأيت البَطُو ، ومررت بالبَطُو ، وهذا الرَدِي ، ومررت بالرَدِي ،  
 ورأيت الرَدِي ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البَطء في حال الجر  
 وفي الرَدء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتسرا العين القاء في حال الجر  
 في البَطُو وفي حال الرفع في الرء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكروا مخالفة  
 النصب إياها ، فأتبعوا العين القاء في الأحوال الثلاث ، فيجري في هذين المتبع  
 عيسهما فاءها في الإسكان الروم والإشمام لأنهما ابیان حركة الآخر وهى نقلت  
 إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للقاء فاحتيج إلى بيانهما

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من  
 ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة  
 إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَسْوُ<sup>(١)</sup> والبَطُو والرَدُو ،  
 ومررت بالوَتِي<sup>(٢)</sup> والبَطِي والرَدِي ، بسكون العين في الجميع ، وأما في حالة  
 النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تبيء إلا بعد فتحة ،  
 فيقول : رأيت الوَسَا<sup>(٣)</sup> والبَطَا والرَدَا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة قبلها ألفا  
 كما بين بعضهم الألف في نحو حبل قبلها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا  
 أبين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين  
 من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ، ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة  
 ما قبلها ، فيقول : هَذَا البَطُو: والوَسُو والرَدُو ، ومررت بالبَطِي والرَدِي .

(١) الوت: توضع في العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطًا والوُثًا والرِّدًا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهزة كما في بيرٍ ورأسٍ ومؤمنٍ ، لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تقادوا مع الهزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطو ، ومررت بالبُطو ، ورأيت البُطو ، وهذا الرِّدي ، ومررت بالرِّدي ، ورأيت الرِّدي ، فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا المقلوب لأمه حرف لين لا يكون رَوْم ولا إثمَام ؛ لأن الحِركة كانت على الهزة لاعلى حرف اللين ، كما سر في تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهزة سا كنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ وأَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجَمَلِ والرِّجْلِ والسَّكْبِدِ من غير قلب الهزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجري فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان لعدم الفتحة خلفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هذا الكَلُوْ ، ورأيت الكَلَا . ومررت بالكَلِيْ ، يقلبون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستقل بعدها حروف العلة سا كنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسوره ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فلا يمكن تديدها بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء السا كنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو السا كنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فَبَقَوْا الممترتين على حاله ، ولم يفتسهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهزة ، فأما من التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو النَّخْبِ والرَّدِّ والبَطْءِ ، فيجىء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفي المنصوب المنون يقبل التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بَطْءًا وردًا وخَبَابًا : وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ؛ فالنَّخْبُ ألف في الأحوال الثلاث ، وأَكْمُو وار ، وأَهْنَى ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجىء ، ويجىء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف المهمزة

فنقول : قول المصنف « إبدال المهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكَلْوُ » هذه هي المفتوح ما قبلها ، وكذا في بالكَلَى ورأيت الكَلَا  
قوله : « الخبو والبطو والردو والخبأ والبطأ والردا والخبى والبطى والردى »  
هذه أمثلة المهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من المهمزة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتياع في الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا في الرفع والجر فقط

وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

قال : « وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ،  
نَحْوُ جَعْفَرٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبِ شَادَ ضَرُورَةً »

أقول : اعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثها شيء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ؛ فالذى أشمَّ نَبَّ عليه بهيئة الحركة ، والذى رام نَبَّ عليه بصوت ضعيف ، فهو أقوى في التشبيه على تحريك الحرف من الإشمام ، والذى ضعف فهو أقوى تبينا لتحريك الحرف في الوصل ممن رام ، لأنه نَبَّ عليه بالحرف ، وذلك ببعض الحركة ، وإنما قلنا إنه نَبَّ بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركا ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذي أرى أن الرّوم أشد تبيينا ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضا فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال : أي في حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالا من الروم والاشمام ؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [ حرف ] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركا في الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحا ؛ إذ يستقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هي وحدها مستقلة ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا في الوصل لثلاثي يلتقي ساكنا ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل : أليس الأسماء المملوذة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلا نبه في نحو « جاء في زيد » و « أتاني اثنان » بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكنة أو آخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد في قوله « جاء في زيد » مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون في الرفع والمجرور مطلقا ، وأما المنصوب فان كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فاهم يجوزون حذف التنوين  
فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرجل ، ولن  
نجمل ، ورأيت أحد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر

قوله « ونحو التَّصَبُّبَا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع  
والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما  
المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف  
المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فانت  
مستعن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة  
بمد تضميف الحرف الساكن أن يجر كوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن  
الشعر موضع التزعم والغناء وترجيح الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف  
الإطلاق ؛ أي الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للتريد والترجيح  
الصالحه لها ، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — \* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وبجزءه قوله :

\* يَسْقُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَصَوَّمَلِ \*

وقا : أمر بالوقوف مؤكداً بالنون الخفيفة ، أو مسند إلى ألف الاثنين ،  
والسقط : مثلك السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم  
منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعي  
يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول لحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن  
تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد  
وعمر ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة  
كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أماكن الدخول ؛ فهو كالمثال الأول ؛  
والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك بما يختص  
بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمري » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — \* آذَنْتَنَا بَيْنِنَا أَسْمَاءُ و (١) \*

ولا تقول « جاءني أسماء » وتقول في الشعر : الرَّجُلُ ، والرَّجُلِي ، والرَّجُلَا ،

ولا يجوز ذلك في غير الشعر في شيء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْتِمٍ كَشَفْتُ بِالرَّمْحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِمَضْبٍ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ (٢)

فجاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقعت عليه في غير الشعر ،

نحو « جاءني غلامه » فلما جاز لهم في الشعر أن يمحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق

ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله

---

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حنظلة البشكري ، وبجزءه قوله :

\* رَبُّ نَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ \*

وبعده قوله :

آذَنْتَنَا بَيْنِنَا ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

آذنتنا : أعلتنا ، واللين : الفراق ، والناوي : المقيم ، والنواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر لبت في قوله « لبت شعري » محذوف نائب الاستفهام مناه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين

الكلام بقوله « رب ناوٍ يمل منه النواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب في إقامته .

والاستشهاد بالبيت في قوله « أسماء » حيث زادوا الواو في الوقف كما زادوا في

بيت امرئ القيس الياء ، وهذا ما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلم : الذي يلبس اللامة ، وهي الدرع ، تقول : استلام الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طغنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والمضب : السيف الفاطح ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهي ما يخرج منه البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

في قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو في الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل في الشاهدين السابقين .

١١٠ - \* بِيَاذِلٍ وَجِنَاءٍ أَوْ عَيْمِلٍ \* (١)

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ - \* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا \* (٢)

أصله السكون لحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندريون في قوله :

١١٢ - \* وَلَا تَبْقَى نُحُورَ الْأَنْدَرِينَا \* (٣)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظورين مرثد الأسدي ، وهو من شواهد سيويه . والاستشهاد به في قوله « عيمل » حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فإن عبارة سيويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال ( ص ٢٨٢ ) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سيبيا يريد السبب ، وعيمل يريد العيمل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجزأهما ، لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه بما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقعت « اه » قوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا يجيء مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعمى بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيمل في الوصل ضرورة ، وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اه والعامل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن المعجاج وسيأتي قريباً في أثناء

آيات رواها المؤلف وسنشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معلقته ، وصدده قوله :

\* أَلَا هُبَيْي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا \*

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلنا تجدد في الشعر القديم نحو الشجرى بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما أكثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فلي هذا التقرير ليس قوله « الْقَصَبَا » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَبَّ الرِّيحُ بِهَا وَعَبَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المَورِ وَالْقَطْرِ (١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَامِنَاذَا بَعْدَ أَنْ أُخْصَبَا (٢)

والأ : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من الهوب ، وهو الاتباء من النوم ، واصبحنا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي : سقاهم الصوج وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدنا وما حولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الاطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمي المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافي : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافي ، ولكنه أشركه في الجر - يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و« جدبا » : يريد الجذب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ ذَبًّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُجُورٍ هَبًّا  
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ بِسَبَبَا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا  
أَوْ الْخَرِيْقُ وَافَقَ الْقَصَبَا وَالتَّبْنُ وَالْحَلْفَاءُ قَالَتْهَبَا

وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله تناذا أو ضرورة ، بلى إنما لم  
يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضييفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف  
لا التثقل ؛ فقلة مثل القصبَا وَعَيْهَلْ مثل قلة نحو جاءني جعفرٌ ويجملٌ ، وكان  
الواجب أن لا يالحق التضعيف الممسوب المنون في نحو قوله :

\* تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبَسَبَا \*

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقاب تنوينه ألفا لا غير ،  
ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الاطلاق ؛ لا يضعف ،  
ليكن الشاعر حمل النصب على الرفع والنجر وفاسه عليهما كما في لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في نحو قوله عَيْهَلْ والقصبَا أجرى الوصل  
بمجرى الوقف ، بمنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا  
للهقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه ، بل في  
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل بمجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثني من  
أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطني أبيضَةً ، يريد أبيضٌ ، والهاء للسكت ، وهو

فقال حركة الاء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والذبا : الجراد ، والمور : الغبار  
والسبب - بزنة جعفر - : القفر والمفازة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول  
المؤلف ، والسحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتبنا كذلك ،  
والاستشهاد بهذه الأبيات في قوله « جدبا ، والقصبا ، والتبنا ، وأخصا ، وسببا »  
حيث ضعف أو أحرها للوقف ، ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَتَقُلُّ الحَرَكَتِ فِيما قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إِلَّا الفَتْحَةَ إِلَّا فِي الهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكَرٌ وَخَبُؤٌ ، وَمَرَزَتْ بِبَكْرٍ وَخَبِيءٌ ، وَرَأَيْتُ ائْتَبَأُ ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ البَكْرَ ، وَلَا هَذَا جِبْرٌ ، وَلَا مِنْ قَبْلِ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرِّدْءُ وَمِنْ البَطِيءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْرُ فَيَتَّبِعُ »

أقول : قوله « وتقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لفرض لهم ذكرناه في قل حركة الهمزة ، وإنما قل هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لخذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه سيبويه ، وقال : لا يقال رأيت أَلْبَكْرَ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالعرف باللام في حكم النون ، وغير سيبويه جوزة ؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، ولكرهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن للمرفوض ، نحو هذا الرِّدْءُ وَمِنْ البَطِيءِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا : هذا عدلٌ ولا من قَبْلِ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقيل

أتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدْلُ والقُعْلُ ، ورأيت العِدْلَ والقُعْلَ ومررت بالعِدْلِ والقُعْلِ ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لثلاث يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعنى في المموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير المموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المموز وغيره أن المموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المموز فلا يجوز فيه إلا الإتيان

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز قل ضممتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :  
١١٤ — عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَزَى سَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ (١)  
وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيويه ( ص ٢٨٧ ) . العزى : نسبة إلى عزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهي عزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون آيين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافي : « إما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان . والهاء خفية ، ولا تين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالفاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقيم الرجل ، وذهبت الهندات ، اه

فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَقَاتَلْتَهُ ، والأول هو الأكثر ، ولا ينتقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لثلاثا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدُّ والشَّدُّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنتقل الحركة إليه لتقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَخَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (١)

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فَا » و « تَأْ » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حذرت الأولى للساكنين قلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

---

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه ( ح ٢ ص ٦٢ ) والشاهد فيه قوله « فَا » وقوله « تَأْ » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهي أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهي أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التي يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حَيْلًا » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافي : « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فذهب الاخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الاسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان في الكلمة ، فترد الضاد فتقول : ضب ، وقال المازني : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اه . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تَأْ ، بلى فَا ، فأنا أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف في أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله : أنا ، بينها بالألف كياهم بالهاء في « هي » . « من » و « بعلتيه » قال الراجز : \* بالخير خيرات ... البيت \* . بد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اه

وقد يجرى الوصل بجري الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَمِيفٍ فَالطَّجَعُ<sup>(١)</sup>  
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثة أربعه ، وكذا جميع الأسماء المعددة  
تمديداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : ( اَلَكِنَّا هُوَ اللهُ  
رَبِّي ) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى ( كِتَابِيَّةٌ ) و ( حِسَابِيَّةٌ ) وصلوا كما في  
بعض القراءات ، وقوله تعالى : ( اَنَا أُخِي وَأُمِّيْتُ ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره أَيْفٌ مُفْرَدَةٌ كَأَمْعَصَا وَالرَّحَى ، والممدودُ  
ما كانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالكِسَاءِ ، وَالرِّدَاءِ ؛ وَالْقِيَاسِيُّ مِنَ الْمُقْصُورِ مَا يَكُونُ قَبْلَ  
آخِرِ تَطْيِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتَحَةً ، وَمِنَ الْمَمْدُودِ مَا يَكُونُ ، مَا قَبْلَهُ أَيْفًا ؛ فَأَمْتَلُ  
اللَّامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطَى وَمُسْتَرَى ؛

المقصور  
والممدود

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من  
النحاة منهم الزمخشري وابن جنى وابن هشام والمرادى ، وقوله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضَ الذَّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبي أبز ، إذا عدا .  
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف  
اللحم . وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من  
الفاء الذاهبة في أوله . والأرطاة واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .  
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ،  
فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بإبدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع »  
بإبدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في  
قوله « الأدعه » حيث أبدل الاء هاء في الوصل لإجراء له بجري الوقف .

لأنَّ نَظَّأَ تَرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ  
مَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ كَمَفْعَى وَمُلَهَى، لَأَنَّ نَظَّأَ تَرَهُمَا مَفْعَلٌ وَمُخْرَجٌ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ  
فَعَلَ فَهَوَ أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ فَعِلٌ كَالْمَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى؛ لَأَنَّ نَظَّأَ تَرَهُمَا  
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ، وَالغَرَاءُ شَاذٌ، وَالأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ  
وَفُعْلَةٌ كَمَرَى وَجَزَى لَأَنَّ نَظَّأَ تَرَهُمَا قُرْبٌ وَقَرَبٌ.»

أقول: قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة؛ لأنها في الأصل ألقان  
قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا؛ فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً، بلى  
قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو القتي والعسا مقصوراً.  
قوله « بعدها فيه » أي: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد  
إلى الموصول، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما؛ فسد الحد بنحو جاء وجاءتية،  
والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء  
لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً

والمقصود القياسي: مقصور يكون له وزن قياسي، كما تقول مثلاً: إن كل  
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مَفْعَلٍ، فهذا وزن قياسي، فإذا كان  
اللام حرف علة — أعني الواو والياء — اقلبت ألفاً  
قوله « ومن الممدود » يعني أن القياسي من الممدود أن يكون ما قبله: أي  
ما قبل آخر نظيره من الصحيح؛ ألفاً، والأولى أن يقال: الممدود القياسي ممدود  
يكون له وزن قياسي، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفي في حد المقصور  
والممدود القياسيين أن تقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكبري تأنيث  
الأكبر، وحمراء تأنيث الأحمر، مع أنهما قياسيان؛ لأن كل مؤنث لأفضل  
التفضيل مقصور، وكل مؤنث لأفضل الذي للألوان والحلّي ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة المدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر المدود : أى الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : سمي مقصوراً لكونه محبوباً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والمدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو مدوداً؛ فتَجَوِّزُ وقصد للفرق بين لنتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي الجرد » فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ، ومن فَعَّلَ نحو : مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن افتعل نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدَهَى ، ومن تَعَلَّلَ نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضَى منه ، ومن أَفْعَلَ وَاِفْعَالٌ مُرْعَوَى عنه ونَحْوِ أَوْى له ، ومن فَعَّلَ مَقْوَى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعَّلَى وَاِفْعَلَى كَسَلْتَى (١) وَاغْرَنْدَى (٢) قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والمدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي الجرد مَفْعَلٌ بفتح العين ، سواء كان من يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعَلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي الجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مَفْعَلًا أو مُفْعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعَلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعَلَ ناقص الذى نعتة على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزَى فهو خَزِيَانٌ وَرَوَى يَرْوَى رِيًّا فهو رِيَّانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر ( ١ ص ٥٥ و ٦٨ )

(٢) أنظر ( ١ ص ١١٣ )

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء واليمين ، وإما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِيَّ يَفْنَى فَنَاء

قوله « والنِّرَاءُ شاذ » حكى سيبويه غَرِيَّ يَغْرِي <sup>(١)</sup> غَرَاء ، وَظَمَى يَظْمَى ظَاء ، وقال الأصمعي : هو غَرِيٌّ ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَةٌ فُعْلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعْلٌ .

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بنير هاء لفعْلَانِ الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لفعْلَاءِ المعتل لأمه من الألوان والحلى والخلق ، كأَحْوَى وَحَوَاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى كالتَهْقِيرَى <sup>(٢)</sup> ، وَالْحَوْزَلَى <sup>(٣)</sup> ، وَالْبَشْكَى <sup>(٤)</sup> ، وَالْمَرَطَى <sup>(٥)</sup> ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

---

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من المددود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلحق به الشيء ..

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالثاء

(٣) الحوزلى : مشية فيها تناقل وتبخر كالحيزل والحيزلى ، قال المنبجى :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْحَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانت

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالمَثْمِيَّ<sup>(١)</sup> ، والخَلِيقِ<sup>(٢)</sup> ، وروى السكاك في المدنى الخَصِيصِي<sup>(٣)</sup> ، كما مر في باب المصدر

وبما التالِب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كندى وأنداء ، وقفاً وأقفاء ، وجاء غشاء<sup>(٤)</sup> وأغشاء ؛ وروى قفَاء بالدمع أب جمعه أقفاء

قال : « وَنَحْوُ الإِعْطَاءِ ، وَالرَّمَاءِ ، وَالْأَشْتِرَاءِ ، وَالْأَخِينَطَاءِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِتَاحُ وَالْإِحْرَاجُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ الْمَضْمُومِ أَوْلَاهَا ، كَالْمَوَاءِ وَالنُّغَاءِ<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا النُّبَاحُ وَالصَّرَاخُ ، وَمُفْرَدِ أَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءِ<sup>(٦)</sup> ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِجَارٌ وَقَدَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ شَاذٌ ، وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْحَفَاءُ وَالْأَبَاءُ<sup>(٧)</sup> مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرما : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٢) الخلق : انظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٣) الخصيصي : مصدر خصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية وخصوصية - بفتح الحاء أو ضمها - وخصيصي ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر ( ١ ص ١٦٨ )

(٤) الغشاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغشاء بالتشديد -

مثله ، وهما أيضا الهالك البالي من ورق الشجر ، وفي التنزيل ( وَالَّذِي أُخْرِجَ الْمَرْعَى فَجَمَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى )

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والغناء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الأباء - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعي ، واحدة أباءة - كعباءة - وهو

القصب . وقد وقع في بعض النسخ « الأباء » بالنون ، في مكان الأباء ، وهو خطأ فإن الأباء بمدود قياسي ، لأن جمهانية - كقذال وأقذلة - فيكون نظير كساء وأكسية وقبا. وأقية

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرّماء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصدرٍ بيم زائدة ، احترازاً عن نحو المُعطى والمرامى ، وكل مصدر لافتعل وافعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرّماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارزوعواء والاحويواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفتعل على غير قَمَلَة ، نحو : فوق قيماً ، وكل مصدر لافتعل كاحبنتى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم القاء ، احترازاً عن نحو الندوى ، وقد ذكرنا في المصادر أن الأصوات على فُعال أو فُعليل ، وكذا كل مفرد لأفُعة معتل اللام مفتوح القاء والعين ، احترازاً عن نحو ندى وأندية ، وشذرحى وأزحية ، وقفا للقصور وأقية ، وأما قفاء بالمد وأقية بقياس ، وشذ أيضاً ندى وأندية ، قال :

١١٧ — فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلْمَتِهَا الطُّنْبَا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها آياتاً في باب الأضياف والمدح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا  
وبعد بيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَحُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلْفَ حَتَّى خُرْطُوهِمِ الذَّنْبَا

ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدم الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جنس السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « في ليلة من جمادى » أراد في ليلة من ليالي الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ، وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذي تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت في قوله « وأندية »

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفضل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء  
قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،  
والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القرني<sup>(١)</sup>  
والكُمثرى والسَّيزاء<sup>(٢)</sup> والخُشاء<sup>(٣)</sup> ونحوها

غرواليدة قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا اليَوْمَ تَنَسَّاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانَ  
هَوَيْتُ : أَي الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْيِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،  
وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا زِيدَتْ لِنَرَضٍ جَعَلَ مِثَالَ عَلَى مِثَالِ أَزِيدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ  
مُعَامَلَتَهُ ، فَتَحْوُ قَرْدِدٍ مُلْحَقٌ ، وَتَحْوُ مُقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ  
قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَتَحْوُ أَفْعَلٌ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا  
مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْوِيكَيْهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعله جمع للممدود لا للمقصود ، ومن الناس  
من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع  
الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرني : دوية شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْمَلِيلِ

وفي المثل « القرني في عين امها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز في الملة وهي  
الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السيرا - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، وبقصر - : ضرب من البرود ،  
وصرب من التبت ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء  
والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناقى خلف الأذن ، والخششاء  
- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخششاء »  
يحمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتونيها ؛  
فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قيل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه  
النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك  
يا أحق مرتين

وقيل : إن للبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَبَّيْنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدِيمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا  
فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ؛ فقال : قد  
أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير  
محكي ، قال : وأحسنها لفظًا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَّمَسَّنَ هَوَايَ ، وسألتهم هَوَايَ ،  
وغير ذلك

قوله « أي التي لا تكون الزيادة الخ » يعني ليس معنى كونهما حروف  
الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من  
المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك للزيد إلا من  
هذه الحروف ، إلا أن يكون للزيد تضييفا ، سواء كان التضييف للإلحاق أو  
لغيره كقرود<sup>(١)</sup> ، وعَبْرَ ، فإن النال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع  
زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كالمجموع ، ومن  
غيرها كقطع وسرح ، وقد يكون ذلك التضييف الزائد للإلحاق كقرود<sup>(١)</sup>  
وجلبب ، ولغيره كالمجموع ، والذي للإلحاق لا للتضييف لا يكون إلا من حروف

(١) أنظر ( ١ ص ١٣ )

اليوم تنساه ، كَجَدَوَلٍ وَزُرْقُمٍ<sup>(١)</sup> وَعَنْسَلٍ<sup>(٢)</sup> فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلح » قد تقدم لنا في أبنية الخنثى بيان حقيقة الإلحاق

والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مقتل للإلحاق لم يدغم نحو مرَدٍ ومَشَدٍ كما لم يدغم نحو أَلَدَدٍ وَمَهْدَدٍ<sup>(٣)</sup>

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم في مثل هذه

المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لذلك » أى : ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى

غير الإلحاق

قوله « ولجىء بمصادرهما مخاتمة » أما كون إفعال وفِعال وفِيعال كدخراج

فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفى

في الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن قملالا في الرباعى ليس بمطرده كما مر في

باب المصادر ، ولو كان أفعل وقاعل ملحقين بدخراج لم يدغم نحو أعدّ وحادّ

قوله « ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا » إنما قال : في الاسم احترازا

---

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٠ ص ٥٩)

(٣) أنظر في كلمة « ألدد » (ص ١٠ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفي كلمة « مهدد »

(ص ١٠ ص ١٤)

عن تقاعل فانه عنده ملحق بفعمل كما ذكر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون  
الزيادة مطردة في معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، وثبوت  
الإدغام في نحو تساراً وتماداً

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه في أول الكتاب (١)

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالِاشْتِقَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَعَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،  
والتَّرْجِيحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالِاشْتِقَاقِ الْمَحْضِقِ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثَلَاثِيَةِ  
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَّالٍ وَتَنَدِيلٍ وَرَعَشِنٍ وَفَرَسِينَ وَبَلْعَنٍ وَحُطَّاطٍ وَذَلَامِصٍ  
وَقَمَارِصٍ وَهَرْمَاسٍ وَزُرْقَمٍ وَقِنَمَاسٍ وَفِرْتَاسٍ وَتَرْتَمُوتٍ »

أقول : العنسل : الناقة السريعة ، مشتق من السلان وهو السرعة ، وقال  
بعضهم : هو كزيتل من العنس ، وهو بعيد ؛ لخالفه معنى عنسل معنى عنس ،  
وهي الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشاملُ والشملُ والشمالُ بمعنى الشمال ، يقال : شملت الريح : أي هبت  
شمالاً .

التندلُ — بكسر النون والبدال وسكون الهمز — والتيدلان بفتحهما مع  
الياء ، والتيدلان بضم العين : الكابوس ، من الندل ، وهو الاختلاس ، كأنه  
يندل الشخص : أي يختلسه ويأخذه بنته ، والهمزة في تيدل زائدة ؛ لكونه  
بمعنى التيدلان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشَنُ كَجَفَرٍ : بمعنى المرتعش

الْفَرَسِينُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أي يدق

الْبَلْعَنُ : البلاغة .

الْحُطَّاطُ : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

الدُّلَامِصُ : الدرع البراقة البينة ، بمعنى الدَّلِيلِصِ والدُّلَاصِ ، وقد دَلَّصَتْ  
الدرع : أى لانت

الْقَمَارِصُ : بمعنى القارص

الهِرْمَاسُ وَالْقِرْنَاسُ : الأسد الشديد ، من الهَرَسِ والقَرَسِ

الزَّرْقُ : الأزرق

الْقَمَّاسُ : البعير العظيم ، من القَمَسِ ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَمَّسَاءُ :  
أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل يَرَّاحُه ، والقَمُوسُ : الشيخ الكبير الهرم  
الترنموت : ترنم القوس عند النزح ، قال

١١٨ - تُجَاوِبُ الْقَوْمَ بِتَرْنَمُوتِهَا (١)

قد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على  
ما ذكرنا فى كل واحد ، ونبنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من  
الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بقلبة

الاشتقاق  
من أداة  
الزيادة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزِمُ مِنْ عُنْتُوتِهَا تَجَاوِبُ الْقَوْمَ بِتَرْنَمُوتِهَا

\* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا \*

والشريانة - بكسر الشين فتحها - : شجر تنخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان  
يرحمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة  
لإرزاما إذا أنتصصت من غير أن تفتح فاهما ، والعنتوت : الحزفي القوس ، وتجابوب  
مصدر تشبيهي نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجابوب » بصيغة المضارع ،  
والترنموت : الترجم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما  
قيل : القلب تابوت الحكمة . والاشتقاق بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترجم ،  
وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت  
وجبروت وورهبوت ورحموت وطلاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطفغان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من العوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بدم النظر ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْدَدُ أَفْعَلًا ، وَمَعْدٌ فَعْلًا لِمَجِيءِ تَعْمَدٍ ، وَلَمْ يُعْتَدْ بِتَمَسْكَنَ وَتَمْدَرَعَ وَتَمْدَلِ لَوْضُوحِ شُدُوزِهِ ، وَمَرَاجِلُ فَعَالِلَ لِقَوْلِهِمْ : تَوْبٌ مُرَجَلٌ ، وَضَهِيًا فَعَلًّا لِمَجِيءِ ضَهِيَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيْعَالًا لِمَجِيءِ قَنَ ، وَجِرَائِضُ فَعَالِلًا لِمَجِيءِ جِرَوَاضِ ، وَمِعْرَى فَعَلَى لِقَوْلِهِمْ مَعْرٌ ، وَسَنَبْتَةٌ فَعَلْتَةٌ لِقَوْلِهِمْ سَنَبٌ ، وَبُلْهِنِيَّةٌ فَعَلْنِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَهْلَةٌ ، وَالْمِرْضَنَةُ فَعَلْنَةُ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَعْتِرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلٌ لِمَجِيءِ الْأَوَّلِيِّ وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وَوْلٍ ، لَا مِنْ وَّالٍ ، وَلَا مِنْ أَوَّلٍ ، وَإِنْتَحَلُ إِفْعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ فَعَلَ : أَيْ يَيْسَ ، وَأَفْعُوَانُ أَفْعَلَانًا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلَانٌ مِنَ الضُّحَى ، وَخَنْفَقِيْقٌ فَعْمَلِيْلًا مِنْ خَفَقَ ، وَعَقْرَتِي فَعَلْتِي مِنَ الْعَقْرِ »

أقول : إنما كان ألدد أفعلًا لأن ألددا ويلنددا بمعنى الألد ، وهن مشتقات من اللد ، وهو شدة الخوصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها : الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعْدٌ فَعْلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخشوشنونا وتمعدونا : أى تشهوا بعمد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التمتع وزى المعجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم  
باللبسة للمدنية » وقيل : معناه كونوا غلظا فى أنفسكم بحيث لا يطعم أحد  
فيكم ، قال

١١٩ - \* رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَدَا <sup>(١)</sup> \*

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعددتفعل ، ولم يجيىء فى كلامهم  
وخواف سيبويه قعيل : معد مفعل ؛ لأنه كثير وفعل فى غاية القلة كالشربة فى  
اسم موضع ، والهبى الصغير ، والجربة العانة من الحير ، وأما قوله تفعل لم يثبت  
فمنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَ وَتَمْنَدَلُ وَتَمْدَرَعُ وَتَمَغْفَرُ ، وهى تفعل بلا خلاف ،  
فكما توهموا فى مسكين ومنديل أنهما فَعْلِيلٌ وفى مِدْرَعَةٌ أنها فَعْلَالَةٌ وفى مُغْفُورٍ  
أنه فَعْلُولٌ للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهموا فى معد أنه فَعَلٌ ، قعيل : تمندل ،  
وتمسكن ، وتمدرع ، وتمغفر [ وتمعدد ] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهموا  
أصالة ميم مسيل فجمعه على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيزٌ على قَفْزَانٍ ، ولو سلم أنهم  
لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تفعل قلنا : فَعَلٌ غريب غرابة تفعل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا كَانَ جَزَائِي بِالْأَمْصَا أَنْ أُجْلِدَا

وتمعدد : أراد اشتدوقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزن تفعلل لقلة تفعل  
فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ  
معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى ككبر  
وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد  
ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْتَدَةً فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب  
تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تمييز الأمرين ،  
واسيويوه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال  
رديفة ، والمشهور الفصيح تَدْرَعُ وتمسكن وتمندل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةٌ وَجَرَبَةٌ وَهَبِيٌّ ؛  
فإنها لَيْسَتْ برديفة

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالِلٌ » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم زيادة  
الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيويوه حكم بأصالتها  
لقول المعجَّاج

١٢٠ — \* بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمَرَّاجِلِ (١) \*

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للمعجَّاج يمدح فيها يزيد  
ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهَلِّلِ وَالشُّوقُ شَاجٍ لِلْعِيُونِ الْخُذَلِ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

نَبَدَلْتُ عَيْنَ النَّعَاجِ الْخُذَلِ وَكُلُّ بَرَّاقِ النَّوَى مُسْرُولِ

وانظر أراجيز المعجَّاج ( ص ٥٥ طبع لوزج ) . والاستشهاد بالبيت على أن  
ميم المرجل أصلية ، وهو مفعول ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم  
الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن مرجل مفعلا ، وهو مما لا وجود  
له في كلامهم ، وهذا مذهب سيويوه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن المرجل  
مفعول وميمها زائدتان ، ولم يبال بعدم النظر ؛ محتجا بأههما كذلك في نحو مدرع  
فقد قالوا : تدرعت الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ،  
ولكن لما كثرت استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على  
ذلك ، هذا . ومذهب سيويوه أول أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثير ، ومفعلا  
لا وجود له إلا في الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذي فيه قروش على صور المرآجل ، كالمُرَجَلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — \* عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ \*<sup>(١)</sup>

ولا يبعد أن يقال : إن المرَجَلِ مِفْعَلٌ<sup>(٢)</sup> ولزوم الميم أو هم أصلها كما فى مسكين ، قليل : مُرَجَلٌ ، كما قيل : مُمَسَّكِنٌ ، وأيضاً إنما قال مرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرَجَلِ

قوله « ضَمِيّاً فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو قَمِيْلٌ لافِعَلًا ، من قولهم : ضاهات ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ ( يَضَاهِيُونَ )<sup>(٣)</sup> و ( يَضَاهُونَ )

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس من قصيدته المعلقة ، و صدره قوله :

\* قَمَيْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُؤُ وَرَاءَنَا \*

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الروزنى والأعلم :

\* عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ \*

وذكر النهرى الروایتين جميعاً

و صدر البيت الذى أنشدناه بما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الأزار المعلم من الخبز ، والمرجل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالجيم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كعظم ومكرم ، فالجيم زائدة ، وأصول الكلمة ( ر ج ل )

(٢) المرجل — ككثير — : المشط ، والعدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طينخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَبْنَا ابْنَ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ )

قال : ولم يجيء في الكلام فعيل إلا هذا ، وقولهم ضنهد<sup>(١)</sup> مصنوع ، والضميأ : التي لا تبيض فأنها تضاهي الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وقملاً وقعيل كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيويو له شيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهات ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضهيا : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فينان » يقال : رجل فينان : أي حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن والشمر كالغصن ، وقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفين<sup>(٢)</sup> ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجرائض » لو عملنا بالثلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن الهمزة غير أول ؛ فلاتكون زيادته غالبية ، وقمائل موجود كمعلايط ، لكن جرواضاً بمعنى جرائض وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ، فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جرض بريقه : أي خص [ به ] ؛ لأن الغصص مما ينتفخ له

#### (١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أي حسن الشعر طويله ، وهو فعلان » اهـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفنن - وهو الغصن - صرفته في حالي السكره والمعرفة ، وإن أخذته من انفينه — وهو الوقت من الرومان — ألحقته بباب فعلان وفعلاته فصرفته في السكره ولم تصرفه في المرفة ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعلان ، وأنشد ابن بري للعجاج :

\* إذ أنا فينان أناغي الكعبا \* اهـ

وكذلك يَمْرُؤِي فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ،  
ولو حكنا بدم النظر لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن دِرْهَم ، لكنه نبت  
مَعْرُومًا ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبَتَةٌ — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبْتُ من الدهر  
وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبب أيضا هو الحين  
من الدهر

قوله « بِلَهْنِيَّة » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا  
الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِمَجْبُوعَيْنِ<sup>(١)</sup> بزيادة الياء ، فقط ،  
لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛  
فانه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيصفو عيشه : وبِلَهْنِيَّة العيش : خَفَضُهُ

قوله « المِرْضَنَةُ » المِرْضَنَةُ والمِرْضَنِيُّ : مشية فى اعتراض : أى أَخَذَ على  
عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقَمَطٍ من غير زيادة

قوله « وأولُ أفعل » ؛ لأن تصريه على أولى وأول دليل على أنه أفضل  
التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفضل من تركيب  
« وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لامن « أول » ولا من « وَاَل »  
إثلا يلزم قلب الهمزة شاذًا كما ذكرنا فى أفضل التفضيل<sup>(٢)</sup>

(١) الخمعة : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ؛ ومثله الخمسة

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفضل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية

( ج ٢ ص ٢٠٢ ) : « أما أول فذهب البصريين أنه أفضل ثم اختلفوا على ثلاثة  
أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يتم عمل هذا التركيب  
إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله « أوأل » من وأل : أى نجا ؛ لأن  
الرجاء فى السق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شئ يرجع  
إلى أوله ، فهو أفضل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة وأوآ

قوله « إنْقَطَلَ » هو الشيخ القَحْل : أى اليابس ، وهو إنْقَطَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجِرَّ دَخَلَ ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كما صطلب قوله « وَأَفْمُوَانُ أَفْعَلَانَ »<sup>(١)</sup> بما ذلك لجرى فَعْوَةَ السَّم ، وأَرْضَ مَقْعَاةً ، ولولا

قبلاً شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعَل من « وَاَل » قلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعَل من تركيب « وَوَل » قلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعال التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلاً ، وأما قولهم : أوله ، وأولتاه ؛ فن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أوصل على ما يجىء فى التصريف ؛ وعند من قال هو من « وَاَل » أصل أولى وقولى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَادَ لُوْلَى) لأنه حذف الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كاسبق معنى وتصريفاً واستعمالاً ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأوائل ، الأولى ، الأوليات ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شىء مستعمل على القول الصحيح لئلا يستعمل منه فعل كإحسن ، ولئلا يستعمل منه اسم كإحسك — خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كإعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وإحسك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرى . فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قلبه ظاهراً ، نحو يوماً أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ؛ إذ هى دليل على أرأفعل ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع ، فان خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر ؛ لخصا وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمدته أولاً بادئاً ، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً ، اهـ

(١) الذى ذكره المؤلف من يجىء « فَعْوَةَ » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَمُنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والمهمزة ، فإن حكمت بزيادة المهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة المهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتَقَان (١) وَأَقْضُوَان (٢) وَأَسْحُوَان (٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كَمُنْفُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوَان فحكمتنا بأنه أَفْعُلَان ؛ لشهادة الفعومة

والذي جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأقضى بما حدث فيه قلب مكاني : وكذا الأفعوان ، وأصل أقضى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيويه أن أكثر ما يستعمل أقضى اسما ، فيجب على هذا أن تتوزن أقضى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالأسم لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أقضى وقو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدثه وسورته قلب كما قالوا : عاش وعشا ، وقضى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأقضى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَقَعَّى لَهَا إِخْوَانَهَا وَنَصِيرُهَا هـ

وقال في اللسان : « وفوعة السم : حدثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعان هـ والذي غر ابن الحاجب والرضي أن سيويه قال : إن وزن أقضى أفضل ، وإن وزن أفعوان أفعلان ( انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥ ) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح

(١) الاستقان بضم المهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نثر عليها ، ولعلها محرقة عن الأثيوبان ، وهو الوجه الفخيم في حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأحقوان : نبت طيب الريح حوالبه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والمفعاة ، ولا دليل في أمي سواء صرفته أولا على أنه أفعل ؛ إذ يجوز أن يكون  
للمنون ملحقا بمجر كملقي وغير النون بنحو سلقى ، قوله « لجيء أمي »  
فيه نظر

قوله « إضحيان » يقال : يوم إضحيان : أي مضيء ، وليلة إضحيانة ، من  
« ضحى » أي : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لرفنا بدم النظر أنه  
إفعلالز . كما سحمان جبل ، وإزبيان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن  
فعليان وإفعلالا لم يثبتا

قوله « خنفيق » هو الداهية ، من الخفق ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها  
اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهي أيضا مضطربة منزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز  
أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا في الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛  
لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفيق ملحقا بسلسيل بزيادة النون  
والتضعيف

قوله « عفرني » هو الأسد القوي المفترقريسته ، والعفر [ بالتحريك ]  
التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من  
الغوالب في موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال لناقة : عفرناة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْضِي وَأَوْلَقِي حَيْثُ قِيلَ :  
بَعِيرٌ أَرْضٌ وَرَاطِيٌّ ، وَأَدِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرَطِيٌّ ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ  
الْأَمْرَانَ ، وَكَعَسَانَ وَحِمَارِ قَبَانَ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أرضي فلي ؛ لاشتقاق أرض ومأروطمنه ، والألف  
للاطلاق ؛ لقولم أرطاة ، وأن يكون أقل ، بدليل راطي ومرطي ، والأرضي ؛  
من شجر البر يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل  
مألوق ، وأن يكون أفضل بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أي : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قبآن <sup>(١)</sup> » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحس ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القبيب ، وهو الخمور ، أو إلى القبن ، وهو الذهب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ لجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَأَلَّا كَثُرَ التَّرْجِيحُ كَمَلَّاكٍ ، وَقِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلُو كَتَيْ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَسَأَلَ مِنَ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنَ لَأَكْ : أَيُّ أَرْسَلَ ، وَمُؤَسَّبِي مَفْعَلٌ مِنَ أَوْسَيْتُ : أَيُّ حَلَقْتُ ، وَالْكَوْفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَأَسَ : وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْأَنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ ؛ كَجِيٍّ ، أَنْسِيَانٌ ، وَتَرْبُوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ الثَّرَابِ عِنْدَ سَيِّبُونِهِ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ : فُعْلُولٌ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّمَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهَا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاهُ : مِنَ الْأَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ ائْتَدَّ بِجَنْهُونًا فَمَنْعَمِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِجَنْبَانِيْقٍ فَمَنْعَمَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَلِيلٌ ، وَجَنْبَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لِحِيٍّ ، مَنْجَنِيْنٌ ، إِلَّا فِي مَنْعَمِيلٍ ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلُولًا كَمَضْرُفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيْسٌ كَمَنْجَنِيْنِ »

أقول ل : قوله « وإلا » أي : إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما في تنبالة وتربوت وسبوت ، أو فيها اشتقاقان

(١) انظر ( ص ٢٤٨ من هذا الجزء )

أحدهما أوضح من الآخر، كما في مَلَكٌ ومُوسَى ومُوسَى ، فالأكثر أن في كلا الموضوعين الترجيح

ففي الأول: أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظر على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما، وبعضهم يعكس، ولا منع من تمييز الأمرين، وإن لم يمارض أحدهما فاعتباره أولى؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظر تنبألة، قال سيبويه: هو فعلاة، فان فعلا لا كثير كسر داح<sup>(١)</sup>، وتعمال قليل كتلفاء وتهواد، كما ذكرنا في المصادر، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال: هو تفعالة من النبيل، وهو الصغار؛ لأن القصير صغير، وكذا في سبروت<sup>(٢)</sup>، رجح سيبويه عدم النظر على الاشتقاق، فقال هو فعلول كمصفور، وليس بفعلوت لندرته، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بمصفور — وإن بدر — بشهادة الاشتقاق الظاهر، لأن السبروت الدليل الحاذق الذي سبر الطرق وخبرها، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره، ولم يحضر في مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

(١) وقع في جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. والسرداح ومثله السرتاح: الناقة الكريمة  
(٢) قال في اللسان (س ب ر ت): « السبروت: الشيء القليل، مال سبروت قليل، والسبروت أيضا: المغلس؛ وقال أبو زيد: رجل سبروت وسبريت، وامرأة سبروتة وسبريتة، إذا كانا فقيرين. والسبروت: الأرض الصفصف، وفي الصحاح الأرض القفر، والسبروت الطويل » اه بتصرف. وقال أيضا: في مادة (س ب ر):  
« والسبرور: الفقير كالسبروت، حكاه أبو علي وأنشد

تُطِمْ الْمُتَمِّينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْمَائِلِ الشُّبْرُورَا

قال ابن سيده: فأذا صح هذا فإسبروت زائدة « اه، ولم نعرف فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تَرَبُّوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَرَبُّوت الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ؛ قال تعالى ( أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال : وهو من الدرَبية ، وهو قريب لوثبت الإبدال ، ولوترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فَعْلُولًا كَقَرَبُوس<sup>(١)</sup> ؛ لأن التاء من الفوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأ كثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكَ وأصله مَلَأَكَ بدليل قوله :

١٢١ - فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَسَكِنَّ لِمَلَأَكِ

تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٢)</sup>

(١) القربوس : مقدم السرج المخنى

(٢) نسب البغدادي هذا البيت لعقمة بن عبدة المعروف بعقمة الفحل ، ولعقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَعَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ      بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ  
يُكَلِّفُنِي كَثِيرًا وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا      وَعَادَتِ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد من جمع ديوان عقمة ولا من شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان عقمة مع شرح الأعلام زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة آياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لأن الأنباري فلم نثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما في اللسان - : البيت لرجل من عبد العيس يمدح النعمان ، وقيل : هولان وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعقمة . والانسى : واحد الانس ، ويروى في مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن للملاك » روى في مكانه صاحب اللسان « ولكن ملاكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملاكا أنت ، وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملاكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفمالك لا تشبه أفعال الانس

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع ملائكة أزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما أزموا يَرْمَى وأرى ، قال الكسائي : هو مَفْعَلٌ من الألوكة ، وهي الرسالة ، فالملك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم « أَلِكْنِي إِلَيْهِ » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلَلِكْنِي ثم التَّسْكِنِي ثم خفف بالنقل والحذف لزوماً ، وقال أبو عبيدة : ملائِكٌ مَفْعَلٌ من لَأَكُه أى أرسله ، فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيراً ما يجمل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — \* دَارٌ لِسُطْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَ <sup>(١)</sup> \*

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، ومَلَأَكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبي عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فِضَالٌ من المَلِكِ ؛ لأنه مالكٌ للأمر التي جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفِضَالٌ قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما في شِمَالٌ قوله : « موسى » موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى حلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالتقدير والنار والدار ، قال :

فلست بولد إنسانٍ إنما أنت ملائِكٌ ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت في قوله « لملائِكٌ » حيث يدل على أن أصل الملك ملائِكٌ نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون في مسألة مسلة ، ولكنهم التزموا هذا التخفيف في ملك كما التزموه في ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى في باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقوله :

\* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ حَلَى تَبْرَاكَ \*

وتبرك : موضع بيلاد بنى قحس ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « هواك » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى : ( هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ )

١٢٣ - فَإِنَّ تَكْرُزَ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا  
فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهي منصرفة قبل العملية غير منصرفة ، مما كقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لكونه مُفْعَلًا ، قال أبو عبيدة : لم يسم التذكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أسوت الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسِّي بهمز القاء ، وقال الفراء : هي فُعْلَى ؛ فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كال بشري ، وهو عنده من التمس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء وأو لأنضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢)

في، ثله ، كإيجي ، في باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضا مُفْعَلٌ ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأجنبي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجيء مؤنثا لكل أفعال تفضيل ، ومُفْعَلٌ لا يجيء إلا من باب أَفْعَلٌ يُفْعَلُ ؛ فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجمة والعملية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كمبسي ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

أَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَسَأَلٌ أَبْظَرَاءُ أُمٌ مَخْتُونَةٌ أُمٌ خَالِدٍ

ويده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاءً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمْرٌ عَلَيْهَا مَرْهَمَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاعر الآخر ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي ياءه روى الفصيدة . والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الهجوم . لأن يمس الدماء ؛ ويقال :

المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجو به بأن

أمه متبذلة قليلة الحياء ، فكفى عن ذلك بأنه قد خنتها رجل ، وعلى الثاني يهجو به بأنهم لم

تخون حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ؛ بل مذهب جميع النحاة

(٣) هذه الزيادة - قطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقا للخطات

هو فُعْلَى فينبغي أن يكون ألفه للحاق بِجُحَدَب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فَعْلَان ، وَأَنْبِسِيَان شاذ كعُشِيَشِيَان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأَنَس ، لأنه يَأْنَس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هومن الإيناس : أى الإيبصار ، كقوله تعالى : ( آتَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ) لأنه يُؤْنَس : أى يُبْصِر ولا يبجن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإضْحِيَان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : ( قَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ) ويقويه تصغيره على أنبسيان ، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لَيْلِيَّة أهن من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « سُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السَّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِي وَسَهْلِي ، وهو إما من السَّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى من الحرمة ، وهذا قول أبي بكر بن السري ، وإما من السَّر بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافي ، يقال : تَسَرَّرْتُ جارية ، وَتَسَرَّرْتُ كتظنيت ، وقال الأخصس : هى من السرور ؛ لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السَّرِي : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشئ ، ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فَعْبِلَةٌ كَمُرِّيْق ، وهو العُصْفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تَسَرَّرْتُ » براءين - بمنهما ، وإن كان تَسَرَّرْتُ يواقهما

قوله « ومثونة » يقال : هو [ من ] « مَانَه يَمُونَه » إذا احتمل مثونته وقام بكمايته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونَةٌ بالوار ، قلبت الواو والضمومة همزة ، وقيل : هو من الأَوْن ، وهو أحد المدَّلين ؛ لأن المَثُونَةَ ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأْوُونَةٌ

ككْرُمة ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم الثبوتة في الأغلب ، وقال القراء : هو من الأين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله مأينة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخص قوله « فَإِنْ اعْتَدَ بِجَنْقُونَا » حكى القراء « جَنْقَنَام » وزعم أن المنجنيق مؤلدة : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، قوالم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عُونٌ ، تفقأ فيها العيون ، مرة مُجْنِقٌ ، وأخرى نُرَشِقٌ » <sup>(١)</sup> من معنى منجنيق ، لا من لفظه ، كدِمِثٍ وِدِمِثِرٍ <sup>(٢)</sup> ، وثررة وثرثار ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندم ، وذلك كإِنْفَعَلٌ ، وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جَنْقُونَا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنْقُونَا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق فهو فَمَكِيلٌ ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالجمع أصل ؛ لثلاث يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يمحذف من حروف

---

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ قاله ، والعون : جمع عون ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجق : ترمى بالمجانيق ، ونرشق : ترمى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرها - ومثله المنجنون ، وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى وثرة ، قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنجْنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدٌ عَنِ الْمُضْفُورِ حِينَ يَطِيرُ  
(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودمائة أيضا ، وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط وجعفر - بهناه

مفرده الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَّقُونَا حتى لا يمتدَّ به ، لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فعليلاً مذهب سيويوه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضاً لوجهين : أحدهما نُدُورُ فَنَعْنِيلُ ، بخلاف فَنَعْلِيلُ كَعَتْرَيْسُ ، وهى الناقاة الشديدة ، من العترة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فَعْلَالِيْلُ بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلاً فعليل ، وقال القراء : بل هو ففليل ، وكذا قال فى دَرْدَيْسُ ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [ أصلى ] بينهما ، كما مر ، وفى قول المصنف هذا أيضاً نظر ، وذلك لأن فعليلاً ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلاً فعليل ، وذلك بنحو بَرَقَعِيدُ لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَلَطَمَيْسُ <sup>(١)</sup> للشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعليلاً ، سواء ثبت بنحو بَرَقَعِيدُ فعليل أولاً ، وذلك لأن جَنَّقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لانحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظر ، أو بظلية الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [ آخر ] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

١ قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

(١) فى القاموس : العلطيمس - كرنجيمس - من النوق الشديدة الغالية ، والهامة الضخمة الصلحاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أىّ تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلو لم يثبت مجانبق لكاننا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج  
 قوله « وإلا ففعلليل » يعنى إن لم يثبت أن سلسيلا فعليل ، بل كان فعلليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلليل ، وفي هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت كون سلسبيل فعلليلا بنحو برّقعيد وعطّاميس فهو وزن ثابت على كل حال  
 قوله « ففعلليل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة ، فان كانت أصلية فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ، وإن كانا زائدين فهو ففعلليل من نجق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو ففعلليل من منجق ، وإن كان المكس فهو ففعلليل من منجق ، وإن كان الميم زائدا فان كان النونان أصليين فهو ففعلليل من نجق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو ففعلليل من نجق ، وإن كان المكس فهو ففعلليل من جتق ، ومع زيادة الميم لا يجوز أن يكون اننونان أيضا زائدين لبقاء الكامة على أصليين وهما الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ، فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول الاسم غير الجارى ، وكذا مفعليل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول بعدها كما يحىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع عرابة الوزنين ، أعنى منفعيلا ومنفعيلا ، فيبقى بعد الثلاثة : ففعلليل ، ومنفعيل ، وفعلليل ، والسكل نادر ، إلا ففعلليلا كمنتريس

قوله « ومجانبق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفعيل لاغير ، وإن كانت أصلية فهو إما ففعلليل أو ففانيل<sup>(١)</sup> ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول أن يعتد بقولهم : جتقونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فقائل على ما اختار سيبويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعني « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من اللتن ، إذ لفائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من اللتن اشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [ أى مثل ] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو لغة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضميف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فمفعيل وفعلليل ومفعنيل ، ويحيى ففليل وفعلليل ومفعنيل ، ويستبعد مفعنيل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يحيى جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعنيل غريب ، وفعلليل ثابت

بأنه على زنة « مفعنيل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون الواقمتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل « فعلللا » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعلللا » فالزائد الياء ويحتمل « فعلللا » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بمنقوتنا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعاليل » إن كان مفردة « فعلللا » أو « فلليل » إن كان مفردة « فعلللا » ، أو يكون على زنة « فلانيل » إن كان مفردة « فعلللا » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعانيل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعاليل أو فلليل أو فلانيل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تمة الفروض في هذه الكلمة

كَبْرَ قَعِيد ، فنجنين إما فَمَلَّلِيلِ ملحق بترقيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَمَرَطَلِيلِ ، والعَرَطَلِ والعَرَطَلِيلِ : الطويل ، وإما فَنَعَلَّلِيلِ ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنَشَلِيلِ<sup>(١)</sup> وقد ذكر سيبويه في منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بَعَضَرَفُوطِ<sup>(٢)</sup> بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسي ، وقال مرة : إنه ملحق بعضر فوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بخماسي ، والأولى الحكم عليه بفَعَلَّلُولِ وعلى منجنين بفَعَلَّلِيلِ ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنَجْنُونٍ ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَعَمَلُولًا أو فَعَلُولًا ؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفا أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجيء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجِنٌ ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض<sup>(٣)</sup> ، كما في سفارج وسفاريح ،

(١) الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) المعضر فوط : دويبة ( انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١ )

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فنعولوا » وإما أن يكون « فعلولوا » ومعنى هذا أن الميم في أولها أصل والواو بين النونين الأخيرتين زائدة ، والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني ، وإحدى النونين الأخيرتين زائدة على الخلاف الآتي ذكره في كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذي سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الأخيرين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، ويبان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلي ، وإن فرضت ، زيادة الثانية جازاك أن تقول في الجمع : مناجين ؛ فتحذف النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن

قوله « ولولا منجنين لكان فطلولا » يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كمنصر فوط ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أننا أن منجنينا لا يحتمل إلا فمئلليا على الصحيح ، وفنطليا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضمهناه ، وكذ منجنون فمئلول على الصحيح ، وفنمائل على ما أجاز سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بمنصر فوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فطلولا » وهو مع وجوده فطلول أيضا ؟

قوله « وخنديس<sup>(١)</sup> كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وليس ذلك في خنديس ، ونون خنديس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فنمئلل كمنديس لم يمتنع أن يقوله في خنديس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتسميه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَغَشْنِ<sup>(٢)</sup> وِيلَغْنِ

الياء على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى اثنائى جائزة ، وهى زائدة للعرض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه علال الحكم بزيادة الثانية بالتراهيم مناجين ، ووجه فساده أن هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحاً ، ثم هو يرجح الذى نقاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخنديس : القديم من الخنطة ومن الخمر ؛ قال ابن دريد : « أحسبه معرباً »

(٢) انظر ( - ١ ص ٥٩ ) وانظر أيضا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملما كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسُرِّيَّة ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصاهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا يجيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

نم إن قدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سأتومنها » من النوالب في الزيادة كما سيجي ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الراعي أو الخامس الأصول ، أعني المجردة عن الزائد ؛ أي الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصلته لا يؤدي إلى ذلك ، حكمتنا بزيادة الغالب ، كما قول في سُلْخِيَّة<sup>(١)</sup> فَهَلِيَّة ، وهو وزن غريب ، وَفُصَّلَةٌ كَقَدْعِمَةٍ غَيْر<sup>(٢)</sup> غريب ، وذلك لأننا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرباعي أو الخماسي المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذى الزيادة كَتَنْفُل<sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنْ فَصَّلًا بضم اللام وَفَعْلًا نادِرًا ، وكذا قُنْفَخَر<sup>(٤)</sup> فَإِنْ فَصَّلًا وَفَعْلًا غَرِيْبًا ، حكمتنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان الزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسي ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من أبنية الخماسي ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسي وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناءً غريبًا ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(١) انظر ( ١ ص ٢٦١ ٣٨ )

(٢) انظر ( ١ ص ٥١ )

(٣) التفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثة ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر أوله أيضا — : القاتق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس إلا مكسور الأول — كجرحل ؛ ومثله القفاخر — كعلابط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد  
وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته ؛ حكم بزيادة الغالب للائحاق ، كما ذكرنا فى سلخية ، لأنه كأنه مُفَلَّلَةٌ ؛ لكونه ملحقاً به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً فى ذى الزيادة لا فى المجرى عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكمان لا يزيد شيء منهما بناء غريباً فى اللزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ؛ لما ذكرنا الآن سواء وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى فى حال التحرير

فلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظر يرحح الغلبة ، كما يجيىء فى سلخية ، فى تقديم المصنف عدم النظر كما يجيىء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سائتمونها » ليس من الغوالب ، ولا يؤدي أصلته إلى عدم النظر ؛ فلا بد من الحكم بأصلته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الماء والميم من درهم ولام سقر جبل وميم عاتطيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتمدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ قُدِّدَ فَبِخُرُوجِهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَنَاءِ تَقْفَلٍ وَتَرْتَبٍ وَنُونِ كُنْتَالٍ وَكَنْهَبِلٍ ، بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ وَنُونِ خُنْفَسَاءِ وَقَنْفَخِرٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ زَيْنَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَنَاءِ تَقْفَلٍ وَتَرْتَبٍ مَعَ تَقْفَلٍ وَتَرْتَبٍ ، وَنُونِ قَنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءِ مَعَ قَنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءِ ، وَهَمْزَةِ النَّجْجِ مَعَ النَّجْجِ »

المخرج  
من  
الأوزان  
المشهوره  
من أدلة  
الرياده

أقول : التقفل ولد انشاب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يمد في المقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكنتال بالهمز : القصير ، الكنهبُلُ : من أشجار البادية ، الكنهور : العظيم من السحاب ، الكنفخر : الفائق في نوعه ، الألتججُ والألتجوجُ<sup>(١)</sup> واليلتجوجُ : العود

قوله « فإن قد » أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله « فبخروجها عن الأصول » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخامسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده ألتجوجاً وخُفَسَاءً - بفتح الفاء - فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالقلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شىء منها من العوالب ، إلا همزة التنجوج ، ولا تعارض فى التنجوج بين القلبة وعدم النظر ؛ لأن عدم النظر لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى المزيد فيه ؛ إذ لا يمكن التخلص من عدم النظر أيضاً فى المزيد فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألتجج ، واليلتجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « التنجج » وبالياء فى « يلتجج » والدليل على صحة الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزة والياء فى « التنجج » و« يلتجج » لما انضم إلى الهمزة والياء التون ، والألتجوج واليلتجوج كالألتجج واليلتجج : عود يتبخر به ، وهو يفتعل وأفتعل ، وقال اللحيانى : عود يلتجوج والتنجوج والتنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فَإِنْ خَرَجْتَا مَعَا » ، وَتَفَعَّلُ وَتَرْتُبُ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفَعَّلُ وَفَعَّلُ ، وكذا كُنْتُأَلُ ؛ لَأَنَّ فُعْلًا وَفُعْلَالًا وَفُعْمَلًا نَوَادِرَ ، وكذا كَنْتَهَبُ ؛ لَأَنَّ فَعْمَلًا وَفَعْمَلًا نَادِرَانِ ، وكذا خُنْفَسَاءُ ؛ لَأَنَّ فُعْلَالًا وَفُعْمَلَاءَ غَرِيبَانِ ، وَكَذَا أَلَنْجُوجُ ؛ لَأَنَّ فَعْمَلُولًا وَأَفْعَمُولًا شَاذَانِ

قوله « بخلاف كَنْتَهَبُور » يعني لو جعلنا نون كُنْتُأَلُ أصلاً لكان فُعْلَالًا وهو نادر بخلاف نون كَنْتَهَبُور ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْمَلُولًا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتُأَلُ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أي : إذا كان في كلمة لفتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها في إحدى الزنتين لا يخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فَإِنْ تَفَعَّلَا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَفَعَّلُ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَفَعَّلُ - بضم التاء أيضاً بما للحكم بزيادتها في تَفَعَّلُ - بفتحها ، وكذا تَاءُ تَرْتُبُ ، وكذا نون قِنْفَخْر - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فُعْلَالًا كجرحل ، وكذا نون خُنْفَسَاءَ - بضم الفاء ، وإن لم يتمتع لولا اللفظة الأخرى أن يكون كَقَرْفُصَاءَ ، وكذا همزة أَلَنْجُوجِ وإن جاز أن يكون فَعْمَلًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاءَ في اللتين ؛ لَأَنَّ وَزْنَ الْكَلِمَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ مِنْ أُبْنِيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ ؛ إِذَا أَلْفَ

والهمزة من الزيادات اتفاقاً ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين مما ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجْوَجِ بـمـم بالنظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَجِ بشبهة الاشتقاق والتلابة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم زيادتهما ؛ لتلايق الكلمة على حرفين ، فحكمتنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأنَّ الـجـ وَلَنَجَّ مَهْلان ، فحكمتنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لـج ، كأنه يلج في نشر الرَّائِجَةِ ، وَالنَّجَجِ : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعًا فَرَائِدٌ أَيْضًا ، كَنُونِ نَرْجِسٍ وَحِنْطَاوٍ ، وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنْ تَشَدَّ الزِّيَادَةُ ، كَكَيْمٍ مَرَزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تَزِدِ الْعَيْمُ أَوْ لَا خَامِسَةً ، وَنُونِ بَرْنَأَسَاءَ . وَأَمَّا كُنَائِلُ فَمَثَلُ خَزْعَيْلٍ »

أقول : الحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والْبَرْنَأَسَاءُ والْبَرْنَأَسَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرنأساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنائيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجَتْ مَعًا » أى : خرجت الزتان معاً بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمتنا بالزيادة أيضاً ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فقول في نرجس : تَعَلُّ ، وإن لم يأت في الأسماء تَعَلُّ كما لم يأت تَعَلُّ — بكسر اللام — وأما حِنْطَاوُ فقال السيرافي : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجِرِّدَ حَلْ ، ومثله كِنْتَأُو (١) ، وسِنْدَأُو (٢) ،  
وقِنْدَأُو (٣) ، وقال الفراء في مثلها : الزائد إما النون وَحَدَّهَا فهو فَنَعَلٌ ، وإما النون  
مع الواو فهو فَنَعَلُو ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَالٌ ، وجَعَلَ النون زائدة  
على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،  
وكل واحدة من النون والهمزة رَسَيْلَتَهَا (٤) في الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكمُ  
إحداهما في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون  
أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من  
زيادة الهمزة ؛ قال : وإما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن  
الهمزة تحذف عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فَنَعَلُو ، وإليه ذهب  
المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد  
في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فَعَالًا كجِرِّدَ حَلْ ؛ فلي  
ما ذهب إليه ليس عدم النظير يرجع في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد  
باتقدير ين كما قلنا في النَّجُوجِ وَخُنْفُسَاءِ

قوله «نون جُنْدَبٌ إذا لم يثبت جُنْدَبٌ» يعني إذا ثبت جُنْدَبٌ - بفتح الدال -  
فلا يخرج جُنْدَبٌ بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَبًا فُنْعَلُ  
ثبت جُنْدَبٌ أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَبِ ، ولهذا سمي  
جراداً جَرْدَهُ وجه الأرض من النبات

---

(١) قال في القاموس : « والكنتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحية  
الكثها ، أو الحسنها » اه

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرى - المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :  
هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه  
(٣) القندأو : السى - الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد  
الرأس ، والجرى - المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم يحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش<sup>(١)</sup> ؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدخرج فتثبت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخامسى فهى فعَلَنُلُولُ

قوله « ونون برتاساء » أى : أن وزنه فعنألاء . وإن كان غريبا غرابة فعنألاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في خنفساء ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كُنْأَيْبِلٌ<sup>(٢)</sup> فمثل خَزَعَيْبِلٍ<sup>(٣)</sup> » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كُنْأَيْبِلٌ بالألف لا بالهمزة ، والألف في الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

قال : « فَإِنَّ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْعَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ الفلة من أدلة الريادة ثَلَاثَةِ أَصُولٍ لِلِالْحَلْقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ وَمَرْمَرِيسٍ وَعَصْبَنْبَبٍ وَهَمْرِيشٍ ، وَعِنْدَ

(١) قال في اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه هـ

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كُنْأَيْبِلٌ بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم باء مشاة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخازن نجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَمْنَا بِكَيْفٍ مِنْ كُنْأَيْبِلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَاثِحٌ وهو من أبنية الكتاب هـ

(٣) الخزعيل والخزعل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاعة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعيل الأحاديث المستظرفة

الانخس أصله هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِمَدَمِ فَعَلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ  
لَمْ يُظْهِرُوا «

أقول : اعلم أنهم [ إما ] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير العلوم  
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جعل  
اشتقاقه على ما غلب فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا  
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بسدم النظر على المعرفة بقلبة الزيادة ،  
فلا نعيله

القرَدَد : الأرض المستوية ، المرمريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها  
تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفياً ، والمرمريس أيضاً :  
الأملس ، والمصَّبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصب ،  
والهَمْزُش : العجوز السنة ، وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بِجَحْمَرِشٍ بتضعيف  
الميم ، وقال الأنخس : بل هو قَلَلٌ ، والأصل هَنْمَرِشٌ ، وليس فيه حرف زائد ،  
قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من  
مالك ، وأما في كلمة واحدة نحو أمثلة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عملٍ مثل  
قِرْطَبٍ بزيادة النون قبل الميم قلت : عِنْدٌ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بِفِعْلٍ  
لكنه أدغم في هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفِعْلٍ ؛ لأن فَعْلًا لم يثبت في كلامهم ،  
قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم يجد من بنات الأربعة  
شيئاً ملحقاً بِجَحْمَرِشٍ ، قال السيرافي : بل جاء في كلامهم جرو نَحْوَرِشٍ (١) :  
أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نَحْوَرِشٍ - كجَحْمَرِشٍ - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو  
الحيث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة ( ن خ ر ش ) فبدل على أن النون أصلية  
وذكره مرة أخرى في مادة ( ن خ ر ش ) فقال : « كلب نَحْوَرِشٍ كنفوعل - وهو  
من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

وأما هُمْتَعِ (١) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُمْتَعِ لعدم فَعْلَلِ ،  
فإذا صغرت هُمْرِيّاً عند الأَخْفَش قلت : هُنَيْمِر ، وعند سيبويه : هُمَيْرِش .

قوله « لعدم فَعْلَلِ » الأَخْفَش لا يَخْصُ فَعْلَلَا ، بل يقول : لم يلحق من  
الرباعي بيجمرش شيء ، لا على فَعْلَلِ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أي : لعدم التباسه بفعل إذ لم يوجد .

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَزَ  
سَيْبَوِيَّةُ الْأَمْرَيْنِ » .

تعيين  
الزائد  
من حرف  
التصنيف

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو سَأَمِر ، فقال : الأول  
لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعَلَ وَقَاعِلَ وَقِيَعَلَ ، وكذا قال  
في نحو جَلَبَبَ وَخَدَبَ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثلاثة كَجَدَوَلَ وَعَثِيرَ  
وشَمَالِ ، وكذا في نحو عَدَبَسَ (٢) لكونه كَفَدَوَكَسَ (٣) وَعَمِيَلَ (٤) ، وكذا  
قَدَمَدَدَ (٥) لكونه كَكَنَمَوَر (٦) ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخرية في

إليه ابن سيده : وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقال : ليس في الكلام  
فوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبنا إليه . فان الخرش هو الخدش  
(١) الهمتع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين  
مهملة - : الأحق ، وأثاء همقعة ، وهو أيضاً ثمر التضب ، ولا نظير له في الوزن  
إلا زملق ، ويقال : همق - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قل أن يقضى إلى  
المرأة ، ويقال فيه : زملق : وزمالمق - كعلبط وعلابط .

(٢) العديس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها ،  
والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العديس

(٣) القدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلي

(٤) عميثل - كسفرجل - : الطيء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيراني

(٦) أنظر ( ١ ص ٥٦ )

المضعف ، فجعل السلم كجدول<sup>(١)</sup> وعثير ، ونحو مهدد<sup>(٢)</sup> كتنزى<sup>(٣)</sup> وخبباً<sup>(٤)</sup> كخلفنة<sup>(٥)</sup> وقفقددا كخبز كى<sup>(٦)</sup> ، وقرشياً<sup>(٧)</sup> كقندأور<sup>(٨)</sup> وصوب سيبويه كلا الوجين ، وقال المصنف : لما ثبت في نحو قرودد<sup>(٩)</sup> أن الزائد هو الثانى لأنه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان في مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق — حكنا في الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للالحاق في كون المزيد في مقابلة الأصل حتى يجعل مثله في كون الزائد هو الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى في المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .

قال : « وَلَا تَضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ وَصِصِيصِيَّةٍ وَقَوَّقِيَّتُ وَضَوْضِيَّتُ رَبَاعِيٌّ وَنَيْسَ بِنَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بَدْيَ زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ حَرْفِيَّيْنِ لِدَفْعِ التَّحْكُمِ ، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيلٌ مُخْتَامِيٌّ عَلَى الْأَكْثَرِ . وَقَالَ الكوفيون : زَلَزَلَ مِنْ زَلٍّ وَصَرَّصَرَ مِنْ صَرٍّ وَدَمَدَمَ مِنْ دَمٍّ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى . »

بان  
ما يضاف  
وما لا  
يضاف  
الاصول

(١) العشير - كدرهم - : الغبار

(٢) أنظر ( ١٥ ص ١٤ )

(٣) أنظر ( ١٥ ص ١٨ ١٩٥ )

(٤) أنظر ( ١٥ ص ٥٩ )

(٥) يقال : في خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر ( ١٥ ص ٦١ )

(٨) القندأور - كجرحل - : السىء الخفاق ، وقيل : الجرىء المقدم ( انظر

ص ٣٦٢ من هذا الجزء )

(٩) أنظر ( ١٥ ص ١٣ )

أقول : قوله « ولا تضاعف الفاء وحدها » أى : لا يقال مثلاً فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلك لهمم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، ولهذا قلَّ الفاء والمين مثلين نحو بَيْرٍ وِدَدَن <sup>(١)</sup> ، ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوَّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوَّ كَبَّ وَقَيْبَان <sup>(٢)</sup> ، [و] ليس أحد المثلين فيه زائداً ، بل ١٨ أصلاً ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجيء ، بل يضاعف الفاء والمين معاً كما فى مَرْمَرِيْس <sup>(٣)</sup> كما مر فى أول الكتاب .

وقال الكوفيون فى نحو زَزَل <sup>(٤)</sup> وَصَرَّصَرَ <sup>(٥)</sup> مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصل ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرةً ؛ لأن معنى قول الخصم إن ززل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن المـين مكرر مزيد فى نحو ززل وصيصية <sup>(٦)</sup> ، لكن المصنف أراد ذكر دلائل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، وماله [ يقال ] فى تكرير المين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان المين مكرراً كما فى زَزَل وصيصية ، أو لم يكن كما فى

(١) البر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر ( ١٠ ص ٣٤ )

(٢) القيقان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر ( ١٠ ص ٦٣ )

(٤) أنظر ( ١٠ ص ١٥ )

(٥) أنظر ( ١٠ ص ٦٢ )

(٦) الصيصية - بكر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخوفة - شوكة

الحائث التى يسوىها السداة واللحمة ، وصيصية القررة : قرنها ، وكل شئ امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقلع به التمر

سلسبيل (١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معهما ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضاً لو قلنا إن الأولى زائدة لكانت الكلمة من باب يين (٢) ويير ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قلّقي ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ؛ لثلاثي الكلمة على حرفين ، وكذا لانحكام في نحو قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا في عاعيت (٣)

(١) انظر ( ١٠ ص ٥٠٠٩ )

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله اليمشوري ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضوبحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ؛ ذكره ابن جنى ، وقال نصر : بين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهي منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سَلِيمِي ، يَيْنَ يَيْنَ فَمَمَّعِي أَيْبِي فَمَا اسْتَخْبَرْتُ إِلَّا لِتُخْبِرِي  
ويقال : بين بئر بوادي عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أُمَّ مَا ذِكْرُهُ رَبْعِيَّةٌ تَحُلُّ بَيْنَيْنِ أَوْ بِأَكْنَافِ شُرْبُوبِ

(٣) قال في الفاموس : « وفي كتب التصريف : عاعيت عيماء ؛ ولم يفسروه ، وقال الأختس : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت » اه ، وتقول : عاعي ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزُّ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

قال في اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضنين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاعى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعاة ، ويقال أيضاً : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِ مُحَرَّقٍ وَأَمَّ اسْتَعْرَهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقٍ » اه

وحاحيت<sup>(١)</sup> ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في  
أَغْرَيْتَ وَغَازَيْتَ ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل  
واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهْدَيْتَ دَهْدَهْتِ<sup>(٢)</sup> ؛ لاستعمالهم دهدت بمعناه ،  
ولامنع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو  
حَاحِي يُحَاحِي فهو عند سيبويه فَعَمَلٌ يُفَعَّلُ ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاةٌ وَحِجَاةٌ  
كزلزلة ووززال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعِلٌ يُفَاعِلُ ، بدليل قولهم : محاحاة ومعاعاة ، وقال  
سيبويه : بل هو مُفَعَّلَةٌ للمرة كَزَزَلْ يَزْزُلُ مُزْزَلَةٌ ، والأصل مُحَاحِيَةٌ ، قلبت  
الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حَاحِي وَعَاحِي ياء قلبت ألفاً ، وإن  
كانت ساكنة ، لافتتاح ما قبلها كما قالوا في ييأس ويوجل : يَأْسٌ وَيَاجِلٌ ، قالوا :  
وإنما أطرِد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطأني لأنه استكره

(١) حاحي : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حياء ومحاحاة ، إذا  
صححت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَانِي الْقَرُّ إِلَى سَهَوَاتٍ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهري : « حا : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد  
يقصر ، فان أردت التشكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء . لشبهها بها ،  
لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من  
قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، وبدلك على أنها ليست  
فاعلت قولهم : الحياء والعياء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى  
حاحيت وعاعيت وهاميت مجرى دعدعت ، إذ كُنَّ للتصويت « اه من  
اللسان بتصرف

(٢) دهدت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، قددهه وتدهدى ، كرهو التضعيف  
فأبدلوا ثاني المتلين ياء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتريت في تربيت ، وهذا  
عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الأبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عَمِيَّت ، وأما في نحو صِيبِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإتمام مجيء الواو بين ياء اللتين في قَوَّيْتُ وَضَوَّضَيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أُغْرَيْتُ ، وإنما قالوا في دَهَدَهْتُ الحجر : دَهْدَيْتُهُ ، تشبيهاً للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة التماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وهَاهَى <sup>(١)</sup> أصلان ، وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبَيْكَانَ ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أُغْرَيْتُ وَاسْتَفْرَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ <sup>(٢)</sup> ، لأن ضمير الفاعل ، أعني النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وافتتاح ما قبلهما ، وما قبل الضائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفاً أُغْرَيْتُ واستفريت إلى الأصل ، أعني الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستقلالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أَعْطَاتُهُ وَأَرْضَاتُهُ بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن ( وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ <sup>(٣)</sup> )

(١) قال في اللسان : « وهاه زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر ( ١ ص ٥٥ ، ٦٨ )

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم ( قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا

قوله « قوقيت » من قوقى الديك قوقاةً : أى صاح ، وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف العوغاء <sup>(١)</sup> فهو مثل القمقام <sup>(٢)</sup> ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوزاء ، والألف فى الفيقة <sup>(٣)</sup> زائدة لقولهم : فيف

تَعْلُونَ . قال القاضى اليبضاوى : وقرئ ( وَلَا أُدْرَأُكُمْ وَلَا أُدْرَأُتُكُمْ ) بالهمز فيهما : على لغة من قلب الألف المدللة من الباء همزة ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع ، اه قال العلامة الشهاب : هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مدالة من ألف مقلبه عن باء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فقولون فى أعطاك : أعطاك ، وقيل : لغة بالحرف ، وقيل : الهمزة أبدلت من الباء ابتداء كما يقال فى ليت لآت ، وهذا على كونها غير أصلية ، وقد قرئ بالالف أيضا ، اه والمنادر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالالف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلتكم ، فلما وقعت الباء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الباء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولذلك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرٌ عَلَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالالف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المقلدة عن الباء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الباء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر ( ١٥ ص ١٩٥ )

(٢) القمقام : السبد الكثير الخير الواسع العضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيقة : المغازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيغ ، وباليف استدل سيوبه على أن ألف فيقة زائدة

بمعناه ، وكذلك الزِّيَاءُ <sup>(١)</sup> والصِّيَاءُ <sup>(٢)</sup> ، إذ ليس في الكلام فِعْلَالٌ إِلَّا  
مصدرا كززال ، وقولهم المَرْوَرَةُ <sup>(٣)</sup> والشَّجْوَجَاءُ <sup>(٤)</sup> نحو صَمَحَمَح <sup>(٥)</sup>  
وَبِرَهْرَهَةَ <sup>(٦)</sup> ، وليس كعشوتل <sup>(٧)</sup> ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوْلَىٰ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْضَلُ ،  
وَالْمُخَالِفُ مُخْطِئٌ ، وَإِضْطَبِلٌ فِعْلَلٌ كَقَرِطَظِبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ،  
وَمَطْرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا  
إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيهَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضْرَفُوطٍ ،  
وَسَلْحَنِيَّةٍ فَعَلِيَّةٍ ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ؛  
وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتِلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة  
أصول في نحو أَمْحَرَ وَأَصْفَرَ وَأَعْلَمَ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزِّيَاءُ - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزِيْزِي ، والزَايَةُ ، والزِيَاءَةُ ،  
والزِيَاةُ - بكسر الأخيرتين - : ما غاظ من الأرض ، والأَكْمَةُ الصَّغْبَرَةُ ، والرِيْشُ  
أو أطرافه ،

(٢) الصِّيَاءُ : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الخنظل الذي ليس في  
جوفه لب

(٣) المَرْوَرَةُ : الأرض أو المفازة التي لا شيء فيها ، ووزنها فعلعلة لافعولة  
وهي واحدة المرورى . قال سيوبه ( ٢٠٦ ص ٢٨٦ ) « هو بمنزلة صمحمح وليس  
بمنزلة عشوتل ، لأن باب صمحمح أكثر من باب عشوتل » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجي ، وشجوجاء ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجي  
والشجوجاء أيضا : العقق ، وهو طائر

(٥) انظر ( ١٠ ص ٢٥٣ ، ٦٠ )

(٦) انظر ( ١٠ ص ٢٥٣ ، ٦٣ )

(٧) انظر ( ١٠ ص ٦٠ )

كَأَزْتَبِ وَأَيْدَع<sup>(١)</sup> ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته  
المصدرة حكنا بأصالتها ، قالوا : أَفْكَلٌ <sup>(٢)</sup> كَجَعْفَرٍ ، ورد عليهم سيويو به بوجوب  
ترك صرف أَفْكَلٍ لو سمي به ، ولو كان فَعْلًا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلًا لَجاء  
في باب فَعْلٍ يَفْعُلُ فعلة ما أوله همزة

قوله « أَصْطَبِلُ فَعْلَلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة  
زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يظلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها  
ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج <sup>(٣)</sup> محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ  
مُحْمَلٍ المجهول على المعلوم ، وأما مَعْدٌ وَمِعْرَى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

---

(١) الأيدع : صبخ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر

يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلق الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم

الافوه الأودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت :

« هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من

أشياء : يقال : نبج الرجل ( كضرب ) إذا قعد في النجعة ( كالشجرة ) وهى

الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب يبيج ( من باب ضرب )

بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج ( كالضرب ) وهو

طعام كانت العرب تتخذه في الجماعة ؛ يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ،

ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز

أن يسمى به ؛ لأنه على بسيط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه

الثلاثة ؛ فليختر مختار منها ما أراد .... وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها

وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ ، اه بتصرف .

الأصل ، فاذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما في مَرَزَجُوش (١) حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدخِرَج اسم فاعل من دَخَرَجَ والمُدخِرَج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشِرَارٍ وَاخِرِ نِجَامٍ ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَّالٍ ودُلَامِصٍ (٢) وَضَهِيَّاتٍ (٣) وَزُرُقُمٍ (٤) ، يلي غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَمَلْبَاءٍ (٥) وَسَوْدَاءٍ وَحَرِبَاءٍ (٦) وَحَمْرَاءٍ ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع « الجارى على الفعل » : المتصل بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جار يان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلِجٍ (٧) وَيَضْرِبُ ، أو في الوسط كَرَحِيمٍ وَفُلَيْقٍ (٨) أو في الآخر كَالْيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبجج : موضع ، قال سيويه : الميم في منبجج زائدة بمدة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فوضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر ( ص ٣٦٣ من هذا الجزء )

(٢) انظر ( ص ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٣) انظر ( ص ٣٣٩ من هذا الجزء )

(٤) انظر ( ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٦) انظر ( ص ٥٥ من هذا الجزء )

(٧) انظر ( ص ١ ص ٥٩ )

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَمُور<sup>(١)</sup> وسَلَسَبِيل وسَلَفَضِيَّة ، وأما إذا كانت مصدرية مع أربعة أصول بعدها : فان كانت الكلمة فعلا كيدُخْرِج فهي زائدة أيضا ، وإلا فهي أصل كَيْسْتَمُور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في الَيْسْتَمُور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهم وحقه إلا في الفعل كيدخرج ، لأن الأسم الجارية على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وعُصْفُور وقرطَبُوس<sup>(٢)</sup> وِحِنَطَاو<sup>(٣)</sup> ، والألف كحمار وسِرْدَاح<sup>(٤)</sup> وَأَرْطَى<sup>(٥)</sup> وَقَبَعْتَرَى<sup>(٦)</sup> ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقا ، ولذلك كان وِرْتَنَل<sup>(٧)</sup> كجحفنل ، يقال : وقع الناس في وِرْتَنَل : أي في شر ، والجحفنل : العظيم الجحفلة<sup>(٨)</sup> .

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتعلق عن نواه ( انظر ١٠ ص ٢٥٠ )

(١) الخيتعور : السراب ، ودوية سوداء تكون على وجه الماء لاتلث في موضع لإريثا تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أَثْنَى وَإِنْ بَدَأَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحَبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر ( ١٠ ص ٥١ ، ٢٦٤ )

(٣) انظر ( ١٠ ص ٢٥٦ )

(٤) انظر ( ١٠ ص ٥٧ )

(٥) انظر ( ١٠ ص ٥٧ )

(٦) انظر ( ١٠ ص ٩ )

(٧) انظر ( ١٠ ص ٣٣ )

(٨) الجحفلة : الشفة الغليظة

قال : « وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ آخِرًا ، وَمَا لَيْتَهُ سَا كِنَةً نَحْوُ شَرَنْبِيثٍ وَعُرُنْدٍ ، وَأَطْرَدَتْ فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّغْفِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي نَحْوِ رَغِيْبِيَّةٍ ، وَالسِّينُ أَطْرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلٍ ، وَشَدَّتْ فِي اسْتِطَاعٍ ، قَالَ سَيْبِيُّ : هُوَ أَطَاعَ فَمَضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتَنَحَّى الْهَمْزَةَ وَحَذَفُ التَّاءِ ، فَمَضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدُّ السِّينِ الْكَسَكَةَ غَلَطٌ لِاسْتِزَامِهِ شَيْنَ الْبَشْكَشَةِ . »

أقول : أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وتدمان وزعفران ، أما قَيْنَانُ (١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفنن ، وكذا قولهم حَسَانٌ وحمار قَبِيَانُ (٢) منصرفين ، فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وَأَطْرَدَتْ فِي الْمَضَارِعِ » يعني نَفَعَلْ

قوله « وَالْمَطَاوِعِ » يعني أَفَعَلْ وَأَفَعَلْ وَفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛ وعندى أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مَبْنِيَّ (٣) كتنوئى التثنية والجمع

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروف معان كالنوين ، وسيأتى لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى ؛ فلا وجه لعدده نون المضارعة من حروف الزيادة ولكننا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن يستر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذلك الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ؛ على ما تقدم في أول شرح الكافية

قوله « وَثَائِلَةٌ سَاكِنَةٌ » كان ينبغي أن يضم إليه قيماً آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَنْبِثٍ <sup>(١)</sup> وَقَلَنْسُوءٍ <sup>(٢)</sup>

في فعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي ؛ وحيث لا وجه لأنكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجاً بدلالتها على معنى ، نقي أن يقال : كيف يوفق بين عدم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأن الدالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والأسماء المتصلة بها بما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشموني دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ تَا أَحْتَدِي

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل ، اه

(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلابط - : التيسح الشديد ، وقيل :

هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبت أيضاً : الأسد . قال سيويه : النون

والألف يتاوران الاسم في معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال في اللسان : « والقلسوة ( بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه )

والقلساة ( بفتح أوله وسكون ثانيه ) والقلسوة ( بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم

رابعه ) والقلسية ( بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه ) والقلساة

( بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه ) والقلسية ( بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه )

من ملابس الرأس - معروف ، والوار في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى

أما اللاحق فليس في الأسماء مثل فعلة ( بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم )

وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساة . وجمع القلنسوة والقلسية

وَحَبَّنَطَى<sup>(١)</sup> ، أو أكثر من حرفين كَحَبَّنَطَار<sup>(٢)</sup> وأما ما ذكر من « عرند<sup>(٣)</sup> »  
فليس النون فيه من العوالب بل إما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى الأمر تَدَّوَالْعَرْدِ :  
أى الصلب ، وأيضاً بأنا لو جعلنا النون في عرند أصلية لزم زيادة بناء في أبنية  
الرابعى المجرد ، وأما زيادة النون في عَنَسَل<sup>(٤)</sup> وَرَعَشَن<sup>(٥)</sup> فلم يعرف بالغلبة ، بل  
بالاشتقاق ، وكذا دُرُّنُوح في معنى دُرُّرُوح<sup>(٦)</sup>

الشربث : الغليظ الكفيم والرجلين ، ومثله الشَّرَابِث - بضم الشين  
قوله « والتاء في التفعيل وَنَحْوَهُ » يعنى بنحوه التَّفَعُّلُ والتَّعَاعُلُ  
والتَّعَمُّلُ والافتعال والاستفعال ، وفروعهم

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد في هذه العوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛  
فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن قد » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

---

والقائسة فلانس وقلاس وقلنس « اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ،  
لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قل أنهم  
يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى  
لا جمع ، لأنه ليس على وزن من أوزار الجموع

(١) انظر ( ١٦ ص ٥٤ ، ٢٥٥ )

(٢) قال : رجل جعنظار - كسفرجل ، وجعنظار ؛ إذا كان قصير الرجلين  
غليظ الحسم ، وإذا كان أكو لا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والعرد - كعتل - : الشديد من كل شيء ؛ قال فى اللسان : « ووبون  
العرند بدل من الدال » اه يريد انها بدل من الدال فى العرد

(٤) انظر ( ١٦ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٥) انظر ( ١٦ ص ٥٩ ) وكذا ( ص ٣٣٣ من هذا الجزء )

(٦) الذرئوح ، والذروح - كصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه  
ورابعه وسكون ثالثه - . الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه - :  
دوية أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، و بيان النوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ؛ فصحيح قوله « وفي نحو رَغَبْتُ » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من النوالب ؛ فلماذا قال فى سُبُرُوت<sup>(١)</sup> فُتُلُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبْرُوت و مَلَكُوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحوت والرهوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول ككفريت<sup>(٢)</sup> - من النوالب ، ففريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من الفِر - بكسر العين - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التَحْلِي<sup>(٣)</sup> باشتقاقه من حَلَّتْ ، وفى التَتْفُل<sup>(٤)</sup> بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فحرف معنّى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر قوله « وشذت فى أسطاع » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أسطاع - بفتح الهمزة وقطعا - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أطوع كأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذى فاته ، كما جعل الماء فى أهرأق - بسكون الماء - عوضا من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التمويض بالسين والماء شاذان ؛ فضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١ - ص ١٥ ، ٢٥٦

(٣) التحلى : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - لا الجلد يحلوه

حلتا ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يُسَطِّيع - بالضم - ورد ذلك للبرد ، فلنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، قال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحريك العين ، ولاشك أن تحريك العين فات بسبب تحريك الفاء بحركته ، وقال القراء : أصل أسطاع استطاع من باب استعمل ؛ فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام <sup>(١)</sup> ، فبقى إسطاع - بكسر الهجزة - ففتحت وقطعت شاذاً ، فالضارع عنده يَسَطِّيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهجزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عنده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضاً لو عدُّ للزم شين

---

(١) لم يذكر المؤلف شيئاً عن حذف التاء في « أسطاع » في باب الإدغام ، وإنما ذكره في باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع - بكسر الهجزة في الماضي وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يستطيع ، وهي أشهر اللغات : أعني ترك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهجزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استعمل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقارين ، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التي لاحظ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما في قراءة حمزة (قراءة حمزة) «فما اسطاعوا» بإبدال التاء طاء وإدغامها في الطاء مع بقاء سكون السين ) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الإدغام ؛ حذف الأول ، كما في ظلت وأحست ، والحذف هنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعة - فإضاه أسطاع بفتح هجزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذى الزيادة ، اه

الكشكشة<sup>(١)</sup> إذ لا فرق بينهما فيازم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس  
منها بالاتفاق

قال : « وأما اللامُ فقليلةٌ كزَيْدٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةَ :  
فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةَ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ،  
وَفِي فَجَبَلٍ - كَجَبْفَرٍ - مَعَ أَفْجَحٍ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه  
لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهُنَالِكَ ؛ لكونه حرف معنى كالنوين ، فذهب إلى أن  
فَيْشَلَةَ<sup>(٢)</sup> وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الهَيْقَمُ ،  
والهَيْقُ والهَيْقُلُ : النقيء من النعام ، والأثى هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان  
بمعنى يظن بهما أنهما متلاهيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية ( - ٢ ص ٢٨١ ) : « وأما سين الكسكة -  
وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف ؛ إذ لولم  
تلحقها لسكنت الكاف فتتبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة  
للمذكر ، فيقولون : أكرمتكس ، فأذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الكاف إذن  
كافية في الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحسون كاف المؤنث الشين في الوقف  
فأذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر في إلحاق السين « اه ، وقد نسب صاحب  
القاموس الكسكة لتيمم لالبكر ، فقال : « والكسكة تميم لالبكر : إلحاقهم بكاف  
المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمتكس وبكس « اه وقد نسب في القاموس  
الكشكشة لبني أسد أوريعة ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، قال : « والكشكشة  
الهرب ، وكشيش الأفي ، وقد كشكشت ، وفي بني أسد أوريعة إبدال الشين من  
كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش في عليك ، أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة ،  
تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب « اه  
(٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، قال في اللسان : « وقال بعضهم :  
لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما في ثرة وثرثار ، ودمث ودمثر<sup>(١)</sup> ، كما يجيء ، وكذا يقول في فحجل : إنه فعلل كجصر ، وهو بمعنى الأخرج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عقباها ، والطيسل والطيس : الكثير من كل شىء ، وكل ذلك تكاف منه ، والظاهر زيادة اللام فى جميع ذلك ؛ فإن زيادتها نابتة مع قلتها ، كما فى زيدل وعبدل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دمث ودمثر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبْرَدُ لَا يَمْدُهَا وَلَا يَلْزَمُهُ نُحُو أَحْسَنَ فَانْهَأَ حَرْفٌ مَعْنَى كَالْتَنُونِ وَبَاءُ الْجُرِّ وَالْأَمْدُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [ نُحُو ] أُمَّهَاتٍ وَنُحُو \* أُمَّهَاتِي خَنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي<sup>(٢)</sup> \* وَأَمْ فَعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأَجِيبَ بِمَجَازِ

من غير لفظ « فيشة » فكون الياء فى « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء نابتة أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء فى فيشة عينا فيكون الالهذان مفترنين والاصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) « اهلامه . والضياط : المتمايل فى مشيته ، وقيل الضخم الجنيين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فعال من ضطر ، فالاصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء) .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه

وسلم وقوله :

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيٌّ اللَّبِّبِ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ

\* مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ \*

والرخی : المرتضى . واللبيب : ما يشد على ظهر الدابة لينع السرج والرحل من الأخر ، وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال المهمل صولة ؛ إذا وثب على الإبل يقائلها ،

أَصَالَتِهَا ، بِدَلِيلِ تَأَمَّنَتْ ، فَتَكُونُ أُمَّةً فَعَلَةٌ كَأُمَّةٍ ثُمَّ حُدِفَتِ الْهَاءُ ،  
أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدَمْتِ وَدَمْتِ وَثَرَّةٌ وَثَرْتَارٌ وَتَوْلُوٌّ وَلَا لِيَّ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقِ  
إِهْرَاقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هِجْرَعٌ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ  
وَهَبْلَعٌ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخَوْلِفٌ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْبِرُّ كَوَلَةٌ لِلضَّخْمَةِ  
هَفْمَوْلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَرُكُّ كُلَّ فِي مَشْيِهَا ، وَخَوْلِفٌ «

أقول : « والياس أبي » يريد « إلياس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ،  
قالوا : الأغلب استعمال الأمتاء في البهائم والأمهات في الإنسان ، وقد يجيء  
العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبِضْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأَمَاتِكَ<sup>(١)</sup>  
وقال :

١٢٥ — قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاغِ<sup>(٢)</sup>

وخندف - بكسر الخاء المعجمة والذال بينهما تون ساكنة - أم مدركة بن إلياس بن  
مضر ؛ فهي جدة قصي ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة  
الأم ونزل الجد منزلة الأب فسماها أمأ وأبا والاستشهاد بالبيت في قوله « أمهي »  
حيث زاد الهاء على أم التي هي بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبضن الوجوه » بمعنى أخربنها وأدلتها ،  
من قولهم : قبضه يقبضه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه . و « فرجت  
الظلام » بمعنى كشفته ، لغة في فرجه تفريجا : يعني كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب  
نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس  
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « أماتكا » حيث  
استعمل الأمهات في الإنسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمهات في  
الإنسان والأمهات في البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكر اليربوعي رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب  
مصعب بن الزبير ، وقبله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّئِ الْبَيْتِ رَحِيْبِ الذَّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تأمَّهتُ فلانة» : أى اتخذتها أمًا ، والمشهور :  
 تأمَّمتها بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصلاتها » إلى أن أصل الأم  
 يجوز أن يكون أمَّهةً فحذف الماء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قَدِرِ  
 ونار ، ولا يتمشى مثل هذا المنذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فَعُولَةٌ بلا خلاف ،  
 ولا يجوز أن يكون فَعُوْعَةٌ ؛ بحذف الماء التى هى لام ، والأصل أُموهَةٌ ؛ إذ  
 فَعُوْعَلَةٌ غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أوها أصلان »  
 جواب آخر أقرب من الأول مع بمله ؛ لأن محو دَمَتْ وِدَمَتْ وِلَوْتُ وِلَاثَل من  
 الشاذ النادر ، والتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الماء  
 فى الأمهة والأمهات ، والدَّمِثُ والدَّمْتَرُ : المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة  
 وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين الثاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،  
 كما قلنا فى زلز وصرَّصرَّ ودمدمَ ؛ قثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد  
 قوله « ويلزمه نحو أهرَّاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف

نحو أهرَّاق

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَّاق يُرِّيق ، وفيها ائتان أخريان : هَرَّاق بإبدال  
 الهمزة هاء ، يَهَرِّيقُ — بإبقاء الماء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤَرِّيقُ : حذف  
 الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع  
 الهمزتان ؛ قلت : يَهَرِّيقُ مُهَرِّيقُ مُهَرَّاق ، والمصدر هَرَّاقَةٌ ؛ هَرِّقُ ، لِأَهَرِّيقُ ،

وقوله « موطأ البيت » - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى بحرورة وقوله « عقار »  
 مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - بكسر  
 الراء - : جمع ربيع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى  
 لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحدة بعد  
 أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف  
 الغالب فى الاستعمال

الماء في كلها متحركة ، وقد جاء أهرّاق — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا  
 سُهرِيق إهْرَاقَة ، مُهْرِيق ، مُهْرَاقٌ ، أهرِق ، لا تُهْرِق — بسكون الهاء في كلها —  
 قال سيبويه : الماء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في  
 أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الماء الساكنة هي التي كانت بدلا من  
 الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أقتل ، وهذا الباب يلزم أوله  
 الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ؛ فأدخلوها ذهولا عن كون الماء بدلا  
 من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الماء  
 فصار أهرّاق ، وتوهّماتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب  
 — بالهمزة — وفي مسيلٍ : مُسلانٌ<sup>(١)</sup>

الجرع — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ،  
 ولا شك أن هذا اشتقاق خفي ، وهبّلعُ الاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا  
 سلّبتُ بمعنى السائب ، وهما بمعنى الطويل  
 والمهْرُ كَوَلَةٌ : الضخمة الأوراك ، وجاء في المهْرُ كَوَلَةٌ أُلْهْرُ كَلَةٌ — بكسر  
 الهاء وضمة ، وتشديد الراء ، سكون الكاف — والضخامة تناسب الركل  
 لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها  
 وأكثر الناس على ما قال ابن جنّي ، وهو أن المهجْرَعُ وَالْمِهْبَلَعُ فِعْلَلٌ ،  
 وَهْرٌ كَوَلَةٌ فِعْلَوْلَةٌ ؛ لقلة زيادة الهاء

(١) يريد أن مصيبة « منعلة » وأصلها مصونة : من صاب يصوب ؛ إذا نزل  
 نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها  
 أن يقال : مصابوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع :  
 مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعول من سال يسيل ، فقلوا كسرة الياء  
 إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فعيل — كفهيز — فجمعوه على مسيلان ،  
 كففران ، والقياس أن يقال في جمعه : مسایل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا

قال : « فَإِن تَمَدَّدَ النَّالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبْنَطَى ؛ فَإِن تَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمٍ مَرِيْمٍ وَمَدْيَنَ وَهَمْزَةَ أَيْدَعِ ، وَيَاءَ تَيْحَنَ ، وَتَاءَ عَزْوَيْتِ ، وَطَاءَ قَطَوَطَى وَلَا يَمِ اذَلَوَاتِي ، دُونَ أَلْفِهِمَا لَوْجُودِ فَمَوْعَلٍ وَفَمَوْعَلٍ ، وَعَدَمِ افَمَوْتَى وَافَمَوْتَى ، وَوَاوَحَوْلَا يَا دُونَ يَأْتِهَا ، وَأَوَّلِ يَهَيَّرَ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةَ أَرْوَتَانَ دُونَ وَاوِيهَا وَإِن لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَعَانُ ، فَإِن خَرَجَتَا رُجِحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالتَّضْعِيفِ فِي تَنْفَانِ ، وَالتَّوَاوِي فِي كَوَالِلِ ، وَتَوُونِ حِنْطَاوٍ وَوَاوِيهَا ، فَإِن لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِحَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشِبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ ، وَمِنْ تَمِّ اخْتِلَافِ فِي يَأْجِجَ وَمَأْجِجَ ، وَنَحْوِ مُحَبِّبِ عِلْمًا يُقَوَّى الضَّعِيفَ ، وَأَجِيبَ بِيَوْضُوحِ اِشْتِقَاقِهِ ، فَإِن ثَبَّتَ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالِ مَهْدَدَ ، فَإِن لَمْ يَكُنْ إِظْهَارًا فَبِشِبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ كَمِيمٍ مَوْطَبَ وَمَعْلَى ، وَفِي نَفْدِيمِ أَغْلِبِيهَا عَلَيْنَا نَظَرٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فَعَالٌ ؛ لِغَلْبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِن ثَبَّتَ فِيهِمَا رُجِحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْبَسِيهَا ، وَمِنْ تَمِّ اخْتِلَافِ فِي مَوْرَقِ دُونَ حَوْمَانَ ، فَإِن نَدَرَا اِحْتَمَلَهُمَا كَأَرْجَوَانَ ، فَإِن فُقِدَتِ شِبْهَةُ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْسَى ، وَأَوْتَسَكَانَ ، وَمِمَّ اِئْمَةً ، فَإِن نَدَرَا اِحْتَمَلَهُمَا كَأَسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَ أَصْوَالُهُ ، وَإِلَّا فَعَمَلُوَانَةٌ ، لَا أَفْلاَنَةٌ ، لِمَجِيءِ أُسَاطِينِ »

أقول : اعلم أن الحرف النالِبُ زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أو لا يمكن ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كَحَبْنَطَى ، أو أكثر كَتَيْقَبَانَ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك النوالب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج زيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في **أَجَجَ** و**مَأَجَجَ** ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون **فَعَلَّأَ** ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما في **قَرَدَد** ، ولو كانا **يَفَعَّلَ** و**مَفَعَّلَا** وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الهم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرد زيادته لمعنى لم يكن الإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا **يَفَعَّلَ** و**مَفَعَّلَا** ، لأن **يَأَجَجَ** و**مَأَجَجَ** مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف **أَجَجَ** <sup>(١)</sup>

فنعول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن **أَجَجَ** **فَعَلَّأَ** حتى لا يكون الإظهار شاذاً ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه **يَفَعَّلُ** ، وهو الأقوى عندي ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، **كَوَزَقَ** و**مَحَبَّبَ** و**حَيَّوَةَ** ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا كهدد ، فإن مهذا وهذا مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [ وتكون ] حاكمة بزيادة عين ما يتحكم بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال : أج في سيره يشح ويؤج أحا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تشج وتؤج أجيجا ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ، ويقال للباء الملح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ؛ فمننا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ : فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت في شيء منهما ؛ فإن ثبتت في أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبها يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كافٍ رُمان ، قال الأخفش : هوفُعَلٌ ، وإن كان تركيبُ ( ر م ن ) مهملًا <sup>(١)</sup> ، لأن فُعَلًا أكثر من فُعَلَان ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كَوَظَبَ ومَعَلَى فإن مَفْعَلًا أكثر من فَوَعَلَ وقَعَلَى وبجملهما فَوَعَلًا وقَعَلَى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فإن تساويا احتملها ، كأرجوان <sup>(٢)</sup> ، فإن أفعالان في القلة كأستحوان وأقحوان <sup>(٣)</sup> مثل فَعَلُوا كَمُنْفُوا <sup>(٤)</sup> وعُنْظُوا <sup>(٥)</sup> ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولا ، فإن عارضه اختلف كما في مَوَزَّق ، وترجيح الأغلب أولى ، وخاصة في الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب ( ر م ن ) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من « ر م م » أو من « ر م ن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان

(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمرة ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر ( ص ٣٤٢ من هذا الجزء )

(٤) انظر ( ص ٢٥١ من الجزء الأول )

(٥) العظوان - بضم أوله ، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ،

والأثني عظوانة وعنظيانة

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجِّحَ بأغلبهما ، كما في حَوَّمان ، فان فَلَّانَ أَكْثَرُ من قَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ<sup>(١)</sup> ؛ فَإِن قَدَدت شَبَهة الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أَغلب الوزنين رُجِّحَ به ، كِمِمْ إِمْعَمَرٌ ، فان فِعْلَةٌ ، كَدَنْبَةٌ وَقَيْنَةٌ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كِلِوَزَةٍ ، وإن تساويا في القلة احتملها ، كَأَسْطَوَانَةٍ<sup>(٣)</sup> وإن خرجت عن الأوزانِ بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن في الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذًا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت ، وفرضنا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ يلي قد جاءنا الإظهار شاذًا في كليهما ، في بعض ذلك : روى الرواة يَأْجِجُ - بكسر الجيم - فيكون الإظهار في فَعَلِّ شاذًا أيضًا ، كما هو شاذ في يَفْعِلُ ؛ إذ لم يجيء مثل جَعْفِرٍ - بكسر الفاء - حتى يكون يَأْجِجُ ملحقا به .

وقال سيبويه : نحو قُدَدٍ ودُخَلِّ - بفتح لامهما الأولى - ملحق بجُنْدَبٍ ، وإن كان جُنْدَبٌ عنده فُعْلًا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجيء في المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من العوالب - ولم يكن في الكلمة إظهار شاذ - نظر : فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رُجِّحَ بها ، كَتَثْفَانٍ ؛ لأن الأَفَّ<sup>(٤)</sup> مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبة : واحدة القنب ، وهو العبد

الآبق ، وضرب من الكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأف : القلة ، ومثله الأف - بضم الهمزة ، والأف أيضا : الرسخ الذي

حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منها كما في كَوَالِلٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّيرِ (١) — بكسر السين — مثلا ، فإن كانت إحدى الزائدتين أغلب رجح بها ، كحَوَالِيَا ، فإنَّ فَوْعَالًا وَفَعْلَالِيَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أن زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً : أي للإلحاق كتَلْبِيبِ (٢) مثلا ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسِيكٍ (٣) ، فإنك إن جملته فعَيْلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى ( م س ك ) موجود ، وإن جملته متفعلاً فالوزن موجود ، لكن تركيب ( س ي ك ) مهمل — فهنا يحتمل الوجوب ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فعلاً ؛ إذ داعي الغلبة يستحق أن

- 
- (١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلاً عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد .
- (٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبيا » بفتح الألف ، والذي فيهما تلب - كفلز ، وهو اسم رجل
- (٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ، ومسيك - كسكير - بمعنى بخيل أيضاً ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق الخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مَدِين<sup>(١)</sup> أو في الوزن الثابت كَمَرِيم<sup>(٢)</sup> ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال :  
هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أى : فى الفوالب ، كما فى قَيْعَبَان<sup>(٣)</sup> وَسَيْسَبَان<sup>(٤)</sup>  
قوله « أو فيهما » أى : الفالين ، كما فى حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون  
والألّف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظيم البطن ، من حَبَطَتِ الماشية حَبَطًا ،  
وهو أن ينفض بطنها من أكل النَّرَقِ<sup>(٥)</sup>

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يميز الحكم بزيادتهما  
معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » القمل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح  
أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة  
مالا يُخْرِج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قَدَّر زائدا كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت  
بزيادتها بقى الزنة مَفْعَلًا ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائدا

(١) مدين : اسم قرية شعيب على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز  
أن يكون اشتقاقه من مدن بالمسكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ،  
إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعول من رام يريم : أى برح ، يقال :  
ما يريم يفعل ذلك : أى ما يبرح » اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم  
معلومة بالاشتقاق ؛ لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصلتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) النرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فَعَيْلًا ، وهي خارجة عن الأوزان <sup>(١)</sup>

قوله « وهمة أيدع » ليس بوجه ؛ لأن فِعْمًا — بفتح العين — ليس بخارج  
عن الأوزان في الصحيح العين ، كصَيَّرَ وَضَيَّعَ ؛ يلي ذلك خارج في المعتل العين ؛  
لم يجيء إلا عَيْنٌ ، قال :

\* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ التَّعِينِ <sup>(٢)</sup> \*

وفِعِيلٌ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كسَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَبَيْنٌ ، مفعولٌ في

الصحيح التَّعِينُ

قوله « ويا تَيْحَانُ » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش :  
يجوز كسر الياء في تَيْحَانِ <sup>(٣)</sup> وهَيَّيَانِ <sup>(٤)</sup> ؛ فَتَعْمَلَانُ غير موجود ، وَفَعْلَانُ موجودٌ ،  
كَهَيَّيَانِ ؛ فلذا حكمتنا بزيادة ياء تَيْحَانِ ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،  
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال في معناه : مَتَيْحٌ وَتَيْيَاحٌ . ويجوز أن يكون تَيْحَانُ  
وتَيْيَانُ وهَيَّيَانُ فِعْمَلَانُ لا فَعْلَانُ ، كَقِيَّةَبَانَ وَسَيَّسَبَانَ

قوله « وتاء عزويت » ليس التاء في نحو عَفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

(١) قال في اللسان : « العثير ( بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ) : العجاج  
الساطع . . . ولا تقل في العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس في الكلام فِعِيلٌ بفتح  
الفاء ، إلا ضيهد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعثير والعثير ( كجعفر ) :  
الأثر الخفي ، مثال الغيب ، وفي المثل « ماله أثر ولا عثير » ويقال : ولا عثر ؛ مثال  
فِعِيلٌ : أى لا يعرف راجلا فيقين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اه ؛ فقد  
أثبت العثير وهو فِعِيلٌ ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فِعْمًا خارج عن الأوزان  
ولا يوجد في الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عثر وهو فِعِيلٌ

(٢) انظر ( ١٠ ص ١٥٠ )

(٣) التيحان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عِزِيْت (١) دون واوه.  
بثبوتِ فَعْلِيَّتِ كعفريت ، دونِ فَعْوِيلِ

قوله « وطاء قَطَوَطَى » لأن فَوَّعَلًا موجود كعوثل ، وهو المسترخى ، ونحن  
قد عرفنا زياد طاء قَطَوَطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر  
في مشيه ؛ وكذا اذ لَوَلَى افوعل ، كاعشوشب ، وفَعْوَلَى وافَعْوَلَى غير موجودين  
قوله « وواو حَوَلَايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوَّعَلًا وَقَمَلَايَا لم يثبتا ،  
إلا أن الحكم بزيادة الواو الأولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء  
المتحركة ، وأيضا فَوَّعَلٌ كَتَوَّرَابٌ ثابت ، وإن لم يثبت فَوَّعَلًا بالألف ، وأما  
فَعَلَايٌ وَقَمَلَايَا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهَيَّرٌ والتضعيفُ » في يهير ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛  
فهو إما يَفْعَلٌ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفْعِلٌ ، والثلاثة نوادر ، ففي عد المصنف له فيما  
يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فإنه لم يبال  
بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفْعَلٌ موجود كثير مع وَيَلْعَمُ (٢)  
وفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفْعَلٌ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ  
لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ،  
فهو إما يَفْعَلٌ من الهَيَّرِ ، أو يَفْعِلٌ من الهَرِّ ، والتضعيفُ في الأسماء أغلب زيادة  
من الياء المتحركة في الأول ، وأيضا يَفْعَلٌ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ  
ويلعُ ، وأيضا فان يَفْعَلٌ ثابت وإن كان في الأفعال ، كيحمرُّ ، بخلاف يَفْعِلٌ  
قوله « وهمزة أَرْوَنَانِ » لأن أَفْعَلَانَ جاء ولو لم يكن إلا أَنْبَجَانَ ، وفَعْوَلَانَ  
لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر في يلع ( ص ٥٩ من الجزء الأول ) واليرمع : الخندوف الذى يلعب

به الصبيان ، وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله « كَوَالٍ » فيه غائبان : الواوُ والتضعيفُ ، فحملناهما زائدين ؛ فوزنه قَوَعَلٌ ، ملحق بسفَرَجَلٍ ، وايست الهمزة غالبة ، ففي عدها من النواب نظر ، وفي حِنطَاوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فايستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنْتَاوٍ<sup>(١)</sup> وَسِنْدَاوٍ ؛ فحصل كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بمحصل الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم في مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقاً بجمفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذاً ، ولو جعلته مفعلاً من هَدَدَ لكان الإظهار شاذاً ؛ لأن مفعلاً لا يكون ملحقاً كما ذكرنا

، بشبهة الاشتقاق « قيل : يَأَجِجُ وَمَأَجِجُ يَفْعَلُ وَمَفْعَلٌ ؛ لأن في

هذين الورتين شبهة الاشتقاق ، لأن ( أ ج ) مستعمل في كلامهم ، وقيل : هما فَعَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأَجِجُ - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعَلٌ - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهورُ التفتح في يَأَجِجُ ، ومَأَجِجُ وَيَأَجِجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مَحَبِّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محبباً من الحب مع أن فيه إظهاراً شاذاً

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يَأَجِجُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أ ج مثل مَحَبِّبٍ من حَبِّبٍ

قوله « وفي تقديم أعليهما عليها » أى ترجيح أغلب الورتين على شبهة الاشتقاق

(١) انظر (ص ٣٩٢ من هذا الجزء .)

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جملتها مَفْعَلًا قبيها شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتها فوعلا لم تكن فيها ؛ فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم ، وأما رمان فإن جعلته فَمَلَّانَ فقيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فَمُؤَلَّا فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ ( ر م ن ) غير مستعمل ورمَّ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لعلبها في نحوه » أى لعلبة زنة فَمَلَّانَ في نحو معنى رُمَّان ، وهو ما ينبت من الأرض كالقَلَّامِ (١) والجَمَّارِ (٢) والكُرَّاثِ والشَّلَاءِ (٣) والقَرَّاصِ (٤) وفَمَلَّانَ قليل في مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيها » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين

قوله « مَوْزَقٌ » إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مَفْعَلًا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجرى إلا مَفْعِلًا — بكسر العين — كاللَوِّعِد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفَمَلَّانَ أكثر من فَوَعَال ؛ فجعله من ( ح و م ) أولى قوله « فإن نَدَرًا » أى : الوزنان « احتملهما » : أى احتمال اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولا فلا نه فى أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلا نَ أفعلان قد جاء فيه أُسْحَمَان وهو جبل ، وألعبان فى اللَّعَاب ، وكذا أُفْحَوَان ، بدليل قولك : دواء مَفْحُوٌّ ، وأفْحَوَانٌ لقولهم مَفْعَاةٌ ، وقَعْوَةُ السم (٥) ، وفُفْلُوَانٌ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وعُنْظُوَانٌ ، (٦) ولعله

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقِلَامٍ وَقَالُوا تَمَّشُهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقَلَامَ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر ( ص ٣٤١ من هذا الجزء ) (٦) انظر ( ص ٣٨٨ من هذا الجزء )

أراد كون الوزنين لهما في حدّ الدرّة ؛ وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب : النون ،  
والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أَفْعَلَانُ كَأَسْحَمَانُ ، أو  
فَعْلُوَانُ كَمَنْفُوَانٍ أو أَفْعُوَالٍ ، ولم يثبت ، فبقي الأولان ، واحتملها ، وفيهما  
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أفعى » إذا جعلته أفعَل ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن  
شبهته ؛ لقولهم : فعوة السم وأرض مفعاة ، فكيف أوردته فيما ليس في وزنيه شبهة  
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقي التعارض  
بين الواو والهمزة ، ووتك وأتك مهملان ، وأفعلان ثابت وإن كان قليلا ،  
كأنبجان ، وفوعلان غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين  
فيه أحدهما

قوله « وميم إمعة » لأن أَمَعَ وَتَمَعَ مُهْمَلَانِ ، لكن فعلة أكثر كدنية  
للقصير والقنبة والإمعة ، زافعة كأوزة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف  
كلمتين ، وهما « أنا مملك » كما أن الإمعة مركبة من « أنا مأمورك »

قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كالكلام في قوله قبل « فان ندرا »  
والمندر كالمندر

قوله « إن ثبتت أفعوالة » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أسطوانة الوزنين :  
أفعوالة ، وفعلوانة ، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما  
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفعلانة كاستعانة مع أن فيه شبهة  
الاشتقاق لتبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه ؛ إذ لو كان أفعلانة فالطاء  
عين الكلمة والواو لآؤها ، وفي الجمع لا يحذف لام التلائي ؛ فلا يجوز إذن أن  
يقال : حذف الواو قلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن  
يقال : حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أفاعلن ؛ إذ هو وزن مفقود

في الجوع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فَمَالِينُ ، من تركيب ( أ س ط )  
المهمل ؛ فَاسْطَوَانَةٌ فُضْلُوَانَةٌ كَمَنْفُوَانٍ ، من اعْتَنَفْتُ الشَّيْءَ : أى استأنفته ،  
أوهو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهى أَمْوَالَةٌ ؛ لكن أَمْوَالَةٌ لم تثبت ،  
فلم يبق إلا أن يكون فُضْلُوَانَةٌ ، وأساطينُ فَمَالِينُ

الجبنتى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القطوطى والقطوان : المتبختر .  
إذاولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلَايَا : اسم رجل . الْيَهْرُ وَالْيَهْرَى : السراب  
والباطل . يَوْمَ أَرْوَانَانَ : أى شديد ، ويقال : ليلة أَرْوَانَانَ . عَجِينُ أَنْبَجَانَ : أى سقى  
ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبَّجِ وهو الجُدْرِيُّ وكل ما  
مَا يَتَنَقَّلُ وَيَمْتَلِئُ مَاءً ، يقال : جاء على تَتَمَّانٍ ذَلِكَ وَتَتَفَّتِهِ وَنَفَّتِهِ أَيْ أَوْلَهُ ، الكوألل :  
القصير ، الحنطأ و : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأَجَّجُ وَمَأَجَّجُ : موضعان ،  
وأصحاب الحديد يروون يَأَجَّجَ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محببٌ : اسم رجل .  
مَهْدَدٌ : اسم امرأة . مَوْظَبٌ : اسم أرض : وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث  
مَهْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْزَقٌ . الحُوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإمعة : الذى  
بكون مع كل أحد

قد تم بمون الله تعالى . وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب  
«شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأسترايادى ، وتحقيقه والتعليق  
عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهر عام ١٣٥٨  
ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ،  
ومفتتحه باب «الإمالة» . نسأل الله جلت قدرته أن يمين على إكماله بمنه  
وفضله ، حسن تيسيره . آمين

# شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضی الدین محمد بن الحسن البغدادي البزازي النخوي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهدِه

لعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس في كلية  
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص  
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

[ جميع حق الطبع محفوظ لشرائح ]

١٤٠٢ - ١٩٨٢

مجموعات - مبيعات

## ١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
للإمام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع	ص الموضوع
الفاء ( وفضيلة (بضم الفاء)	٤ المنسوب
٢٣ اختلاف العلماء في النسب إلى فعول	— شرح تعريف المنسوب
وفعولة، وتعليل ما ذهب إليه كل منهم	٥ حذف تاء التانيث من المنسوب
٢٨ شواذ هذه المسألة	إليه ، وبيان السر في ذلك
٢٩ ا اختلاف العلماء في النسب إلى فاعيل	٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة في
(بفتح الفاء) وإلى فاعيل (بضم الفاء)	آخر المنسوب إليه
٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره	— حذف زيادة التثنية والجمع من
ياء مشددة مكسورة	المنسوب إليه
٣٥ النسب لما آخره ألف:	١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم
— أنواع الألف التي في آخر الاسم	المنسوب
٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية	— الفرق بين الاسم المنسوب وبين
٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة	الصفات
٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة	١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم
٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة	الزمان والمكان واسم الآلة .
٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى	١٧ أنواع التغييرات التى تلتحق
آخره ياء	المنسوب إليه
— أنواع الياء التى تكون في آخر الاسم	— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا
٤٤ حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها	مكسور الوسط أن يفتح ثانياه
٤٦ حكم الياء الواو الساكن ما قبلها	في النسب
٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة:	١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور
— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة	ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء
	في الرباعى الساكن ثانياه
	٢٠ النسب إلى فعولة وفضيلة ( بفتح

ص الموضوع	ص الموضوع
٧٥ مذهب المبرد في النسب إلى المركب الاضافى	٥١ الياء الثالثة التي قبلها ألف
٧٦ النسب بالنحت من المركب الاضافى	٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع
٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على الجمع	٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم كل نوع
٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع وحكم كل نوع	٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف : — أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف وحكم كل نوع منها
٨١ شواذ النسب	٥٩ النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف
٨٤ النسب بغير الياء المشددة	٦٠ النسب إلى ماورد على حرفين
٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين وفاعل وفعال الدالين على النسب	— الاسم الذي على حرفين نوعان: — النسب إلى ما وضع على حرفين
٨٩ جمع التكسير :	٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء
— الاء الذى على فـمـل بفتح فسكون وجموعه	٦٣ النسب إلى المحذوف العين
٩٢ الاسم الذى على فعل بكسر فسكون وجموعه	٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ، وبيان ضابط النحاة الذى وضعوه للنسب إليه ، والاعتراض عليه
٩٣ الاسم الذى على فعل بضم فسكون وجموعه	٦٦ خلاف سيويه والاختش فى النسب إلى المحذوف اللام وأصل عينه السكون
٩٥ الاسم الذى على فعل بفتحيتين وجموعه	٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزة الوصل
٩٨ الاسم الذى على فعل بفتح فكسر وجموعه	— الاسم المحذوف اللام وقد أبدل منها التاء
— الاسم الذى على فعل بفتح فضم وجموعه	٧٤ النسب إلى المركب :
— الاسم الذى على فعل بكسر ففتح وجموعه	٧٤ المركب الاضافى ، تقرير مذهب سيويه فيه

ص الموضوع	ص الموضوع
— خلاصة تتضمن بيان الأوزان التي جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها	٩٩ الاسم الذي على فعل بكسرتين وجموعه
١٢٤ تجميع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا	— الاسم الذي على فعل بضميتين وجموعه
١٢٥ جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة	١٠٠ لايجي. أفضل جمعا لوأوى العين ولايجي. فعال جمعا ليأى العين، إلا شذوذا
١٤٩ جمع الصفة الثلاثية الزيادة بمدة ثالثة	— جمع تكسير الاسم الثلاثي المؤنث
١٥١ جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا	١٠٩ حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التأنيك
١٥٥ جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا	١١٦ جمع التفسير للثلاثي الصفة : — الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة
١٥٨ جمع ما آخره ألف التأنيك مقصورة أو معدودة، اسما كان أو صفة	١١٧ جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١٦٨ جمع أفضل، اسما كان أو صفة	١١٨ جمع الصفة التي على زنة أفضل بكسر فسكون
١٧٢ جمع الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان، اسما كان أو صفة	١١٨ جمع الصفة التي على زنة فعل بضم فسكون
١٧٥ جمع باقي الصفات	١١٩ جمع الصفة التي على زنة فعل بفتحين
١٨٢ تكسير الاسم الرباعي وما أشبهه، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن	١١٩ جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فكسر
١٨٧ دخول التاء في أقصى الجوع ومواضعها	١٢١ جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح ضم.
١٩٢ جمع الخامس	١٢٢ جمع الصفة التي على زنة فعل بضميتين
١٩٣ بحث في اسم الجنس واسم الجمع، والفرق بينهما، وبين كل منهما والجمع	

ص الموضوع	ص الموضوع
٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول الساكنين تقضى للفرض وكان ذلك في الفعل حرك الثاني	١٩٦ الأوزان التي جاء عليها اسم الجنس الجمعي ، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير ، مع ذكر أوزان المجموع التي يجمع عليها
٢٤٠ دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكنين	١٩٩ الأصل في اسم الجنس الجمعي أن يكون في المخلوقات
٢٤٧ قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاءهما مغتفر	٢٠١ اسم الجمع
٢٥٠ الابتداء (همزة الوصل)	٢٠٣ رأى الاختفش في اسم الجمع الذي على زنة فعل بفتح فسكون وله مفرد على فاعل
٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر في العربية	٢٠٤ شواذ الجمع
٢٥٢ السرف في الايتان بهمزة الوصل في الأسماء العشرة المعروفة	٢٠٨ جمع الجمع
— أصل ابنم وأيمن	٢١٠ التقاء الساكنين
٢٥٥ أصل ابن	— بيان المواضع التي يقتفر فيها التقاؤهما
٢٥٧ أصل ابنة	٢٢٥ إذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وأولها مدة حذف أولها
٢٥٨ أصل اسم	٢٢٨ إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثاني بحركة غير أصلية لم يرجع المحنوف
٢٥٩ أصل است	٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولها مدة وجب تحريك أولها
— تدخل همزة الوصل قياسا في كل مصدر بعد ألف ماضيه أربعة أحرف ، وفي ماضى هذا المصدر وأمره	٢٣٥ الأصل في تحريك أول الساكنين الكسر
٢٦١ تعلق همزة الوصل عند الابتداء وتسقط في درج الكلام	
— حركة همزة الوصل	
٢٦٥ إثبات الهمزة في الوصل لحن	

ص الموضوع	ص الموضوع
٣١٠ إبدال الألف حرفاً من جنس حركتها	٢٧١ الوقف
٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك الصحيح غير الهمزة	— تعريفه ، وشرح هذا التعريف
٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير إلى ما قبله	— وجوه الوقف وبيان أن بعضها أحسن من بعض
٢٧٣ الوقف على حرف واحد	٢٧٢ الاسكان المجرد
٣٢٤ المقصور والمدود	٢٧٥ الروم
— تعريفها	— الإشمام
— يان ضابط المقصور القياسي	٢٧٦ لاروم ولا إشمام في ماء التانيث وميم الجمع والحركة العارضة وبيان الخلاف في ذلك
— يانت ضابط المدود القياسي	٢٧٩ الوقف بإبدال النون ألفاً ، ومواضع ذلك
— مواضع المقصور القياسي	٢٨٥ قلب الألف همزة في الوقف ضعيف
٢٢٨ مواضع المدود القياسي	— قلب الألف واوا أو ياء في الوقف ضعيف أيضا
٣٣٠ ذو الزيادة	٢٨٨ الوقف على التاء في الفعل وفي الاسم
٢٢١ حروف الزيادة	٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء ، والوقف بالألف في أنا وحيلا
— معنى كون هذه الحروف العشرة حروف الزيادة	٢٩٦ إلحاق ماء السكت منه واجب ومنه جائز
٢٢٣ أدلة الزيادة	٣٠ الوقف على المقصور
٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة	٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح
٢٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقائين واضحين جاز اعتبار كل منهما	٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء
٢٤٤ إذا لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح فبعضهم يرجع غلبة الزيادة	٣٠٩ حذف الياء في ذه وته
٢٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق وبيان أقسامه	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٢	مواضع زيادة الهمزة ، والميم ، والواو ، والياء ، والالف ، بحكم الاشتقاق	٣٥٨	الخروج عن الأوزان المشهورة ، من أدلة الرياء
٣٧٦	مواضع زيادة النون ، والتاء ، والسين	٣٦١	إن خرجت الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير أصالة الحروف وبتقدير زيادته حكمتنا بالزيادة
٣٧٦	هل يشترط في حرف الزيادة ألا تدل على معنى ؟	٣٦٣	الغلبة من أدلة الزيادة
٣٨١	زيادة اللام والخلاف فيه	٣٦٥	بيان اختلاف العلماء في الراءد من حرفي التضعيف ووجه كل واحد منهم
٣٨٢	زيادة الهاء	٣٦٦	بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول
٣٨٦	حكم اجتماع حرفين فأكثر من حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق		

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
لرضي الدين الأستراباذي

## فهرس الأعلام

	ابن
ابن الطراوة : ٢٣	
ابن عصفور : ٣٢٧	٢٥٤ ١٢٢ ١٠٣ ٤٠
ابن عامر : ٢٩٥	ابن أحر : ١١
ابن قيس الرقيبات : ١٦٤	ابن إسحق : ٢٢
ابن كيسان : ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧	ابن الأنباري : ٣٤٦
ابن مقبل : ١١	ابن برهان : ٢٨٤
ابن مالك : ٢٤ ٣٧٧	ابن برقي : ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥
ابن هرمة : ٣٦٨	٢٧٧ ٣٣٩ ٣٤٦
ابن هشام : ٣٢٤	ابن جماعة : ٤٤ ٤٥
ابن يعيش : ٢٤ ٢٥ ٢٩ ١٥٠	ابن جني : ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢
٢٨٠ ٣٩٢	٢٦٤ ٢٩٨ ٣٢٤ ٣٥٩
أبو	٣٦٨
أبو إسحاق : ٦١	ابن خالويه : ٢٥٣
أبو البقاء المكبري : ٨٧	ابن دريد : ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣
أبو بكر بن السري : ٣٤٩	ابن رُمَيْض المنبري : ٢٥٣
أبو تمام : ٨٨ ٣٢٩	ابن سيده : ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣
أبو جعفر الباذش : ٢٨٠	١٠٢ ١٢٦ ١٥٦
أبو جعفر النحاس : ٢٧٧	٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣
أبو الحسن الأشموي : ٢٤٥ ٣٧٧	٣٤٥ ٣٦٥
أبو حنيفة (الدينوري) : ٤٤ ٥٣ ٢٥٦	ابن السكيت : ١٠١ ١١٤
أبو حيان : ٧٣ ٨١	ابن السيد البطليوسى : ٢٦٤
أبو حاتم : ٢٠٥	

أبو العلاء المرى : ٣٤٢  
أبو عمرو بن العلاء : ٤٦ ٢٨٠ ٢٨٤  
٣٤٨

أبو الفتح محمد بن عيسى الطار : ٣٦٥  
أبو النجم المجلى : ٢٢٣  
أبو الهيثم : ٢٥٢

### المحلى بال

الأخطل : ١٢٣ ١٤٩  
الأخفش : ٢٣ ٣٧ ٦٧ ١٧٠  
١٩٩ ٢٠٣ ٢٣٦ ٢٤٧  
٢٥٧ ٢٨٠ ٢٨٥ ٣٢٤  
٣٤٨ ٣٥٠ ٣٦٤ ٣٦٥  
٣٦٨ ٣٨٣ ٣٨٨

الأزرق العنبرى : ١٣٠  
الأزهرى : ١١  
الأصمى : ٢٢ ٩٧ ١٢٣ ١٤٥  
١٩٩ ٣٢٧  
الأضبط بن قرْبَع : ٢٣٢  
الأعشى : ٩ ١٦٨ ١٧٧  
الأعشى ميمون : ٢٧٢  
الأعلم الشتمرى : ٢٦٧ ٣٠٩ ٣١٨  
٣٣٨

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ  
سيبويه) : ١٣٦ ٢٨٩ ٢٩٨  
٢٩٩ ٣٠١

أبو ذؤيب الهذلى : ١٠٨ ١٨٢ ٢٩٦  
أبو زيد : ٧٩ ١٣٩ ١٩٩ ٢٤٨  
٢٤٩ ٢٥٨ ٢٨٧ ٣٤٥  
٣٦٩

أبو زياد الكاكي : ١٢  
أبو سعيد الأموى : ١٠١ ٣٤٨  
أبو سعيد السيرافى : ٢٩ ٤٠ ٦٦  
٧٠ ٧٥ ١٠٤ ١٥٣  
١٦١ ١٧٥ ١٩٠ ٢٤٢  
٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣٢٢  
٣٢٣ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٦١  
٣٦٢ ٣٦٤ ٣٦٥

أبو شامة : ٢٧٧  
أبو صدقة الديبرى : ٥٥  
أبو الطيب المتنبي : ٨٧ ٣٠٨ ٣٢٧  
أبو عبيدة : ٩٣ ٣٤٤ ٣٤٧ ٣٤٨  
أبو على الفارسى : ٤ ١٠٢ ٢٠٥  
٢٨٠ ٢٨٣ ٢٩٢ ٢٩٥  
٣٤٥

البيضاوي : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ،	الزوزني : ٣٣٨
٣٤٦	السكري : ٨١
البيضاوي : ١٩٠	الثَّيْلِيُّ بن الثَّلَكَةِ : ١٠٦
الجرمي : ٢٣ ، ٧٢ ، ٣٨١ ، ١٣٥	السمين : ٢٧٧
الجوهري : ١٠٢ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣	السيوطي : ٨١
٣٠٣ ، ٢٩٩ ، ٢٧٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤	الشريف الهادي : ٢٤
٣٦٩ ، ٣٤٢ ، ٣٣٩ ، ٣٢٧	الثَّمَّاحُ بن ضِرَّار : ٢٨٤
الجار بردي : ٢٤	الشهاب الخفاجي : ١٤٦ ، ١٩١ ،
الخطيئة : ٨٨ ، ١٤٥	٢٦٤
الحارث بن حِلْزَةَ اليشكري : ٣١٧	الشاطبي : ٢٧٦
الحافظ أبو القاسم : ٧	الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣
الخنساء : ١٩٧	الطَّرِيحُ بن حكيم : ٣٦٣
الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٥٤	السجاج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩
٢٦٢ ، ٢٤٧ ، ١٣٨ ، ١٣٥	القرزوق : ٦٦ ، ١٥٣
٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٠١ ، ٢٨٥	الفراء : ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦
٣٨٣ ، ٣٦٩ ، ٣٦٦	٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤
الخارزنجي : ١٢	٣٦٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٠
الراعي : ١٧٨	٣٨٠ ، ٣٧٦
الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨	القفال الكلابي : ١٠٨
٣٨٨	الكرماني : ٢٦٤
الزنجشيري : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،	الكسائي : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠
٣٠٨ ، ٢٩٦ ، ٢٤٩ ، ٢٣٩	٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧
٣٦٨ ، ٣٢٤	٤٨

امرؤ القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مَعْرَاء : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

الْحَيَّانِي : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٣٦٨

للبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٤

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٢

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

٣٨٥ ، ٣٨٠

للرادي : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

الفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٣٣٤ ، ٣٣١

الليداني : ٢١

النايفة الجمدى : ١٨٣

النايفة الذبياني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٤

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أَحِيصَةُ بن الْجَلَّاح : ١٧٩

أعشى ممدان : ٣٤٨

ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣  
زفر بن الحارث : ٣٥٠  
زهير بن أبي سُلي : ٣٠٤ ، ٣٠٢  
٣١٩

زيد الخليل : ٢٨٢

س

سؤر النذب : ٢٧٧  
سُحيم بن وثيل الرياحي : ٥٠  
سعيد بن حسان بن ثابت : ٢٦  
سبيويه : ٢٣ ، ١٩ ، ٨ ، ٥  
٢٩ ، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٤  
٤١ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٠  
٦٧ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٠  
٧٩ ، ٧٥ ، ٧٠ ، ٦٨  
٩٦ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١  
١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٩ ، ٩٧  
١٢٤ ، ١١٩ ، ١١٢  
١٤٤ ، ١٣٦ ، ١٣٥  
١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٥٣  
١٩٧ ، ١٨٧ ، ١٧٦

حفص : ٢٣٩

حكيم الأهور بن عياش : ١٧١  
حميد بن حرِيث بن بحدل الكلابي :  
٢٩٥  
حاتم : ٢٩٤

خ

خزُّزُ بن لوذان : ١٨١  
خطام الجاشعي : ١٦٢  
خويلد بن قهيل : ١٩

د

دُكَيْن (الراز) : ١٢٤

ذ

ذوالاصبع المدواني : ١٧٨ ، ١٩٨  
ذوالرمة : ٢٦٨

ر

رؤبة بن العجاج : ١٣٢ ، ١٤٠  
٣١٩ ، ٣١٨ ، ٢٥٠ ، ٢٠٥  
روح بن زنباع : ١٤

ع

عبد القاهر المجرجاني : ٣١٥  
عبد ينفوث الحارثي : ١٣٦  
عدي بن زيد العبادي : ١٢٧  
عروة بن حزام : ٤٣  
عروة بن الزبير : ٢٥٤  
عقيل بن علقمة المري : ١٤٥  
علقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨  
علي بن أبي طالب رضی الله عنه : ١٣٤  
علي بن بدال السلمي : ٦٤  
عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩  
عمرو بن كلثوم التغلبي : ٣١٨  
عمرو بن معدى كرب : ٤٩  
عمران بن حطان السدوسي : ٦٤  
عترة بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤  
قصي بن كلاب : ٣٨٢  
قطرب : ٢٩٢  
قنن بن أم صاحب : ١٤٠  
قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥  
٢٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦  
٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤  
٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٣  
٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣  
٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١  
٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨  
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠  
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥  
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨  
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣  
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦  
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢  
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦  
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤  
٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤  
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣  
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧  
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥  
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل التنوي : ٢٨٢

منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

فضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

هـ

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مفرغ الحميري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٦٣

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مائة : ٢٩٤

ل

ليبد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (المتقب العبدى) : ٢٦٨

مروة بن محكان : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

## فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب  
مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدتها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية  
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

### حرف الهمزة

أذربات ٧	أجبن ١٣٣	أباز ٣٢٤
* أذلولى ٣٩٧	أجلد ٢٠٩	أبد ١٢٢ *
إذن ٢٥٩ * ٢٧٩	أجربة ١٣١	أبرين ١٢
أذواد ١٠٧	أجرد ٣٣٦	أبنة ١٢٩
أزآد ٩٢	إجفيل ١٨٤	أبن ٢٥٥
أربى ١٦٠	أجن ١٣٣	أبن ٢٥٥، ٢٣٤
* إربيان ٣٤٣	أحاجى ٥٤	أبنة ٢٥٧ *
أرزمت ٣٣٤	إحاطة ٢٠٢	أبنم ٢٥٢ *
أرسان ٩٧	أحارص ١٦٨	* أبلة ٣٢٥
أرطى ١٦١، ٣٦، ١٦١،	أخرجة ١٢٩	أباء ٣٢٨
* ٣٤٣، ١٩٢	أخلاق ٧٩	أبايل ١٠٤
أرطاة ٣٢٤	أخساء ١٣٢	أبامر ١٧٤
أرقم ١٦٧	أحلس ٩٣	أبيل ١٣٨
أرمل ١٧٢	أذراكم ٣٧١	أقفية : ١٦٢
* أروتان ٣٩٧	أذلا ١١٦	أثنان ٢٥٩ *
أروم ٩٩	إداوة ١٦١	أثاف ١٦٢

الطَّحَّجَ ٣٢٤	إِصْصَاد ٣٠٦	أَزْوَى ٣٠٥
* أَلْمَبَان ٣٩٥	* إِصْحِيَان ٣٤٣	أَرَاضٍ ٢٠٦
اللَّات ٦١	أَضَا ١٠٧	أَرِيكَ ١٦
أَلنَّجَجَ ٣٥٩	أَضَاة ١٩٧	إِزْمِيلَ ٢٠
* أَلْوَكَّة ٣٤٧	أَعْطِيَات ٢٠٩	* أُسْتَقْنَا ٣٤٢
إِلْيَاسِينَ ١٩٠	أَعَارِيضَ ٢٠٨	أَشْرِيَاءَ ١٣٧
أَمْدَاد ٩٧	أَعْيُنَات ٢٠٩	* أُسْتَعْمَانَ ٣٩٥
* امْرُؤُ ٢٥٢	أَعْيَا ٧٤	* إِسْتِحْمَانَ ٣٤٣
أَمْسَاجَ ٧٩	أَغْلَاقَ ٩٧	أُسْتَحْوَانَ ٣٤٢
أَمْلُودَ ١٨٤	أَفْدَنَةَ ١٦٥	أَسْطَاعَ ٣٨٠
* إِمَّةَ ٣٩٧	أَفْنَانَ ٩٧	أَسْقِيَةَ ٢٠٩
إِمْوَانَ ١٠٨	إِفَالَ ١٣٢	أَسْلَحَبَ ٣٢٠
أَمِيَّةَ ٣٠	أَقْعُونَانَ ٣٤٢	اسْمَ ٢٥٨
* أَنْبَجَانَ ٣٩٧	أَقْفَرَ ٣٠٥	أَسْمَالَ ٧٩
أَنْدَرِينَ ٣١٩	أَقْفِرَةَ ١٣١	أَسْوَاتَ الْجِرْحِ * ٣٤٨
أَنْدِقَاعَ ٣٠٦	أَقْمَرَ ٢٨٧	أَسْوَدَ ١٦٧
أَنْدِيَةَ ٣٣٠	أَقْوَاعَ ٩٥	أَسْوَرَةَ ٢٠٩
* إِنْشِيَانَ ٣٤٩	أَقْوِينَ ٣٠٢	أَسَامَةَ ٣٠٤
أَنْصِيَاءَ ١٣٢	أَقَامِي ٢٢	* أَسْيُودَ ٣٣
أَنْضَاءَ ١١٨	أَكْمَ ١٩٥	أَشَقِيَّ ١٨٥
أَنْعَامَ ٢٠٩	* أَكِيلَةَ ١٤٣	أَشْرُونَ ١٩١
إِنْتَجَلَ ٣٤١، ٤٣	أَل ٢٦٠	أَشْمَرِيَّ ١٩١
أَنْقَاضَ ١١٨	أَلْبَابَ ٩٧	أَشْيَاعَ ٢٦٩

حرف الباء		
بِرَاكاه ١٦٥	بَيْر ٣٦٧	أُنْكَاد ١١٨
بِرَام ١٠٥	بَيْت * ٨٥	أُنْمَار ٨٠ *
بِرِين ١٢٧	بَحْرِين ١١	أُنَاقِي * ٨٣ *
بِزَل ١٥٧	بَحَّاقِي ١٦٤	أُهْدَقَت ٢٧٨
بِسْرَة ١٩٨	بَدْرَة ١٠١	أُوب ٢٩٩
بَشْكَى ٣٢٧	بُدْن ١٠٧	أُوسِيَت ٣٤٧ *
بَصْرَة * ٨١ *	بِنْرَق ١٨٦	أُوطْب ٢٠٩
بَطْحَاء ١٥٩	بُرْتِن ١٨٣	أُوَلَق * ٣٤٣ *
بَطْنَان ٩١	بُرْد ٣٠٨	أُول ٣٤١، ٣٤٠
بَطِيْة ٤٨	بُرْدِي ٤	أُوزَن * ٣٤٩ *
بَفَادَة ١٩٢	بُرْق ٢٥٠	أُوَارِي ٥٤
بَقَال ٨٥	بُرْقَع ١٨٣	أُبْر ٣٨
بَلْبَال ٢٦٧	بُرْقَعِيد * ٣٥١ *	أَجَام ١٩٧
بَلِز ١٢٢	بُرْقَان ٩٧	أَذِن ٣١٧
بَلْعَن * ٣٣٣ *	بُرْمَة ٧٩	أَض ٣٣٦
بَلْهِنِيَة * ٣٤٠ *	بُرْنِيَج ٢٨٧	أَكْم ١٠٦
بَنُو حُوْرَة ٢٥	بُرْنَسَاء * ٣٦١ *	أَح ١٠٦
بَنُو زِنِيَة ٤٨	بُرْنَسَاء * ٣٦١ *	أَيَة ٥١
بِهْرَاء * ٥٨ *	بُرَّة ٢٠٠، ١٠٢	أَيْمَن ٢٥٤، ١٣٠
بِهْرَانِي ٥٩	بُرْوَة ١٠٢	أَيْنَس * ٣٤٩ *
بِهْم ١٩٦	بُرِّي ٢٠٠، ١٠٢	أَيَّي ١٤٦، ١٤٥
بِهْمِي ١٩٩	بُرَاق ١٠٥	أَيْن * ٢٥٠ *
بِوَع ٢٢٢		أَيْنُق ١٠٦

### حرف الجيم

- جَبَاءُ ٢٠١  
جَبَا ١٧٩  
جِبَاةٌ \* ٩١  
جِبَابٌ ١٠٥  
جَجَجَاحٌ ١٨٨  
جَجْرَةٌ ٩٤  
جَجَعَنَلٌ \* ٣٧٥  
جَجْدَبٌ \* ٣٦١  
جَدْبَا ٣١٩  
جَدُودٌ ١٣٩  
جِذْمٌ ١١٦  
جِرْبَةٌ \* ٣٣٦  
جِرْبَانٌ ١٣٨  
جِرْعٌ \* ٣٨٥  
جِرِضٌ \* ٣٣٩  
جِرَائِضٌ \* ٣٣٩  
جِرِيرٌ ٢٣٣  
جِرُزَاتٌ ٢١٠  
جَمَدٌ ١٢٤  
جِطَّارَةٌ ٤٣

- تَفْتَةٌ \* ٣٩٧  
تَقْبِضٌ ٣٢٤  
تَلَادٌ ٢٦٦  
تَمَدَّدٌ ٣٢٦، ٣٣٥  
تَنْبَالَةٌ \* ٣٤٥  
تَنْضُبٌ ١٨٣  
تَنْوُفَةٌ ١٣٤  
تَهٍ \* ٣٠٩  
تَارِسٌ ٨٥  
تَبِيرٌ ١٠٧  
تَبِيَاهٌ ٢٧٨

### حرف الثاء

- تَأْدَاءٌ ١٦٠  
تُبَاتٌ ١١٥  
تُبِينٌ ٢٠٨  
تُدَى ٩٠  
تُطُّ ١١٧  
تُقَلُّ ٣٠٥  
تُنَنٌ ٢٣١  
تُفَى ١٣٨  
تَوَاءٌ ٣١٧

- تَوَانٌ ٢٠٨، ١٢٧  
بَازِلٌ ٣١٢، ٢٥٨  
يَبْتَتَ يَبْتَتَ ٧٢  
يَبِيضَاتٌ ١١٢  
يَبِنٌ ٣١٧، ٣٠٦  
يُبِيضٌ ١٢٨  
يَبِيُوضٌ ١٢٨

### حرف التاء

- تَنْفَةٌ \* ٣٩٧  
تَنْفَانٌ \* ٣٩٧  
تَوَامٌ ٢٠٤، ١٦٧  
تَبْرَاكٌ ٣٤٧  
تَنْفَلٌ ٣٥٧  
تَبْجَوَفَتْ ٢٧٨  
تَبْخَلُقُ ٣٠٢  
تَدْرَيْتَ ٢٩٥  
تَرَبُوتٌ \* ٣٤٦  
تَرَبُّبٌ \* ٣٥٨  
تَرَّاسٌ ٨٥  
تَرْدَى ١٠٦  
تَرَبُّمُوتٌ ٢٢٤  
تَرَبُّبَرٌ ٢٣١  
تَعَانِيقٌ ٣٠٥

* حَطَائِط ٣٣٣	* حَبْنَطَى ٣٩٧، ٣٦	جَبَال ٢٦٧
حَقَف ٣٢٤	حَبَارَى ٣٦ ، ١٥٩	جَبَار ١٠٥
حَقَان ١٠٤	حَبَّج ٢٨٧	جَبَالَة ١٣٤
حَلْفَاء ١٩٨	حَبْر ٣٠٢	جَبَف ١١٨
حَلَقَة ١٠١ ، ١٩٧	حَبْرَان ١٥٢	جَبُولَاء ٥٨ * ١٦٥
* حَلَقَتَا البَطَان ٢٢٥	حَبْرَة ١٠٥	جَبْرَى ٣٩ ، ١٥٩
حَمَل ٩٢	حَبْنَة ٢٧٨	جَبَالَة ١٢٩
حَمْلَان ١١٩	حَبَلَى ٩٧	جَبَانَى ٨٤ *
حَمْلَان ٩٦	حَدَاث ١٩٧	* جَبْدَب ٣٦١
حَمَار قَبَان ٢٤٨	حَدِيث ٢٠٥	جَبْدَل ١٨
* حَنْطَاو ٤٤ ، ٣٦١	حَدِيم ٧٤	جَبَان ١٥٢
* ٣٩٧ ،	حَرِيَاء ٢٥ ، ١٦٣	جَبْنَى النَحْل ١٨٢
حَنْطَاو ٤٤	حَرِح ٨٨ *	جَوَّب ١٠٢
حَوْل ١٥٧	حَرُورَاء ٥٨ *	جَوزَب ١٨٥
حَوْلَا يَا ٣٦ ، ١٦٦ ، ٣٩٧ *	حَرُورِيَّة ٥٨ *	جَوَاء ٣٠٦
حَوَمَل ٣١٦	حَرَم ١٦٧ *	جَوَالِيْق ٢٠٧
* حَوَمَان ٣٩٧	حَرَمَى ١٦٧ *	جَوَز ٢٧٨
حَوَار ١٢٦	حُسَان ١٧٨	جُون ١١٨
حَوِيْرَة ٢٥	حُش ٩٥ *	جَايِل ٢٠٣
حَوِيْرَة ٢٥	حُسَان ٢١٠	حَرْف الحَاء
حَوِيْل ١٧٦	حَصَان ١٧٩	حَبْرَكِي ٣٦٦
* حَان ١٢٧	حَطَم ١٢٢	حَبِيْط ١٢٠

## حرف الحاء

حَبْمَن ٣٤٠

حَتَم ١٢٢

حَدَب ٤٢

حَرَبَة ١٨

حَرَبَان ٩٧ ، ١١٩

حَرَجَة ٩٤

حَرْف ٨٢ \*

حَرِيق ١٣٩

حَزْمِيل ٣٦٣

حُشَب ١٠٧

حُشَّاء ١٤٠

حُشَّاء ٣٣٠

حَصِيصَى ٣٢٨

حُضَم ١٥٤

حَطَّانَا ٢٣١

حَلَفَة ١٠٨

حَلْفَنَة ٢٦٦

حَلَال ١٠٥ ، ١٢٧

حَلِيف ١٥٠

حُضَّان ١٧٣

حِنْدِف ٧٦

حَنْدَرِس ٣٥٥

حَنْشَلِيل ٣٥٤

حَنْفَقِيْق \* ٣٤٣

حَوَزَلَى ٣٢٧

حَوَاتِم ٢٠٧

حَوَانَى ١٧٤

حِرْوَان ١٢٧

حَاشِع ١٦

حِخِيل ١١٨

حِجَم ١٠٣

حِيَام ١٩٦

## حرف الدال

دُبْسَة ٨١

دِبَاب ١٠١

دُخْنَة ١٩٦

دَخُول ٣١٦

دِرْحَايَة ٤٣

دَرِيْثَة \* ١٤٩

دُسْتُوْر ٥٨

دَسْتُوَاء ٥٨

دَسْتُوَانِي ٥٨

دَعَة ٣٢٤

دَقْرَى ١٦٠

دَكَادِيك ٢٥٠

دِلَاث ١٣٣ ، ١٣٥ \*

دِلَاص ٢٣٤ \*

دِلَامِص ٢٣٤ \*

دَلِيس ٢٣٤ \*

دَمِث ٣٥٠ \*

دَمَثْر ٣٥٠

دَمَاء ١٥٥

دَمْن ٩١

دَمْرِي ٨٢

دَوَادَة ٢٩١

دُولَات ١١٣

دَوَارِي ٤

دَوِي ٤٧

دَوِي ١٠٨

دَاج ١٥٤

دَاتِق ١٥١

دِيَمَات ١٠٤

## حرف الذال

ذَوَابَة ١٣٠

ذَبَان ١٢٩

* زَبِينَةٌ ٨٤	رَحْوَى ٣٨	ذَرَا ٢٧٨
* زَوْجُم ٢٥٢ ، ٣٣٤	رِحَال ٣٢٩	ذُمْرٌ ٣٠٤
زُمْل ١٧٩	رُخَال ١٦٦ ، ٢٠٦	ذِفْرَى ٣٦
زَمِينٌ ١٢١	رِشَى ١٠٣	ذِكْرَى ٢٩٧
زَمْنَى ١٧٥	* رَطَل ١١٧	ذُوْحَى ١٦
زَنَادِقَةٌ ١٨٨	رَعَشَن ٣٣٣	ذَوْوَى ٣٧
زَنْبِيَةٌ ٤٨	رُفْيَةٌ ٤٣	ذَا ٣٦
زَوْرَق ٢٠٧	رَكَب ٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٦٩	ذَامَال ٣٥ و ٢٧*
زَوَاوِير ١٠٧	رِكَاء ١٠١	ذَيْت ٦٩
حرف السين	رَمِيَّةٌ ١٤٣*	حرف الراء
سَأ ٢١٩	رَهْط ٧٨ ، ٢٠٥	رَاد ٩١
* سَبْت ٣٤٠	رَوْبَان ١٤٤	رِئْلَان ٩١
سَبِّحَات ٢٠٧	* رَوْحَاء ٥٨	رَبَب ١٢٤
سَبْرُوت ٣٤٥	رَوْضَةٌ ٢٦٧	رُبِّي ١٦٦
سَبْسَب ٣٢٠	* رَاذَى ٨٤	رُبَّةٌ ٧٨*
سَبَّان ١٧٢	رَاعِد ٢٦	رَبِّحَات ٢٠٧
سَبَّابِجَةٌ ١٨٦	رَامَسَات ١٦	رُبْد ١٠٦
سَبَل ٢٦	رِيَاض ١٩٦	رُبْع ٩٩
* سَت ٢٥٩	رِيض ١٧٧	رُبَّة ١١٤
* سَتَّة ٢٥٩	حرف الزاي	رَبْلَةٌ ٩٨*
* سَتَّة ٨٨	زَأْمَاء ٢٤٨*	رِجَام ٦٦
سَتْتُهُم ٢٥٢	زَبْرِيح ١٨٣	رَبْجَةٌ ١٩٧

شقاشق ٣١٧	سور ١٢٧	سُدس ١٣٧
شَمَال ٣٣٣	سوى ١٢٣	سِرْحان ١٧٣
شَمَل ٣٣٣	سَوَاقى ٣١٩	سُرَى ٢٧٢
شَمَل ١٣٠	سَوِيق ١٧٦	سُرَاة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
* شَمَال ١٣٦	* سَايَا ١٥٥	* سُرَى ٣٤٩
شاحج ٢٨٧	ساوى ٤٧	سُرَّة ٣٤٩ *
شاه ٥٦ ، ٥٧	سَيِّجِي ١٧٦	سَعْد : ١٤٢
شاوى ٥٦ ، ٥٧	سَيِّجان ٩٦	سَقَط ٣١٦
شاه : ٣٦ ، ٣٧ *	سَيِّراء ٣٣٠	سَقَاء ٥٢
شِيَة ٤٢	سيف البحر ٢٢	سِنَاية ٥٢
حرف الصاد	حرف الشين	سِكِّيت ٢٠
صلع ٣٢٤	شَامَل ٣٣٣	سِكِّيت ١٧٩
سُرْد ١٢٨ ، ٩٩	شِيثان ٩٦	سَلَق ٩٦ *
* سِرْم ٩٣	شِتا ٨٢	سَلِيب ٣٨٥ *
صَعِق ١٩	شَجَم ٢٥٢	سِمَة ٢٥٨ *
صَعوة ١٩٦	شَدَقَم ٢٥٢	سَماء ١٢٥
* صَفِي ١٤٠	شَرَبَة ٣٣٦	* سَمِيَّة ٣٤٠
صَفِي ١٠٨	شُرْف ١٥٧	سِنْدَاو ٣٦٢
صَك ٩٠	* شُرْبَت ٣٧٨	سِنور ١٨٥
صَلَب ٣٦٧	شُعِي ١٦٠	* سَمَة ٢٥٩
صَلَاقَى ١٦٣	شَقِرَة ١٧	سَهَل ٨٢ *
صَلَاية ١٣٠	شَقَاتِق النعان ١٧	سُوَح ١٠٧
* صنعاء ٥٨		

حرف العين

- صَبَّ ٢٠٢  
عَبْدِي ٤١  
عَبَلَةٌ ١٢٤  
عَبَلَات \* ٨٠  
عَبَادِيد ٧٨  
عَبْرَسَةٌ \* ٣٥١  
عَبْوَال \* ٣٩٣  
عُثَان ١٢٩  
عَبْدٌ ١٨٤ ، ٣٦٦  
عَجْرٌ ٢٣١  
عَجْوَز ١٥١  
عَدَبَس ٣٦٥  
عَدِي ١٢٣  
عَرْد \* ٣٧٨  
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩  
عُرْش ١٠٦  
عِرْضَةٌ \* ٣٤٠  
عِرْضَتِي ١٦٦  
عَرُوض ٠٦  
عَرِيض ٩٣٢

صَوْنَاة \* ٣٧١

- صَاحِي ٢٠٣  
صَيِّع ١٠٣  
حرف الطاء

- طَبِيخ ٢١٦  
طَرَب ٢٦٩  
طَرَفَاء ١٩٩  
طَعْن \* ٨٨  
طُنَّب ١٠٣  
طَوَائِق ١٥١  
طَائِي ٣٢  
طَارِق ٢٩٧  
طَاعِم ٨٨  
طَائِس \* ٢٨٢  
طَائِسْل \* ٢٨٢  
طَائِلَسَة ١٨٥

حرف الظاء

- ظَوَار ٢٠٣  
ظَرِيَان ١٧٢  
ظَلْمَان ١٣٢

صَنَعَانِي ٥٩

- صَنَاع ١٧٩  
صِنُون ٩٣  
صَوَانِع ١٦  
صِوَار ١٢٨  
صِوَالِجَة ١٨٦  
صَبَّح ٣١٩  
صِيرَانُر ٣٠٤  
صِيصِيح ٢٨٧  
صِيصِيبة ٣٦٧  
صِيَاقِلَة ١٩٠

حرف الضاد

- ضَائِن \* ٢٤٨  
ضِيَاب \* ٨٠  
ضِيَعَان ١٧٣  
ضَحِي ٣٤٣  
ضَحِيَّة \* ١٤٣  
ضَرِير ١٣٢  
ضَرِيرِس ٩٣  
ضَمِن ١٢٠  
ضَهِيَا \* ٣٣٩  
ضَهِيد ٣٣٩

\* عِيَان ١٢٧

عَيْبَلٌ ٣١٨

### حرف الغين

غُور ٩١

غُبُوق ٣١٩

غُثَاء ٣٢٨

غُدَات ١١٣

\* غَرْد ٩١

غَرَض ٢٢٦

غَرِي ٣٢٧

غِرَات ١٢٠ ، ١٣٧

غَرِي ١٥٦

غِرَاء ١٥٧

غِسْلِينَ ١٠

غِشَاش ٢٠٠

غَادِي ٢٩٩

### حرف الفاء

فُرُوج ٩١

فَتَن ١٣٣

\* فَجَل ٣٨٢

فَحْلَة ٢٥٨

فَرَّتَنِي ١٦

عَمِي ٣٠٦

عَمَيْثَل ٣٦٥

\* عَمْفَرِيَس ٣٥١

عَمْفُوت ٢٣٤

عَمْسَل ٣٣٣

عَمُوق ١٢٦

عَمَاق ٩٥ ، ١٢٦

عَمَان ١٢٧

عَمَاء ٣٢٧

عَمُودٌ ١٨٢

عَمُودَات ٢١٠

عَمُوسَج ٩٩

عَمُوط ١٥٧

عَمَوَارِي ١٦٤

عَمَوَار ١٧٨

عَمَوَان ١٣٤

عَمَوِيل ١٧٦

عَمَجِن ٧٧

\* عَمَالِيَة ٨١

عَمَا ٣٦٨

عَمَانَات ٨

عَمِيصُوز ٧٢

\* عَمِيَط ١٥٧

عَمْرَطَل ٣٥٤ \*

\* عَمْرَطَلِيل ٣٥٤

عَمْسَب ١٣١

عَمْسَج ٢٨٧

عَمْدَرَة ١٩٨

عَمِشَاش ٩٤

\* عَمَصَبَب ٣٦٤

عَمْر ١٢٧

عَمْم ٢٧٢

عَمَصَب ٣١٧

عَمَصَوَات ١١٥

عَمَطُود ٣٣

\* عَمْر ٢٧٩

عَمْر ٢٢٤

\* عَمْرَنِي ٣٤٣

\* عَمْرَنَاء ٣٤٣

عَمَلِيَط ١٨

عَمَلِيَاء ٥٥

عَمَلَج ١٢٥

عَمَلَجِن ١٢٣

عَمَلَجَات ١١٣

عَمَلَطِيَس ٣٥١

عَمَلَقَاء ١٩٩

حرف القاف

قراء ٥٥  
قراير ١٦٢  
قريثاء ١٦٥  
قشاعة ١٩٠  
قصبًا ٣٢٠  
قضب ١٣١  
قضم ١٦  
قطر ٣١٩  
قَطَوَطَى \* ٣٩٧  
قَطَوَان \* ٣٩٣ \* ٣٩٧  
قصب ٢٣١  
قصدان ١٣١  
قصر ١٩٥  
قصب ٣٣٤ \*  
قصساء ٣٣٤ \*  
قوس ٢٢٤ \*  
قصدد ٣٦٥  
قفاف ٩٤  
قلة ١١٦  
قلنسوة ٣٧٧  
قلوص ١٠٤  
قلال ١٠٥  
قصدوة ٤٦

قبعثرى ٣٦  
قبن \* ٣٤٤  
قباء ٣٢٨  
قياب ١٠٥  
قتوبة ١٤٤  
قهد ١٠٣  
قداح ٩٢  
قدايم ١٣٤  
قذال ١٧٥  
قذى ٢٠٩  
قذاة ١٩٧  
قرء ٩٣  
قرب ٣٢٩  
قربوس ٣٤٦  
قردد ٣٦٤ \*  
قرطة ٩٤  
قرطاط ١٨٤  
قرعبلانة ٧٢  
قرنبي ٣٣٠  
قرنوة ٤٤  
قرواح ١٨٤  
قراء ٥٥

قرسين ٣٣٣  
قره ١٥٦  
قرهه ١٦٧ ، ٢٠٤  
قروقة ١٣٩  
قوى ٣٠٢  
قوازنة ١٨٩  
قواسن ٢٠٧  
قسيل ٣٠٧  
فصال ١٣١  
قطن ١٢٢  
قمة ٩١ \* ، ٢٠٠  
فلق ٨٧  
قلك ٢٧٣  
فلكة ١٩٧  
قلو ١٢٣  
فلاح ٢٣٢  
قن ٣٣٩ \*  
قوهه السم ٣٤٢  
قازيد ٣٥  
قيوخ ١٠٠  
قيوخ ١٠٠  
قخينان ٣٣٩

كناز ١٣٥ *	حرف الكاف	قَطْر ١٨٣ ، ٢٢٨
كَوَائِل ٣٩٧ *	كاتبية ١٣٤	قُمَارِص ٣٣٤ *
كُوَّة ٤٩	كُت ١١٧	قَمِين ٢٦٦
كأبنة ١٥٤	كرايس ١٦٢	قُنْبَرَة ١٥٥
كاس ٨١	كُراع ٢٠٧	قُنْدَأو ٣٦٢
كَيْت ٦٩ *	كَسَنَسَة ٣٨١	قَسْرِين ١١
كَيْس ١٤٥	كَشْكَشَة ٣٨١	قِنْعَاس ٣٣٤ *
كِياليج ١٨٦	كَشَفَت ٣١٧	قِنْفَحْر ٣٥٧
حرف اللام	كَع ٣٠٨	قِنَّة ٢٠٢
لأمة ٣١٧	كَعُوب ٩٠	قِنَوَان ٩٢
لَيْس ٨٨ *	كَلْنَا ٧٠	قِنَاة ١٠٧
لَجْبَة ١١٤	كَلَّاب ١٧٩	قُنْيَة ٤٣
لَذِيذ ١٣٨	كِلَاب ٨٠ *	قَهْرَى ٣٢٧
لَسِن ٨٨ *	كَلِيب ٩٢ *	قُوس ٢١٦
لِقَاح ١٠٤	كَمَاة ٢٠٠	قَوَاة ٢٩١ ، ٣٧١ *
لِكَك ١٣٥ *	كَمَش ١٢٤ *	قَوَاس ٨٥
لُوب ١٠٧	كُنْتَال ٣٥٩ *	قَوَادِم ١٧٤
لُوى ٣١٦	كُنْتَأو ٣٦٢	قَوِيم ١٢٧
لَابَ لَكَ ٢٦٣ *	كُنْتِي ٧٧ *	قَوِيْمَة ٢٧
حرف الميم	كَنَة ٢٦٧	قَاصِمَاء ١٥٥ ، ١٦٥
مَأْتُونَاء ٢٠٤ *	كَنْهَل ٣٥٩ *	قَيْقَبَان ٣٦٧
مَأْجِج ٣٩٤ * ٣٩٧ *	كَنْهَوْر ١٨٥ ، ٣٥٩ *	قَيْل ١٧٦
	كَنْبِيل ٣٦١ * ٣٦٣	

مَطْفَل ٨٦	مَذَا كَبِير ١٣٨	مُتَشِير ١٨٠
مَطَافِل ١٨٢	مِرْجَل ٣٣٨	مَأَنَة ١٠١
مُتَسَف ١٥	مِرْجَل ٣٣٨	مَثَوَة * ٣٤٩
مُتَطِير ١٧٩	مِرْجَل ٣٣٨	مَازِق ٢٧٨
مَعَلَى * ٣٩٧	مِرِّيْق * ٣٤٩	مُبْرِقَات ١٢٧
مَمَاي ١٤٧ ، ١٦٥	مِرْزَجُوش ٣٦٣	مُتَل ١٨٢
مَمَايَا ١٤٧	مِرْضِع ٨٦	مَتَمَتَان ٢٣١
مَمِيورَاء * ٢٠٤	مِرْط ٣٣٨	مُتَّعِب ٢٦
مَمْرُود ١٨١	مِرْقَسِي ٧٦	مَجْر ١٦
مَمَلَات ١٨٠	مِرْوَزِي ٨٤	مُجْفَل ٢٠٠
مَمْلُول ١٨١	مِرْمَرِيْس * ٦٤	مُتَّعِب * ٣٩٧
مَمْلَهِن ١٣٣	مُسْتَقَال ٢٠٣	مُخْضِر ١٧٩
مَمْلُول ١٣٩	مُسْتَلْتِم ٣١٧	مُخْطَرَبَة ١٣٠
مَمَّحَن ١٢٣	مُسْرُول ١٨٥	مِحْلَال ٢٦٧
مَمْتِي ٦٩	مُسْلَنْقِي ٣٦	مِدْرَع ٣٣٧
مَمَجْنِيْق ٣٥٠	مُسْتَشِيْق ٢٥٠	مِدْرِي ١٦١ ، ٤٠
مَمْحُور ٢٢٣	مُشْرَفِي ٢٢	مِدْعَس ١٧٩
مَمْفَطِر ٨٦	مُشَائِم ١٨١	مُدَيْلَة ٢٧
مَمْقِر ١٩٥	مُشَادِن ١٨٢	مِدَائِنِي ٧٩
مَمَّا كَب ١٧٤	مُشَاهِلَة ١٨٦	مُد ٢٤١ *
مَمْدَاد * ٣٩٧	مُشِيُوخَاء * ٢٠٤	مُدْكَار ١٣٨ *
مَمْدَاء ١٧٩	مُضْرَان ٢١٠	
مَمْدَار ١٧٩	مُضْمَة * ٩٩	

نَهْد ٢٢٦	نَحْوَرِش ٣٦٤	مُهْوَم ٢٣
* نَهْر ٨٨	نَحْوَص ١٥١	مَهَارَى ١٦٤
نَهَات ٢٨٧	نَدَس ١٢١	مَهَابَة ١٨٦
نُوب ١٠١	نُزُشَق ٣٥٠	مَهَا ٢٧٨
نَوَار ١٣٤	نَزْوَة ١٠٢	مُهَلَة ١٩٨
نَوَاشِر ٢٢٥	نَزَال ٣٠٤	مُور ٣٢٠
نَوَاكِس ١٥٤	نَزَى ٢٨٧	مُورِق * ٣٩٧
نَاكَط ٣٠٦	نَسْعَة ١٣٣	مُوطَب * ٣٩٧
نَيْدِلَان ٣٣٣	نَصَف ١١٩	مُوَاتِل ٢٦
حرف الهاء	نَصِيْبِيْن ١٢	مُوَاوِجَة ١٨٥
هَب ٣١٩	نَضُو ١٧٧	مَائِيَة * ٣٧
* هَبْلَع ٣٨٥	نُطْفَة ٧٩	مَاهِيَة * ٣٧
* هَبِي ٣٣٦	نَطَاسِي ٧٤	مَيْس * ٣٤٨
هَبْجَان ١٨٠ ، ٢٧٣	نَطِيْحَة ١٤٣ *	مِيَا سِير ١٨١
هَدَم ٢٢٥	نُصَان ١٧	مِيَا مِيْن ١٨١
هَدْبَة ١٩٨	نُفَر ٩٩	حرف النون
هَذ ٣٠٩	نُقْت ٦٦	نُدَل ٣٣٣
* هِرَّ كَلَة ٣٨٥	نُقَر ٧٨	نُؤَى ١٦
* هِرَّ كَوْلَة ٣٨٥	نَاقِيَاء ١٥٥	نُت ٢٦٦
هِرْمَاس ٣٣٤	نَقْض ١٧٧	نَجْد * ٩٢
* هِرَاق ٣٨٥ * ٣٨٥	نُقَايَة ٥٢	* نَجْد ١٢١
هَضْبَة ١٠١	نَمَق ١٦	نَحَى ٥٢
* هَقَل ٣٨١		

حرف الياء

يَا جَج \* ٣٩٤  
يُبْذِرُونَ ١٨٦  
يَتَّقَهُ ٢٣٩  
يَتَّقِي ٤٤  
يَتَّقَى ١٤٦  
يَدْبَان ٦٥  
يَسْتَعْمُر \* ٣٧٥  
يَمْضِي ٥٣  
يَقْرَم ٢٥٨  
يَقْطُ ١٢١  
يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨  
يَمِّم ٢٦٨  
يَنْصُو ٢٥٨  
يَنِين ٣٦٨

وَجَاع ١٢٠  
وَدَّ ٢٨٧  
وَزِد ١١٨  
وَرِشَان ١٧٢  
وَرَنْتَل \* ٣٧٥  
وُشَاة ٢٦٦  
وَصَاوِص ٢٦٨  
وَضَاء ٥٥  
وَطْب ٥٢  
وَطِيف ٢٣١  
وُغْدَان ١١٧  
وَفْرَة ٢٨٧  
وَلِيد ، ٢٣١ ، ٢٦٧  
وَلِيلَهُ ٢٦٣  
وَلِيلَهَا ٢٦٣

هَلْم ٢٤٤

هَمَّق ٣٦٥

هَمْرِيش \* ٣٦٤

هَنَات ١١٦

هَوَم \* ٣٣

هَاتة ١٩٨

هَيِّق \* ٣٨١

هَيِّقَل \* ٣٨١

هَيِّقَم \* ٣٨١

ها ٢١٣

هَيِّم \* ٣٣

هَيِّهَات ٢٩٠

حرف الواو

وَتَاء ٣١٢

وَجْنَاء ٣١٨

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثاني

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص برلمان

٣١٧ الخفيف آذَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبُّ نَابٍ يَمْلُ مِنْهُ النَّوَاءُ

حرف الباء الموحدة

٢٨ الطويل ولستُ بنحوي يَلُوكُ لسانه ولكن سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

٢٤٤ الوافر فَفَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُسَيْرٍ فَلَا كَمَبًا بَلَّتْ وَلَا كِلَابًا

٢٤٨ الرجز } يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنَبًا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا قَلْتُ أَرْدَفِنِي قَالِ مَرَّحَبًا

٢٦٨ البسيط أَسْتَعِدَّتْ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَيْرًا؟

أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبٌ؟

٣٠٨ البسيط تَعَمَّرَتْ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنَهَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

٣١٨ الرجز كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْتَلْعَبًا أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبًا (١)

٣٢٢ الرجز عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ هَجَبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

٣٢٩ البسيط فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَاتِهَا الطَّنْبَا

٣٤٦ الطويل فَلَسْتُ لِأَنْسَى وَلَكِنْ لِلْمَلَاكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(١) أنظره مع آيات أخرى في ص ٣٩١ و ٣٢٠

### حرف التاء المشناة

- ٢٧٧ الرجز ما ضرها أم ما عليها لو شفت متبياً بنظرة وأشـمكت  
بل جوزتيها كظهر الحجت
- ٢٨٩ الرجز الله نجاك بكفى مسلت من بعدما وبعدا وبعدمت  
صارت قوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت
- ٢٣٤ الرجز شريانة تزيم من عتوتها نجواب القوس بترتموتها  
تستخرج الحبة من تابوتها

### حرف الجيم

- ٢٨٧ الرجز خالم عويف وأبو علي المطمان اللحم بالمشج  
وبالغداة فلق البرنج يلع بالود والصيصج
- ٢٨٧ الرجز يارب إن كنت قبلت حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بسج  
أقمر نهات يزي وفرنج

### حرف اللال المهملة

- ١٥٠ البسيط إن من القوم موجوداً خليفته وما خليف أبي وهب بموجود
- ٢٩٧ الوافر على ما قام يشتمني لثيم كخزير تمرغ في رماد
- ٢٩٩ الوافر ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وعاد
- ٣٣٦ الرجز ريبته حتى إذا تمعددا وأض نهداً كالحصان أجردا  
كان جزأى بالمصان أجلدا
- ٢٤٨ الطويل فإن تكن الموصى جرت فوق بظرها  
فا حنت إلا ومصان قاعد

## حرف الراء المهملة

ص حرف الشامد

٦٥	الكامل	يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ	قَدْ تَمَنَّانَكَ أَنْ تَدِلَّ وَتُقَمِّرَا
٨٧	الطويل	وَمَا أَنَا وَحْدِي قَلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلَّهُ	وَلَكِنْ لَشَعْرِي فِيكَ مِنْ قَسَمِهِ شَعْرٌ
١٢٧	السريع	عَنْ مُبْرِقَاتِ الْبُرَيْنِ وَتَبَّتْ	دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوُزُ
١٥٣	الكامل	وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ	خَضَعُ الرِّقَابِ نَوَاكِسِ الْأَبْصَارِ
٢٣٠	المعقوب	لَهَا مَتْنَفَانِ خَطَانَا كَمَا	أَكْبَ عَلَى سَاعِدِيهِ التَّمِيرِ
٢٣٣	الرجز	مِنْ لَدَى لَعِينِهِ إِلَى مُنْحَوْرِهِ	يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ
٢٩٧	الرمز	يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي	لَهُمُومِ طَارِقَاتِ وَذِكْرُ
٣٠٢	الكامل	وَلَأَنْتَ تَقْرَى مَا خَلَقْتَ وَبِمِ-	ضِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ
٣٠٣	الكامل	وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ	دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجِ فِي الذَّهْرِ
٣٠٧	الطويل	وَأَيْقَنَ أَنْ الْخَمِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ	يَكُنْ لِقَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبَرُ
٣١٩	لكامل	لِجِبِ الرِّيحِ بِهَا وَعَظِيمَا	بِمَدْيِ سَوَاقِي الْوَرِّ وَالْقَطْرِ

## حرف السين المهملة

٨٨	البسيط	دَعِجِ الْمَكَارِمِ لَا تَرْحَلِ لِبُيُوتِهَا	وَاقْمَدِ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّامِ الْكَامِي
٢٧٠	الرجز	قَبَاتٍ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا	

## حرف الضاد المعجمة

٣٠٥	الرجز	دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تَقْضَى	فَمَطَّلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا
-----	-------	--	---------------------------------------

## حرف الطاء المهملة

٢٠٥	الرجز	وَفَاضِحٍ مُقْتَضِحٍ فِي أَرْمَطَةِ	
-----	-------	-------------------------------------	--

### حرف العين المهملة

٤٥ الطويل	كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّاسَاتِ ذُيُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّتَهُ الصَّوَابِعُ
٢٣٢ للنمرح	لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ	تَرْكِعَ يَوْمًا وَالذَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦ البسيط	لَا يَبْعُدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكَتَهُمْ	لَمْ أَدْرِ بَعْدَ خِدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦ الطويل		خَلِيلًا طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْقَمًا
٣٢٤ الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَا وَلَا شَبَّحَ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفِّفِ فَالطَّبَّحُ
٣٨٣ السريع	قَوْلِ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ	عَقَّارِ مَشْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاعِ

### حرف الفاء

٢٢٣ الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْمَرْفِ	تَخَطُّ رِجْلَيْ بَخَطٍ خَتَلِفِ
		تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمْ أَلِفِ

### حرف القاف

٧٢ الطويل	تَرَوِّجُهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ	بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ
١٤٠ الرجز		دَعَاهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢ الرجز	يَامِيَّ ذَاتِ الْجُوزِ بِالْمُنْشَقِ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ
٢٥٠ الرجز	يَادِ أَرَمِيَّ بَدَا كَادِيكَ الْبَرَقِ	صَبْرًا فَقَدْ هَيْجَتِ شَوْقَ الْمُشْتَقِ
٢٩٨ الرجز	قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا لَنَا دَقِيقًا	وَهَاتِ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا

### حرف الكاف

٣٤٧ الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ	دَارُ لِسْمَدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ
-----------	--	-------------------------------------

٣٨٣ التقارب إذا الأمهات قَبِضْنَ الوجوه فَرَجَتْ الظلام بَأَمَانِكَا

### حرف اللام

١٣٠ البسيط	طَرَنَ اِقْطَاعَةَ اوتارٍ مَحْظَرَبَةٍ	في أقوسٍ نازَعَتْهَا أَيْمُنُ شَمَلًا
١٥٣ الوافر	أحامى عن ذمار بنى أَيْمِكُم	ومثلى في غواثِكُم قَلِيلُ
١٨٢ الطويل	وإنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَو تَبَدَّلِينَهُ	جنى النحل في أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَّافِلُ
٢٠٢ الطويل	فَعَمِيَتْ غِشَّاشًا تُمُّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا	مع الصبح ركبٌ من أحاطة مُجْهِلُ
٢٦٢ الطويل	.....	وقال أَضْرِبِ السَّاقِينَ إِمْكًا هَابِلُ
٢٦٦ الكامل	وَلَا تَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا	أَلْقِدِرُ نُنْزِلُهَا بِنِيرِ جِجَالِ
٢٧٦ الطويل	وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما أو أمهما واو وياء ، وبعضهم	وعارض شكل لم يكونا ليدخلا ومن قبله ضم أو الكسر مثلًا يُرَى لهما في كل حال محلاً رَهْطَانِ مَرْجُومٍ وَرَهْطَانِ الْمُعَلِّ (١)
٢٨٥ الرمل	وقبيل من لكيز شاهد	على صير أمرٍ ما يُمِرُّ وما يَحِلُّ
٣٠٤ الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	وأقهر من سلمى التعانيقُ فَالْتَقَلُّ
٣٠٤ الطويل	صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو	بِسِقْطِ اللّوى بين الدخولِ سَفْوَمَلُ
٣١٦ الطويل	قفانك من ذكرى حبيب ومنزل	أقمت بعضبٍ ذى شقاشقٍ مَيْلُهُ
٣١٧ الطويل	ومُسْتَلْتِمٌ كَشَفْتُ بِالرَّمْحِ ذَيْلُهُ	بِيازِلِ وجنأه أو عَيْمِلُ
٣١٨ الرجز	.....	بِشِيَةِ كَشِيَةِ المَرْجَلِ
٣٣٧ الرجز	.....	على إرنا أذبالِ مِرْطِ مِرْجَلِ
٣٣٨ الطويل	خَرَجْتُ بِهَا أَمْشَى تَجْرٍ وَرَاءَنَا	

(١) انظره أيضا في ٣٠٣ و ٣٠٨

## حرف الميم

ص بحر الصاد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَّيْهِمَا هَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ  
٧٣ الطويل فَمَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَى فَاِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَّاسِي حَذِيْمًا  
٨٤ الكامل يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبَ جَسْرَةَ زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمَكْدِمِ  
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقْرَمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحَوُّ طَرِيْقًا يَصْلَمُهُ  
\* بِأَسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمِيَةٌ \*

- ٢٧٢ للمقارب إِلَى الْمَرْءِ قَيْسُ أَطِيلِ السَّرِيِّ وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حِمَى عَصْمٌ (١)  
٢٩٥ الوافر أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فَاحْرَفُونِي مُحَمَّدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا  
٣٠٦ الكامل يَادَارُ عِبَلَةٌ بِالْجَوَادِ تَكَلِّمُ وَعَمِي صَبَا حَا دَارَ عِبَلَةٍ وَأَسَلَّمُ

## حرف النون

- ١٤ البسيط يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ الْبَسِيطُ  
٦٤ الوافر فَلَوْ أَنَا عَلَى جَعْرٍ ذُهِمْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِيْنِ  
٧٧ الطويل وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا حَاجِنُ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنُ  
١٣٢ الرجز ..... حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنِ  
١٧١ الوافر فَمَا وَجَدْتِ بِنَاتُ بِنِي نَزَارِ حَلَالِ أَسْوَدِيْنِ وَأَحْمَرِيْنَا  
١٧٦ الرجز ..... مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيْبِ الْعَيْنِ  
٢٦٥ الطويل إِذَا جَاوَزَ الْإِنْسَانُ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْثِيْرُ الْوُشَاةِ قِيْنُ  
٢٦٨ الوافر أَنَا أَلْتَلِيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَعِيْهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَنْتَعِيْبِي

(١) انظره أيضاً في ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص بر المعاد الشاهد

٣١٨ الوافر أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَ وَلَا تُبْقَى خَمْرُ الْأَنْدَرِيَّتَا .

### حرف الهاء

٢٠٦ السريع \* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَل لَيْلَاةٌ \*

### حرف الألف اللينة

٢٠٩ الرجز \* بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالِطَهَا الْقَدَى \*

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىِّ مُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَمَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

٣٢٣ الرجز بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

### حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

١٦٢ المهزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ ر يَنْتَالِ الصَّحَارِيَا

٢٠٢ الرجز . . . . . أَخْشَى رَكِيْبًا أَوْ رُجِيْلًا عَادِيَا (١)

٢٣٤ الرجز حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلَى وَحَاتِمِ الطَّائِيْ وَهَابُ الْيَمِيْ

(١) أنظره أيضا في ص ٢٠٣

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

	ص
ذَكَرْتُ نَبِيَّ الطُّغْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا	ش ٢١
كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُؤَانِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاحِدِ	» ٢٦
غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَحْرِ وَمَوْتُ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ	ت ١١٣
شَرُّ الرَّعَاءِ الْخَطْمَةُ	» ١٢٢
هذه العنوق بعد النوق	١٢٦
حَرَكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحِينَ	» ١٢٦
إِنَّ الْقِرْمَ مِنَ الْأَفِيلِ	» ١٣٢
قَرَّبِ الْجَمَارَ مِنَ الرَّذْمَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَاءُ	» ٢١٩
التَّقَتُ حَاقَمًا الْبِطَانِ	ش ٢٢٤
أَيْنَا أَوْجَهَ أَلْقَ سَعْدًا	ت ٢٣٢
بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ	» »
هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ	ش ٢٩٤
الْقَرَنِيُّ فِي عَيْنِ أُمَّهَا حَسَنَةٌ	ت ٣٣٠
مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عَثِيرٌ	» ٣٩٢